

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهدي أم البواقي

معهد تسيير التقنيات الحضرية

قسم ما بعد التدرج والبحث العلمي

ماجستير تسيير المدن والتنمية المستدامة

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العمران

تخصص عمران- تسيير المدن و التنمية المستدامة تحت عنوان :

## دور المشروع الحضري في تحقيق الإستدامة بالمدينة الجزائرية

- حالة مدينة عين البيضاء -

من إعداد الطالبة: بركاني فاطمة الزهراء

### لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة ام البواقي	أستاذ التعليم العالي	عداد محمد الشريف
مقررا	جامعة أم البواقي	أستاذ محاضر "أ"	بن غضبان فؤاد
ممتحنا	جامعة ام البواقي	أستاذ التعليم العالي	بوشمال صالح
ممتحنا	جامعة ام البواقي	أستاذ محاضر "أ"	غنوشي أحمد
ممتحنا	جامعة قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	عيش مسعود

السنة الجامعية 2013-2014



# الإهداء

أهدي كل دقيقة وكل لحظة مرت وأنا أعمل على إنجاز هذا  
العمل إلى:

ملاكي الحارس.....إليك يا أبي،

إلى من له الفضل في كل شيء إيجابي في حياتي.....إليك يا أمي،

إلى شريكي في كل نجاحاتي، إلى من يستوعبني ويفهمني ويدعمني في كل قراراتي  
إليك.....يا زوجي،

إلى قرة عيني.....إلى أبنني محمد وأختي هديل،

إلى أعت أصدقائي.....إلى إختوتي سارة، محمد، آسيا ويسرى،

إلى كل زملائي في قسم الماجستير.....خاصة راضية،

وإلى كل من ساعدني على إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد.

بركاني فاطمة الزهراء



# شكر و عرفان

الشكر الأول والكثير إلى الله سبحانه وتعالى على توفيقني في إتمام هذا العمل العلمي، راجية أن يتقبله مني وأن يحتسبه في ميزان حسناتي بإذنه، ثم إلى وطني الحبيب الذي منحني فرصة طلب العلم دون أي مقابل.

ثم أتقدم بكل التقدير والإحترام إلى الأستاذ المؤطر بن غضبان فؤاد، وذلك ليس فقط على الوقت والجهد الذي سهر على توفيره من أجل إنجاز هذا العمل على أكمل وجه، بل خاصة على الثقة التي خصني بها، والتي كانت الدافع الأكبر في بذلي أقصى الجهد لأكون عند حسن ضنه .

كما أشكر كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد، وخاصة إلى ابنة خالتي نسيم حمزة وخالي عبد الرزاق قيطون، لحرصهم على توفير كل المراجع المتوفرة خارج الوطن .

ولا يفوتني أن أشكر مدير المعهد عداد محمد الشريف وكل أساتذة المعهد الذين أشرفوا على تأطيري على مدى سبع سنوات، والذين كان لهم وسيكون لهم بالغ التأثير على مساري العلمي، راجية من المولى عز وجل أن يجعلني في مستوى تطلعاتهم،

و في الأخير كل الشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة مذكرتي .

بركاني فاطمة الزهراء



# الفهرس

## الفصل التمهيدي:

الصفحة	العنوان	الرقم
1	مقدمة.....	◆
5	الفرضيات.....	1
6	الهدف من الدراسة.....	2
6	أسباب و مبررات اختيار الموضوع.....	3
7	منهجية البحث.....	4
7	مناهج الدراسة.....	1-4
8	تقنيات البحث المستعملة.....	2-4
8	تقديم مخطط البحث.....	5
11	المراجع.....	◆

الباب الأول: الاستدامة الحضرية والمشروع الحضري، أبعاد متعددة وأدوات فاعلة

مقدمة الباب ..... 13

## الفصل الأول: التنمية المستدامة والتخطيط العمراني المستدام، تعدد الأهداف وتباين الوسائل

الصفحة	العنوان	الرقم
14	مقدمة.....	◆
14	التنمية المستدامة.....	1
14	تعريف التنمية المستدامة.....	1-1
16	مقومات و أسس التنمية المستدامة.....	2-1
16	أبعاد التنمية المستدامة.....	3-1
17	أهداف التنمية المستدامة.....	4-1
18	المعوقات و التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة.....	5-1
18	رهانات التنمية المستدامة، بين العدالة البيئية و التخطيط الحضري.....	6-1
19	التنمية الحضرية المستدامة.....	2
19	التوجه نحو التنمية الحضرية المستدامة.....	1-2
20	مفهوم التنمية الحضرية المستدامة.....	2-2
20	مبادئ التنمية الحضرية المستدامة.....	3-2
21	دور المجتمع في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.....	4-2
21	أهداف التنمية الحضرية المستدامة.....	5-2
22	أدوات التنمية الحضرية المستدامة.....	6-2
23	التخطيط العمراني المستدام.....	3
23	التخطيط العمراني.....	1-3
24	دوافع تغير نظم التخطيط العمراني، من التخطيط المركزي الخطي إلى التخطيط الاستراتيجي المستدام.....	2-3
25	التخطيط العمراني المستدام.....	3-3
26	التخطيط المستدام لاستعمالات الأراضي الحضرية.....	4-3
28	الوصول إلى التخطيط المستدام.....	5-3
29	المدن المستدامة.....	4
29	البيئة الحضرية.....	1-4

32	من علم البيئة الحضرية إلى الاستدامة الحضرية .....	2-4
33	مفهوم المدن المستدامة و تطورها .....	3-4
34	تعريف المدينة المستدامة .....	4-4
34	خصائص المدن المستدامة .....	5-4
35	اهتمامات المدن المستدامة .....	6-4
36	مبادئ المدن المستدامة .....	7-4
37	برامج، سياسات ، و استراتيجيات تحقيق الاستدامة في المدن .....	8-4
37	نماذج المدن المستدامة : المدينة المتراسة و المدينة الخفيفة، نموذجين متناقضين للمدينة المستدامة.....	9-4
39	مستويات المدينة المستدامة .....	10-4
41	الأحياء البيئية أو الأحياء المستدامة ،وحدة بناء المدن المستدامة .....	11-4
44	خلاصة .....	◆
45	المراجع .....	◆

### الفصل الثاني : المشروع الحضري والعمران المستدام، أداة تخطيط جديدة هي إطار استراتيجي

الرقم	العنوان	الصفحة
◆	مقدمة .....	48
1	المشروع الحضري .....	48
1-1	العمران .....	48
2-1	عوامل ظهور المشروع الحضري .....	50
3-1	مفهوم المشروع الحضري .....	51
4-1	أهداف المشروع الحضري .....	52
5-1	خصائص المشروع الحضري .....	52
6-1	تحديات المشروع الحضري .....	52
7-1	مراحل المشروع الحضري .....	54
8-1	مقاييس المشروع الحضري .....	55
9-1	تسيير المشروع الحضري .....	56
10-1	علاقة المشروع الحضري بالمفاهيم العمرانية الأخرى .....	56
2	المشروع الحضري المستدام .....	57
1-2	العمران المستدام .....	57
2-2	تعريف المشروع الحضري المستدام .....	58
3-2	المبادئ العمرانية للمشروع الحضري المستدام .....	59
4-2	أبعاد المشروع الحضري المستدام .....	60
5-2	تحديات المشروع الحضري المستدام .....	61
6-2	عمليات المشروع الحضري المستدام .....	62
◆	خلاصة .....	63
◆	المراجع .....	64

### الفصل الثالث : المشروع الحضري والمدن المستدامة، تجارب عالمية

الرقم	العنوان	الصفحة
◆	مقدمة .....	67
1	التجربة الفرنسية، من العمران القطاعي الى عمران المشاريع المستدام .....	68
1-1	مرحلة إعادة البناء .....	68
2-1	مرحلة العمران القطاعي .....	69
3-1	مرحلة التوجه نحو سياسة المدينة وعمران المشاركة .....	70

71	..... مرحلة عمران المشاريع	4-1
72	..... مرحلة عمران المشاريع المستدام	5-1
76	..... <b>التجربة المغربية، من التعمير الإجباري إلى التعمير التشاوري</b>	2
76	..... مراحل تطور الإستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية في المغرب	1-2
78	..... سياسة المدينة في المغرب	2-2
79	..... التوجه نحو بناء سياسة تنمية حضرية مستدامة في المغرب	3-2
83	..... <b>التجربة الجزائرية</b>	3
83	..... مراحل التطور الحضري في الجزائر	1-3
89	..... تشخيص الواقع الحضري في الجزائر	2-3
95	..... تشخيص واقع التنمية المستدامة في الجزائر	3-3
98	..... واقع العمران المستدام في الجزائر	4-3
105	..... <b>مقارنة بين التجربة الجزائرية و التجربة الفرنسية و المغربية</b>	4
105	..... مقارنة بين التجربة الجزائرية و الفرنسية	1-4
106	..... مقارنة بين التجربة الجزائرية و المغربية	2-4
106	..... خلاصة	◆
107	..... المراجع	◆
111 ..... خلاصة البابه		

## البابه الثاني: واقع الاستدامة الحضرية في مدينة عين البيضاء

113 ..... مقدمة البابه		
<b>الفصل الأول: أبعاد التنمية الحضرية المستدامة، تشخيص وتحليل</b>		
الرقم	العنوان	الصفحة
◆	..... مقدمة	114
1	..... <b>تقديم مدينة عين البيضاء</b>	114
1-1	..... الخلفية التاريخية لمدينة عين البيضاء	114
2-1	..... موقع مدينة عين البيضاء	116
3-1	..... التطور الإداري لمدينة عين البيضاء	120
4-1	..... أهمية مدينة عين البيضاء	123
2	..... <b>تحليل أبعاد التنمية الحضرية المستدامة في مدينة عين البيضاء</b>	128
1-2	..... تحليل البعد البيئي لمدينة عين البيضاء	129
1-1-2	..... الموضع	129
2-1-2	..... الانحدارات	130
3-1-2	..... الدراسة الجيولوجية	133
4-1-2	..... المناخ	135
5-1-2	..... المصادر المائية	135
2-2	..... تحليل البعد الديمغرافي و الاجتماعي لسكان مدينة عين البيضاء	137
1-2-2	..... تطور حجم السكان لمدينة عين البيضاء	137
2-2-2	..... توزيع سكان مدينة عين البيضاء حسب العمر و الجنس	141
3-2-2	..... البنية الأسرية و التركيبية الاجتماعية لسكان مدينة عين البيضاء	143
4-2-2	..... التركز الحضري لسكان مدينة عين البيضاء	144
5-2-2	..... مستوى التعليم و التكوين المهني	145
6-2-2	..... الصحة و السكان	145

146	الرفاهية الاجتماعية للسكان .....	7-2-2
147	السكان و البيئة .....	8-2-2
148	تحليل البعد الاقتصادي لمدينة عين البيضاء .....	3-2
148	التركيبية الاقتصادية لسكان المدينة .....	1-3-2
149	حالة القطاعات الاقتصادية .....	2-3-2
153	تحليل البعد العمراني لمدينة عين البيضاء .....	4-2
153	التطور المجالي لمدينة عين البيضاء .....	1-4-2
160	أنماط شغل الأراضي بمدينة عين البيضاء .....	2-4-2
186	..... خلاصة	◆
187	..... المراجع	◆

### الفصل الثاني: تقييم واقع الاستدامة الحضرية في مدينة عين البيضاء

190	..... مقدمة	◆
190	..... مؤهلات الاستدامة الحضرية في مدينة عين البيضاء	1
190	..... المؤهلات البيئية	1-1
191	..... المؤهلات البشرية	2-1
192	..... المؤهلات الاقتصادية	3-1
192	..... المؤهلات العمرانية	4-1
194	..... تهديدات الاستدامة الحضرية في مدينة عين البيضاء	2
194	..... التهديدات البيئية	1-2
195	..... التهديدات الاقتصادية	2-2
195	..... التهديدات العمرانية	3-2
200	..... خلاصة	◆
200	..... المراجع	◆

### الفصل الثالث : الاستدامة الحضرية وأدوات التهيئة المبالية

الرقم	العنوان	الصفحة
◆	..... مقدمة	201
1	..... توجيهات الاستدامة في مخططات التهيئة الإقليمية	201
1-1	توجيهات الاستدامة الحضرية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، خيار الهضاب العليا .....	201
2-1	توجيهات الاستدامة الحضرية في مخطط تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية الخاص بإقليم الهضاب العليا شرق .....	205
3-1	توجيهات الاستدامة الحضرية في مخطط التهيئة الولائية الخاص بولاية أم البواقي ...	210
2	..... توجيهات الاستدامة في مخططات التهيئة الحضرية	213
1-2	..... إشكالية الاستدامة في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير	213
2-2	..... توجيهات الاستدامة في مخططات شغل الأراضي	220
3-2	..... مكانة الاستدامة الحضرية في مخطط التناسق الحضري	224
◆	..... خلاصة	231
◆	..... المراجع	232

### 233 ..... خلاصة الباب

الباب الثالث : المشروع الحضري المستدام، أداة تجسيد التنمية الحضرية المستدامة في مدينة عين البيضاء

### 235..... مقدمة الباب

### الفصل الأول: واقع المشروع الحضري بمدينة عين البيضاء

الصفحة	العنوان	الرقم
236	..... مقدمة	◆
236	..... المشاريع ذات البعد البيئي	1
236	..... محطة تصفية المياه	1-1
237	..... مركز رمي النفايات	2-1
237	..... المشاريع ذات البعد الاجتماعي	2
237	..... القطب الجامعي	1-2
238	..... حديقة التسلية	2-2
238	..... المشاريع ذات البعد الاقتصادي	3
238	..... السكة الحديدية	1-3
239	..... توسعة المنطقة الصناعية	2-3
239	..... الخلاصة	◆
240	..... المراجع	◆

### الفصل الثاني: الاستخدام الحضري والمشروع الحضري، مفهوم مدرك ومعايش

الصفحة	العنوان	الرقم
241	..... مقدمة	◆
241	..... منهجية البحث الميداني	1
245	..... مشاكل الاستدامة الحضرية التي يعاني منها سكان مدينة عين البيضاء	2
245	..... المشاكل البيئية	1-2
255	..... المشاكل الاجتماعية	2-2
258	..... المشاكل الاقتصادية	3-2
260	..... المشاكل العمرانية	4-2
264	..... التنمية المستدامة، مفهوم بعيد عن واقع الساكن بمدينة عين البيضاء	5-2
266	..... واقع المشروع الحضري بالنسبة لسكان مدينة عين البيضاء	3
268	..... الخلاصة	◆
268	..... المراجع	◆

### الفصل الثالث : المقاربة النظامية لتحقيق المشروع الحضري المستدام

الصفحة	العنوان	الرقم
269	..... مقدمة	◆
269	..... اقتراح مذكرة 21 محلية خاصة بمدينة عين البيضاء	1
272	..... المحاور الأساسية للمذكرة 21 المحلية	1-1
272	..... ضبط منظومة التخطيط المجالي	1-1-1
274	..... دعم الحماية الاجتماعية و التوعية البيئية	2-1-1
274	..... تقوية الجاذبية الاقتصادية لمدينة عين البيضاء	3-1-1
274	..... التسيير المستدام للمدينة	4-1-1
275	..... تامين الإمكانيات الطبيعية والبشرية	5-1-1
275	..... تحسين النوعية البيئية للمدينة	6-1-1
278	..... الخلاصة	◆
278	..... المراجع	◆

279 ..... خلاصة الجاهج

281 ..... الخاتمة العامة

## فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
15	التمثيل التقليدي لمفهوم التنمية المستدامة	1
16	الدعائم الثلاثة لإستراتيجية التنمية المستدامة	2
32	البعد المجالي للنظام البيئي الحضري	3
82	مراحل إعداد المذكرة 21 المحلية لمدينة مراكش	4
126	توزيع حجم الاستثمارات العمومية في ولاية أم البواقي 1984-1973	5
130	مقطع طوبوغرافي شرق - غرب لمدينة عين البيضاء	6
130	مقطع طوبوغرافي شمال - جنوب لمدينة عين البيضاء	7
202	التنظيم الوظيفي للإقليم الوطني	8
207	محور التنمية رقم 2 الخاص بمخطط نهضة فضاءات البرمجة الإقليمية الهضاب العليا شرق	9
230	منظومة التخطيط الإقليمي و الحضري لمدينة عين البيضاء	10
271	التقاطعات بين أهداف العمران المستدام و مبادئ المشروع الحضري المستدام	11
273	منظومة التخطيط الإقليمي والحضري المقترحة لمدينة عين البيضاء	12
274	تداخل أنماط شغل الأرض من أجل تقليل التنقلات	13
277	شروط تحقيق التوازن في العلاقة بين النظام الطبيعي و النظام الحضري	14

## فهرس الأشكال البيانية

الصفحة	العنوان	الرقم
138	توزيع حجم سكان ولاية أم البواقي سنة 2008	1
139	عدد السكان الأصليين و الأوربيين في مدينة عين البيضاء بين سنة 1971-1954	2
143	الهرم العمري لسكان مدينة عين البيضاء سنة 2008	3
147	درجة اهتمام سكان مدينة عين البيضاء بحماية البيئة	4
150	توزيع الأراضي الزراعية في بلدية عين البيضاء	5
158	تطور معدل النمو الحضري لمدينة عين البيضاء بين 1972 و 2013 .	6
182	توزيع الحقائق العمومية في ولاية أم البواقي حسب الدوائر	7
246	أسباب إنتشار النفايات في مدينة عين البيضاء	8
248	نسبة الأحياء التي تعاني من تسربات في قنوات صرف المياه حسب القطاعات	9
249	استهلاك الطاقة في مدينة عين البيضاء	10
250	سبب ارتفاع سعر فاتورة الكهرباء والغاز هو التدفئة في الشتاء والتكييف في الصيف	11
251	توزيع وسائل النقل التي يستعملها السكان داخل مدينة عين البيضاء .	12
253	المخاطر الطبيعية التي تهدد سكان مدينة عين البيضاء	13
256	ظاهرة الطلاق و تأخر الزواج في مدينة عين البيضاء	14
258	المكان الذي يود السكان الانتقال إليه في حال تغيير أحيائهم	15
259	توزيع العاملين خارج مدينة عين البيضاء	16
260	أسباب السكن الغير مناسب في مدينة عين البيضاء	17

261	مستوى التجهيز في أحياء مدينة عين البيضاء	18
263	أسباب رغبة السكان في المشاركة في إعداد المخططات	19
264	أسباب رغبة السكان في المشاركة في إعداد المخططات	20
265	المستوى التعليمي لسكان مدينة عين البيضاء	21
266	توزيع نسبة السكان الذين يعرفون مفهوم التنمية المستدامة	22
267	رأي السكان في المشاريع الحضرية المستدامة لمدينة عين البيضاء	23

## فهرس الصور :

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الفرق بين العمران التقليدي و الحديث في الجزائر	98
2	التهيئة المقترحة لاعادة تجديد حي باردو من طرف الشركة الامراتية	103
3	مدى تقدم الأشغال في مشروع مدينة سيدي عبد الله	105
4	حديقة الجنية سنة 1930 .	115
5	أهم الجبال في مدينة عين البيضاء	117
6	مدينة أم البواقي وعين البيضاء بعد الاستقلال	221
7	مقر بلدية عين البيضاء قبل الاستقلال	154
8	شوارع مدينة عين البيضاء سنة 1906	154
9	النسيج الحضري لمدينة عين البيضاء قبل الاستقلال (النواة)	155
10	أنواع السكنات الفردية بمدينة عين البيضاء	161
11	المساكن القصديرية في مدينة عين البيضاء قبل إزالتها	161
12	البرامج السكنية في مدينة عين البيضاء	162
13	مبنى المسرح الجهوي في مركز المدينة	167
14	المنطقة الصناعية في مدينة عين البيضاء	169
15	رحبة الجمال في مدينة عين البيضاء قبل الاستقلال	171
16	التجارة الازدواجية في السكن الفردي و الجماعي في مدينة عين البيضاء	172
17	انتشار التجارات العشوائية و استيلاء المحلات على الأرصفة قبل سنة 2013	172
18	مبنى الكنيسة بعد أعمال الترميم	174
19	نمو مدينة عين البيضاء على شكل حلقات مركزها تقاطع الطريقين الوطنيين	175
20	حالة الطريق الوطني رقم 80 و طريق ثانوي في حي الأوراس الكبير في نفس اليوم	176
21	محطة نقل المسافرين كباش	177
22	محطة تحويل الطاقة الكهربائية	178
23	أعمدة الإنارة العمومية التي تستعمل الطاقة الشمسية	178
24	المساحات الغابية في مدينة عين البيضاء	180
25	حديقة أول نوفمبر	181
26	حديقة الأمير خالد في حي المستقبل	181
27	بعض الآثار الرومانية التي تضمها حديقة أول نوفمبر	182
28	الحركية الاقتصادية في أحياء المركز الاستعماري لمدينة عين البيضاء	192
29	انتشار النفايات المنزلية في أحياء السكنات الجماعية	194
30	المنطقة الصناعية في مدينة عين البيضاء	196
31	موقع السكة الحديدية في مدينة عين البيضاء	196

197	محطة الكهرباء الجديدة التابعة لبلدية فكيرينة	32
199	المظهر العام للسكن الفردي في مدينة عين البيضاء	33
238	القطب الجامعي الجديد في مدينة عين البيضاء	34
239	محطة القطار الجديدة في مدينة عين البيضاء	35
247	الفرق بين شوارع مركز المدينة والضاحية من حيث انتشار النفايات	36
248	تسربات في قنوات الصرف الصحي ومياه الشرب في قطاع طريق سدراته	37
252	المساحات الخضراء الغير مهيأة في مدينة عين البيضاء	38
253	تحول المساحات الخضراء إلى مواقف للسيارات ومكب للنفايات	39
254	انهيار السكنات الفردية ذات النمط الاستعماري في مركز المدينة	40

## فهرس الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أهداف التنمية المستدامة	18
2	أهداف و معايير الأحياء المستدامة	43
3	المراحل الخمسة للمشروع الحضري	54
4	أهم التواريخ المتعلقة بالتنمية الحضرية المستدامة في الجزائر	100
5	نصيب مدينة عين البيضاء من المخطط الرباعي الأول	124
6	نصيب مدينة عين البيضاء من المخطط الرباعي الثاني	125
7	نصيب مدينة عين البيضاء من البرنامج الخاص للاستثمارات 1974	125
8	نصيب مدينة عين البيضاء من المخطط الخماسي الأول	125
9	نصيب مدينة عين البيضاء من برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004-2001	127
10	تطور حجم سكان بلدية عين البيضاء بين 1977-2010	141
11	توزيع سكان مدينة عين البيضاء حسب الفئات العمرية سنة 2008	142
12	الفئة العمرية النشطة في مدينة عين البيضاء سنة 2008	142
13	تغير البينية الأسرية في بلدية عين البيضاء بين سنة 2004 و 2010	143
14	الحالة الاجتماعية للسكان المقيمين ببلدية عين البيضاء سنة 2008	144
15	فئة الاحتياجات الخاصة في مدينة عين البيضاء	144
16	ارتفاع معدل التركيز الحضري بين سنة 1977 و 2010	144
17	مقارنة بين المستوى التعليمي في بلدية عين البيضاء و الولاية ككل سنة 2008	145
18	التجهيزات الصحية العمومية في مدينة عين البيضاء	145
19	التجهيزات الصحية الخاصة في مدينة عين البيضاء	146
20	الموارد البشرية الخاصة بالقطاع الصحي في مدينة عين البيضاء	146
21	نسبة امتلاك الأجهزة المنزلية الأساسية في مدينة عين البيضاء	146
22	نسبة امتلاك الأجهزة المنزلية الثانوية في مدينة عين البيضاء	147
23	توزيع اليد العاملة في بلدية عين البيضاء	148
24	توزيع المؤسسات الصناعية في مدينة عين البيضاء	150
25	مخطط النقل الخاص بسيارات الأجرة لمدينة عين البيضاء	152
26	الفنادق في مدينة عين البيضاء	152
27	الوكالات السياحية في مدينة عين البيضاء	153
28	تطور معدل النمو الحضري السنوي لمدينة عين البيضاء بين 1972 و 2013	157
29	السكن و السكان في بلدية عين البيضاء	160

160	صفة استعمال السكن في بلدية عين البيضاء	30
161	توزيع المساكن المشغولة حسب نوع البناء	31
162	حجم البرامج السكنية في مدينة عين البيضاء	32
162	الحالة الإنشائية للمباني السكنية في مدينة عين البيضاء	33
163	نسبة تجهيز المساكن المشغولة بالمرافق في مدينة عين البيضاء	34
165	التجهيزات الإدارية و المالية في مدينة عين البيضاء	35
166	التجهيزات التعليمية و التكوينية في مدينة عين البيضاء	36
166	التجهيزات الثقافية و الاجتماعية في مدينة عين البيضاء	37
168	المؤسسات الصناعية في مدينة عين البيضاء	38
171	قطاع التجارة في مدينة عين البيضاء	39
176	حالة الطرق بمدينة عين البيضاء	40
180	أهم المساحات الخضراء في مدينة عين البيضاء	41
190	توزيع المساحة الغابية في مدينة عين البيضاء	42
191	مقارنة بين المستوى التعليمي في بلدية عين البيضاء و الولاية ككل سنة 2008	43
206	هيكلية مخطط تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية الخاص بإقليم الهضاب العليا	44
242	قطاعات مدينة عين البيضاء .....	45
244	توزيع عينة البحث على قطاعات المدينة .....	46
245	نتائج توزيع الاستثمارات .....	47
247	أوقات رمي النفايات من طرف السكان .....	48
252	تواجد المساحات الخضراء في مدينة عين البيضاء .....	49
254	المخاطر البشرية التي تهدد أحياء مدينة عين البيضاء .....	50
257	الاشتراك في شبكة الانترنت في مدينة عين البيضاء .....	51
258	معدل التشغيل و معدل البطالة في مدينة عين البيضاء .....	52
264	مكانة مفهوم التنمية المستدامة في ثقافة سكان مدينة عين البيضاء	53

## فهرس الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الموقع الإداري لمدينة عين البيضاء .....	119
2	ولاية أم البواقي : التطور الإداري لبلدية عين البيضاء .....	122
3	طوبوغرافيا بلدية عين البيضاء .....	132
4	الانحدارات في بلدية عين البيضاء .....	132
5	جيولوجيا بلدية عين البيضاء .....	134
6	المصادر المائية في بلدية عين البيضاء .....	136
7	الهجرة الوافدة إلى مدينة عين البيضاء من البلديات المجاورة سنة 1995 .....	140
8	توزيع الأراضي الفلاحية لبلدية عين البيضاء .....	151
9	مراحل التطور الحضري لمدينة عين البيضاء .....	159
10	توزيع الكثافة التجارية عبر القطاعات العمرانية .....	173
11	مكانة مدينة عين البيضاء في مشروع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم .....	204
12	مكانة مدينة عين البيضاء ضمن توجيهات مخطط تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية شرق .....	209
13	مكانة مدينة عين البيضاء في مخطط التهيئة الولائية لولاية أم البواقي .....	212

## فهرس المخططات

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مشروع تهيئة حي باردو.....	103
2	توزيع أنماط السكنات في مدينة عين البيضاء .....	164
3	توزيع التجهيزات في مدينة عين البيضاء .....	170
4	شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب في مدينة عين البيضاء .....	184
5	شبكة تصريف المياه في مدينة عين البيضاء .....	185
6	الارتفاعات في مدينة عين البيضاء .....	198
7	مناطق توسع المدينة على المدى المتوسط والبعيد.....	218
8	مخططات شغل الأرض الخاصة بالمدى القريب والمتوسط .....	222
9	مخططات شغل الأرض الخاصة بالمدى البعيد .....	223
10	قطاعات مدينة عين البيضاء .....	243

### مقدمة :

تكتسب دراسة الإستدامة الحضرية أهمية خاصة في العشريات الأخيرة، نظرا لعدم قدرة العديد من دول العالم على تلبية أهداف هذا النوع من الإستدامة بمفهومها الشامل، ولا سيما في الدول العربية التي تعاني مدنها اليوم من الإضطرابات بسبب إنعدام العدالة الإجتماعية وغياب الإنصاف في توزيع الثروات بين السكان، بالإضافة إلى المشاكل البيئية الناتجة عن النشاطات الاقتصادية وعن الممارسات الحضرية التي أدت إلى تدهور نوعية إطار حياة السكان، وهذا ما دفع بعض الدول إلى تبني المذكرة 21 المحلية التي جاء بها ميثاق Aalborg، والتي يتم تكوينها بهدف الربط بين تدخلات مختلف الفاعلين في النظام الحضري، بالمشاورة مع مسيري المجتمع، المنتحيين المحليين، السكان، الجمعيات المحلية، المؤسسات الغير حكومية والمؤسسات الاقتصادية، وهذا ما يتطلب تفعيل الحكم الراشد .

فتلبية لمطالب المذكرة 21 تحولت معظم مدن العالم إلى ورشات عمل جدية من أجل تحقيق طموحاتها في التوصل إلى أن تكون مدنا مستدامة تحترم مبادئ التنمية المستدامة والعمران البيئي، وتعمل على مواكبة التحديات الإجتماعية والإقتصادية والبيئية والثقافية للعمران من أجل رفاهية السكان. (1)

أي بمعنى آخر خلق مدن نموذج كمدينة Zurich السويسرية، ومدينة Oslo في النرويج أين إعتمدت الحكومة على ما يسمى بالورقة البيضاء كإستراتيجية لتجسيد التنمية المستدامة، تأخذ بالحسبان الحالة التي وصلت إليها عملية التنمية العمرانية والبيئية المستدامة في العالم حتى نهاية سنة 2002، كما تدرس الوضع الراهن للمدينة ومجموعة التحديات التي تواجهها، ومن ثم يتم وضع رؤية مستقبلية مستدامة. (2)

ولا يختلف الوضع في المدن الجزائرية التي باتت مهددة ومحاصرة بمشاكل حضرية معقدة، تمس بالرفاهية الاقتصادية والإجتماعية للسكان فيها وتهدد البيئة المحيطة به، هذه المشاكل الناتجة وبالدرجة الأولى عن أساليب التخطيط والتسيير الحضري المعمول بها منذ الإستقلال، والبعيدة كل البعد عن إنشغالات السكان وعن خصائص المجتمع المحلي التي كان من المفروض أن تمثل المحور الرئيسي الذي تدور حوله كل التدخلات التي تخص المجال الحضري .

إذ تشهد المدينة الجزائرية بصفة عامة ومدينة عين البيضاء بصفة خاصة، ومنذ الإستقلال تحولات مجالية، وإقتصادية وإجتماعية وثقافية من جراء سياسة التصنيع، وظاهرة النزوح الريفي التي كان لهما بالغ التأثير على وتيرة النمو الحضري وتضخم أحجام المدن، وفي ظهور مشاكل حضرية لم تكن موجودة، سببها الرئيسي الإهتمام بالجانب الكمي على حساب الجانب النوعي عند إنتاج المجال الحضري، حيث إنصب كل الإهتمام على تلبية الطلب المتنامي على السكن بهدف إمتصاص العجز الفادح في هذا القطاع، وتم إهمال المساحات الوظيفية الأخرى التي كان من المفروض أن ترافق هذه التجمعات السكنية .

مما إنعكس سلبا على الصورة الحضرية للمدن الجزائرية، بإعتبارها مجال لتبلور كل المتغيرات السياسية، الاقتصادية والثقافية، والمرآة العاكسة للقرارات التي تتخذها الدولة في كل الميادين، فقد أدى توجه الجزائر نحو اللامركزية في القرارات بما فيها الخاصة بالمجال الحضري إلى وضع أدوات كان من المفروض أن تعمل على حل المشاكل التي عانت منها المدينة الجزائرية في فترة ما بعد الإستقلال، إلا أنها في الواقع زادت تعقيدا، نتيجة السلبات التي رافقت هذه الأدوات، ما أنتج مجالات حضرية غير مترابطة وغير متماسكة حضريا، مجالات مهمشة ومعزولة لا يمكنها تلبية متطلبات ساكنيها مثل المناطق السكنية الحضرية الجديدة ( ZHUN )، وهذا ما أدى إلى فشل هذه السياسة الخطية المركزية، وفي نفس الوقت أكد على ضرورة البحث عن حلول تهتم بالتنوع إلى جانب الكمية عند التدخل على المدينة، أي شجع على تبني وإعتماد تخطيط استراتيجي يأخذ بعين الإعتبار كل الأبعاد المؤثرة على المجال الحضري عند إقتراح أي مشروع، وفي نفس الوقت يلبي إحتياجات سكان المدينة في كل الميادين، ما يحقق التوازن بين التحديات الإجتماعية، الاقتصادية، البيئية والثقافية لل عمران من أجل تحويل النمو العمراني الكمي للمدن الجزائرية إلى تنمية حضرية مستدامة .

فمع بداية الألفية الجديدة أخذت الدولة الجزائرية منعرجا جديدا في ميدان تخطيط وتسيير المجالات الحضرية، من أجل التقليل من حدة المشاكل التي تعاني منها مدننا وإستدراك النقائص التي أنتجتها السياسات الحضرية السابقة، التي ترجمتها على أرض الواقع أدوات التهيئة والتعمير المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأرض، هذه الأدوات التي تتميز بطول فترات الإنجاز مقارنة مع النمو الحضري السريع، ما يجعلها تفقد كفاءة الإستجابة للأهداف المحددة لها.

حيث ساهم إقتصاد السوق بتبني التخطيط ألمجالي بدل التخطيط المركزي والقطاعي، ودفع بالدولة إلى التفكير في توجهات جديدة مواكبة للتغيرات والتطورات المحلية والعالمية، هذا التوجه تمثل في تكوين سياسة المدينة التي تعتمد على تحقيق التنمية المستدامة في الوسط الحضري وبناء إقتصاد حضري قوي، خاصة في ظل توفر رؤوس الأموال وإزدهار الإقتصاد الوطني نتيجة إرتفاع أسعار النفط، وفي هذا السياق صدر قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة رقم 01-20 المؤرخ في 15-12-2001 الذي يعمل على تأكيد أهداف قانون التهيئة والتعمير في إطار التنمية المستدامة كإطار متكامل متعدد الأطراف، الأبعاد، والقطاعات، والذي بموجبه أصبح للمدينة مكانة هامة ضمن هذه السياسة الجديدة .

كما أكدت الدولة توجهها الجديد في ميدان العمران وتسيير المدن، وفي إطار المشروع الحضري من خلال إصدار القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 والأدوات المرافقة له، كمقاربة حضرية جديدة تهدف إلى التطوير الإجتماعي الإقتصادي والمجالي للمدينة، تطوير مستدام في الزمان والمكان يرتكز ضمنا على مبادئ المشروع الحضري المتمثلة في: ترقية التماسك الإجتماعي ودمج كل الفاعلين في إنتاج

وتسيير الفضاء الحضري، ضمان شروط إزدهار المدن، حماية البيئة وترقية الشراكة والتعاون بين المدن، إلا أن هذا القانون و بالرغم من أهميته البالغة، فهو لم يتبع بعد بمراسيم تنفيذية تترجمه على أرض الواقع رغم مرور 07 سنوات من صدوره، وهذا ما إحتجزه في الإطار النظري، وجعل من المشروع الحضري مجرد أفكار نظرية، أما في الوقت الراهن فالأداة التي تحاول تحقيق سياسة المدينة في الجزائر هي مخططات التناسق الحضري SCU، الصادرة عن وزارة تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، والتي برزت على إثرها بعض المشاريع الحضرية التي تبدو وكأنها لا تتطابق مع المفهوم الشائع، والتي لم تأخذ حقها التشريعي بعد في الجزائر.

ومدينة عين البيضاء بكونها من أهم مدن الشرق الجزائري من حيث الحجم السكاني ( 115286 نسمة حسب التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008)، تعاني من إنعكاسات السياسات الحضرية على مجالها، فهي بتاريخها وإمكاناتها ومكوناتها ومشاكلها، تمثل عينة صادقة لما تعاني منه المدينة الجزائرية من مشاكل، وما تتميز به من إمكانيات ومؤهلات .

حيث تضم مدينة عين البيضاء 20 % من سكان ولاية أم البواقي ( الذي يقدر ب 621612 نسمة سنة 2008 )، وهذا ما جعلها تتميز بكثافة سكانية تقدر ب 2 045 نسمة/كلم<sup>2</sup> وهي جد مرتفعة مقارنة مع باقي مدن الولاية، وهو السبب الرئيسي الذي جعلها تحتل الصدارة من حيث الأولوية في إستقبال البرامج والمشاريع الحضرية التي تحاول النهوض بالإقتصاد المحلي للمدينة، وتحويل مسار نمو المدينة نحو الإستدامة الحضرية، وتجنبها التقهقر العميق الذي أصبح يهدد تراثها العمراني، المعماري والبيئي، ويمس بنوعية إطار حياة السكان فيها .

وبالإضافة إلى هذه الأهمية الديمغرافية فمدينة عين البيضاء تحتل موقعا جغرافيا مهما، بما أنها تتوسط إقليم الولاية وإقليم الهضاب العليا الشرقية، حيث يقطعها محورين مهمين هما الطريق الوطني رقم 10 الذي يربط ولاية قسنطينة بولاية تبسة، والطريق الوطني رقم 80 الذي يربط ولاية قالمة بولاية خنشلة، ما يجعلها نقطة عبور إستراتيجية بين مدن الشرق الجزائري .

كما أن المقومات الطبيعية التي تتميز بها المدينة، والتاريخ العمراني والإقتصادي والثقافي لها أدى إلى إكتساب إقليمها جاذبية خاصة، فهي تعتبر مركزا تجاريا وإداريا مهما في الولاية بسبب الشبكة المهمة للطرق التي تشكل عقدة الإتجاهات الرئيسية لمختلف الطرق الوطنية، بالإضافة إلى المنطقة الصناعية الهامة التي تضمها، ما جعلها تلعب دورا قياديا في إقليم الولاية .

وإنطلاقا من هذا الدور الذي تلعبه مدينة عين البيضاء في إقليمها الولائي والجهوي، قد شهدت بعد الإستقلال نزوح ريفي حاد وعرفت تطورا عمرانيا سريعا شمل الأحياء المخططة مثل حي ماريان

والأحياء القصدية مثل حي الكاريار، والمسكن الفوضوية الصلبة، ما أدى إلى تسارع وتيرة النمو الحضري، بسبب ارتفاع الطلب على السكن والتجهيزات التابعة له، وبالتالي الإستهلاك اللاعقلاني للعقار الحضري والزراعي خلال عمليات الإسكان الإستيعالية، ما سمح للمدينة بالتطور العشوائي غير المسير وغير المراقب، في ظل السياسات الحضرية المطبقة في الجزائر وفي مدينة عين البيضاء خصوصا، والتي غالبا ما كانت لا تتجاوز الإطار النظري، وبالتالي خلق عدة مشاكل تمس معظم أحيائها إن لم نقل كلها، وهذا ما يمثل عائقا في وجه إرتقائها وتحولها إلى مدينة مستدامة تلبي المتطلبات الإجتماعية والإقتصادية، والبيئية للسكان الحاليين والمستقبليين.

فمدينة عين البيضاء تعاني من أزمة عمرانية متعددة الأوجه، لأنها في حدود مجالها الحيوي فقد أصبح محيط التعمير ينحصر بين أراضي القطاع الخاص والأراضي الغابية، السكة الحديدية و شبكة الكهرباء، ما يجعلها في حاجة ماسة إلى العودة إلى داخل المدينة من أجل إيجاد الحلول للمشاكل العمرانية التي تعاني منها المدينة، خاصة في وجود الجيوب الحضرية ذات الملكية الخاصة والتي لا يمكن الإستفادة منها إلا بعد إقتنائها من طرف البلدية . (3)

حيث أنه في إطار الظروف الإقتصادية المتحسنة التي عرفتها الجزائر منذ 2005، وإنتعاش الإقتصاد بفضل واردات المحروقات أساسا، إتجهت الجزائر نحو برمجة مشاريع كبرى خاصة منها الهياكل القاعدية، لمواكبة العولمة التي جاءت بمبدأ التنمية المستدامة، هذا ما يترجم ظهور عدة مشاريع حضرية كبرى وهامة كما ونوعا، تعمل بالدرجة الأولى على النهوض بالنسيج الحضري وبتحسين الواقع المعيشي للسكان من خلال إشراكهم في إنتاج وتسيير مجالهم الحضري .

و في هذا الإطار يمكن أن نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل يمكن للمشروع الحضري أن يحقق الإستدامة الحضرية في مدينة عين البيضاء ؟

و يتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم كل من الإستدامة الحضرية والمشروع الحضري ؟ وما هي العلاقة التي تربط بين هذه المفاهيم ؟
- كيف تعاملت البلدان المجاورة والمشاركة مع الجزائر في العديد من الخصائص والظروف، مع معالجة إشكالية الإستدامة الحضرية في مدنها ؟
- ما هو واقع الإستدامة الحضرية في مدينة عين البيضاء؟ وكيف تتعامل أدوات التهيئة المجالية الحالية مع هذا الواقع ؟

• ما هي الأسباب والظروف الكامنة وراء مشاكل الإستدامة الحضرية في مدينة عين البيضاء؟ وهل يمثل المشروع الحضري الحل الأمثل الذي يستجيب لمعالجة هذه المشاكل؟

• في ظل ما تعيشه مدينة عين البيضاء اليوم، هل يمكن للمشروع الحضري المستدام إحداث الفرق؟ وتحويل النمو العمراني لهذه المدينة إلى تنمية حضرية مستدامة؟

### 1- الفرضيات: وللإجابة على هذه التساؤلات تم إقتراح الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية:** يعتبر المشروع الحضري من بين أهم الحلول العملية والفعالة التي يمكن أن تحول النمو العمراني لمدينة عين البيضاء إلى تنمية حضرية مستدامة، وذلك من خلال خلق مشروع حضري مستدام ومحلي الصنع، يترجم تطلعات السكان، يتوافق والخصائص المحلية لمدينة عين البيضاء، ويوفر فرصة العودة إلى التعمير داخل المدينة.

### - **الفرضيات الفرعية:**

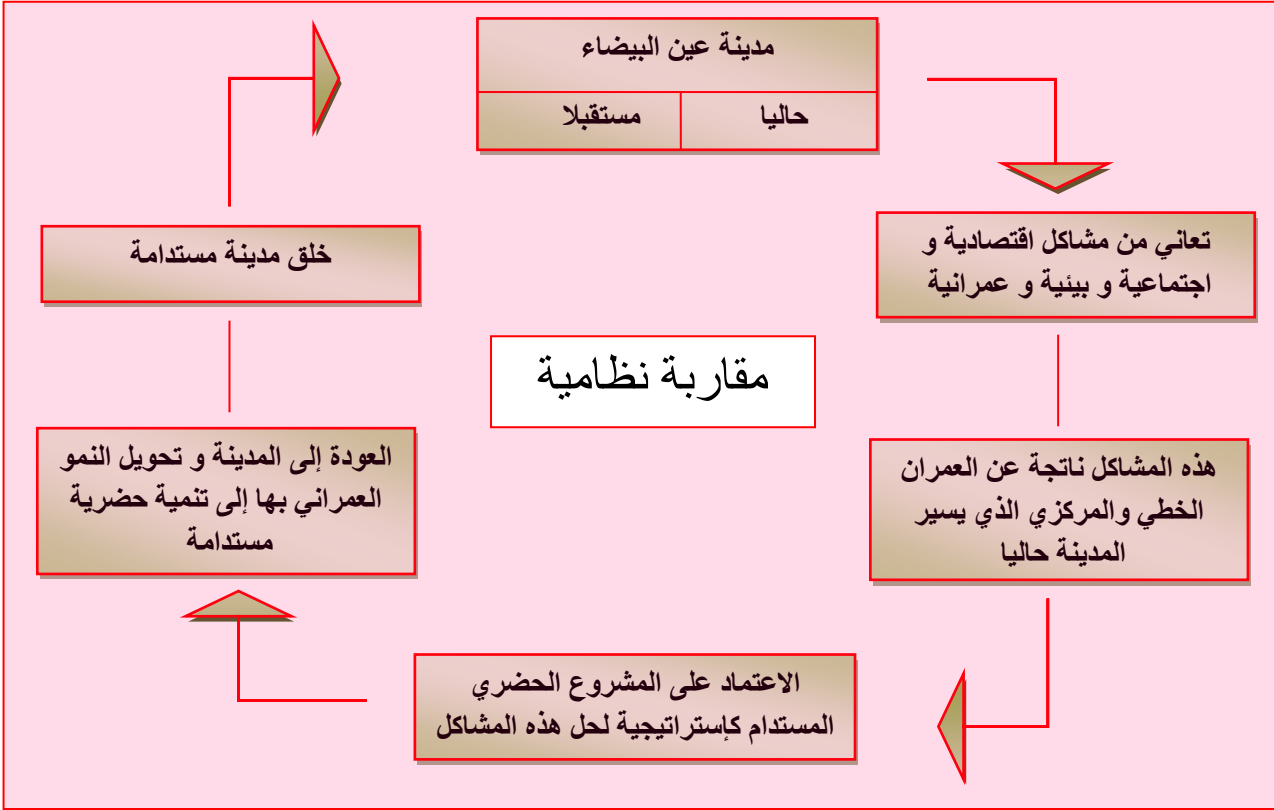
• تعتبر الإستدامة الحضرية والمشروع الحضري إستراتيجيتين متكاملتين، حيث أن المشروع الحضري هو عبارة عن تصميم عملي لممارسة التنمية الحضرية المستدامة على المستوى المحلي، وهذا ما أدى إلى خلق نوع جديد من المشاريع الحضرية هي المشاريع الحضرية المستدامة التي تركز في تجسيدها على إنتهاج المقاربة النظامية.

• تؤكد التجارب العالمية التي تم تناولها على فشل معالجة المشاكل التي يعاني منها المجال الحضري بطريقة قطاعية، وعلى ضرورة إنتهاج المقاربة النظامية الشاملة.

• إن الواقع الإستدامة الحضرية في مدينة عين البيضاء يعرف العديد من التحديات والمشاكل التي تمس كل القطاعات، إلا أن أدوات التهيئة المجالية التي تتناول إقليم المدينة لا توفر التأطير اللازم الذي يمكنه التكفل بحل هذه المشاكل.

• إن الواقع المزري للإستدامة الحضرية الذي تعيشه مدينة عين البيضاء سببه التخطيط المركزي الذي يسعى دوما إلى التوسع المستمر دون العودة إلى المدينة لتصحيح الأخطاء التي جاء بها في فترة ما، وأدوات التهيئة والتعمير التي جاء بها والمعمول بها حالياً، والتي لا تعتمد على مبدأ المشاركة والمشاركة عند تسيير المجال الحضري، ولا تأخذ بعين الإعتبار الخصائص المحلية للمجالات العمرانية المستقبلية للمشاريع، وبالتالي فالمشروع الحضري بإعتباره مشروع متفرد ومحلي الصنع، يمكنه إستيعاب الظروف المحلية لكل مدينة، ويهدف إلى ترجمة طموحات السكان يعتبر الحل الأمثل لهذه المشاكل.

• بإعتبار المشروع الحضري المستدام يعتمد في تجسيده على مقاربة نظامية شاملة تجمع بين تحديات كل الأبعاد الحضرية، فهو بذلك يمثل حلاً مناسباً لمشاكل الإستدامة التي تعاني منها مدينة عين البيضاء.



المصدر : إعداد الطالبة 2012-2013 .

## 2- الهدف من الدراسة :

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحديد مكانة المشروع الحضري المستدام في أدوات التخطيط الحضري التي تخص مدينة عين البيضاء، وإستخلاص الطريقة الأمثل التي يمكن من خلالها إستعمال إستراتيجية المشروع الحضري من أجل محاولة تحقيق الإستدامة الحضرية في مدينة عين البيضاء، خاصة وأنها تعتبر المدينة الوحيدة في ولاية أم البواقي التي إستفادت من مخطط التناسق الحضري الذي يعتبر إلى حد الساعة الأداة الوحيدة التي يمكنها تأطير مشاريع حضرية مستدامة على مستوى المدينة .

## 3- أسباب ومبررات إختيار موضوع الدراسة :

لقد تم إختيار هذا الموضوع لإجراء دراسة حوله بعد إستشارة الأستاذ المشرف، وذلك لعدة أسباب منها الذاتية والمتمثلة في البحث عن الإستمرارية مع الأبحاث التي قمت بإجرائها في إطار التحضير لمذكرة نيل شهادة مهندس دولة، والموضوعية المتمثلة في الأهمية البالغة التي تكتسبها الدراسات المتعلقة بإشكالية الإستدامة الحضرية والبحث عن أحدث الأدوات العمرانية التي يمكنها التأقلم مع واقع المدينة الجزائرية، وفي نفس الوقت يمكن لها تجسيد التنمية المستدامة بجميع أبعادها على مستوى المقاييس المحلية للمجال الحضري، بإعتبارها الأقرب إلى الساكن .

أما سبب إختيار مدينة عين البيضاء فيرجع إلى أن مدينة عين البيضاء تعتبر من أهم مدن الهضاب العليا، فالهضاب تمثل حسب المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (SNAT) خيار تجسيد التنمية المستدامة على مستوى الإقليم الوطني، بالإضافة إلى أنها من أهم مدن ولاية أم البواقي (المدينة الوحيدة التي تملك مخطط للتناسق الحضري لأنها الوحيدة التي يتجاوز عدد السكان فيها 100 000 نسمة) من حيث الحجم والكثافة السكانية رغم مساحتها الصغيرة، وبالتالي فالمشاكل العمرانية والبيئية فيها أكثر تعقيد من مدن باقي الولاية، والحديث عن تحقيق التنمية الحضرية المستدامة فيها له معنى .

### 4- منهجية البحث :

بالنسبة إلى منهجية البحث فهي تنقسم إلى المنهج المتبع (la méthode) و تقنية البحث المستعملة ( la technique)، والتي يجب أن تكون مناسبة وموضوع البحث.

### 1-4 مناهج الدراسة :

بما أن "المنهج هو مجموعة منظمة من العمليات تسعى إلى بلوغ هدف معين" (4)، فإن المناهج التي سوف نستخدمها في هذا البحث بعد تحديد الإشكالية هي المنهج الوصفي من أجل فهم الظاهرة التي نحن بصدد دراستها، المنهج الكمي الذي يهدف إلى قياس هذه الظاهرة، ثم المنهج التاريخي وذلك أثناء دراسة مراحل التطور الحضري في الجزائر في فرنسا وفي المغرب من أجل الإطلاع على واقع الإستدامة الحضرية والمشروع الحضري في هذه البلدان .

أما من أجل تناول موضوع البحث فقد تم إختيار منهج البحث الميداني الذي يعتمد على إتباع إجراءات تقصي مطبقة على مجتمع بحث، فهو المنهج الذي يعتمد إلى دراسة الظواهر السكانية، أما نوع المقاربة التي سوف يتم العمل بها فهي المقاربة النظامية التي تقوم على أساس منطق السببية والترابط في التأثيرات بين النظم التي يدور حولها البحث والمتمثلة في النظام الإقتصادي والبيئي والعمراني والإجتماعي والثقافي وغيرها من النظم المكونة للمجال الحضري، وذلك بحثا عن التميز والتفرد في تناول موضوع البحث، " فالمقاربة هي طريقة خاصة غير تقليدية في إستعمال النظرية العلمية" (5).

ونتيجة لذلك مرت سيرورة إعداد هذا البحث العلمي الذي قمنا به بثلاث مراحل أساسية هي:

- **مرحلة البناء النظري للبحث:** وهي مرحلة الإطلاع والبحث في مختلف المراجع العلمية المرتبطة بإشكالية البحث، من كتب وتقارير ومقالات ومذكرات تخرج، وذلك بهدف التمكن من تعريف وتحليل المفاهيم النظرية الأساسية المحددة في الإشكالية، إلى أبعاد ومؤشرات قابلة للقياس في الواقع، ومحاولة التعرف على العلاقة التي تربط بين هذه المفاهيم النظرية التي تتمثل في الإستدامة الحضرية والمشروع

الحضري، بالإضافة إلى التطرق إلى بعض التجارب العالمية في ميدان التنمية الحضرية المستدامة والمدن المستدامة، من أجل إستنباط أهم التحديات التي واجهت هذه البلدان .

- **مرحلة التحقيقات الميدانية:** حيث قمنا بإجراء تحقيق ميداني شمل الإطلاع الميداني على مظاهر بعض المشاكل التي يمكن ملاحظتها بمجرد زيارة مدينة عين البيضاء، وأخذ الصور الخاصة بهذه الظواهر من أجل إستعمالها في إثراء الجانب التطبيقي من البحث، ثم قمنا بإعداد إستمارة الملاءم الذاتي التي تدور أسئلتها حول الأبعاد والمؤشرات التي إنتهت لها المرحلة النظرية من البحث، ثم توزيعها على عينة من مجتمع البحث المتمثل في مجموع الأسر المقيمة في مدينة عين البيضاء، وذلك بهدف جمع المعلومات التي يمكن لها أن تقودنا إلى الأسباب الكامنة وراء هذه المشاكل.

- **مرحلة التحليل والمعالجة:** بعد توزيع الإستمارة وجمعها كان لابد من تفريغ محتواها للتمكن من تحليل وتأويل المعلومات التي تتضمنها هذه الإستمارة بإستعمال أحد برامج الإعلام الآلي الإحصائية الخاصة بتجميع المعطيات الكمية ومعالجتها هو برنامج SPSS version 19 ، وذلك بهدف تحويل هذه المعلومات إلى نتائج ومعارف علمية يمكن إستعمالها والإستدلال بها من أجل نفي أو تأكيد الفرضية الرئيسية للبحث .

### 2-4 تقنيات البحث المستعملة:

إن الهدف من الدراسة أكد على ضرورة أن تكون طبيعة الدراسة تفسيرية تعتمد على تطبيق تقنية الإستمارة التي تسمح بجمع المعطيات من الواقع، لأنها تعتبر من تقنيات التقصي المباشرة والتوجيهية التي تمكنا من الإتصال بالمبحوثين، بالإضافة إلى إستعمال تقنيات أخرى مثل المقابلة والملاحظة .

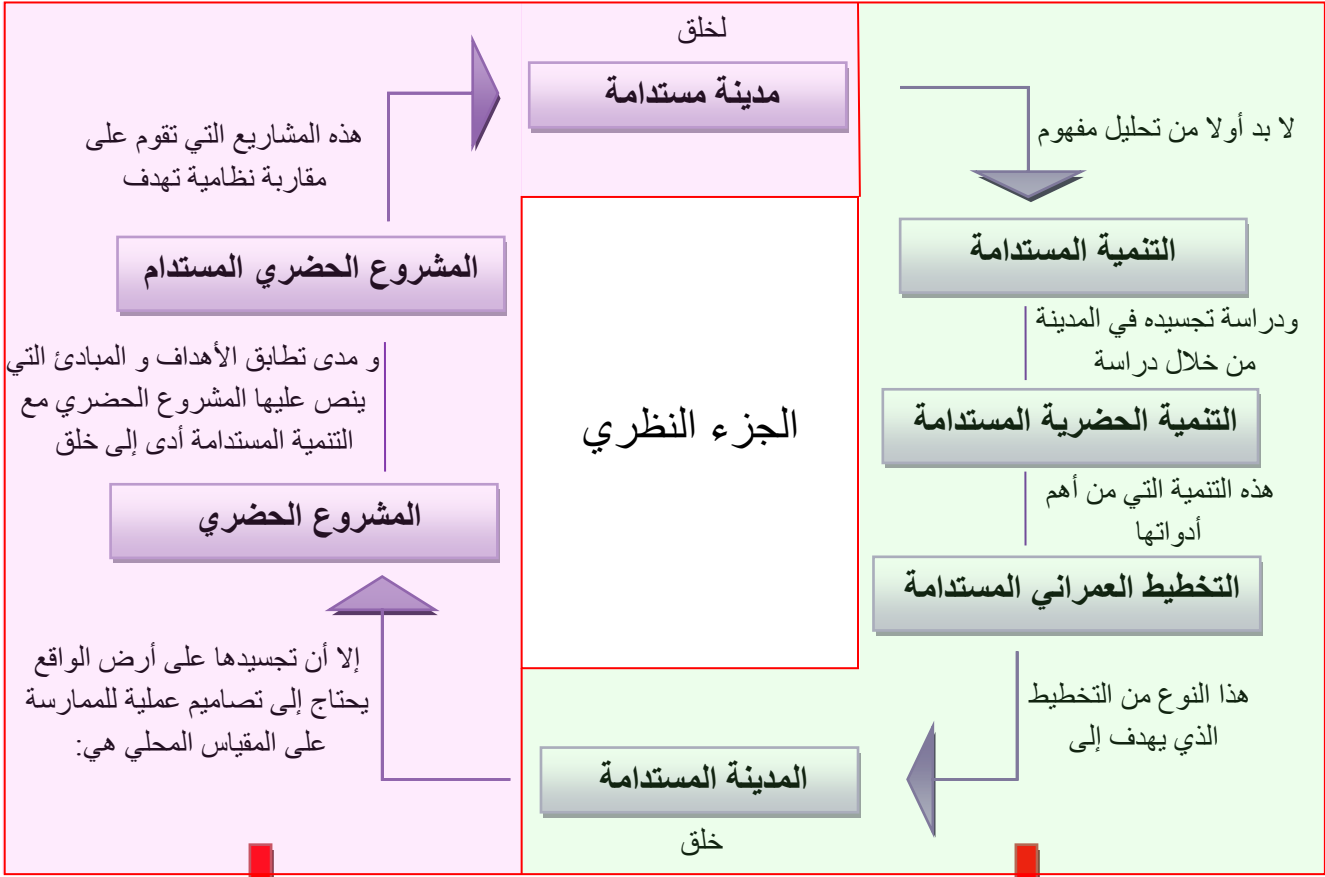
### 5- تقديم مخطط البحث:

- **الفصل التمهيدي:** والذي يهتم بتقديم الإشكالية المطروحة في البحث والمتمثلة في مدى إمكانية تحقيق الإستدامة الحضرية في مدينة عين البيضاء بإستعمال المشروع الحضري كأداة إستراتيجية، مع توضيح المراحل المتبعة والتقنيات المستعملة لتأكيد أو نفي الفرضية المقدمة للإجابة على هذه الإشكالية .

- **الجزء النظري للبحث:** والذي يتكون من الباب الأول، وهو يتناول تحليل المفاهيم النظرية التي تعتمد عليها الدراسة ودراسة بعض التجارب العالمية، وذلك كالتالي :

• **الفصل الأول:** الذي يوضح كيفية إنتقال الفكرة من التنمية المستدامة إلى المدن المستدامة مروراً بالتنمية الحضرية المستدامة والتخطيط العمراني المستدام .

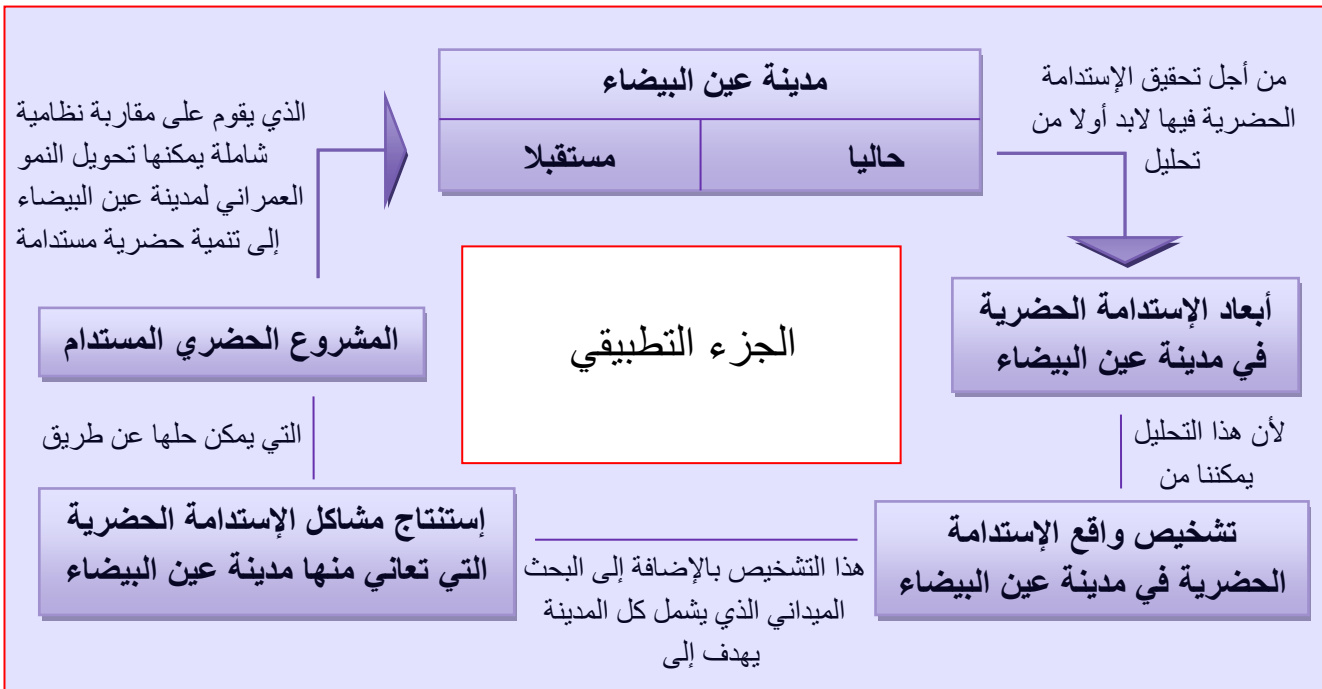
- **الفصل الثاني:** بعد تحليل مفهوم الإستدامة الحضرية لابد من الانتقال إلى تحليل مفهوم المشروع الحضري بإعتباره المفهوم النظري الثاني في البحث، وهذا ما دار حوله الفصل الثاني .
- **الفصل الثالث:** الذي يدرس إشكالية التطور الحضري في بلدين من بلدان حوض البحر المتوسط والتي تشترك في العديد من الخصائص مع الجزائر وهي فرنسا والمغرب، وذلك بهدف استنتاج التحدي الذي واجه هذه البلدان أثناء محاولة تجسيد مبدأ الإستدامة في المجال الحضري، ثم يتناول مراحل التطور الحضري في الجزائر، وتشخيص واقع الإستدامة الحضرية والمشروع الحضري في المدن الجزائرية.
- **الجزء التطبيقي من البحث:** أما الجزء التطبيقي من البحث فيتمثل في الباب الثاني والثالث، وهو يتناول دراسة حالة مدينة عين البيضاء من خلال:
- **الباب الثاني:** يضم هذا الباب ثلاث فصول تدور حول واقع الإستدامة الحضرية في مدينة عين البيضاء، وذلك كالتالي:
- **الفصل الأول:** يتناول تشخيص وتحليل أبعاد التنمية الحضرية المستدامة في مدينة عين البيضاء، هذه الأبعاد التي تم إستخلاصها من الباب الأول .
- **الفصل الثاني:** بعد تحليل أبعاد التنمية الحضرية المستدامة في مدينة عين البيضاء، يمكن معرفة واقع الإستدامة في المدينة، وتحديد المؤهلات التي يجب تأمينها والتهديدات التي لابد من التغلب عليها من أجل تحقيق الإستدامة الحضرية في مدينة عين البيضاء.
- **الفصل الثالث:** يتناول هذا الفصل توجيهات الإستدامة الحضرية المتعلقة بمدينة عين البيضاء في مخططات التهيئة المجالية، وذلك بطريقة تنازلية من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية إلى مخطط التناسق الحضري .
- **الباب الثالث:** يضم هذا الباب ثلاثة فصول تدور حول واقع المشروع الحضري في المدينة، وإثبات أنه الحل الأمثل للمشاكل التي تعاني منها :
- **الفصل الأول:** يتناول واقع المشروع الحضري في مدينة عين البيضاء.
- **الفصل الثاني:** دراسة الأسباب الكامنة وراء مشاكل الإستدامة الحضرية في مدينة عين البيضاء للتأكيد على أن المشروع الحضري هو الحل الأنسب لها.
- **الفصل الثالث:** يقدم المقاربة النظامية للمشروع الحضري المستدام كحل إستراتيجي لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة في مدينة عين البيضاء .



وللتأكيد على فشل كل المقاربات القطاعية التي تم إنتهاجها وعلى فعالية المقاربة النظامية الشاملة تم التطرق إلى

إشكالية التطور الحضري في بلدان حوض البحر المتوسط  
فرنسا، المغرب، الجزائر

قبل الإنتقال إلى دراسة حالة



المراجع :

- (1) : مهنا سليمان ، التخطيط من اجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد الأول ، 2009، ص: 490 .
- (2) : مهنا سليمان ، نفس المرجع ، ص: 498.
- (3) : BOUCHEMAL Salah, **La production de l'urbain en Algérie: entre planification et pratiques**, L'étalement urbain un processus incontrôlable ?, presses universitaires de Rennes, 2010, P : 135.
- (4) : انجرس موريس ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، دار القصبة للنشر، الطبعة الثانية، الجزائر، 2010، ص: 98 .
- (5) : انجرس موريس ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، مرجع سابق، ص: 100.

## الفصل الأول : التنمية الحضرية المستدامة والتخطيط العمراني المستدام،

### تعدد الأهداف وتباين الوسائل

مقدمة:

لقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة في بداية الثمانينات مع عدة تعريفات وإستخدامات كنموذج تنموي بديل عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أما اليوم فقد أصبحت التنمية المستدامة تصيغ الجزء الأكبر من السياسة المعاصرة لمعظم الحكومات مهما اختلفت توجهاتها، أما الإستدامة الحضرية فهي تعبر عن حالة توازن وإعادة صياغة الأهداف البيئية والإقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية في المدن، وتأخذ دراسة الإستدامة الحضرية أهمية كبيرة في هذه الآونة نظرا لعدم قدرة العديد من دول العالم على تلبية أهداف الإستدامة الحضرية الشاملة .

ومع التطور العلمي والتكنولوجي الذي واكبه التطور في أغلب نواحي الحياة، تعددت الوظائف التي تؤديها المدينة، وتعددت معها المشاكل الناتجة عن التداخل بين هذه الوظائف، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى عملية تخطيط جيد للمدن بشكل يواكب هذا التطور بل ويسبقه أيضا تفاديا للعشوائية التي قد تنتج عن النمو غير المدروس أو المخطط له .

حيث أن الهدف الرئيسي من تجسيد إستراتيجية التنمية المستدامة في الوسط الحضري، وتحويل النمو العمراني للمدن إلى تنمية حضرية مستدامة، هو خلق مدن مستدامة تراعي فيها عمليات التخطيط كل الأبعاد التي تفرضها حتمية الإستدامة، هذه المدن المستدامة التي أصبحت تمثل اليوم حديث الساعة في كل الملتقيات والمؤتمرات العالمية والدولية التي تهتم بالمدن وبالمشاكل التي تواجهها في جميع الأصعدة، وذلك لإعتبارها الحل المناسب لكل هذه المشاكل، وليس الأمثل طبعاً لأن التطور التكنولوجي الجد متسارع الذي نعيشه اليوم يجعل هذه الحلول رهينة مدة زمنية جد محدودة، فالحل المناسب اليوم ليس بالضرورة الأنسب غدا .

### **1- التنمية المستدامة :**

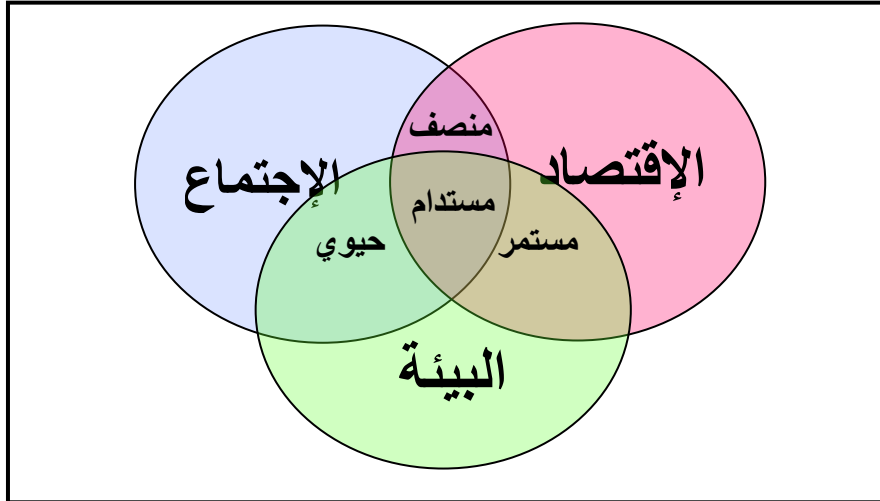
#### **1-1 تعريف التنمية المستدامة:**

لقد أخذ مفهوم التنمية المستدامة بالتطور في كل مناسبة عالمية، حيث :

- في تقرير الإتحاد العالمي للمحافظة على الموارد سنة 1981 الذي جاء تحت عنوان "الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة"، تم تعريف التنمية المستدامة على أنها" السعي الدائم لتطوير

نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الإعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة " ، حيث تأثر هذا التعريف بالإستعمال المكثف لمفهوم الإستدامة في الزراعة . (1)

- أما في تقرير "مستقبلنا المشترك لسنة 1987 فقد تم دمج ولأول مرة بين الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية في تعريف واحد، فقد عرف التنمية المستدامة بأنها : " تلبية إحتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها الخاصة "، حيث يتم توضيح هذا التعريف بالمخطط التقليدي المشهور للدعائم الثلاثة للتنمية المستدامة .



الشكل رقم 01: التمثيل التقليدي لمفهوم التنمية المستدامة  
المصدر: من إعداد الطالبة 2012 .

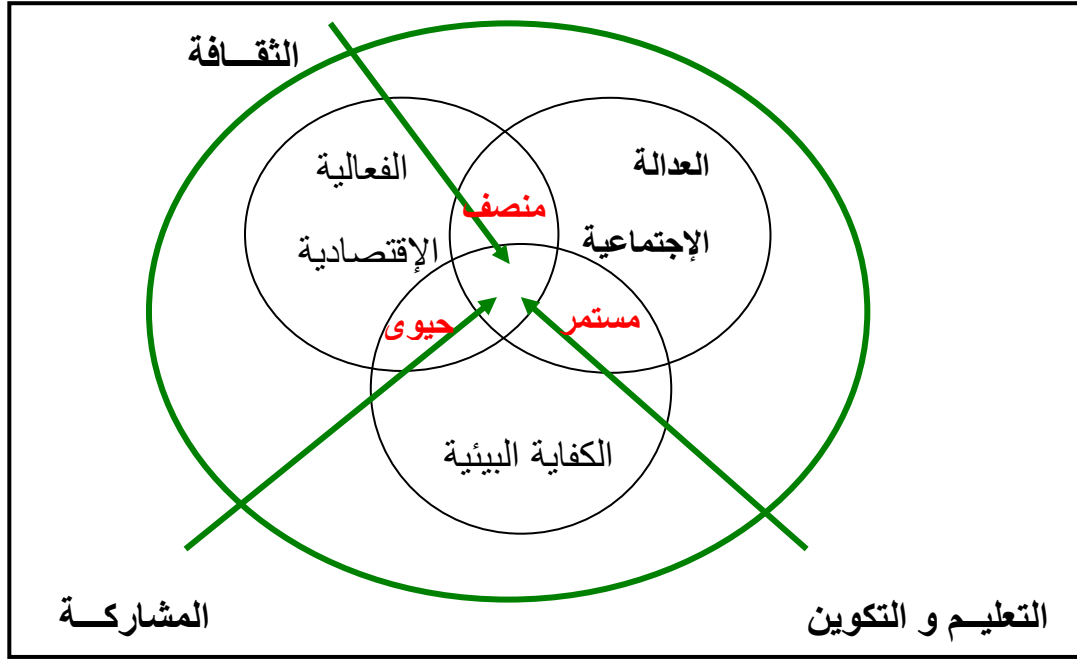
- وفي معاهدة Rio سنة 1992 تم التفطن إلى أن "الإنسان في مركز إنشغالات التنمية المستدامة فله الحق في حياة صحية ومنتجة ومتجانسة مع الطبيعة "، وبالتالي فإن التنمية المستدامة تهدف إلى التقدم الإجتماعي و نوعية الحياة، في ظل إحترام حقوق الأجيال المستقبلية والعوائق الإقتصادية .

و بالتالي فالتنمية المستدامة ليست مجرد نظرية، بل هي مقارنة إستراتيجية متكاملة تركز على : (2)  
- **الفعالية الإقتصادية (Efficacité économique)**: هي القدرة على إنتاج أقصى ما يمكن، بإستعمال أقل قدر ممكن من المصادر.

- **العدالة الإجتماعية (Equité sociale)**: هي العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الإجتماعية وتحقيق المساواة في النوع الإجتماعي، والمشاركة الشعبية لكافة فئات المجتمع في عملية صنع القرار.

- **الكفاية البيئية (Efficience environnementale)**: هي القدرة الآلية على الإنتاج دون تجاوز قدرة الطبيعة على الإحتمال، أي المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد، وتجنب إستنزافها .

أي أن التنمية المستدامة هي مقارنة إستراتيجية متكاملة يتناغم فيها إستغلال الموارد، توجيهات حماية البيئة، ومناحي التنمية التكنولوجية والعدالة الاجتماعية، على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته على إمتداد المستقبل البعيد.



الشكل رقم 02 : الدعائم الثلاثة لإستراتيجية التنمية المستدامة  
المصدر : Ewa berezowska – azzag, 2011 , p : 16

## 2-1 مقومات وأسس التنمية المستدامة : (3)

**1-2-1 الإنسان:** حيث ينبغي على الدول أن تحدد أهدافا وبرامج سكانية، واضعة في الاعتبار التكوين الهرمي للسكان فإذا إزدادت فيه نسبة صغار السن، زادت في المستقبل الضغوط على الموارد.

**2-2-1 الطبيعة:** المحيط الحيوي، وهو خزانة الموارد المجددة وغير المتجددة.

- **الموارد المتجددة:** مثل الغابات، مصائد الأسماك، المراعي، المزارع، وإنتاج الموارد السابقة هو إنتاج متجدد ما إستمرت صحة النظام البيئي .

- **الموارد غير المتجددة:** إن تنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة نقيض إستنزافها ( تجاوز قدرة النظم البيئية على العطاء )، وحاليا في عهد الثورة العلمية بعد أن كانت مقومات الإقتصاد في عهد الثورة الصناعية هي الأرض بمواردها، أصبحت حاليا هي الفكر والعلم والإبتكار .

**3-2-1 التكنولوجيا:** لقد أصبح التطور التكنولوجي مترسبا في نسيج المجتمعات وفي حياة الناس اليومية، لأن الكثير من المشاكل التي تنشأ عن التقنية ليس لها حل، إلا البحث عن تقنيات غيرها.

**3-1 أبعاد التنمية المستدامة :** تتضمن التنمية المستدامة 03 أبعاد أساسية وهي: (4)

### 1-3-1 الأبعاد الإقتصادية:

- حصة الإستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية المضاعفة في البلدان المتقدمة.
- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية بإجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الإستهلاك.

- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته .
- تقليص تبعية البلدان النامية بخلق نمط تنموي يقوم على الإعتماد على الإمكانيات المحلية .
- التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة: تعني تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان، أما الذين لا تلبى لهم إحتياجاتهم الأساسية، والذين ربما كان بقائهم على قيد الحياة أمرا مشكوكا فيه، فليس هناك ما يدعوهم إلى تقدير مدى صلاحية تصرفاتهم للإستدامة .
- المساواة في توزيع الموارد: للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة .
- تقليص الإنفاق العسكري وتحويل الأموال إلى الإنفاق على إحتياجات التنمية .

### 1-3-2 الأبعاد الاجتماعية :

- تثبيت النمو الديمغرافي لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية .
- أهمية توزيع السكان لأن المدن الكبرى تقوم بتركيز النفايات فتتسبب في تدمير النظم البيئية.
- الإستخدام الكامل للموارد البشرية والإستثمار في رأس المال البشري .
- أهمية دور المرأة: لأن المرأة هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل.
- الأسلوب الديمقراطي في الحكم: فعلى المستوى السياسي لا بد من مشاركة من تمسهم القرارات.

### 1-3-3 الأبعاد البيئية:

- إتلاف التربة، إستعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد .
- حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية، مع التوسع في الإنتاج .
- صيانة المياه لأن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة .
- تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية بسبب إنخفاض مساحة الأراضي القابلة للزراعة .
- حماية المناخ من الإحتباس الحراري وعدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية.

### 1-4 أهداف التنمية المستدامة :

مجال التحدي	الإستدامة الاقتصادية	الإستدامة الاجتماعية	الإستدامة البيئية
المياه	ضمان الإمداد الكاف ورفع كفاءة إستخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية	تأمين الحصول على المياه الكافية للاستعمال المنزلي والزراعات الصغيرة والأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصديري	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي	ضمان الاستخدام المستدام للأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك.
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقاية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية.

السكن و الخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات	ضمان الحصول السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات إلى الطبقة الفقيرة	ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.
الدخل و التشغيل	زيادة القدرة الشرائية للأفراد ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة	خلق الوظائف وفرص العمل والتقليل من مخاطر العمل	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي

#### الجدول رقم 01 : أهداف التنمية المستدامة

المصدر : عبد السلام أديب 2002 ،ص:7-16 + معالجة الطالبة .

#### 5-1 المعوقات والتحديات الرئيسية للتنمية المستدامة : (5)

##### 1-5-1 المعوقات:

- هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة، أهمها :
- الفقر وهو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية.
  - الديون التي تمثل مع الكوارث الطبيعية أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية .
  - الحروب والمنازعات المسلحة والإحتلال الأجنبي التي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها.
  - التضخم السكاني غير الرشيد الذي يؤدي إلى تدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية.
  - تدهور قاعدة الموارد الطبيعية وإستمرار إستنزافها لدعم أنماط الإنتاج والإستهلاك الحالية.
  - عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية لدى الدول النامية .

##### 2-5-1 التحديات :

- إيجاد مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية .
  - إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نمواً.
  - تحقيق التكامل الاقتصادي وتشجيع الإستثمار الداخلي والأجنبي.
  - نقل وتطوير التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة وتشجيع الباحثين .
  - حماية التراث الحضاري والحضري لكونه يساهم في تأكيد الذاتية الثقافية.
  - تأمين مشاركة كاملة وفعالة للدول النامية داخل مراكز إتخاذ القرار الدولية.
- 6-1 رهانات التنمية المستدامة ،بين العدالة البيئية والتخطيط الحضري:

تتعلق رهانات التنمية المستدامة بتحقيق : (6)

##### 1-6-1 الجدوى، الإقتصاد في إستعمال الموارد :

إن تحقيق التنمية المجدية يكون بتحقيق التجانس بين الأهداف الإقتصادية والبيئية، من خلال التحكم في حقوق إستعمال الموارد على المدى الطويل ،حيث أن متغير التجانس في هذه الحالة هو الإقتصاد في

إستعمال الموارد، ومن أجل تحقيقه يجب أن يكون إستعمال الموارد المتجددة أقل من معدل تجددتها، وإستعمال الموارد الغير متجددة أقل من معدل إستبدالها بالموارد المتجددة .

### 1-6-2 الإمكانية، تنظيم الوقت:

يمكن تحقيق الفعالية الإقتصادية والعدالة الاجتماعية معا على عكس الإعتقاد السائد بأنهما هدفين غير متجانسين، حيث يكون المجتمع منصف إذا أسس على النزاهة في عملية التوزيع العشوائي للثروات الطبيعية في المجتمع ،ولتحقيق الإنصاف الاجتماعي يجب التحكم بطريقة أحسن في تحديات عائق الفقر، إنطلاقا من التحكم في ضعف الدخل إلى تحليل القدرات القاعدية كالحريات العامة .

### 1-6-3 العدالة البيئية،تنظيم المجال :

تكمن العدالة البيئية في تحديد إختلالات توزيع الواجبات والحقوق البيئية عبر الأقاليم ،و ذلك يتعلق بأساليب إتخاذ القرار المتعلق بإطار نوعية الحياة بمختلف مستويات التحليل الجغرافية، فالنوعية السكنية في مختلف المناطق الحضرية تمثل من الناحية المادية، الترجمة المجالية للرابط الاجتماعي، وهنا تظهر تهيئة الإقليم كمتغير التجانس الأساسي بين الأهداف البيئية والاجتماعية.

ومنه فإن التنمية المستدامة هي المبدأ القائل بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن لا تدمر البيئة، وأن عملية التنمية يجب أن تتم ضمن الأطر التي يضعها علم البيئة بمعناه الواسع، وذلك من خلال دراسة وفهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان ونشاطاته المختلفة، وبين البيئة التي يعيش فيها.

هذه البيئة التي غالبا ما تمثلها المدينة بمجالها الطبيعي والبشري، وبمشاكلها الغير محدودة ،ما يجعلها تحتاج إلى إعداد خطط تنموية تهتم بالمشروعات الحالية وتهتم بآثارها البعيدة على البيئة وعلى الإنسان في المستقبل، خطط لا تشمل فقط دور الدول والمؤسسات، وإنما تشمل أيضا على دور الفرد لأنه أساس المجتمع، أي أنها تحتاج إلى تنمية حضرية مستدامة تضمن إستدامتها أو بالأحرى تحاول تحقيق هذه الإستدامة .

## 2- التنمية الحضرية المستدامة :

### 1-2 التوجه نحو التنمية الحضرية المستدامة :

إن التنمية الحضرية المستدامة هي رهان أساسي مشتق من المفهوم العام للتنمية المستدامة، الذي يسلط الضوء على جميع الأنظمة البيئية بما فيها النظام البيئي الحضري الذي يشكل أحد أهم المحاور التي ينبغي تحقيق عوامل الإستدامة فيها (7)، هذا النظام البيئي المعقد والخاضع إلى التغيرات العالمية التالية: (8)

**1-1-2 التحديات البيئية:** التي أصبحت خاضعة لظاهرة تغير المناخ، لما لها من تأثير بالغ على العناصر الأساسية لحياة الأفراد ( إمدادات المياه، إنتاج الغذاء والتعرض للمخاطر) .

**2-1-2 التغير الاقتصادي:** لقد ساهم الركود الاقتصادي العالمي منذ سنة 2008 في التسارع السريع لمعدلات البطالة ولنمو الإقتصاد غير الرسمي في المراكز الحضرية خاصة في الدول النامية .

**3-1-2 التغيير المؤسسي:** لقد أصبح التوسع النظام السياسي الحضري من الحكومة إلى الحكم الراشد، يشكل إستجابة للتعقيدات الناشئة على صعيد إدارة سياق يتسم بالعمولة وتعدد المستويات في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية فقد تم الترويج لمفهوم الحكم الراشد مع مبادئ اللامركزية والديمقراطية .

**4-1-2 التغيرات في المجتمع المدني:** إن تنفيذ عمليات التخطيط الأكثر فعالية يحتاج إلى ضمان دعم المجتمع المحلي، فقد شهدت الآونة الأخيرة تنامي إعتراض المجتمعات المحلية عن القبول السلبي لقرارات السياسيين، وخاصة المتخذة في مجال التنمية الحضرية .

**5-1-2 التغير الحضري:** لقد لوحظ العديد من التأثيرات المنعكسة على الديناميكيات الإجتماعية والعمرانية في المناطق الحضرية، والناجمة عن تغيرات النظم الاقتصادية والحكومية، وذلك من خلال التسارع في معدلات التحضر والتغيرات الإجتماعية .

## 2-2 مفهوم التنمية الحضرية المستدامة :

لقد تم تعريفها خلال مؤتمر العمران 21 في برلين بأنها "تحسين نوعية الحياة في المدينة، ويتضمن ذلك فضلا عن الجانب العمراني الجانب البيئي، الثقافي، السياسي، المؤسسي، الإجتماعي والإقتصادي، دون ترك أعباء للأجيال القادمة، هذه الأعباء الناتجة عن إستنزاف الموارد الرئيسية، إن طموحنا هو التوصل إلى المبدأ الذي يقوم على أساس التوازن بين المواد والطاقة، وكذلك المدخلات والمخرجات المالية، التي تؤدي دورا مهما في جميع القرارات المستقبلية لتنمية المناطق العمرانية " (9)

كما أنها مقاربة يتم ترجمتها على مستوى كل المقاييس، وبالتالي يجب إعادة تعريفها حسب المقياس الذي تتناوله، حيث لا يمكن معالجة مشروع تهيئة جهوية مثل مشروع تهيئة تحصيل سكني، لأن التحديات والأهداف لا يمكن أن تتطابق، والطرق والأدوات مختلفة يتم إعدادها حسب نوع المشروع . (10)

## 3-2 مبادئ التنمية الحضرية المستدامة : تتمثل في : (11)

- لا يوجد بيئة عالمية مستدامة من دون بيئة حضرية مستدامة.

- لا يمكن أن تكون هناك حلول بيئية عمرانية من دون تخفيف الفقر العمراني.
- لا يمكن أن يكون هناك حل دائم للفقر ولتدهور البيئة دون مجتمع مدني قوي وإستعمال جيد للأراضي،
- ولا يمكن أن يكون هناك تحول عمراني من دون تشكيل شراكات تعاونية بين القطاعات المشتركة، وربط المحلي بالعالمي من خلال شبكات إتصال مستقلة .
- لا يمكن أن تكون هناك مدينة مستدامة دون عدالة إجتماعية ومشاركة سياسية ،فعالية اقتصادية وإعادة إحياء بيئية .

#### 2-4 دور المجتمع في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة: (12)

يتطلب تحقيق التنمية الحضرية المستدامة إيجاد مفاهيم مستحدثة يمكن تنفيذها عمليا بطريقة فعالة، وبناء على العديد من التجارب ومناقشات المؤتمرات الدولية، إتضح أهمية تعزيز دور المجتمع في عمليات إتخاذ القرار، وإعتبار مبدأ التمكين المستدام كمدخل للتنمية الحضرية المستدامة.

#### 2-4-1 مفهوم التمكين المستدام (I' empowerment) :

هو تمكين المجتمع في منظومة التنمية الحضرية، وإتاحة الفرصة له للقيام بدور فعال في جميع مراحل عملية التنمية، بكل من الجوانب العمرانية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية من حيث إتخاذ القرار، التخطيط، التنفيذ، المتابعة، والتقييم ،كما يحدد الأطر والآليات اللازمة لدخول المجتمع كطرف فعال في عمليات التنمية الحضرية مع مراعاة الإبتعاد عن التدهور العمراني للبيئة العمرانية.

#### 2-4-2 أهداف التمكين المستدام: تهدف عملية التمكين المستدام إلى:

- تحقيق التنمية الحضرية المستدامة وتنظيم الإستفادة من القدرات المحلية.
- دخول كل فرد من المجتمع كطرف فعال في عمليات التنمية العمرانية بهدف التعرف على إحتياجات المجتمع وتلبيتها بطريقة تحقق التنمية المستدامة للبيئة العمرانية.
- تعزيز وتنمية بناء قدرات المجتمع، من أجل إعداد المجتمع للقيام بأدوار إتخاذ القرارات.
- إنشاء منظمات وسيطة بهدف خلق إطار عمل بين المجتمع والسلطة الحكومية.

#### 2-5 أهداف التنمية الحضرية المستدامة: ترمي التنمية الحضرية المستدامة إلى: (13)

- إيجاد موارد الطاقة المتجددة التي تساهم في تمكين المدن من إنشاء بيئة سليمة وملائمة للعيش .
- السعي إلى خلق مدن خالية من الكربون لأنها قادرة على الحد من بصمتها البيئية.
- توفير شبكات الكهرباء والماء المصغرة بهدف تغيير الشبكات المركزية والواسعة النطاق التي تعمل على النقل لمسافات طويلة نسبيا وهذا يؤدي إلى هدر كبير .
- زيادة المساحات المفتوحة كجزء من البنية التحتية الخضراء لتشجيع التنوع البيئي .
- تحسين مستويات الكفاءة البيئية بتوجيه المدن إلى إعتداد النظم البيئية الدائرية المغلقة .

- تعزيز الحس بالمكان لخلق إلتزام قوي إتجاه المجتمع وبالتالي خلق رأس مال إجتماعي قوي.
  - النقل المستدام الذي يهدف إلى خفض مستوى الإعتماد على الطاقة التقليدية وتقليص التمدد الحضري.
  - إنشاء مدن خالية من الأحياء الفقيرة بإعتماد منهجيات مبتكرة تساعد على ترقية هذه الأحياء.
  - ضمان الصحة في المدينة بوضع سياسة للصحة العامة تتلاءم وظروف الحياة الحضرية. (14)
  - ضمان التنمية الإقتصادية للمدن بخلق مخططات التنمية الإقتصادية والإجتماعية . (15)
- 2-6 أدوات التنمية الحضرية المستدامة : يوجد 6 أنواع من الأدوات هي : (16)**
- أدوات تأطير سياسات التنمية : مثل الميثاق البيئي والمذكرة 21 المحلية .
  - أدوات التشخيص: والمتمثلة في مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة، (المقطع البيئي، البصمة البيئية، والحقيبة البيئية) وطرق التحليل المتخصصة .
  - أدوات التجسيد: العمران المستدام (التخطيط الحضري المستدام، المشروع الحضري المستدام، التسيير الحضري والإقليمي المتكامل ...).
  - أدوات التقييم : مؤشرات متابعة وتقييم التدخلات المطبقة في ميدان التنمية الحضرية المستدامة .
  - أدوات الإعلام والمشاركة :مثل منتديات التنمية المستدامة .
  - أدوات التسيير والإنجاز :مثل الممارسات الجيدة ( les bonnes pratiques ) القانونية والتشريعية، المؤسساتية، التنظيمية، المنهجية، التقنية و التكنولوجية و 3M (التركيب العقاري والمالي، التسويق الحضري و إدارة المشاريع ) ونظم المعلومات الجغرافية (SIG) .

### 2-6-1 المذكرة 21 المحلية:

في قمة الأرض في Johannesburg إتفق المشاركون بأن المذكرة 21 المحلية هي " ترجمة محلية للمذكرة 21 التي جاء بها مؤتمر Rio، وهي تعتبر كأداة للتخطيط الحضري تهدف إلى إنتاج برنامج محلي للتدخل على المدى الطويل في خدمة التنمية المستدامة، برنامج يتم إعداده وتنفيذه بالإعتماد على مشاركة كل الفاعلين، إنطلاقاً من تفكير جماعي لمستقبل الإقليم، حيث أنها تسمح بتبني مشروع جماعي على المدى الطويل، مشروع يوضح التوجهات الحالية والمستقبلية لسياسات الإدارة المحلية" (17)، حيث أن لكل مذكرة محلية توجهاتها التي تتماشى والواقع المعاشي داخل إقليمها المحلي، لكن كل المذكرات تهدف في خلاصتها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوسط الحضري (18) .

### 2-6-2 مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة : تتمثل هذه المؤشرات في : (19)

- درجة إرضاء المواطن من طرف الجماعات المحلية .
- إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استهلاك الطاقة وتوزيع وسائط النقل .

- درجة تمكن السكان من إستعمال المساحات الخضراء والمساحات العمومية وإستعمال التجهيزات العمومية وعدد الأيام التي تكون فيها نوعية الهواء جيدة .
- وسائل النقل التي يستعملها الأطفال للوصول إلى المدارس .
- نسبة المنظمات والمؤسسات العمومية والخاصة التي تطبق ممارسات تحترم مبادئ التسيير الإجتماعي والبيئي، و نسبة المواد التي تحمل طابع بيئي بالنسبة للإستهلاك الإجمالي .
- نسبة السكان المعرضين إلى التلوث الصوتي والتوزيع المتوسط لشغل الأراضي .

### 2-6-3 دور العمران المستدام في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة :

يعتبر العمران المستدام الأداة التنفيذية للتنمية الحضرية المستدامة على أرض الواقع، لأن التنمية العمرانية المستدامة هي بعد من أبعاد التنمية الحضرية المستدامة هذا البعد الذي يبرز خاصة من خلال التخطيط العمراني المستدام .

ومنه فإن التنمية الحضرية المستدامة هي المقاربة الإستراتيجية المتكاملة التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة الحضرية، سواء من الناحية العمرانية (التخطيط والتصميم الأمثل للمدينة لتحقيق بيئة آمنة)، من الناحية الإقتصادية (ترقية الإقتصاد المحلي من أجل زيادة جاذبية المدينة)، من الناحية الإجتماعية (تترجم بشكل صادق طموحات السكان وظروفهم)، ومن الناحية البيئية (تقلص من الآثار السلبية للنشاطات البشرية على البيئة الطبيعية)، أي أنها التنمية التي تهدف إلى خلق مدن مستدامة تتلخص فيها المبادئ العامة للتنمية المستدامة، هذه المدن التي لا يمكن تجسيدها دون تفعيل دور المجتمع المدني وتعزيز دوره في عمليات إتخاذ القرار، لأن مستعمل المجال هو فقط من يمكنه صناعة المجال المثالي لنشاطاته ومتطلباته .

### 3- التخطيط العمراني المستدام :

لقد تسببت الثورة الصناعية وظهور الصناعة في مدن أوروبا ومن ثم أميركا إلى تطور كبير في مجال الصناعة، إلا أن هذا التطور لم يكن مخططا له وبالتالي لم يصاحبه تطور في مناحي الحياة الأخرى ومنها العمارة، ما أدى إلى هبوط ملحوظ في مستوى العمارة والتخطيط في المدن .

وهنا ظهرت الحاجة إلى تخطيط المدن بأسلوب علمي وعملي وموجه نحو المستقبل لحل المشاكل الجديدة، فيتم وضع خطة واقعية للعمل يتم تنفيذها بشكل مرحلي بحيث تحقق الإستدامة.

### 3-1 التخطيط العمراني:

### 3-1-1 مفهوم التخطيط العمراني:

هو أداة لتحقيق المصلحة العامة لكافة قطاعات وفئات المجتمع، من خلال وضع تصورات لأوضاع مستقبلية مرغوبة ومفضلة، لتوزيع الأنشطة والإستعمالات المجتمعية في المكان الملائم وفي الوقت المناسب، وبما يحقق التوازن بين إحتياجات التنمية في الحاضر والمستقبل القريب من ناحية، وبين إحتياجات التنمية لأجيال المستقبل البعيد من ناحية أخرى، وبما يحقق التوازن بين الرؤى الإستراتيجية والطموحات من ناحية، وبين الإمكانيات الواقعية من ناحية أخرى، مع ضمان تحقيق التنسيق والتكامل، في إستيفاء إحتياجات ومتطلبات القطاعات التنموية الشاملة، من خلال التزويد بالخدمات والمرافق العامة، وشبكات البنية الأساسية بأنواعها المختلفة. (20)

### 3-1-2 أهداف التخطيط العمراني: تتمثل في: (21)

- تحقيق العدالة الإجتماعية عن طريق التوزيع العادل للمداخل وعوائد النمو بين الأفراد .
- الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.
- تحقيق معدلات نمو إقتصادي عالية وتحسين مستوى معيشة السكان.
- المساهمة في وضع الحلول المناسبة للمشاكل الإقتصادية والإجتماعية والبيئية المختلفة.

### 3-2 دوافع تغيير نظم التخطيط العمراني، من التخطيط المركزي الخطي إلى التخطيط

#### الإستراتيجي المستدام : (22)

إن السبب الرئيسي في تغيير نظم التخطيط الحضري التقليدية ( التخطيط المركزي) هو ظهورها في ظروف إستثنائية غير عادية، ما جعلها غير عملية بمجرد إنتهاء هذه الظروف، فلقد نشأت في أواخر القرن التاسع عشر في إطار الإستجابة للمدن الأوروبية التي تشهد وتيرة متسارعة من النمو والتلوث نتيجة للثورة الصناعية، حيث أن المناطق الحضرية حالياً تتسم بالتعقيد وسرعة التغير، وهي تتشكل من خلال مجموعة من القوى المحلية والعالمية التي عادة ما تتجاوز نطاق سيطرة الخطط والمخططين المحليين، ما يخلق فجوة عميقة بين القضايا الحضرية الراهنة وأساليب التخطيط القديمة، التي أخفقت في إستيعاب الحياة العصرية، و :

- فشلت في إيلاء الإعتبارات اللازمة للتحديات التي تواجه المدن، خاصة البيئية والإجتماعية .
  - همشت العلاقة بين المجتمع المدني والجهات المعنية بعمليات تخطيط وتسيير المناطق الحضرية .
  - في الدول النامية يتم نقل نظم التخطيط من البلدان المتقدمة دون تكييفها مع طبيعة التحضر فيها، وبالتالي عدم إدراج الخطة أو عملية تنفيذها ضمن سياق الثقافة المحلية وهذا ما يؤدي إلى فشلها .
  - تعزز مظاهر التهميش الإجتماعي والمجالي، فهي تخلق مدن تفتقر إلى الإستدامة البيئية .
- حيث أن هذه المشاكل أدت إلى نشوء منهجيات جديدة للتخطيط الحضري أكثر إبتكاراً ومعاصرة، لا تمثل نماذج أو حلول جاهزة للإستخدام، بل تقدم أفكاراً ناشئة عن تجارب ناجحة، تتميز بالإستراتيجية بدلا

من الشمولية والمرونة بدلا من وجود أهداف محددة، التوجه نحو التنفيذ والتطبيق، موجهة من قبل المجتمع المحلي، تعكس الإنشغالات الحضرية الراهنة وذات دور تكاملي، وتركز على عملية التخطيط، وقد تم جمع هذه المنهجيات ضمن سبعة فئات واسعة النطاق من أهمها :

- **التخطيط العمراني الاستراتيجي**: الذي نشأ في أوروبا الغربية خلال التسعينات محاولة للإستجابة لسلبات التخطيط المركزي الخطي، حيث يتضمن خطة مجالية توجيهية بعيدة المدى بالإضافة إلى العديد من الأفكار الموضوعية والمجالية الواسعة النطاق بدل التصميم المجالي القطاعي، كما أنه لا يعالج كل جزء من المدينة، بل يركز على المناطق التي تعد إستراتيجية أو هامة لمجمل أهداف الخطة .  
حيث تجدر الإشارة إلى أن التخطيط العمراني المستدام الذي سوف نتعرض إلى دراسته، يندرج ضمن التخطيط العمراني الإستراتيجي، لأنه الأسلوب الذي يتوافق وإستراتيجية المشروع الحضري المستدام .

### 3-3 التخطيط العمراني المستدام :

#### 1-3-3 مفهوم التخطيط العمراني المستدام :

إن التخطيط الحضري المستدام هو التخطيط الذي يحدد شكل التنمية المستقبلية ويعرف الإحتياجات ويعمل على تحقيقها، ويحدد مدى قدرة المجتمعات على إستمرارية الإنتاج وعلى إعادة إحياء نفسها، وعلى المخططات المستدامة أن تعمل على إيجاد التوازن بين البيئة والإقتصاد والقيم الاجتماعية، حتى تلبى هذه الأماكن الجديدة إحتياجات العمل والحياة للسكان المحليين وإهتماماتهم، وعليها كذلك أن تصل الإهتمامات المحلية بالعالمية . (23)

#### 2-3-3 مبادئ التخطيط العمراني المستدام : التي يجب أن توفرها المخططات العمرانية : (24)

- أن تعمل بشكل متوازن مع الطبيعة بحيث تدعم إستعمالات الأراضي النظم البيئية.
- توفير بيئة مبنية حيوية فالموقع والشكل والكثافة والخلط والنسب ونوعية التنمية، يجب أن تحسن لخلق فراغات فيزيائية تلبى أنشطة السكان وتشجع تلاصق المجتمع.
- تحقيق إقتصاد معتمد على المكان لا يتسبب بإستهلاك المصادر الطبيعية .
- تحقيق المساواة بحيث تحسن ظروف السكان ذوي الدخل المنخفض لإستئصال الفقر.
- دفع الملوثات مع الأخذ بالحسبان أن الملوث يجب أن يتحمل تكلفة التلوث.

#### 3-3-3 عناصر التخطيط العمراني المستدام : (25)

- إستيعاب مفهوم المقياس لأن التصميم السليم للمجال الحضري أمر معقد لا بد من دراسته على جميع المقاييس الإقليمية والعمرانية.
- الإعتدال على المخططات التنظيمية الإستراتيجية التي لا بد أن تشتمل على منظور ثلاثي الأبعاد لكل من المباني والسكان ( إجتماعي، إقتصادي وبيئي زيادة عن العمراني).

- مساهمة المناخ المحلي من خلال تطوير إستراتيجيات على مستوى مقياس المدينة، تأخذ بعين الإعتبار تصميم الموقع، وإختيار موقع البناية، العلاقة والتأثير في محيط البناء، والتفاعل مع المناخ من حيث توجيه الشوارع والبنىات.
- الإهتمام بالمساحات المفتوحة لأن الموقع العام وباقي التفاصيل العمرانية كالمساحات والطرق والمساحات الخضراء، تساهم في الإستثمار الأمثل للأبنية .
- النقل والربط الطريقي، فإستخدام وسائل النقل العامة والصديقة للبيئة كالحافلات الكهربائية والدراجات الهوائية يقلل نسب التلوث ويخفف الإزدحام الناجم عن السيارات الخاصة، ولا بد في أثناء تصميم الموقع العام من الأخذ بالحسبان تخفيض مسافات التنقل بين المناطق .
- توجيه تصميم المباني ومواد البناء نحو تصميم عمارة أكثر كفاءة في إستهلاك الطاقة .
- شكل التصميم و التوجيه، حيث أن التخطيط لتنمية متعددة الإستعمالات " سكن، راحة وخدمات " والتي تصمم بشكل مغلق تقريبا هي من الحلول الشائعة ،حيث أن تركيب مختلف النشاطات على مختلف طوابق البناية يمكن أن يعطي إندماجا جيدا ويفسح المجال أمام مساحات خارجية خضراء، كما أن هذا النموذج من التصميم يدعم الممارسات البيئية الجيدة .
- تنسيق الموقع والمعالم الخارجية فلا بد من إستخدام عناصر ملائمة حول الأبنية لغايات مناخية .

### 4-3 التخطيط المستدام لإستعمالات الأراضي الحضرية : (26)

لقد أوجدت الثورة الصناعية الحاجة لفصل إستخدامات الأراضي (فصل المناطق السكنية عن الصناعة لحمايتها من التلوث) ومنذ ذلك الحين أصبحت عملية الفصل بالاستخدامات في التخطيط قاعدة، وعادة ما يتم وصل هذه المناطق المنفصلة بطريق رئيسي واحد، وعندئذ تبرز الحاجة للإعتماد على السيارة لإنجاز أبسط الأعمال مما يجعل كل شخص لا يملك السيارة مستثنى من المشاركة المستقلة في المجتمع .

وما يزيد من تعقيد المشكلة أن الطرق التي تصل هذه الأجزاء المنفصلة تعج بحركة السير بما أن الجميع يستخدم السيارة في الحركة، وأكثر الحلول شيوعا في هذه الحالات هو إنفاق الملايين على إنشاء وتوسيع الطرق التي لا تلبث حتى تعود إلى حالتها السابقة من الإكتظاظ وذلك لأن الحل لم يخاطب جذور المشكلة، فعملية فصل إستعمالات الأرض هي المسبب للإزدحام وليس قلة الشوارع.

ويلعب تخطيط المدن دورا هاما في المساعدة على تغيير أنماط إستعمال الأرض وتقليل الإعتماد على السيارة، وفي تحقيق إستدامة إستعمالات الأراضي والتنمية الحضرية، لتضم مزيجا من الإستعمالات المتكاملة مع نظم المواصلات العامة، إلا أن تقليل إستعمال السيارات الخاصة سوف يحتاج إلى مجموعة

من سياسات التخطيط مع السياسات المالية إضافة إستراتيجية شاملة للمواصلات، ومن أهم السياسات الممكن إتباعها في إطار إستعمالات الأراضي :

- وضع حزام أخضر يحتضن المناطق الحضرية.
- إتباع سياسات الكثافة الحضرية للتأكد من فعالية إستعمال الأرض الحضرية.
- بعض الإستراتيجيات كالقرى الحضرية والتجمعات الجديدة لتقليل من إستعمال السيارة بتوفير الوظائف والمسكن والمحلات في مكان محدد.
- تشجيع التنمية التي تعنى بإستعمالات الأرض المختلطة بشكل فعال بحيث تدمج الأنشطة السكنية والتجارية والصناعية والترفيهية والخدماتية والمؤسساتية مع بعضها لتقليل إستخدام السيارة.
- تشجيع بدائل المواصلات كالمشي عن طريق تقليل المسافات بين الإستعمالات، وإستخدام قاعدة المشي خمس دقائق من أي مكان في المدينة بإتجاه المركز الذي تقع فيه الخدمات.
- الإعتماد على سياسات إعادة إستعمال الأرض في محاولة لإستغلال الأرض بالشكل الأنسب.

### 1-4-3 التخطيط المستدام للمناطق الأخرى من المدينة :

- **مراكز المدن:** التي تمثل مصدرا رئيسا للتلوث وإستهلاك الطاقة، وبالنسبة لإستعمالات الأرض هناك فتركز الأنشطة المختلفة فيها ما يخلق ظروف مناسبة لزيادة الاعتماد على المواصلات العامة والمشبي واستعمال الدراجات.

ومن أهم التغييرات اللازمة للإستدامة المستقبلية أن تصبح مراكز المدن جذابة للسكن كما هي للعمل بهدف تجنب الرحلات الطويلة إلى العم ، تحسين نوعية السكنات بتقليل الكثافة وإعادة تصميم الفراغات، زيادة العناصر الطبيعية والتخضير والفراغات المحلية المفتوحة ،تحسين المداخل عن طريق المواصلات العامة عالية الجودة، تقليل مواقف السيارات، رفع مستوى الإكتفاء الذاتي للمناطق المحلية بالحصول على الخدمات اليومية، زيادة ممرات المشاة والدراجات وزيادة جاذبيتها، زيادة المناطق الخاصة بالمشاة بشكل كلي أو جزئي، زيادة فعالية الطاقة في المباني، تقليل الفضلات وزيادة نسبة تكريرها .

- **التغييرات اللازمة للإستدامة داخل المدن والأماكن مختلطة الإستخدام:** إن المناطق السكنية تصبح أكثر جاذبية عن طريق تقليل الإزدحام وزيادة التخضير ورفع مستوى النظافة والهدوء والأمن .

كذلك لا بد أن يتم العمل على تحسين تصميم المناطق مختلطة الإستخدام لتقليل القلق، إضافة لتحسين المداخل والتسهيلات للأعمال الصغيرة، زيادة التنوع في أنماط السكنات والأسعار ،تزويد أفضل لوسائل الترفيه، إتباع سياسات متطورة لتسهيل الوصول للخدمات، إلى جانب إيجاد ظروف عمل ومعيشة جذابة، تحسين تردد ومصادقية المواصلات العامة، توسيع شبكة المسارات للمشبي والدراجات، إتباع برنامج نشط لحماية وتحسين العناصر الطبيعية، زيادة نسبة المباني المطبقة لتقليل إستهلاك الطاقة.

- **الضواحي** : وفي هذا المجال يمكن العمل على تطوير مسارات المواصلات العامة، زيادة مناطق الإستعمال المختلط للسكن والعمل وتطوير الإستعمالات المختلطة بشكل أكثر في مراكز التجمعات السكنية ومراكز المواصلات العامة، تحقيق تنوع أكبر في أنماط السكنات والكثافات السكنية مع زيادة كثافة الأماكن التي يسهل وصول المواصلات العامة والخدمات إليها، نمو شبكات من المسارات الآمنة للمشبي والدراجات.

إضافة للعمل الجاد تحسين الفراغات المفتوحة والتوازن البيئي لزيادة الكتلة البيولوجية و للحد من التلوث، وتطوير ممرات خضراء تصل الفراغات المفتوحة بضاحية المدينة .

- **البلدات الصغيرة والتجمعات الجديدة** : هنا يمكن القول أن تقليل المسافات التي تقطعها السيارات على الطرق يساعد بشكل أو بآخر على تحقيق الأفكار الخاصة بالإستدامة، كما يمكن العمل على تشجيع المواصلات العامة وزيادة الحركة عن طريق الدراجات والمشبي، زيادة الممرات الآمنة والجذابة للدراجات، زيادة كثافة الأنشطة القريبة من مراكز وتقاطعات المواصلات العامة، تقليل إستهلاك الوقود وزيادة نسبة المصادر المتجددة، إدارة ذكية للموارد وللماء للمحافظة عليه، تحسين الكتلة الحيوية، وزيادة مشاركة المجتمع المحلي في العمل على تحقيق أهداف الإستدامة .

- **المناطق الريفية الحضرية المختلطة** بالعمل على زيادة عدد خدمات المراكز الفرعية ووصلها بخدمات المواصلات العامة، توازن أفضل بين السكن والعمل وتحقيق إستعمال أكبر للمواصلات العامة، تحسين قدرة المنتجين المحليين لخدمة السوق المحلية للبضائع اليومية والخدمات، زيادة فرص العمل المحلية، رفع نسبة الرحلات بالمواصلات العامة، تنوع أكبر في التنمية الجديدة كتحسين فعالية الطاقة من خلال تحسين التصميم، إستعمال المباني التي تستخدم مقاييس إستخدام الطاقة بفعالية كاملة، تنشيط برامج الحدائق لزيادة التنوع البيولوجي وتخضير المساحات الحضرية.

### 3-5 الوصول إلى التخطيط العمراني المستدام :

يقوم التخطيط العمراني المستدام على مجموعة من التوجيهات الأساسية هي : (27)

#### 3-5-1 الحساب من أجل الإستدامة :

يتطلب الوصول إلى التخطيط المستدام دراسة البعد الإقتصادي فضلا عن البعد البيئي والإجتماعي، وذلك من خلال الإعتماد على :

- المباني المستدامة تكون فيها فعالية الطاقة أعلى ولديها كلفة طاقة أقل.
- حجم وأنواع نظم خدمات المباني المشيدة هي غالبا أصغر وأقل تعقيدا، وهذا ينتج رأسمال وتكلفة صيانة قليلين.

- تصميم المباني بطريقة مستدامة، وبالتركيز على الهيكل والمبنى يمكن أن يجعل المبنى أكثر نشاطاً بالأداء ومرونة بالإستخدام.

### 3-5-2 التخطيط من أجل الإستدامة :

يمكن إيجاد عناصر التخطيط المدمج مع الطاقة من المقياس الصغير إلى التخطيط المدمج والمتكامل للنقل وإستعمالات الأراضي المفروض على المستوى الوطني، وهناك أيضا بعض حالات التعاون بين إدارة الطاقة العمرانية الشاملة وتخطيط إستعمالات الأراضي كأحد أفضل الأساليب المعتمدة .

وأحد الدروس المستفادة من العديد من الأمثلة أظهر الحاجة الماسة إلى إندماج وتكامل الطاقة وتخطيط إستعمالات الأراضي والتأكيد على التنسيق الكامل في كل المقاييس، فضلا عن الدمج المتناسق مع كل أنواع مستويات السياسة العمرانية المعتمدة.

ومنه فإن إعتبار البيئة بشكل أساسي في أثناء وضع السياسات التخطيطية وفي مرحلة مبكرة منها وتكاملها مع الدراسة الإجتماعية والإقتصادية، يعد الدعامة الكبرى في سهولة الوصول إلى تخطيط مستدام على جميع المقاييس، فتحقيق التنمية العمرانية المستدامة يتطلب عملا جادا من قبل أطر مختصة ومؤهلة لتقوم بعمليات تخطيطية مستدامة في الزمان والمكان .

كما أن عملية التخطيط المستدام لإستخدام الأرض الحضرية هي جزء من عملية تخطيط إستراتيجي تقوم بوضع التصورات المستقبلية للتنمية العمرانية والإدارية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية والخدماتية والبيئية وأنماط إستخدامات الأرض المستقبلية، وتهدف إلى خلق وصناعة مدن مستدامة .

## 4- المدن المستدامة :

### 1-4 البيئة الحضرية:

#### 1-1-4 مفهوم علم البيئة الحضرية:

لقد عرف K.G. HOYER و NAESS سنة 1990 علم البيئة الحضرية بأنها: " دراسة تأثير النشاطات البشرية التي تضمها المدينة، على المصادر الطبيعية والمحيط، حيث يكون التأكيد على الشروط اللازمة من أجل تشكيل نوع جديد من النمو العمراني يسمح بالمحافظة على التنوع البيئي البيولوجي وعلى نوعية الحياة، على المستوى المحلي والعالمى من أجل الأجيال القادمة " . (28)

#### 4-1-2 النظام البيئي الحضري، في قلب إستراتيجية التنمية المستدامة :

### - مفهوم النظام البيئي الحضري (Ecosystème urbain):

يمكن إعتبار المدينة نظام بيئي خاص، تتعلق ديمومته بمدى إحترام سيرورته للقوانين البيئية (29)، ويرتكز على الربط بين المجالات الثلاثة المكونة للمدينة ( الإجتماعي، الإقتصادي والبيئي )، ويتم إضافة

صفة "البيئية" إلى تسمية كل المجالات للدلالة على علاقتها بالمحيط الطبيعي، حيث يتم الحديث عن التطور البيئي، علم الاجتماع البيئي، ... (30)، و منه فالمدينة هي نظام بيئي إصطناعي، يتميز ب : (31)

• التوسع بطريقة متسارعة ، وهذا ما يعوض المناظر الطبيعية (أو الريفية) التقليدية بالمناظر الحضرية الاصطناعية والجديدة .

• النمو الديمغرافي ناتج بالدرجة الأولى عن الهجرة المكثفة أكثر من الزيادة الطبيعية .

• إستهلاك الطاقة يرتفع بطريقة متزايدة ومستمرة، ويرتكز أساسا على الطاقات الغير متجددة.

• ضعف التنوع البيولوجي لأن الوسط الحضري يشجع الأنواع المتأقلمة معه فقط "urbanophile"

• التنظيم الآلي للنظام البيئي يعوض بالتنظيم مصطنع الذي يمارس من طرف مركز للتحكم

( السياسة).

• إعادة تدوير النفايات لا تتم بطريقة طبيعية لأنها تتجاوز قدرة إستيعاب الأنظمة الطبيعية، وإنما يتم

تجميعها في أماكن محدودة، أو يتم إتلافها بإستهلاك كمية معتبرة من الطاقة.

• تغيير المدينة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة النظام البيئي للمناطق المحيطة بها، القريبة والبعيدة.

#### - الخصائص الأساسية للنظام البيئي الحضري:

إن المقاربة النظامية البيئية للمدينة ( L'approche écosystémique ) تسمح بدراسة بطريقة كلية

ترتبط فيها المجالات الثلاثة المشاركة في صناعة المدينة، المتمثلة في قدرة المحيط الطبيعي على تلبية

المتطلبات، الرفاهية الإجتماعية والفعالية الاقتصادية التي يحققها إنتاج هذه المدينة، حيث أن النظام البيئي

الحضري هو : (32)

• **نظام إصطناعي:** يتميز بألية عمل خاصة هي الأيض الحضري (Le métabolisme urbain)،

حيث يتكون النظام البيئي الحضري من نظام حضري صنعه الإنسان (Anthropique) هو الأنظمة

الإجتماعية والهياكل، ونظام بيئي طبيعي (Biologique) هو المواد الأولية، الحيوانات والنباتات.

حيث يؤثر الإنسان على النظام البيئي الحضري بنشاطاته المستهلكة للموارد والمنتجة للنفايات، أي أنه

أيض حضري، تمثل فيه الطبيعة عنصر أساسي في المبادلات التي يضمها هذا النظام المعقد، أين يمكن

لأي إنحراف صغير في التوازن أن يؤدي بالكل إلى كارثة، كما أن الأنظمة البيئية الحضرية تعمل في

شكل أبيض حلقي ( دورة الماء ، دورة الطاقة ... ) .

• **نظام ديناميكي:** كما أن النظام البيئي الحضري يتميز بديناميكية التدفقات من المصادر إلى

الأبار، هذه الديناميكية تشكل الأيض الحضري، أين تقود التدفقات الداخلة (Les flux input) المصادر

من الوسط الطبيعي نحو المنشآت الحضرية، والتدفقات الخارجة (Les flux output) تنقل النفايات بعد

إستهلاكها وتحويلها من طرف المنشآت الحضرية نحو النظام البيئي الطبيعي، ومن أجل تحقيق إستدامة النظام البيئي الحضري يجب أن تكون هذه التدفقات محدودة، لكي تتمكن المصادر الطبيعية من التجدد .  
ومن هنا فإن التوازن الثابت للأيض الحضري هو هدف جوهري في هذه المقاربة، حيث تتوفر العديد من الوسائل والأدوات التي وضعت من أجل تشخيص حالة الأيض الحضري في منطقة ما ،ومن أجل تحليل ديناميكية التدفقات وتقييم حالة النظام البيئي الحضري ،بهدف تعيين الحدود الديمغرافية والإقليمية لهذه التدفقات، بالإضافة إلى تحديد نوع النشاطات الاقتصادية المناسبة لهذه الحدود، من أهم هذه الأدوات :

✓ المقطع البيئي ( Le profil environnemental )

✓ البصمة البيئية ( L'empreinte écologique )

✓ قدرة الإستيعاب البيئية ( La capacité de charge écologique )

✓ مؤشر الإستدامة البيئية ( Indice de durabilité environnementale )

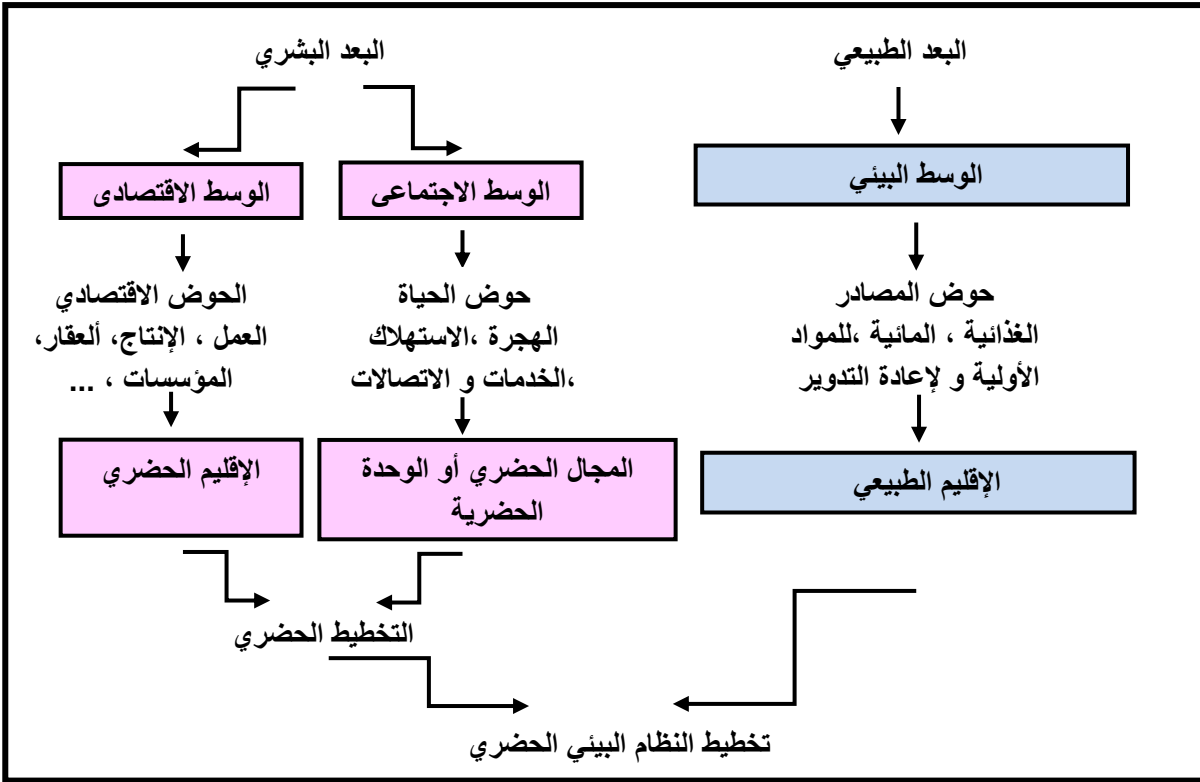
✓ الحقبة البيئية ( Sac à dos écologique )

- أبعاد المجال البيئي الحضري :

• النظام البيئي الحضري ذو بعد مجالي :

عند تقييم المجال البيئي للنشاطات الحضرية يتم إستعمال مصطلح الناحية البيولوجية (bio-région) وهي المجال الذي يشمل المصادر والآبار التي تدعم النظام البيئي الحضري ،أما بالنسبة لأبعاد مجال التأثير الاقتصادي والاجتماعي للنظام البيئي الحضري ،فهي صعبة التقييم تتعلق بحدود المجال الوظيفي للإقليم الحوض الاقتصادي وحوض الحياة، حيث أن إمتداد الحوض الاقتصادي الذي يتوافق مع حدود المنطقة الحضرية، يسمح بتحديد البعد المجالي-الاقتصادي للنظام البيئي ،أما حوض الحياة الذي يتوافق مع المجال الحضري أو الوحدة الحضرية ،فهو يرسم حدود نظام بيئي إجتماعي تحتي .

إن تراكم حدود المجالات الثلاثة يمكن له أن يرسم حدود النظام البيئي الحضري الإقليمي ،والذي يمكن له أن يمثل قاعدة لتخطيط التنمية والتهيئة المجالية، إلا أنه حتى إذا كان هذا النوع من التحديد يتوافق مجاليا مع الحدود اللازمة لتقييم الإستدامة،فإن عمليات التخطيط تحتاج إلى حدود معرفة إداريا،لأن تطبيقها لا يتم دون موافقة الفاعل المؤسسي والإداري الذي يمارس سلطته على هذا الإقليم،ولهذا عموما تستخدم حدود النظام البيئي الحضري حدود الجماعات الإقليمية ( البلدية ) .



الشكل رقم 03 : البعد المجالي للنظام البيئي الحضري  
المصدر : Ewa berezowska – azzag , 2011 , p: 51.

#### • النظام البيئي الحضري ذو بعد زمني :

إن الحاجة إلى إستدامة النظام البيئي تدمج أيضا مفاهيم التخطيط الزمني : الإستراتيجية ( المدى الطويل والمتوسط ) ، التكتيكية (المدى القصير) والوظيفية (المدى المتوسط والقصير ) ، حيث يتعلق الأول والثاني بمدة العهدة الإنتخابية، وتفرض تجانس مجالي وزمني بين أدوات التهيئة وأهداف التنمية المستدامة، حيث أن الربط بين هذه الأبعاد الزمنية الثلاثة يواجه العديد من المشاكل عند التطبيق خاصة المتعلقة بالفرق بين مرونة الإقتراحات الإستراتيجية وصلابة الإجراءات والقوانين التكتيكية والوظيفية.

#### 2-4 من علم البيئة الحضرية إلى الإستدامة الحضرية :

تهتم المقاربة البيئية الحضرية بجعل المدينة قابلة للعيش من منظور التنمية المستدامة، وذلك من خلال تنظيم أساليب إستعمال وتنظيم المجال الحضري، نمط إنجاز التنقلات وإستعمال المصادر الطبيعية، حيث أن هذه المقاربة تعتمد على إتجاهين في التفكير الأول يتعلق بتحليل المدينة بطريقة تدمج فيها الأدوات النظامية البيئية وأدوات البيئة الحضرية ،بالإضافة إلى معطيات العلوم الإجتماعية (الإقتصاد الحضري ،علم الإجتماع الحضري ،....) ،أما الثاني فهو الأكثر إستعمالا فهي تبحث عن التدخل بمراعاة الربط بين التنمية المستدامة ،السياسات العمومية ،ممارسات التهيئة العمرانية ،توجهات قانون التعمير (مثل حقوق البناء و حقوق الملكية) والتغيرات المؤسساتية التي تسهل التوجه نحو الحكم الراشد. (33)

وبعد إصطدام هذه الأفكار النظرية بالإمكانات المحلية والضرورات التنموية للمدن (الإقتصادية والإجتماعية والثقافية )، تم الانتقال من فكرة البيئة الحضرية (الإهتمام بالبعد البيئي للمدن) إلى فكر الإستدامة الحضرية (الإهتمام بالأبعاد البيئية، الإقتصادية والإجتماعية)، ومنه فقد تم إنتقال الفكر الحضري من البيئة الحضرية وإستحضار البيئة في الإنتاج الحضري، إلى الإستدامة الحضرية وإستحضار الضرورة التنموية للمدن بكل أبعادها .

#### 3-4 مفهوم المدن المستدامة وتطورها : (34)

إن فكرة المدن المستدامة ليست بالحديثة على المهتمين بالمجال الحضري، فالمطلع على تاريخ المدن يجد العديد من التجارب العالمية التي حاولت تجسيد مدن بيئية مثل تجربة المدن الحداثكية، أما مصطلح المدن المستدامة فهو لم يظهر حتى سنة 1988 في إطار برنامج اليونسكو الإنسان والطبيعة (MAP)، وبعد مؤتمر RIO العديد من برامج التدخل الخاصة إهتمت بهذا الموضوع ،وفي سنة 1996 القمة الثانية للمدن والسكن تناولت بحكمة هذا الموضوع .

فمنذ أول ملتقى بيئي للأمم المتحدة سنة 1972 في ستوكهولم، أصبحت المدينة فاعل سياسي مهم ومؤثر، يأوي أكثر من نصف سكان العالم ،حيث أسند إليها مهمة معالجة العديد من المشاكل الشاملة، فالعديد من الإتفاقات الدولية خاصة التي تمت المصادقة عليها في مؤتمر RIO أثبتت أنه لا يمكن تطبيق مفهوم التنمية المستدامة بصورة شاملة دون توجيه الجهود المؤسساتية نحو البعد المحلي ،من أجل التمكن من تجسيد مقاربة التنمية المستدامة ومن ترسيخ متطلبات التنمية المستدامة ،ومنه فإن المدينة تعتبر درجة مناسبة جدا من أجل إشراك الفاعلين المحليين والسكان وتجسيد إجراءات الديمقراطية .

#### - مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة والتنمية (CNUED) في RIO سنة 1992:

خلال هذا المؤتمر تمت دعوة المدن للمشاركة في إعداد الأجندة 21، إلا أنه لم يتم التطرق إلى الإشكالية الحضرية مباشرة، بل تمت المناقشة حوله قبل عدة أيام من إنعقاد المؤتمر خلال الملتقى الذي تم تنظيمه في مدينة Curitiba بناء على طلب من المجموعة G4+ التي تضم أربعة جمعيات دولية كبرى خاصة بالمدينة: الإتحاد العالمي للجماعات المحلية (LULA)، الفدرالية العالمية للمدن المتحدة (FMCU)، قمة المدن الكبرى في العالم ومتروبوليس (MITOPOLIS)، بالإضافة إلى بعض الجمعيات الجهوية للجماعات المحلية ،عقب هذا الإجتماع حوالي ثلاثمائة مدينة تم تمثيلها من طرف مسؤوليها صادقت على وثيقة "التزام Curitiba"، التي وصت بإعداد أجنادات 21 محلية، بالإعتماد على مبدأ الإستشارة المفتوحة إلى أبعد حد ممكن، بالإضافة إلى دعم التعاونيات اللامركزية بين المدن، حيث أصبحت المدن بعد ذلك الشغل الشاغل للأجندة 21 المحلية .

## - ميثاق Aalborg سنة 1994:

تم إطلاق الحملة الأوروبية للمدن المستدامة خلال أول مؤتمر للمدن المستدامة في مدينة Aalborg سنة 1994 حيث إلتزمت ثمانون مدينة مشاركة بترقية التنمية المستدامة، من خلال المصادقة على الميثاق الأوروبي للمدن المستدامة سمي ب " ميثاق Aalborg " .

حيث قامت الشبكة الأوروبية بقيادة مجموعة من الأبحاث والتجارب هدفها الإجابة عن التساؤلات التالية: كيف يمكن تجسيد الأجندة 21 على المقياس المحلي؟ كيف يمكن المرور من الإستدامة الشاملة إلى الإستدامة المحلية ؟ بغية تحقيق التجانس بين المدينة وأبعاد التنمية المستدامة، أما المشاركين في مؤتمر Aalborg ( حوالي ستمائة ممثل لمدن ومنظمات تنتمي لأربعة و ثلاثون بلد ) فقد دارت أفكارهم حول البعد الإجتماعي لسياسات التنمية المستدامة، البعد النظامي البيئي لهذه التنمية ،طابعها التنموي التنفيذي، الذي يرتكز على نتائج مراحل ملموسة وعلى مشاركة كل الفاعلين التي تعتبر الشرط الأساسي لتجسيد إستراتيجية التنمية المستدامة ،كما تمت الإشارة أيضا خلال هذا المؤتمر إلى دور وأهمية التخطيط العمراني المستدام ،وبالرغم من ذلك فقد عملت الأجندات 21 المحلية للمدن الأوروبية على ارض الواقع، على معالجة الأبعاد البيئية ولم تنجح في الإلمام بالسياسات الحضرية .

ومن أهم المبادئ التي جاء بها ميثاق Aalborg ،مسؤولية المدن في تدهور البيئة العامة وفي ترقية التنمية المستدامة ،وأهمية دور الجماعات المحلية في التوجه نحو تنمية مستدامة بالمشاركة مع المستويات الإقليمية الأخرى: " تتميز كل مدينة عن باقي المدن الأخرى، وبالتالي كل مدينة لها طريقها الخاص الذي يجب أن تسلكه نحو الإستدامة " .

### 4-4 تعريف المدينة المستدامة :

هي المدينة التي تحترم مبادئ التنمية المستدامة والعمران البيئي ،تعمل من أجل تسهيل ظروف السكن، العمل والتنقل ،ولتفعيل إستهلاك الطاقات المتجددة ،في غالب الأحيان هي عبارة عن تجمع من الأحياء البيئية التي تهدف إلى تقليص بصمتها البيئية ،أما طريقة الحكم فيها فترتكز أساسا على الأجندة 21 المحلية (35)، كما يوجد العديد من التعريفات الأخرى لأن كل باحث يلقي الضوء على المجال الذي يختص به، فمفهوم المدن المستدامة غامض مثل التنمية المستدامة ،لأنه يرتكز حول مفاهيم ومصطلحات متناقضة تخضع للمتغيرات الإقتصادية أساسا، فمصطلح المدن المستدامة هو مصطلح سياسي أكثر منه علمي (36) .

### 4-5 خصائص المدن المستدامة : إن المدينة المستدامة هي : (37)

- المدينة المكتفية ذاتيا: فالتطور المكتفي ذاتيا هو الذي يقوي القدرة على التلبية المحلية للإحتياجات الأساسية، هذه الفرضية لا تشجع التبادلات التي تعتبر مصدر مهم للثروة لا يجب إيقافها.

- المدينة التي لا تستورد ثمن تنميتها: فهي تحقق أهداف سكانها دون أن يكون ثمن ذلك على حساب منطقة أخرى، وهي شكل من أشكال المدينة التي تحترم الإقليم الذي يضمها.
- المدينة النشطة إقتصاديا: التي يساهم فيها السكان والنشاطات الإقتصادية بإستمرار في تحسين محيطهم الطبيعي، المبني والثقافي على المستوى الجوّاري وعلى المستوى الجهوي .
- المدينة المتجانسة: وهي المدينة التي تضمن التجانس الإجتماعي، الإقتصادي، البيئي، والمجالي بين مختلف النشاطات الحضرية وإنعاش التركيبة الحضرية بهدف تصحيح الإختلالات المجالية .
- مدينة تتولى نفقات التنمية المستدامة : فهي تعمل على التخفيف من بصمتها البيئية، وعلى ترميم الإرث الطبيعي، وهي مدينة تضمن رفاهية الجميع، وتحرك مجتمع قادر ومسؤول .
- مدينة متضامنة ومتكافئة: تعمل على دمج كل فئات المجتمع في تسيير شؤون المدينة سواء المواطنين، مراكز البحث، المستهلكين والتجار، الحرفيين والمؤسسات. (38)
- مدينة متعددة الأوجه: فهي : (39)
  - عادلة: أين توزع العدالة والأمل في الحياة بصورة عادلة، وأين يشارك الجميع في الحكم .
  - جميلة: أين يدفع الفن، العمارة والمظهر الخيال ويحرك الروح .
  - خلاقة: أين يحرك الإنفتاح إمكانيات المصادر البشرية، وتسمح بتجاوب سريع مع المتغيرات .
  - بيئية: تعمل على التقليل من أثرها على المحيط الطبيعي.
  - متنوعة: تضم مجموعة متنوعة من النشاطات، تخلق حيوية وحركية في المدينة.
  - سهلة التواصل: أين يدعم القطاع العمومي الإحساس بالمشاركة والشراكة .
  - متراصة ومتعددة المراكز: تعمل على حماية الريف، وعلى جمع و إدماج الجماعات المحلية في الأحياء وتفعيل مبدأ الجوارية .

#### 4-6 إهتمامات المدن المستدامة : (40)

- **الحكم الحضري الراشد:** ويشمل أولا تشجيع اللامركزية ودعم السلطات المحلية، بهدف تفعيل المشاركة في القرارات لجعلها أقرب ما يكون إلى الساكن، لأنه في الحالات التي يكون فيها المجتمع المدني أكثر إندماجا في عملية التخطيط العمراني، تكون البرامج التنموية أكثر إستدامة.
- والأمر الثاني يتعلق بتشجيع مشاركة السكان في إتخاذ القرارات المتعلقة بالمجال الحضري، بالإضافة إلى تشجيع الكفاءة والإنتاجية بهدف تحسين القدرة على توفير الخدمات وعلى زيادة الإنتاج، من خلال إشراك السكان ذوي الدخل المنخفض في التحسين الذاتي لأحيائهم.

أما الأمر الثالث فيتعلق بضمان قيام حكم راشد يتسم بالشفافية، الكفاءة وخاضع للمساءلة، يسمح للمدن بأن تصبح ذات كفاءة في إدارة إيراداتها ونفقاتها، ويمكن الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي من المساهمة في الإقتصاد الحضري .

- **الحق في السكن:** يجب على الدولة تعزيز الحق في السكن الملائم، حماية هذا الحق وضمان تحقيقه بالصورة الصحيحة، ويجب أن لا تعمل على بث آمال غير واقعية لا يمكن لها تنفيذها، لأن توفير السكن الملائم لا يعني القيام بالأمر مباشرة دون المرور بمراحل .

- **توفير الخدمات الحضرية الأساسية:** الملائمة والميسورة لسكان المدينة من خلال:

- تحسين تسيير الخدمات الأساسية: زيادة الفعالية والكفاءة والإنصاف في إيصال الخدمات، من خلال خلق الشراكات بين مختلف القطاعات ( العام والخاص ) خاصة في قطاع النقل والماء .
- تشجيع الإستراتيجيات التمكينية: ويعني الأخذ باللامركزية في الوظائف وتفويضها إلى الصعيد المحلي مع إشراك المجتمعات المحلية في تشغيل وإدارة الخدمات على صعيد الأحياء .

- **التوسع الحضري المستدام :** ويشمل البعد الإقليمي للتنمية المستدامة للمدن ،حيث يشجع المدن على الإستخدام الأمثل للأراضي المنتجة في المناطق الحضرية وحماية النظم الإيكولوجية الهشة .

#### 7-4 مبادئ المدن المستدامة :

حسب المنظمة العالمية WWF يوجد 10 مبادئ أساسية للمدن المستدامة هي : (41)

- صفر كربون: الإستعمال الأمثل للطاقات وإستعمال الطاقات المتجددة من أجل تقليص الإنبعاثات .
- صفر نفايات: من خلال إعادة التدوير أو إستعمالها كأسمدة.
- التنقل المستدام: تقليص عدد المركبات التي تستعمل المحروقات، وتوفير خط للنقل الجماعي للتنقلات التي تزيد عن 400 متر، يكون التوقف كل 10 او 15 دقيقة قرب الخدمات والمناطق التجارية .
- المواد الأولية محلية ومستدامة: فهي جد ملائمة ولها تأثير جد محدود أثناء نقلها وإستعمالها.
- التغذية المحلية والمستدامة: تشجيع التغذية إنطلاقا من المواد الأولية والصحية .
- التسيير المستدام للماء : ترقية الإهتمام بالمحافظة على كمية ونوعية الماء .
- المسكن الطبيعي والتنوع البيئي: المحافظة، خلق و تثمين التنوع البيئي والمسكن الطبيعي.
- الثقافة والتراث المحلي: تنمية الإحساس بالإنتماء من خلال تثمين الإرث الثقافي .
- الإنصاف والتنمية الاقتصادية: ترقية العدالة الإجتماعية والتنمية الإقتصادية المحلية .
- نوعية الحياة والرفاهية: تحسين الشروط الصحية وشروط الرفاهية للمستعملين والسكان .

8-4 برامج، سياسات، وإستراتيجيات تحقيق الإستدامة في المدن: (42)

يمكن تصنيف برامج خلق مدن مستدامة إلى كل من البرامج التالية:

- المحافظة على البيئة الطبيعية بما فيها المحافظة على الطاقة.
  - المحافظة على البيئة المبنية وإطالة عمرها بتحسين متانتها وصيانتها.
  - إعادة تشكيل البيئة المبنية لتخفيف الضغط الذي يقع على البيئة الطبيعية بما فيها كل من قرارات استعمال الأراضي والمواصلات الحضرية.
- في حين تتلخص سياسات تحقيق إستدامة المدن في إستبدال معدل المدفوعات للخدمات البلدية بمدفوعات تتناسب وموقع الخدمة، فالذين يكونون في مواقع خدمات عالية يدفعوا أكثر من الذين يسكنون في أماكن ذات خدمات أقل كلفة، بالإضافة إلى فرض ضرائب على الأرض تعتمد على قيمتها الشرائية والإعفاء من قيمة التحسينات لتشجيع زيادة الكثافة.

كما يمكن إقتراح عدد من الإستراتيجيات المتعلقة بتحقيق إستدامة المدن هي :

- أن تلبي منتجات المدينة طلبات السكان الخاصة وطلبات السكان المستقبليين.
- إعادة تشكيل أجزاء المجتمع الموجودة لتواكب التغير في الأعمال والإحتياجات السكنية.
- توفير البدائل ليجد السكان خيارات أوسع في طرق السفر والإتصال وتوجيه الخدمات.
- تلبية مصالح السكان المتنوعة بحيث يكون التنوع مصدر قوة وليس مصدر تناقض، عن طريق إعادة تشكيل مناطق الأعمال حتى تتوافق ومتطلبات السوق، وإقناعهم أن المدن يمكنها أن تحافظ على صحتهم ورغباتهم، بهذه الطريقة يمكن التقليل من الضغط في المناطق والتوسع للخارج .

#### 9-4 نماذج المدن المستدامة: المدينة المتراسة والمدينة الخفيفة ،نموذجين متناقضين

##### للمدينة المستدامة :

إن المقاربات التي تتناول المدينة المستدامة تختلف بين تيارين متناقضين الأول يرفض الحركة و يؤكد على البعد المحلي والجواري ،أما الثاني فيركز على فكرة أن المدينة المنتشرة هي نموذج متواجد وسوف يستمر في الوجود ،مادام التنقل حق مكتسب في ظل تطور التكنولوجيات الغير مضررة بالبيئة .<sup>(43)</sup>

##### - المدينة المتراسة ( Compacte ) ،النموذج التقليدي للمدينة المستدامة :

حتى إذا كانت كثافة البناءات مرحب بها من طرف العديد من الآراء ،فإنه ليس من الضروري تطبيقها في جميع أنحاء بنفس النسبة ،ففي بعض الحالات تخطيط حي جديد مترابط مع النسيج الحضري أفضل من العمل على رفع الكثافة ،هذا الرفع الايجابي والذكي للكثافة هو نسبي حيث لا يمكن تخيل بناء أبراج في الضاحية، ولكن الكثافة في هذه المناطق تعني المرور من 10 إلى 20 أو 30 سكن في الهكتار بالنسبة للأحياء المعمرة مسبقا ،وذلك بهدف محاربة التمدد الحضري ،الذي يهدد المساحات الخضراء التي غالبا ما تحيط بالمدينة، بالإضافة إلى التقليل من التنقلات الآلية وبالتالي التقليل من غازات الدفيئة .

ومنه فإن البحث عن الكثافة هو من أول طموحات التنمية المستدامة المطبقة في المدينة ،مع الدمج والمشاركة، كما أن زيادة الكثافة في القطاعات المبنية هي حالة مستقبلية للتجمعات الحالية التي كثافتها أقل بكثير من حالتها في بداية القرن العشرين ،وهي تعني بناء أمتار مربعة إضافية قابلة للإستعمال وللعيش في مساحة محددة من الأرض ،كما أنه غالبا ما تعوض كلمة الكثافة في الدراسات العمرانية بالتراص للدلالة على البعد الاجتماعي للظاهرة . (44)

حيث يسعى العديد من المخططين إلى تعزيز نمط إنشاء المدن المتراصة ،من خلال إعتبرها كسياسة عامة ،وذلك على الرغم من أن النتائج المتخفضة عن عمليات تنفيذ هذه السياسة لا ترق إلى مستوى الأهداف المرجوة، حيث أن المدن المتراصة تتميز بالعديد من مظاهر الإستدامة والشمولية والكفاءة، لأن تكاليف توفير مرافق البنية التحتية فيها أقل بكثير من المدن المنتشرة ،إلى جانب أن فرص الوصول إلى الخدمات والمرافق أفضل وبالتالي الحد من مظاهر التهميش الإجتماعي، كما تتسم هذه المدن أيضا بتقليص الفترات الزمنية والتكاليف التي تتطلبها عمليات التنقل منها وإليها ،وبالتالي التقليل من مستويات إستهلاك الوقود ،وهذا ما يجعلها من الناحية النظرية أكثر مرونة في إطار حماية البيئة .

إلا أنه وبالرغم من هذه الإيجابيات، فإن هناك العديد من الأصوات المنتقدة لهذا النمط من المدن ،نتيجة الجدل الناشئ حول سير عمليات التكثيف الحضري في التيار المعاكس لقوى السوق العقاري التي تطمح إلى تحقيق المزيد من الإمتداد ،بالإضافة إلى المظاهر السلبية المرافقة للكثافة العالية جدا، كالإزدحام والتلوث وارتفاع معدلات الجريمة ،وزيادة الضغط على الموارد الطبيعية والمساهمة في رفع تكاليف الأراضي وتشجيع عمليات التعمير التي تتجاوز نطاق الإرتقاقات المحظورة .

وبالإضافة إلى كل هذا وذاك فإن المدن التي تم إنشاؤها دون الإعتداع على مبدأ الكثافة العالية تواجه صعوبات في عمليات التكيف أو التغيير نحو تحقيق التراص ،بسبب إستقرار هياكلها العمرانية بشكل معين ،وهذا ما يجعل الحالات المطابقة لهذه الوضعية نادرة جدا ،ومدينة Curitiba البرازيلية من أبرز الأمثلة على تلك الإستثناءات ،وهذا ما يدفع إلى التفكير في المدينة الخفيفة كمدينة مستدامة . (45)

- **المدينة الخفيفة (Légère)، صناعة المدينة المستدامة في كل مكان حتى في المدينة المنتشرة:** (46)

حتى المدينة المنتشرة الغير متراصة يمكن أن يكون لها مستقبلا مستداما ،رغم الإتهامات الموجهة إليها عموما بذريعة أنها لا تعمل من أجل إيقاف التمدد الحضري ،حيث أن المهندس المعماري الألماني FINN GEIPEL في مشروعه باريس الكبرى (Le Grand Paris) ،قام بإعطاء قيمة للمدينة الخفيفة ،من خلال إدخال عنصر الوضوح بإستعمال شبكة من المساحات الخضراء ،العديد من الممرات، كثافات

معقولة وأماكن للإسترخاء ( Convenient stores ) على الطريقة اليابانية ،بالإضافة إلى إقتراح العديد من الخدمات الحضرية في الضاحية ،لأن المدينة في معظم حالاتها منتشرة .

فبالرغم من كل المحاولات الساعية إلى الحد من هذا النموذج، فهو يستمر بالانتشار لا محالة ،وبالتالي فهو ظاهرة لا يمكن إنكارها لأنها لن تتوقف أبدا وهذا ما يدعو إلى العمل على التأقلم معها .

كما أن PIERRE KERMAN يدعو إلى " التوقف عن تشويه صورة الضاحية لأنها تعتبر حسب وجهة نظره مفتاح الإستدامة، لأنها مكان إلتقاء مع التنوع البيولوجي ،مكان العلاقة بالوسط الزراعي ومكان تسيير الماء، وبالتالي فإن العمل على تعميم الضاحية يمكن من التوفيق بين التكثيف وسهولة الوصول إلى الثروات الطبيعية "، أي أن التكثيف بطريقة عقلانية وذكية ،التوضع الجيد للعمليات التعمير عبر مختلف مناطق المدينة ،ومحاولة تغطية الخدمة فيها عن طريق الربط بين أنماط النقل ،وإحترام أساسيات الإقتصاد في الماء والطاقة والمواد الأولية أثناء تصميمها ،يمكن أن يقود إلى إنشاء قطاعات يمكن أن يطلق عليها إسم أحياء بيئية أو أحياء مستدامة، و لكن بوجود سياسة شاملة بمقياس كبير ،تقوم على التفكير في تمويل عمليات التعمير المستدام في الضاحية .

ومنه فإن المدن المستدامة تتخذ أشكال وأساليب للتسيير مختلفة ومتعددة ،وهذا ما يدعونا إلى الخروج من المنطق المتعصب من أجل إيجاد الإبداع والابتكار الحضري ،و من أجل الإستمتاع بصناعة المدينة ،بعيش المدينة ،و بالحساس بالتنوع الذي تضمه والذي يمثل أهم مميزات المجتمعات المعاصرة .  
إلا أنه ومن وجهة نظرنا يبدو أن تحقيق التوازن بين الخفة والكثافة هو الأسلوب الناجح في بناء المدن المستدامة ،لأن الكثافة والخفة لا يمكن الفصل بينهما ،حيث أن عمليات التكثيف الذكية تهدف إلى تحقيق نسج متنوع مختلف وخفيف ( أي تهدف إلى تحرير نسبة أكثر من المساحات ) .

#### 4-10 مستويات المدينة المستدامة :

حسب المهندس العمراني PHILIPPE MADEC يتم تقييم مقياس المدينة المستدامة وفق أربع مستويات: مستوى الحياة اليومية ( Le quotidien ) وهو الأقرب إلى حياة كل ساكن، مستوى المتروبول ( La métropole ) ،مستوى الإقليم ( Le territoire ) ،ومستوى الكوكب ( La planète ) هذا المستوى الأخير الذي يأخذ بعين الإعتبار الأقاليم المهمشة التي تعاني من اللاعدالة البيئية المحلية والشاملة التي تسببها عمليات النمو العمراني الغير مراقبة ،حيث يهتم بتحقيق العدالة البيئية التي تحتاج إلى التفكير على المستوى المحلي والعالمي، ومنه فإن التدخل في أو من أجل المدينة المستدامة ،يعني الربط بين هذه المستويات وتحقيق التجانس بينها . (47)

حيث تختلف مقاييس التدخل من أجل تحقيق الهدف المتمثل في المدن المستدامة من المقياس النقطي إلى المقياس الشامل ،لأن التصرف والتفكير بطريق مستدامة يقود إلى التفكير في كل المقاييس ،وهي :

### - المقياس النقطي: (Eco-opération)

ويتمثل هذا المقياس في التدخلات النقطية على مستوى البناية (سواء تجهيز أو بنايات سكنية) أو على مستوى الساحات العمومية (تهيئة الساحات العمومية)، حيث طالما إقتصرت الإستدامة على مقياس البناية، على القطعة الأرضية الخاصة بها وعلى إستهلاكها للطاقة، في إطار المقاربة البيومناخية للمرفولوجية العمرانية، هذه المقاربة التي " تسمح بتحديد العلاقات المباشرة بين الوسط المناخي (الرياح، الشمس، والضوء)، المورفولوجية العمرانية والنوعية البيئية والعمرانية التي يتم خلقها، وذلك بهدف خلق بنايات كامنة وتحسين نوعية البيئية للفضاءات الخارجية العمومية والخاصة"<sup>(48)</sup>، حيث يجب تجاوز هذه المقاربة حاليا إلى المقاييس الأكبر من أجل التمكن من تحقيق الإستدامة العمرانية .

### - مقياس الحي : (Eco-quartier)

لا يمكننا أن نتكلم على أحياء مستدامة بل عن مشاريع أحياء مستدامة، لأنه وحدها المدن المستدامة هي التي يمكن أن تضم أحياء مستدامة، وبالتالي فإن مشاريع الأحياء المستدامة هي ليست إلا مرحلة من مراحل التوجه نحو المدن المستدامة، فهي عملية تجريبية من أجل إختبار المشاريع والتوجهات، قبل تعميمها على باقي المناطق المتواجدة من المدينة، أو قبل خلق المدينة المستدامة .<sup>(49)</sup>

كما أن مقياس الحي يعتبر أيضا المقياس المحلي الذي يدمج متطلبات العمران الجوّاري، ويهدف إلى تحسين نوعية إطار الحياة الاجتماعية<sup>(50)</sup>، إلا أنه ومن أجل أن لا تمثل الأحياء المستدامة إنقطاع إجتماعي، بل جزء حقيقي من المدينة المستدامة، أو من المدينة التي تطمح إلى الإستدامة، فإنه يجب أن يتوفر مقياس أكبر يعمل على خلق الرابط بين هذه الأحياء .

### - مقياس الحاضرة : (Eco-cité)

هي مقاربة جديدة في ميدان الإستدامة الحضرية، ظهرت سنة 2008 من طرف وزارة البيئة الفرنسية في إطار مخطط المدينة المستدامة، بهدف خلق مقياس ملائم أكثر من مقياس البناية (HQE) والأحياء المستدامة، عند معالجة التحديات الأساسية لتهيئة الإقليم، كمعالجة النفايات، التنقلات، الإنتاج المحلي للطاقات المتجددة، التماسك الاجتماعي والإنصاف الإقليمي، وهو يتطابق مع التجمعات الكبرى التي سوف يبلغ عدد سكانها 100 000 ساكن، وذات سرعة في النمو السكاني معتبرة ( 50 000 خلال 25 سنة القادمة )<sup>(51)</sup>، ومنه فقد ظهر مقياس الحاضرة نتيجة تنامي المسؤولية البيئية التشاركية، من أجل مرافقة المشاريع الحضرية القادرة على تحقيق شعار المدن المستدامة، لأنه مثل أول مقياس للتدخل يعالج إشكالية الإنصاف والعدالة الإقليمية .<sup>(52)</sup>

## - مقياس الجهة (Eco-région) :

وهو المقياس الأوسع والأكفأ من مقياس الحاضرة ،وهو مقياس إستراتيجي ظهر بهدف عدم الفصل بين الريف والحضر أثناء عمليات التخطيط وتوجيهها إلى التفكير في حوض الحياة بدل الإقتصار على المجال الحضري . (53)

ومنه فان التنمية المستدامة في العمران تدفع إلى التفكير في تراكب وتداخل المقاييس ،فهي لا تعني فقط العبور و اجتياز المراحل من الأيسر إلى الأكثر تعقيد ،بل تعني تحديد العناصر المشتركة بين هذه المقاييس، كما أن ترجمة الإنشغالات البيئية على المقاييس الكبرى ( المدينة والإقليم ) يختلف عن المقاييس الصغرى ( البناية والحي ) التي لا يمكن تحديد تأثيراتها على التركيبة الحضرية، وذلك راجع إلى مواجهة محدودية المشاريع وإلى درجة تعقيد الظواهر على مستوى المقاييس الكبرى .

### 4-11 الأحياء المستدامة أو الأحياء البيئية ،وحدة بناء المدن المستدامة :

حاليا يتم إستعمال هذه المصطلحات بكثرة رغم أن أول تعريف رسمي لهذه الأحياء لم يظهر إلا سنة 2011 من طرف وزارة البيئية والتنمية المستدامة الإقليمية والمحلية الفرنسية ( MEDDTL ) بأنها :  
"التنمية المستدامة للأحياء التي تشمل الإعتبارات المتعلقة بالنقل، الكثافة والأشكال العمرانية ،وبالبنائيات البيئية ،و لكن المتعلقة خاصة بالدمج الاجتماعي والوظيفي و بمشاركة المجمع المدني "،هذا المقياس من الإقليم الذي لم يكن يجذب إهتمام المختصين في سنوات التسعينات أصبح اليوم مركز الإهتمام لكل المهتمين بالعمران والإستدامة (54)، حيث أن مفهوم المشروع الحضري المستدام ظهر في الأساس ليعبر عن مشاريع الأحياء المستدامة ،ومزال إلى غاية اليوم يرتبط إرتباطا وثيقا بهذا المفهوم ( وهذا ما جعلنا نتطرق إلى مفهوم الأحياء المستدامة في هذا الفصل) .

### 4-11-1 تعريف الحي:

هو وحدة هيكلية المجال الحضري أين تهيمن الوظيفة السكنية بالنسبة للنشاطات الأخرى،هذه الوحدة يمكن أن تضم مجموعة من السكان تتراوح بين 30 و60 000 ساكن ،حسب مستوى التجهيزات التي يضمها ومبادئ تنظيم السكنات ( تجمع للسكنات أو وحدة جوارية )، كما أن مفهوم الحي ينطبق أيضا على حقيقة إجتماعية محددة تشكلت في إطار مجالي ومبني يتميز بأحداث تاريخية وثقافية مشتركة وبخصائص موضوعية خاصة توضح و تؤكد هوية الأماكن والعناصر المكونة لها . (55)

### 4-11-2 تعريف الأحياء البيئية أو المستدامة:

هي أحياء تم إنشاؤها أو تجديدها وفق مقاربة بيئية، تهتم خاصة بالجانب الجمالي " أو المساحات الخضراء في الأحياء " وبالنوعية البيئية للمباني ،حيث أن هذه المقاربة حديثة نوعا ما ( ظهرت موازاة

مع ظهور النوعية الرفيعة للبنىات (HQE )، فهي تعتبر أحياء مثالية، تسمح بإعادة تثمين صورة الأحياء والسكنات الاجتماعية التي تعاني من صعوبات ، أو التي تعاني من التلوث .  
هذه الصورة المثمنة تم إستعمالها سابقا في المواقع الصناعية التي تعاني من التلوث ، حيث سميت بالأحياء البيئية من أجل التركيز على الإنقطاع مع التوجهات السابقة ، وطمأنة السكان من حيث إعطاء صورة ايجابية لهذه الأحياء الجديدة. (56)

ومنه فإن الأحياء البيئية أو الأحياء المستدامة هي مصطلحات تدل على نفس الشيء ، إلا أن مصطلح الأحياء المستدامة أحدث، وهي تتمتع عموما بالنوعية الاجتماعية، التشاركية، الاقتصادية والبيئية ، حيث يكون الحكم على المدى الطويل حول مشروع مشترك بين الفاعلين، يتوفر فيه الدمج والتنوع الاجتماعي العمراني و الوظيفي ، و تتوافق فيه أزمنة التركيب الاجتماعي والإقتصادي للبرامج ( العقار، الإقتصاد المحلي،...) النتائج البيئية (التنقل الناعم ، الكثافة العادلة...) . (57)

فهي عبارة عن أقطاب عمرانية ،كثيفة نسبيا و مترابطة ،تستجيب إلى مبدأ الاستدامة من حيث النوعية العامة، ولكل واحد منها خصائص يتميز بها عن باقي الأحياء، كما أن خلق الأحياء المستدامة لا يمثل سوى مرحلة من مراحل التوجه نحو المدن المستدامة، لأنه عبارة عن برنامج للتدريب من أجل إختبار المبادئ والتوجهات قبل تعميمها على باقي الأجزاء المتواجدة، أو قبل خلق المدينة المستدامة .

#### 3-11-4 خصائص الأحياء المستدامة : الخصائص المشتركة التي تجمع بينها هي : (58)

- الكثافة، الدمج الوظيفي والتنقل المستدام: بالتحكم المترابط في التعمير والتنقل، أي تجسيد حي كثيف ومدمج وظيفيا، أين تسمح الجوارية مع توفر مواقف النقل الجماعي بتحقيق تنقلات مستدامة .
- النوعية الرفيعة للمحيط: إن إنجاز الأحياء المستدامة يكون بطريقة تعمل على التقليل من إستهلاك المصادر الغير متجددة، وعلى التقليل من البصمة البيئية.
- الدمج بين الأجيال والدمج الاجتماعي: حيث أن الحياة المفعمة في الحي هي التي تسمح بالتبادلات النوعية بين السكان ،ويمكن تحقيق ذلك مثلا من خلال الدمج بين السكنات (الأبعاد والأنواع) .
- الرفاهية وسهولة التواصل: لأن خلق أحياء مستدامة يهدف إلى توفير نوعية حياة لمستعمليه.
- التحكم في القيم: لأن فعالية أي مشروع يتطلب التحكم في قيمه الإجمالية على المدى الطويل.
- نظام تشاركي: إن تقبل المشروع ومدى إنسجامه يعتمد على نظام تشاركي يهدف إلى إشراك كل الفاعلين منذ البداية .

#### 4-11-4 أنواع الأحياء المستدامة : (59)

**Les proto-quartiers** - تتميز بوجود نواة صلبة تمت هيكلتها بهدف أن تمثل عامل لترقية باقي الحي، وهي حالة حي Vauban في مدينة Fribourg في ألمانيا، حيث تضم النواة مجموعة من البنايات خضعت إلى عملية إعادة التأهيل من طرف المالكين (Les Baugruppen). حيث أن هذا الحي البالغ مساحته 34 هكتار كان عبارة عن جيب عسكري بين سنة 1998 و 2006، يضم حوالي 2000 سكن و 5000 ساكن، بالإضافة إلى منطقة نشاطات توفر 600 منصب عمل، حيث تم إشراك السكان في جميع مراحل تهيئة الحي ( في الحي منتدى للدمج الاجتماعي والتشاور، متوفر منذ سنة 1995)، كما أن السكنات كامنة (Passives) أي أن إستهلاكها للطاقة من أجل التدفئة لا يتعدى 15 كيلوات ساعي /م<sup>2</sup>/السنة، أو إيجابية (Positives) أي أنها تنتج الطاقة أكثر من إحتياجاتها الخاصة.

**Les quartiers prototypes** - والتي تصنف في خانة الأحياء التكنولوجية (Techno-quartiers) مثل حي BO01 في Malmö و حي Hammerby في Stockholm، وهي أحياء راقية ومكلفة مخصصة للطبقة الميسورة من المجتمع، إلا أنها مثالية من ناحية المخطط البيئي ما يجعلها تمثل واجهة ممتازة للمدينة، فمثلا حي Hammerby الذي كان عبارة عن جيب صناعي في ميناء مدينة Stockholm السويدية، إستقطب سنة 2005 أكثر من 70 000 زائر.<sup>(60)</sup>

**Les quartiers types** - و هو النموذج الأكثر قابلية للتطبيق و الانتشار.

#### 5-11-4 أهداف الأحياء المستدامة :

لقد جاء في العدد الخاص من Le moniteur الذي صدر في نوفمبر 2007، بعنوان " بناء مدينة مستدامة " المعايير 10 التي تعتمد عليها الأحياء المستدامة، و التي يمكن ترتيبها وفق الأهداف التي جاءت بها تجربة الأحياء المستدامة Ontario في كندا، حيث يمكن تلخيص أهداف في الجدول التالي:<sup>(61)</sup>

المعايير	الأهداف
<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ المساحات العمومية و خاصة المساحات الخضراء</li> <li>✓ المحافظة على المناظر الطبيعية و على الطبيعة بصفة عامة</li> <li>✓ احترام دورة الماء و نفاذية الأراضي</li> <li>✓ هندسة معمارية مستدامة</li> </ul>	البيئة المحلية و نوعية الحياة
<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ إبعاد حركة السيارات عند الضاحية</li> <li>✓ التسيير المقتصد للطاقة( التقليل في الاستهلاك، التوجه نحو الطاقات المتجددة)</li> </ul>	البيئة العامة : محاربة غازات الدفينة و التسيير المستدام للمواد
<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ تحصيلات لا تتجاوز 300 أو 350 م<sup>2</sup> و كثافة لا تتراوح بين 100 إلى 200 ساكن في الهكتار .</li> <li>✓ التنوع في السكنات من حيث الأشكال المعمارية و النوع</li> <li>✓ استعمال وسائل النقل المستدامة</li> <li>✓ الدمج الاجتماعي : الدمج بين مختلف أنواع السكن الاجتماعي و الخاص</li> </ul>	دمج الحي في باقي المدينة : الكثافة ، الدمج ، التنقلات ....
	المشاورة و المشاركة و الحكم الراشد
	اقتصاد الحي : العمل ، النشاطات

الجدول رقم 02 : أهداف و معايير الأحياء المستدامة

المصدر : p:59 , 2011 , Catherine charlot-valdieu + معالجة الطالبة .

## خلاصة :

إن المدينة باعتبارها مجالاً لتفاعل مختلف العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و البيئي، و نظام بيئي حساس له مدخلاته ومخرجاته المادية والمعنوية، جعل منها المتهم الأول أو تقريباً الوحيد في التدهور البيئي وإختلال الأنظمة البيئية القريبة والبعيدة منها.

ومن هنا كان لزاماً على الدول وضع برامج و إستراتيجيات تسعى من أجل تقليص والحد من تأثير المدن على محيطها الطبيعي، إستراتيجيات تعتمد في مضمونها على مفهوم التنمية المستدامة، وتهدف إلى خلق مدن وأحياء مستدامة متجانسة مع الوسط الطبيعي .

وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من التجارب العالمية في ميدان المدن المستدامة الجديدة، تمثل القمة في الغنى، والتي لا يمكن إلا لعدد محدود من السكان العيش فيها، رغم أن الإستدامة لا تعني الحياة المكلفة وترك الأقر على جنب، بل إن صناعة المدينة المستدامة أيضاً لا تعني الإلزام بكل التحديات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية في ظروف مثالية مع إلتزام لا يعاني من أي نقائص، بل بالعكس فالأزمة هي فرصة للتجديد والإبداع، ولكن بشرط أن يكون العمل بضمير وأن يتم تحمل المسؤوليات من طرف كل شخص وعلى مستوى كل المقاييس .

## المراجع :

- (1) : زرمان كريم , **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2009** ، أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد السابع، جوان 2010 ، المركز الجامعي خنشلة ، ص: 7-8 .
- (2) : BEREZOWSKA – AZZAG Ewa, **projet urbain : guide méthodologique - Connaitre le contexte de développement durable-** , Synergie 2011 ; collection urbanisme , Alger , p: 15-16 .
- (3) : زرمان كريم ، المرجع السابق ، ص: 8-9 .
- (4) : مهنا سليمان ، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد 25 ، العدد الأول ، 2009، ص: 2-6.
- (5) : فائق جمعه المنديل، **سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية**، المؤتمر الإقليمي للمبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية ، المملكة الأردنية الهاشمية – عمان ، يناير 2008 ، ص: 18.
- (6) : DA CUNHA Antonio, **Enjeux de développement urbain durable : Transformation urbaines ; gestion des ressources et gouvernance** , Presses polytechniques et universitaires romandes , 2005, P : 15-20.
- (7) : ابن عميرة أمينة ، **تقييم مخطط شغل الأراضي لحيي البير و الدقي بمدينة قسنطينة من منظور الاستدامة – نحو اداة جديدة للتسيير الحضري المستدام -** ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تسيير المدن و التنمية المستدامة ، جامعة العربي بن مهيدي , 2011، ص: 21.
- (8) : التقرير العالمي للمستوطنات البشرية، **تخطيط المدن المستدامة : توجهات السياسات العامة** , برنامج الأمم المتحدة ، ( الشركة الأردنية للصحافة و النشر الدستور ) 2009، ص: 2-5 .
- (9) : مهنا سليمان، مرجع سابق ، ص: 12-13.
- (10) : CHARLOT-VALDIEU Catherine, **L’urbanisme durable : concevoir un écoquartier** , Le moniteur ; 2<sup>eme</sup> édition, 2011, p : 21 .
- (11) : مهنا سليمان ، مرجع سابق ، ص: 13-14 .
- (12) : غادة محمد ريجان حسين ، **دور المجتمع في تحقيق التنمية العمرانية المستدامة- التمكين المستدام كمدخل دراسة لأحد التجارب العالمية في تنمية البيئة العمرانية** ،كلية الهندسة بالمطرية- جامعة حلوان ، ص: 1-8 .
- (13) : التقرير العالمي للمستوطنات البشرية، مرجع سابق، ص: 40-45.
- (14) : ابن عميرة أمينة، مرجع سابق، ص: 21-23.
- (15) : ابن عميرة أمينة، نفس المرجع، ص: 23.
- (16) : BEREZOWSKA – AZZAG Ewa, op-cit, p: 103-104.
- (17) : dossier d’information pour Johannesburg , fiche 8 , **aménagement du territoire ,villes et développement durable** , le sommet mondiale de DD 2002 ; p : 03 .

- (18) : BEREZOWSKA – AZZAG Ewa, op-cit , p: 106-107 .
- (19) :WACKERMANN Gabriel,**Le développement durable**,Ellipses,2008,p:141-142 .
- (20) : فائق جمعه المنديل، مرجع سابق ، ص: 7.
- (21) : فائق جمعه المنديل، نفس المرجع ، ص: 8.
- (22) : التقرير العالمي للمستوطنات البشرية ، مرجع سابق، ص: 17-45 .
- (23) :مجد عمر حافظ إدريخ، إستراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة النجاح الوطنية ،كلية الدراسات العليا، نابلس فلسطين 2005، ص: 16-17 .
- (24) : مجد عمر حافظ ادريخ، نفس المرجع ، ص: 23-24 .
- (25) : سليمان مهنا ، مرجع سابق ، ص: 18-28 .
- (26) : مجد عمر حافظ ادريخ ، المرجع السابق ، ص: 28-32 .
- (27) : مهنا سليمان ، المرجع السابق ، ص: 28-30 .
- (28) : BOUARROUDJ Nedjoua , **Recueil de cours : de l'écologie urbaine et de la gestion des villes** ; Université mentoeri de constantine, p : 7-9 .
- (29) : MENTHON Anne , **L'environnement en milieu urbain** , conseil de l'Europe Naturopa , n 94 , 2000 , France , P : 04.
- (30) : BEREZOWSKA – AZZAG Ewa, op-cit, Alger., p: 45.
- (31) : MENTHON Anne, op-cit, p:04 .
- (32) : BEREZOWSKA – AZZAG Ewa, op-cit , p: 47- 56 .
- (33) : DA CUNHA Antonio, op-cit, P : 20-24.
- (34) : CHARLOT-VALDIEU Catherine,op-cit, p : 22-24 .
- (35) : [http://fr.wikipedia.org/wiki/Ville\\_durable](http://fr.wikipedia.org/wiki/Ville_durable)
- (36) : CHENAL Jérôme , **de la ville a la ville durable** , Laboratoire de sociologie urbaine, École polytechnique fédérale de Lausanne , 2010 , p : 02 .
- (37) : CHARLOT-VALDIEU Catherine, op-cit, p: 25-24 .
- (38) : SACQUET Anne-Marie , **Les grandes enjeux de la vie durable** ,les rencontres Angers 21 , 2005 , p :02 .
- (39) : ROGERS Richard, **Des villes durables pour une petite planète**, Le moniteur,2008, P : 203 .
- (40) : قبلاوي حنان وآخرون، نحو مشروع تخصيص سكني مستدام: حالة مدينة عين البيضاء، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير المدن، جامعة العربي بن مهيدي، 2011، ص: 17-19 .
- (41) : MASBOUNGI Ariella, **projets urbains durables, stratégies**; édition le moniteur , 2012 , p: 26-27 .

- (42) : مجد عمر حافظ ادريخ ، مرجع سابق، ص: 50.
- (43) : MASBOUNGI Ariella , op-cit , p: 10 .
- (44) : CHARLOT-VALDIEU Catherine, op-cit , p: 54 .
- (45) : التقرير العالمي للمستوطنات البشرية ، مرجع سابق ، ص: 58-59 .
- (46) : MASBOUNGI Ariella , op-cit , p: 11 .
- (47) : MASBOUNGI Ariella , op-cit , p: 13 .
- (48) :MASBOUNGI Ariella , Ibid , p: 44 .
- (49) : MAUGARD Alain , **Regard sur la ville durable : vers de nouveaux modes de vie** ; Edition CSTB , 2010 , p : 179 .
- (50) : DA CUNHA Antonio, **transformations urbaines et urbanisme durable** , Vues sur la ville ; No 17, Avril 2007 ; IRIS-Ecologie , université de Lausanne, p : 03.
- (51) : MASBOUNGI Ariella , Ibid, p: 162 .
- (52) : MADEC Philippe , **Urbanisme durable : vers les éco-cités ?** , contribution au colloque parlementaire « urbanisme durable : vers les écocités ? » du 16 décembre 2009 à la maison de la chimie ; p :02.
- (53) : MASBOUNGI Ariella , Ibid, p: 163 .
- (54) : CHARLOT-VALDIEU Catherine, op-cit , p: 52 .
- (55) :ZUCHELLI Alberto, **Introduction a l'urbanisme opérationnel et la composition urbaine tome 2**, Ecole polytechnique d'architecture et d'urbanisme d'Alger , Edition : office des publications universitaires , alger , 1983 , p : 57 .
- (56) : CHARLOT-VALDIEU Catherine, op-cit , p: 52 .
- (57) : MASBOUNGI Ariella , op-cit , p: 163 .
- (58) : REY Emmanuel, **Quartiers durables: Défis et opportunités pour le développement urbain**, Office fédéral du développement territorial ARE , 2011, p: 19-18 .
- (59) : CHARLOT-VALDIEU Catherine, Ibid , p: 52.
- (60) : REY Emmanuel, op-cit, p: 21 .
- (61) :CHARLOT-VALDIEU Catherine , op-cit , p: 59

## الفصل الثاني : المشروع الحضري والعمران المستدام،

### أداة تخطيط جديدة في إطار إستراتيجي

#### مقدمة :

لقد أدت المشاكل التي تعاني منها المدن اليوم إلى ظهور العديد من السياسات والمبادئ التي تحاول معالجتها، وشجعت على ظهور أدوات جديدة أكثر إنفتاحية ومرونة للتدخل على النسيج الحضري، تعتمد على مقارنة الجديدة ذات مقياس محلي وتدور أساسا حول مفهوم المشروع الحضري الذي إرتبط ظهوره بعدة ديناميكيات وتحولات في النسيج الحضري وفي تسيير المدن، لذلك سنحاول في هذا الفصل أن نتعرض للتحولات والتغيرات التي قادت للحديث عن مفهوم المشروع الحضري، هذا المفهوم الجديد للتدخل الذي يعمل على معالجة مشاكل المدينة بأسلوب إستراتيجي وحديث .

### 1- المشروع الحضري:

#### 1-1 العمران:

إن العمران هو علم ،فن وتقنية تنظيم المجال والمنشآت البشرية (1)،و لعلم العمران جانبان ،جانب نظري أو قانوني (L'urbanisme réglementaire) المتمثل في القوانين والتشريعات المنظمة للمجال الحضري ، وجانب تطبيقي أو عملي ( L'urbanisme opérationnel ) الذي يمثل التجسيد الفعلي لهذه القوانين على أرض الواقع . (2)

أما تيارات العمران فهي تنفصل بين أربع توجهات كبرى،التيار الثقافي أو الإنساني الذي يركز على المحافظة على الهوية التاريخية الناتجة عن القيم التراثية (3) ،التيار التقدمي أو العمران الوظيفي الذي ركز على التطور التقني والتنظيم الوظيفي للنشاطات (4)، والذي أدى إلى خلق مدينة تكرارية ومتشعبة، لا تأخذ إحتياجات السكان بعين الإعتبار، وهذا ما أدى إلى ظهور تيارات جديدة مضادة تتميز بالبساطة والعقلانية في المجال العمراني وتدعو إلى العودة إلى التركيب العمراني التقليدي مع إدماج مكتسبات التيار الحديث (الأصالة والمعاصرة) ، هي :

#### 1-1-1 التيار الطبيعي ( العمران البيئي ) :

بزعامه مدرسة شيكاغو الأمريكية، والذي هدف إلى الجمع بين المدينة والطبيعة، من خلال محاولة طمس الحدود بين المدينة والريف، ومحاولة دراسة المجال الإقليمي ككائن حي . (5)

#### 2-1-1 عمران المشاريع، مقارنة المشروع قبل القاعدة:

إن عمران المشاريع هو نقيض العمران الوظيفي القطاعي ،لأنه جاء يدعو بالدرجة الأولى إلى تغيير الممارسات بالإستفادة من تجارب أخرى ،كما أنه يدعو أيضا إلى أقلمت، تبسيط وتوضيح الإطار القانوني ،من أجل السماح للفاعلين بتركيز الإهتمام على مستقبل الأقاليم ومدى إستجابتها لمتطلبات ساكنيها

،وبالتالي فهو يسمح بالمرور من منطق القوانين إلى ثقافة المشاريع من خلال تسهيل إنجاز المشاريع المبتكرة، وبالإستجابة إلى التحديات البيئية ،مع التركيز على المشاريع الطموحة كمحاربة التمدد الحضري، الدمج بين التهيئة وشبكات النقل من منظور التنمية المستدامة وضمن الإستمرارية الحضرية.(6)

#### - سياسة المدينة ،السياسة التي أدت إلى ظهور عمران المشاريع : (7)

ظهرت هذه المقاربة في التعمير(عمران المشاريع) في إطار التوجه نحو سياسة المدينة في الدول الأوروبية منذ ثلاثين سنة، كرد فعل سياسي على إستفحال مشاكل المدن في عدد من الدول الغربية، ولاسيما مع بروز مشاكل الضواحي ،هذه المشاكل التي كان السبب الرئيسي فيها العمران الوظيفي المركزي الذي يعتمد على التخطيط الخطي والقطاعي .

حيث أن سياسة المدينة هي " السياسة التي تباشرها السلطات العمومية لأجل معالجة الإختلالات المجالية والإجتماعية للمدن "، أي أنها تمثل نوعا من التعاقد الإجتماعي، لصالح السكان والمناطق المتضررة من مجال المدينة ،ويعتبر المشروع الحضري أداة للتدخل في إطار سياسة المدينة.

#### - أهداف سياسة المدينة : هذه السياسة المجالية ،الإرادية والعمومية التي تهدف إلى :

- القضاء على الإختلالات المجالية بهدف تحقيق الإنسجام الحضري بين مناطق المدينة .
- تزويد المجالات المتضررة بالبنيات والتجهيزات الأساسية .
- دعم التنمية الإقتصادية للمناطق المتضررة .
- تحقيق الإنسجام الإجتماعي عن طريق إدماج المجالات والفئات المهمشة في النسيج الحضري .
- الديمقراطية والحكم الراشد، بما يفيد توسيع دائرة المشاركة السياسية.
- تحسين صورة هذه المناطق وجاذبيتها، عن طريق تجديد نسيجها الحضري .

#### - أدوات عمران المشاريع ،الجانب العملي لعمران المشاريع : (8)

يعتمد عمران المشاريع على أداتين هي التخطيط ألمجالي الإستراتيجي والمشروع الحضري، حيث يعمل على جعل القوانين في خدمة المشاريع وليس العكس، وهذه الفكرة لا تدعو إلى التشكيك في جدوى التخطيط، بل على العكس فإن إنتشار المبادرات المحلية يجعل التخطيط أداة ضرورية للتأطير على المدى الطويل، أو للربط بين مختلف المقاييس، إلا أن الإطار النظري للتخطيط الخطي الذي يقوم على تعاقب المقاييس من الوطني إلى المحلي تم تجاوزه، وليكون التخطيط المرجع والهدف الأساسي لكل المشاريع الحضرية (أي إستراتيجي) ،يجب أن يقوم بالتركيز على المناطق الحضرية التي تعد إستراتيجية أو هامة لمجمل أهداف الخطة، والأداة التي تمكن التخطيط الإستراتيجي من تحقيق ذلك هي المشروع الحضري .

## 2-1 عوامل ظهور المشروع الحضري :

إذا كان المشروع مقارنة قديمة بالنسبة إلى المهندس المعماري ،فقد أصبح يخص العمراني في بداية السبعينات ،وهو يهدف إلى الخروج من المنطق القطاعي للعمران الوظيفي والربط بين الأفكار والمقاربات من خلال إنتهاج عمران المشاريع، هذا العمران الذي يسمح بتجسيد المشاريع على كل الإقليم، لكنه ليس مرادف لإنعدام التنظيم وإنجاز مشاريع لا تتماشى مع القوانين ،بل يهدف إلى المرونة في إنجاز هذه المشاريع التي يجب أن تكون مبتكرة ومثالية (الأحياء والمدن المستدامة)،لأن فكرة المشروع الحضري في تطور مستمر،تحاول التكيف مع البيئة المتغيرة والمقاربات المبتكرة، من أهم عوامل ظهور هذا النوع من المشاريع : (9)

- التمدد الحضري: يكون عن طريق عدة تغيرات حضرية وشبه حضرية، فإطلاقاً من هذه العمليات ظهر ما يسمى بالتجمع الحضري، الفضاء المترو بولي، المتروبول.
- التجزئة الحضرية: هذا المنتوج يكون خاصة في المدن المتروبولية، حيث تتعدد الإختصاصات والوظائف والفوارق الإجتماعية مشكلة فسيفساء على مستوى المناطق والأحياء المختلفة.
- المركزية العالمية: وأحسن مثال عنها باريس و نيويورك، طوكيو .
- ظاهرة العولمة: التي أنتجت لنا عمران أكثر تعقيد ،لأن المدينة اليوم أصبحت تجمع عدد كبيراً من السكان ذوا خصائص مختلفة، هذا ما يؤدي إلى أزمة حقيقية في مجال التسيير الحضري .
- البحث عن مقارنة حضرية جديدة: للتطوير تقوم على تجديد طرق الإنتاج والتسيير الحضري، للتغلب على مشاكل العولمة ولتحقيق متطلبات الإستدامة، ومن أجل نجاح هذه الإستراتيجية يجب: التنبؤ بآليات التضامن الإقليمي الضرورية لسد العجز الموجود، التنبؤ بآليات التناسق والترابط التي تنادي على تأمين الترابط بين مكونات النظام من جهة وبين الأعمال والأهداف التي تسعى إلى التطور من جهة أخرى، ووضع مقارنة إستراتيجية تهتم بتطوير المجال .
- تراجع المقاربة العملية المركزية: نتيجة النطقن إلى سلبيات العمران الوظيفي في العالم، وهذا ما أدى إلى قيام ثورة ضده، تدعو إلى العودة إلى المقاييس الصغرى التي تهتم بالخصوصيات المحلية .
- التخطيط الاستراتيجي للمدينة: على العكس مع التخطيط الصارم الذي يتدخل بواسطة طرق وأدوات خطية، فقد تطور في السنوات الأخيرة تطبيق تخطيط استراتيجي للإنتاج الحضري، يمثل تسيير مرن وديناميكي خاضع لآليات المراقبة، فهو يتأسس على مقارنة نظامية مدركة لتعقيدات النظام الحضري، وقابلة لتدخل مجموعة الفاعلين الحضريين المدعوون للمشاركة في الإنتاج والتسيير الحضري ،ويتعلق التخطيط الاستراتيجي ب : (10)

- وظيفة المراقبة المتواصلة: التي تتم بصفة مرحلية للتحقق من سير النظام.

• المقاربة الاندماجية - متبادلة - ( عدة أبعاد متداخلة ) .

• مقاربة إحصائية: عن طريق التنبؤ ووضع عدة سيناريوهات عكس التخطيط النهائي.

وعن طريق هذه المقاربات الديناميكية والمرنة سيحل تدريجيا التخطيط الاستراتيجي محل التخطيط الخطي المبرمج عن طريق وضع آليات للتنظيم تمهد الطريق للمشروع الحضري .

### - البحث عن أدوات عمرانية جديدة وظهور المشروع الحضري:

عرفت مدينة العشرية الثالثة تطوير طرق حضرية جديدة أكثر إنفتاحية، وقابلة لمشاركة المجموعات الاجتماعية والأفراد، وتكون أكثر مرونة وإدراك للنوعية العمرانية والمعمارية، لهذا نعرف اليوم تحولات عديدة على مستوى السياسات الحضرية للمدينة، والتي تحاول أكثر فأكثر تطوير سياسة لبرامج خاصة عوض عن تبني سياسة عامة للأعمال الكبرى على مستوى الإقليم، من خلال : (11)

- مراجعة النموذج الهرمي، حسب المتطلبات الخاصة لكل إقليم وبكل مشروع، والتأكيد على ترابط الشبكات والهياكل القاعدية والمعمارية، وتجنب الفصل والتقسيم.

- تغيير أساسي في علاقات القطاع العام والخاص فيم يتعلق بالأعمال أين تجد تصادم في المصالح.

- أشكال جديدة للتسيير والتخطيط وأدوات جديدة للتعمير.

وفي هذا الإطار يجب أن تأخذ الأداة الحضرية بعين الاعتبار تنظيم المجموعات الاجتماعية من أجل الحصول على ترابط ونوعية مجالية مطلوبة، وهذا التنظيم يكون على مستويين بين المجموعات الاجتماعية نفسها وبين مختلف المجموعات الاجتماعية والقوانين .

وإنطلاقا من هذه الإشكالية يمكننا الحصول على أداة حضرية أكثر وعي وإدراك للبعد الاجتماعي، والمعطيات الاقتصادية العالمية، التكنولوجية، السياسية والحركات الإصلاحية الجديدة؛ والأخذ بعين الاعتبار نقاط ضعف المخطط التقليدي .

### 3-1 مفهوم المشروع الحضري:

يمكن تعريف المشروع الحضري بأنه أسلوب جديد لتسيير المدينة، ومقاربة حديثة للتدخل المجالي، تعمل على إدماج مختلف الفاعلين وعلى التنسيق والدمج بين مختلف القطاعات، حيث تعرفه MASBONG ARIELLA بأنه إستراتيجية تفكر في المدينة وترسمها، وهو تعبير معماري عمراني لتشكيل المدينة التي تضم تحديات إجتماعية، إقتصادية، حضرية وإقليمية، أما DEVILLERS CHRISTIAN فتري أنه: " يعالج تهيئة الفضاء في ميدان الواقع " . (12)

أما في التقرير النهائي للمخطط الأزرق لسنة 2011، الذي جاء تحت عنوان " تحديد معايير إختبار المشاريع الحضرية المستدامة في إطار بلدان حوض البحر المتوسط " ، فقد تم وضع ثلاثة شروط لتعريف ما يمكن أن يكون مشروع حضري، وهي : (13)

- يجب أن يتموقع في الوسط الحضري ،في قلب المدينة ،في ضاحتها ،أو في الإقليم الخاضع لتأثيرها .
- يجب أن يكون مقياسه جزء من المقياس الحضري، أي أقل من المقياس الوظيفي للإقليم الحضري الذي يضمه.
- يجب أن يكون بطبيعته متعدد القطاعات، يفضل المقاربات النظامية والإقليمية على المقاربات القطاعية والوظيفية.

#### 4-1 أهداف المشروع الحضري: تتمثل أهدافه في : (14)

- تحسين الإستعمال، النوعية، الديناميكية الاقتصادية والثقافية، والعلاقات الإجتماعية .
- ضمان سهولة الوصول إلى الفضاءات العمومية والتجهيزات من خلال مبدأ المساواة والتعاون.
- الإهتمام بنوعية المجال الحضري العمومي وتحقيق مبادئ التنمية المستدامة .
- تحقيق ديناميكية وحدة المدينة من خلال تحضير سياسي قوي يجنب المدينة الإنقطاعات.
- الحد من التمدد الغير عقلاني للمجال الحضري، والعودة إلى بناء المدينة فوق المدينة.

#### 5-1 خصائص المشروع الحضري : (15)

- تطوري و يركز على المدى الطويل: فهو لا يهدف إلى الإنتهاء من المشروع بل يهدف إلى الإنطلاق و الإلتزام به، كما أنه لا يعتمد على مبدأ الإنطلاق من الصفر (La table rase)، بل يعتمد على دمج إرث الماضي، ويقترح مستقبل مرن مفتوح للتغيرات.
- يدمج مختلف المقاييس: يتناول أبعاد مجالية جد مختلفة، فيمكن أن يكون إعادة تأهيل حي، خلق أحياء جديدة، إعادة هيكلة منطقة حضرية وحتى التخطيط الإستراتيجي .
- متفرد ومحلي في عالم تسوده العولمة : يتناول كل مكان على أساس أنه متفرد، أي أنه ليس منتج حضري قابل للتبادل من مدينة إلى أخرى ،ويبحث عن أشكال جديدة من الديمقراطية المحلية .
- يمتص ويترجم تطلعات السكان في شكل مشاريع: ويسمح للإنسان بالعيش في ما يتمناه، ويركز على الطموحات المبدعة والواعدة، أكثر من التوقعات المتحفظة.
- عملي مستدام و فعال: يضمن الخدمات الأساسية ومجدي إقتصادي في ميدان التهيئة .

#### 6-1 تحديات المشروع الحضري : تتمثل في : (16)

- التحدي الاجتماعي: مبدأ ظهور المشروع الحضري هو إجتماعي بالدرجة الأولى، هدفه حل المشاكل الإجتماعية، ومصالحة الفرد مع محيطه، تحقيق التجانس الإجتماعي، التعرف على التركيبة الإجتماعية للمجتمع ، ووضع حوار ومشاركة حقيقية بين مختلف الفاعلين .
- التحدي الثقافي: يعمل المشروع الحضري على تجسيد وترجمة نظام ثقافي ووجداني، من خلال إعادة إسترجاع هذه المبادئ، وإعادة إستغلال القيم الثقافية للمدينة ولسكانها، وترسيخ قيمها التاريخية .

- **التحدي الإقتصادي والمالي:** يعمل المشروع الحضري على دعم المنافسة الإقتصادية بين المدن من أجل جعل المدينة أكثر جاذبية بالنسبة للفاعلين الإقتصاديين، والذي لا يتم إلا عبر تثمين الخصائص المحلية الإقتصادية لكل مدينة، أي تحويل المدينة إلى مقوم دمج في النظام الحديث للإقتصاد الدولي، إلا أن تطور الجانب الإقتصادي كما أن له جوانب إيجابية فله جوانب سلبية أيضا ،كفقدان القيم الإجتماعية المحلية والتأثير على الجانب البيئي الذي غالبا ما يكون التطوير الإقتصادي على حسابه.

كما أنه يعمل على تمويل العمليات الثقيلة من التدخل الحضري التي تطرح مشاكل مثل المصاريف الأولية المرتفعة لقيم بعض الأراضي الحضرية والتموينات الإضافية التي يمكن أن تظهر أثناء إنجاز المشروع، والتي من الممكن أن تؤدي إلى إنسحاب المستثمرين .

- **التحدي السياسي:** بالتوجه نحو مبدأ التضامن تشجيع الإستثمار والبحث عن فاعلين جدد، أي إتباع نظام قرارات لا مركزي من يشجع مبدأ الذهاب والإياب في إعداد المشاريع وتصحيح أخطاء الماضي، الهروب من صلاية أدوات التعمير القانونية، وفتح المجال أمام فرص الإستثمار، وذلك لا يتم إلا من خلال تفعيل مبدأ الحكم الراشد الذي تكون بموجبه الإدارة مهتمة بإنشغالات المواطنين، وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية، ودمج مختلف المتدخلين ومنحهم أدوار جديدة في المدينة.

- **التحديات العمرانية للمشروع الحضري:** يهدف إلى تحسين الصورة الحضرية للمدينة التي تلعب دورا مهما في تطوير الإقتصاد الحضري المحلي، وذلك من خلال خلق وسيط بين التقنيات الحضرية المطبقة وبين ثقافة المجتمع، فالمشروع الحضري يتعلق قبل كل شيء بالمدينة المتواجدة ،لأنه ينص على إعادة تركيب الفضاءات الحضرية خاصة التي تعاني من عزلة بالنسبة لباقي المدينة .

- **التحديات العقارية للمشروع الحضري:** إن تعدد الفاعلين في إستراتيجية المشروع الحضري فتح المجال أمام وضعية عقارية جديدة يصعب فيها التحكم في العقار، بسبب إختلاف خصائصه والعوامل المتحكمة فيه حسب الإقليم الذي يقع فيه، وهذا ما يستدعي تدخل الدولة بتدابير قانونية ومالية لتسهيل التدخل على العقار ودمج إدارات التهيئة والعمران والعقار من أجل دعم التجانس بين التدخلات، تشجيع خلق هيئات عقارية عمومية وخاصة، وخلق أدوات عمرانية تحدد الحقوق المطبقة للإجراءات العقارية .

- **تحديات الإستدامة للمشروع الحضري،التوجه نحو المشروع الحضري المستدام:** يعمل المشروع الحضري على الإستجابة للقضايا البيئية والإقتصادية والإجتماعية ،محاولة تثمين المصادر المحلية والتسيير الإستراتيجي لها، وتحسين النوعية الحضرية بفتح المجال أمام كل الفاعلين للمشاركة، وذلك بإحترام المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة، حيث يسعى إلى تكثيف نوعي من أجل التحكم في التمدد الحضري، تقوية الإختلاط والتوازن بين مختلف الوظائف الحضرية، وتثمين المجال العمومي وتحسين الخدمات الحضرية، وإدماج سياسات التهيئة لوسائل النقل .

### 7-1 مراحل المشروع الحضري : يمكن تلخيص مراحل المشروع الحضري كما يلي :

المرحلة	البعد المجالي	التقدم السياسي	البعد الاجتماعي
I- الإستكشاف و التشخيص	- التجول التنزه و التصميم . - قراءة الموضع . - تحليل تاريخ ،التضاريس العقارية ،والعلاقة مع المحيط البيئي .	المطلب الأولي	- التاريخ الاجتماعي للمكان ومحيطه - تحديد الفاعلين الاجتماعيين تحديد الأماكن التي يجب تثمينها أو تهديمها
II- فرضيات البرنامج و مخططات إستكشافية	- وضع فرضيات البرنامج - وضع سيناريوهات ومخططات استكشافية . - وضع فرضيات جديدة . - وضع ميزانية أولية للعملية.	مجموعة عمل ضيقة تقوم بالبرمجة (منتخبين خبراء و مواطنين) البدا في التوجه نحو المجال و في إعداد ميزاني العمليات وضع توقيت اولي للبرنامج	- الإشكالية الاجتماعية انطلاقا من المقابلة و الاستثمارات . تكرين الطلب الاجتماعي . اختبار السيناريوهات .
III- صور تمثيلية و المشاورة	- تصميم صور تمثيلية واضحة و صادقة . - وضع صور شاملة توضح مجال المشروع . - عرض صور تفصيلية . - عرض ميزانية جديدة	المصادقة على البرامج وتعديل المطلب	- التشاور حول الصورة الإجمالية و الصور التفصيلية للمشروع. - التشاور حول البرامج وتسيير المساحات والتجهيزات العمومية .
IV- مخططات ترشيديّة ،التواصل و التفاوض	- عرض الجزء المصادق عليه من المشروع في شكل مخطط إرشادي أو مخطط مرجعي يضم قواعد المشروع المرئية و التعليمية و التي تشير إلى: - انتشار واسع عبر كل وسائل الاتصال الحديثة . - تحرير دفاتر الشروط التي تنقل التخصيصات إلى المرقيين	التفاوض على الميزانية و على مهام المطور	- متابعة فريق البرمجة - التشاور مع الفريق الضيق حول البرامج الأولى للتخصيصات . - العودة إلى فريق البرمجة .
V- أولى الإنجازات و العودة إلى المشروع	- انجاز الهياكل القاعدية - انجاز المساحات العمومية والتجهيزات العمومية . - انجاز برامج السكنات .	العودة إلى صاحب المشروع ، أقلمة البرنامج و متابعة الانجاز	- متابعة سكان أولى المجموعات السكنية . - متابعة سير خدمة المجالات والتجهيزات العمومية .

الجدول رقم 03: المراحل الخمسة للمشروع الحضري

المصدر :. 179 , 2009 , Philippe verdier

### 8-1 مقاييس المشروع الحضري :

يمكن للمشروع الحضري التأقلم مع مختلف المقاييس، إنطلاقاً من الحواضر الكبرى، مروراً بالمدن والأحياء، وحتى الأماكن العمومية، حيث يعمل على تجسيد مبدأ الذهاب والإياب بين هذه المقاييس، وهذا التقاطع في المقاييس يؤدي إلى تغذية وإثراء الأفكار والتوجهات، بالإشتراك مع التخطيط الإستراتيجي الذي يضمن التجانس بين مقاييس هذه المشاريع .<sup>(17)</sup>

#### 1-8-1 المشروع الحضري العملي المحلي على مستوى المدينة أو القطاع:

يدوم هذا النوع من العمليات على الأقل 10 سنوات وهي عمليات متعددة الوظائف، إضافة إلى أنها عمليات معقدة، و يظهر هذا التعقيد على عدة مستويات:

- على مستوى التفكير والنشاء: الذي يجمع بين المهارات التقنية، الإبداع، المتطلبات السياسية .
- مرحلة ما قبل التنفيذ: تنظيم العمل من خلال الدراسات المالية والتقنية.
- مرحلة التنفيذ: أين تظهر العديد من الإختلالات الوظيفية الناتجة عن مشكل في التسيير، فمثلاً خلق خط نقل حضري لمحاولة إدماج جزء من المدينة يحدث تغييرات عديدة تمس المدينة ككل.
- وهي عمليات حضرية جد مختلفة وتأخذ أوجه عديدة للتدخل:
- مشروع إعادة التأهيل وإعادة التجديد الحضري للمناطق التي تعاني من القدم ومن إختلال الوظائف المجالية، وبالتالي تحتاج إلى إعادة تكييف بعض وظائفها من أجل إعادة أقلمتها مع الواقع.
- إعادة إستعمال الجيوب الحضرية من أجل إعطاء قيمة لبعض الفضاءات المهملة في المدينة أو الغير مستعملة بشكل جيد، والتي يهتم المشروع بإعادة تكييفها وإستعمالها للتقليل من التمدد الحضري .
- تثمين المناظر الطبيعية والحضرية المهمة في الحياة الحضرية وبالتالي يجب تهيئتها، تثمينها وتجميلها من أجل تحسين نوعية وإطار الحياة الحضرية وترقية صورتها.
- المدن الجديدة: هذه النظرة الإستراتيجية والشاملة لسياسة المدينة تسمح بإنشاء مدن جديدة مستقلة إقتصادياً وإجتماعياً، وفي نفس الوقت تحافظ على الروابط المتكاملة مع المدينة الأم .
- المدن التوابع: والتي يجب معالجتها كوحدات حضرية مستقلة، وليس كقرى كبيرة تقع في حدود المدينة الأم، كما يجب التفكير في إعادة تأهيلها بتنوع قاعدتها الاقتصادية ودمجها في الشبكة الحضرية.

#### 2-8-1 مشروع حضري سياسي (مشروع المدينة):

مشروع المدينة يكون على مستوى البلدية أو التجمعات الحضرية، فهو ينص على تحسين التخطيط وذلك بإجراء دراسة إستراتيجية توضح الوضعية الحالية والأهداف المستقبلية، وتحاول أن تحدث نوعاً من التخطيط الإستراتيجي، وحتى نصل إليه يجب أن نعرف المدينة تعريفاً دقيقاً وأن نعرف كموناتها وخصائصها وأيضاً معرفة مختلف العراقل والعناصر المتحركة في المجال .

### 1-8-3 المشروع الحضري المعماري والعمراني (مشروع حضري نقطي) :

لمقياس الحي أو المشاريع الجوارية، حيث يتنوع مقياسه بين المقياس المعماري والمقياس الحضري، ويبقى هدفه أقل أهمية من العمليات السابقة فهو يسعى إلى البحث عن إستمرارية في نسيج المدينة، وخلق علاقات مورفولوجية بين الإطار المبني وغير المبني، وترقية نوعية الحياة الحضرية داخل المدينة.

#### 1-9 تسيير المشروع الحضري: (18)

إن تجسيد سياسة المدينة في ميدان الإنتاج الحضري يكون من خلال الربط بين عدة عمليات ومقاييس وتنظيمها بهدف تحقيق التوافق بين المشروع الحضري والمجتمع المحلي، ومن أجل ضمان حسن سيرورة ومتابعة المشروع الحضري تتدخل ثلاث مستويات من هيئات التسيير:

- **لجنة المتابعة السياسية:** تتكون من متخذي القرار (الجماعات المحلية) والتي تحدد طبيعة وأهداف القرارات المتخذة، كما تضمن المتابعة السياسية والمؤسسية والقانونية للمشروع .

- **لجنة المتابعة التقنية:** تتكون من مختلف الوزارات المعنية، الفاعلين الخواص، وممثلي السكان، وتتدخل هذه اللجنة بهدف الربط بين مختلف وجهات النظر لمختلف الفاعلين.

- **لجنة تسيير المشروع:** تتكون من مسيرين وخبراء تعينهم لجنة المتابعة السياسية حيث تعمل على الربط بين تدخلات الفاعلين المعنيين .

- **لجنة المشاورة:** دورها دعم المواطنين، تتكون من مستشارين متعددي الوظائف هدفهم الإلمام بطموحات وإقتراحات المواطنين وضمان ترقية المشروع الحضري باستغلال التواصل بين الفاعلين.

### 1-10 علاقة المشروع الحضري بمفهوم التخطيط الحضري :

إن المشروع الحضري له على الأقل مدلولين، الأول هو أن المشروع الحضري يمثل الجانب والنموذج الأكثر إكتمالا للتخطيط الحضري، نظرا إلى النظرة المستقبلية التي يتميز بها و إلى قدرته على وضع الأهداف التي تعمل على توجيه التحولات المستقبلية للمجال الحضري على المستوى المحلي، أما عند المهندسين والمعماريين فله معنى آخر و هو إسقاط تهيئة معينة على مساحة مسطحة بإستعمال الرسم، أو التمثيل البياني لحالة متوقعة (19)، هذا النموذج الذي يتطلب تحفيز وإعادة بعث أساليب التخطيط التقليدية والإعتماد على اللامركزية التي تسمح بخلق ظروف جديدة للمراقبة المحلية لنمو المدن، والتي تترجم على أرض الواقع من خلال زيادة أهمية الفاعلين المحليين ( من منتخبين ومواطنين) المرتبطين مباشرة بالواقع الخاص بكل مدينة .

بالإضافة إلى أن المشروع الحضري وعلى عكس أساليب التخطيط القديمة يراعي وفي نفس الوقت التراث، الهوية الحضرية والحداثة والعصرنة العالمية، بهدف تجنب الإنقطاع مع تاريخ المدينة وبالتالي العودة إلى الممارسات الحضرية المرتبطة بتاريخ وتقاليد المدن . (20)

## 2- المشروع الحضري المستدام :

إن تطابق الأهداف والمبادئ بين إستراتيجية التنمية المستدامة وإستراتيجية المشروع الحضري أدت إلى ظهور نوع جديد من المشاريع الحضرية هي المشاريع الحضرية المستدامة، هذه المشاريع التي من المفروض أن تكون قادرة على تحويل النمو العمراني للمدن إلى تنمية حضرية مستدامة، مهما اختلفت الخصائص المحلية لهذه المدن، إذا ما هو الجديد الذي جاءت به المشاريع الحضرية المستدامة، والذي ميزها عن المشاريع الحضرية الأخرى؟ وهل سيؤهلها إلى أن تمثل الأداة الأمثل لتجسيد مدن مستدامة؟

### 1-2 العمران المستدام :

#### 1-1-2 تعريف العمران المستدام :

يمكن تعريف العمران المستدام بأنه محاولة التكثيف الذكي والتنظيم المتباين للمجالات الحضرية بهدف توفير نوعية للإطار المعيشي لكل السكان، دون المساس بقدرة الأنظمة الطبيعية على الإنتاج على المدى الطويل، وبالتالي فإن تجسيد العمران المستدام يقوم على تصميم مشاريع حضرية مبتكرة ومبدعة، أي مشاريع حضرية مستدامة، تتأقلم مع كل المقاييس من البناية إلى المدينة (21)، وباعتباره نوع من أنواع العمران فهو ينقسم إلى تشريع عمراني يأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة و عمران مشاريع مستدام (22).  
إلا أن العمران المسؤول من الناحية البيئية هو غير عقلاني أحيانا، لأنه يؤدي إلى تكاليف إضافية وإلى العديد من المخاطر، التكاليف سببها التركيز على النوعية التي تكلف أكثر من غيابها، أما المخاطر فهي تعود إلى الحادثة التي لا يمكن التنبؤ بكل المخاطر المحتمل أن ترافقها رغم تعدد التجارب (23)، وهذا ما يجعل المشاريع الحضرية المستدامة تحتاج إلى جرعة إضافية من المغامرة وروح التحدي .

#### 2-1-2 أهداف العمران المستدام : (24)

- ضمان مجالات لحياة و عمل السكان تتميز بالجمال، الأصالة، مضمونة وصحية و ذات نوعية.
- خلق إقتصاد ديناميكي، متوازن، مفتوح لجميع الفاعلين، منصف ويشجع التجديد الحضري.
- يعالج الأراضي على أساس أنها مصادر قيمة، يجب إستعمالها بأكثر فعالية ممكنة.
- الأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين المدينة وضاحيتها وكذلك المنطقة ككل.
- ضمان التموضع الإستراتيجي لعمليات التهيئة الجديدة .
- التوفر الكافي من حيث الكثافة ودرجة الإستعمال لبعض الخدمات كالنقل العمومي.
- تشجيع الإستعمالات المزدوجة للمجالات بهدف الإستفادة لأكبر حد ممكن من فوائد الجوارية .
- خلق بنية حضرية تحسن النوعية البيئية للمناطق الحضرية ( التنوع البيئي والمناخ المحلي ).
- تجسيد مقاربات عصرية مقتصدة للطاقة ، مثل المنازل الكامنة .

### 2-1-3 تحديات العمران المستدام: لتحقيق هذه الأهداف، يواجه العمران المستدام :

- محاربة التغيرات المناخية وحماية الغلاف الجوي: بالعمل على تقليص إنبعاث غازات الدفيئة الإقتصاد في الطاقة، والتأقلم مع التغيرات المناخية . (25)
- حماية المصادر الطبيعية و التنوع البيئي: من خلال تحسين التسيير المحلي للماء لإعادة تدوير المصادر، والإستغلال الأمثل والتسيير المقتصد للمجال للحد من ظاهرة التمدد الحضري الذي يمثل معاملكبح للتنمية الاقتصادية للمدن، ولأن المجال هو مصدر نادر، تتم المحافظة عليه ب : (26)
  - الحفاظ على الأراضي الزراعية المنتجة المحيطة بالمدن .
  - الإتجاه نحو تعدد الإستعمال الذي يعتبر أحد أشكال التقليل من إستهلاك المجال .
  - العمل من أجل دمج الوظائف الحضرية من أجل إستغلال أمثل للمجال الحضري.
- تحسين النوعية البيئية المحلية: من خلال دعم الجوانب المرتبطة بالصحة ضمان نوعية المجالات العمومية، حماية وتثمين المناظر والتراث، دعم النوعية البيئية للبنىات بالعمل على تحقيق نوعية رفيعة للمحيط، والتقليل من الإزعاجات الناتجة عن ورشات البناء. (27)
- الإنصاف الاجتماعي: الذي يركز حول ضمان السكن العمل والشغل المناسب. (28)
- الخلط والتنوع في الأقاليم والسكان: وهذا لا يتحقق إلا من خلال ضمان التجانس الاجتماعي للإقليم، دعم الاقتصاد المحلي، وتشجيع المدن متعددة الأقطاب ( Multipolaire ) بتعزيز جاذبية كل حي من المدينة. (29)
- التضامن والدمج بين الأقاليم والسكان: وذلك من خلال تشجيع النشاطات التي تدعم الرابط الاجتماعي والتضامن، تشجيع التضامن شمال جنوب بتعزيز التبادلات بين الشعوب. (30)
- تثمين الجاذبية الإقتصادية للأقاليم من أجل تنمية إقتصادية مستدامة من خلال تشجيع تضافر الجهود وتناسق التدخلات العمومية والخاصة، بالإضافة إلى دعم الشراكة المحلية والتجارب والإبتكارات التي تخدم المجال (31).

### 2-2 تعريف المشروع الحضري المستدام :

إن المشروع الحضري المستدام هو المشروع الذي يجمع بين البعد العمراني، والاجتماعي، والإقتصادي، والبيئي للمدينة باستعمال مقاربة نظامية شاملة، وفي ظل مشاركة كل الفاعلين، فهو مقاربة متعددة المقاييس لمكوناته (Multi scalaire) ( بناية ، تحصيل، حي، منطقة، قطاع ومدينة ).

حيث أن مفهوم المشروع الحضري المستدام ظهر في أوروبا الغربية للدلالة على مشاريع الأحياء المستدامة، في إطار المشاريع الإقليمية للتنمية المستدامة التي جاءت بها المذكرة 21 المحلية، حيث تم

تعريف المشروع الحضري المستدام بأنه تهيكّل حول تقاطع أهداف و غايات التنمية المستدامة، وبالتالي فهو يضم العناصر التالية : (32)

- رؤية مستقبلية للإقليم مشتركة مع السكان: " هو مقاربة إرادية ومستقبلية، بدعم من الجهات المركزية وبإشراك كل الفاعلين الاجتماعيين، تحتاج إلى إستراتيجية عمل مستمرة من أجل الإستجابة إلى الأهداف الأساسية لمستقبل الكوكب، المحددة في معاهدة "Rio".

- تشخيص إستراتيجي وتحديات مجالية : يجب على المشروع الحضري المستدام أن يركز على تشخيص يسمح بتحديد مجال الإمكانيات والنقائص الداخلية، حيث يجب أن يسمح هذا التشخيص بفهم العلاقات الناشئة بين مختلف الأبعاد، وإبراز الروابط الضرورية لتعريف التحديات التي يواجهها الإقليم ومحاولة إيجاد حلول لها، كما أنه يعمل على فهم نظام الإقليم وديناميكياته بفضل مقاربة نظامية مجالية .

- برنامج خاص للتدخل .

- عناصر معرفة ومحددة تعمل على قيادة وتوجيه المشروع هي: البيئة المحلية ونوعية إطار الحياة، البيئة الشاملة ودمج المشروع مع باقي المدينة، والمشاركة ودعم الإقتصاد المحلي .

### 2-3 المبادئ العمرانية للمشروع الحضري المستدام : هذه المبادئ هي: (33)

- العالمية، أو التصميم العالمي والمبادئ الأخلاقية: لابد أن يراعي الأبعاد الأخلاقية، وخاصة المتعلقة بضرورة تساوي الفرص والإمكانيات المتاحة في كل أنحاء العالم .

- الربط بين مختلف المناهج والمقاربات، أو إنتهاج مقاربة نظامية بيئية ( Approche écosystémique ): هذه المقاربة التي تطرح أشكال جديدة للعمل أكثر شفافية، تركز على الشراكة ( Le partenariat ) بين صناع القرار المعنيين بالمشروع، تحليل التأثيرات من خلال البحث عن أفعال وتصرفات لها تأثيرات إيجابية إلى أقصى حد ممكن على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، البحث عن التآزر وتضافر الجهود الإقتصادية الإجتماعية والبيئية .

- إستراتيجية تحسين مستمرة تعتمد على الواقع وعلى الإستجابة والقدرة على التكيف (مبدأ المرونة والصمود)، ولهذا لابد من إعداد مخطط مرجعي منذ البداية، إنطلاقاً من عملية تشخيص مشتركة وشاملة لكل الإقليم، يحدد الإتجاهات الكبرى وثوابت المشروع .

- الأخذ بعين الاعتبار أزمنة الفاعلين والمشاريع: وذلك بالاعتماد على :

• مبدأ توخي الحذر: الذي تم إعطاء أول تعريف له سنة 1992 في مؤتمر Rio وهو: "عند

حدوث بعض المخاطر النهائية التي لا رجعة فيها، غياب اليقين العلمي بنطاقها لا يجب أن يؤدي إلى التقاعس ولكن العكس، إلى إتخاذ تدابير قانونية صارمة من أجل الوقاية".

• **الأزمة في المدينة:** حيث أنه في مدننا الحالية يقضي الناس على الأقل ساعة ونصف كل يوم في التنقلات المختلفة وإذا أضفنا إلى هذا الوقت، الوقت الذي يقضيه الناس في بناء الطرق المختلفة وصناعة السيارات، نجد أن المجتمعات الصناعية تقضي أكثر من ثلث وقتها في صناعة المواصلات، كما أن المشاريع الحضرية لها تأثير على الزمن في المدينة ( شغل المجال في مختلف أوقات اليوم) .

- **الإعتماد على المسؤولية كأساس عند اتخاذ القرارات وتسيير المشاريع:** إن مبدأ المسؤولية هو ضمان أن تكون التأثيرات المترتبة عن الأعمال، متجانسة مع إستمرارية الحياة البشرية على الأرض .  
- **الإعتماد على قواعد إقتصادية جديدة تسمح بتحقيق الأهداف المرجوة:** بتشجيع المنتجين والمستهلكين على إختيار السلع والخدمات المقتصدة للمصادر الغير متجددة والأقل تلويث .

- **المتابعة والتقييم كعناصر للمراجعة والتطوير:** بتجسيد إجراءات دائمة لتحقيق الأهداف المرجوة، عن طريق توفير الوسائل البشرية والتقنية والمالية اللازمة، حيث تمثل التقييم والمتابعة أهم عناصر الديمقراطية المحلية لأنها تؤدي إلى رفع المستوى الثقافي للسكان والفاعلين الإقتصاديين. (34)

- **مشاريع قابلة للإنعكاس ( Des projets réversibles )** لأن قابلية الانعكاس هي شرط أساسي وهدف مبتغى في كل المشاريع الحضرية المستدامة مهما كان مقياسها، فهي تفرض في أول مراحل تصميم المشاريع دمج شروط إلغاء المشروع، أو على الأقل التفكير في مرونتها وفي قابلية تغيير إستعماله، و ذلك دون المساس بالجانب الجمالي للمشروع . (35)

- **المشاريع الحضرية المستدامة هي مشاريع مدعومة ذاتيا ( Auto-soutenus )** لأن الاستدامة في العمران لا تقتصر على المعطيات الطاقوية والبيئية الجديدة التي تتم إضافتها، بل هي تعود إلى مشاريع حضرية تطويرية ومدعومة ذاتيا ،مشاريع يمتلكها السكان والمستعملين، حيث يشاركون في تصميمها، بنائها، صيانتها وتحويلها مع أقل حد ممكن من العودة إلى السلطات العليا . (36)

## 2-4 أبعاد المشروع الحضري المستدام :

إن المشروع الحضري المستدام له أبعاد أخرى غير الأبعاد العمرانية ،غالبا ما يتم إهمالها من طرف العمرانيين لأنها تخرج على مجال قراراتهم، هذه المبادئ هي : (37)

- **حماية البيئة:** إن الجماعات المحلية هي المسؤولة على تحسين السكان، الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين بالبعد البيئي، وبالتالي فهي المطالبة بأن تكون تدخلاتها وقراراتها المرتبطة بالمجال الحضري مثالية، إذا أرادت حقا أن تغير الطريقة تفكير كل الفاعلين في المجال البيئي ،وهذا المرور إلى المثالية يتطلب الدعم السياسي القوي من طرف الدولة، من أجل التمكن من تغيير العادات وأيضا من تغيير بعض المشاكل الاقتصادية التي يمكن أن تعيق مسار التنمية المستدامة .

- **التنمية الإقتصادية:** التي لا تعني فقط خلق مناطق للنشاطات الإقتصادية، بل تهتم أيضا بتعزيز خلق المؤسسات والثروات الإقتصادية، مناصب العمل المحلية والجاذبية الإقتصادية المحلية.
  - **التسيير الإجتماعي:** الذي يتم تمثيله على مستوى الأحياء بالتسيير الحضري الجوارى .
  - **التعليم والتكوين:** إن المشاركة الفعالة ودمج السكان في تصميم وتجسيد المشاريع الحضرية المستدامة يتطلب تكوين السكان في هذا المجال .
  - **البعد الثقافي:** برفع المستوى الثقافي للسكان، من خلال العمل على ترسيخ ثقافة حيوية ترتكز على توفر مختلف التجهيزات (المراكز الثقافية والمتاحف)، وعلى حماية التراث، حيث تهدف هذه السياسة الثقافية إلى تحسين جاذبية المدينة بالنسبة للسكان والمؤسسات وتحسين الصورة الحضرية للمدينة، بالإضافة إلى تعزيز الإحساس بالإنتماء عند السكان، لأنها تمثل جسر الوصل بين الأجيال وبين السكان المختلفين من حيث الثقافات .
  - **البعد السياسي، تأثير الفشل السياسي على التنمية الحضرية المستدامة:** إن المشاريع الحضرية المستدامة تتطلب التفكير في الصورة المستقبلية لوظيفة الموقع، وهذا ما يتطلب توفر التوجيهات الخاصة بهذه المتطلبات في دفاتر الشروط الخاصة بهذه المشاريع، وغيابها يضع كل الحمل على العمراني ويجعله المسؤول على تنفيذها في حين أنه لا يملك السلطة السياسية للتدخل . (38)
- 2-5 تحديات المشروع الحضري المستدام: التحديات التي تواجهه المشروع هي:** (39)
- **تحدي المعرفة:** يجب التوجه نحو التفكير في العمليات بطريقة نظامية أكثر، مترابطة وفعالة أكثر، وبالرغم من تعدد الأبحاث والمراجع المنشورة في هذا المجال إلا أن المرور إلى تجسيد الإستدامة الحضرية على أرض الواقع يتطلب صقل أكثر للأفكار الحالية .
  - **تحدي الالتزام السياسي:** كما لا يمكن ترجمة هذه الأفكار و التوجهات على أرض الواقع دون التزام قوي و جاد من طرف الدولة و الجماعات المحلية .
  - **تحدي السلوكيات والديمقراطية:** لا يمكن تجسيد المدينة المستدامة دون تعدد الفاعلين، وخاصة المستعملين لمجالها، هذه المشاورة التي يجب أن تكون تشاركية وليست إعلامية فقط .
  - **درجة تعقيد المشروع الحضري المستدام:** إن المشروع الحضري المستدام هو التعقيد في حد ذاته، وإنشغال الإستدامة يزيد من هذا التعقيد، ليس فقط بسبب تعدد وجهات النظر الجديدة التي تدمج طموحات وإمكانات جديدة، ولكن لأن التفكير في الإستدامة يرتكز على أن التنظيم الدقيق لعناصر المشروع المترابطة يؤدي إلى ثراء المشروع ونجاحه، بالإضافة إلى أن المشروع الحضري المستدام يحتاج إلى تعدد الفاعلين المختصين، حيث أن كل مختص يأخذ بعين الإعتبار ما توصل إليه الآخر من أجل بناء فكر مشترك يأخذ بعين الإعتبار وفي نفس الوقت كل أبعاد المشروع .

## 2-6 عمليات المشروع الحضري المستدام :

إن عمليات المشروع الحضري المستدام تتطابق ومقاييس المدينة المستدامة، لأنه أساسا يهدف إلى تجسيدها (40)، هذه العمليات هي :

### 2-6-1 على المستوى البنائية، من البناء البيئي إلى البناء المتكامل : (41)

إن نوعية البنائة تساهم في نوعية الحياة في الوسط الحضري ،كما أنها تساهم أيضا في إستهلاك كميات معتبرة من المصادر الطبيعية ( كالطاقة)، وبالتالي فإن العديد من الإستراتيجيات الهادفة إلى تجسيد التنمية المستدامة في الوسط الحضري تدور حول البنائيات ذات الإستعمالات المختلفة .

حيث يهدف المشروع الحضري المستدام ( بناء أو إعادة تأهيل) إلى خلق بنائة مستدامة، هذه البنائة التي تم تعريفها من طرف اللجنة الأوروبية سنة 2004 بأنها : " عملية البناء التي يشارك فيها كل الفاعلين والتي تدمج الإعتبارات الوظيفية،الإقتصادية البيئية والنوعية ،من أجل بناء وتجديد بنائيات" .

حيث أن التصميم البيئي (Ecoconception) يعني إدماج الإنشغالات البيئية في تصميم مواد البناء، وهي مقاربة متعددة المعايير (طاقة،ماء ،هواء ...)، و متعددة المراحل ( دورة حياة البنائة )، والهدف منه هو تقليص التأثيرات السلبية لمواد البناء على البيئة خلال دورة حياة البنائة، إلا أنها مقاربة بيئية فقط لا تدمج الأبعاد الأخرى ( الإقتصادية والاجتماعية ) للمشروع الحضري .

### 2-6-2 على مستوى الحي : ( L'écoquartier ou le quartier durable )

يعتبر الحي وحدة بناء المدينة وبالتالي فان أي عملية تدخل تخصه تؤثر وبلا شك على المدينة ككل، حيث تجدر الإشارة إلى أنه لا بد من التحدث عن مشاريع أحياء مستدامة وليس أحياء مستدامة، لأنه وحدها المدن المستدامة هي التي يمكن أن تضم أحياء مستدامة .

- مشروع تهيئة حضرية مستدامة: تعتبر من أهم المشاريع الصانعة والمشكلة للمدن المستدامة المستقبلية، ففي دول أوروبا الغربية تستولي هذه العمليات على 46% من النفقات الإجمالية الموجهة للإستثمار من طرف البلديات، كما أن لها العديد من مقاييس للتدخل : (42)

- التهيئة الجوارية ( التي تتناول ساحة أو شارع) .
- تهيئة إقليم صغير ( تهيئة حي أو تخصيص سكني ).
- تهيئة منطقة ذات مساحة مهمة ( مدينة) .
- مشاريع التهيئة المهيكلة ( تهيئة حوض إقليمي) .

- مشروع تجديد حضري مستدام، مشروع التحويل المستدام للأحياء: إن مشاريع التجديد الحضري المستدام هي مشاريع جذرية ومعقدة لأنها تعمل على دمج وبطريقة مثالية كل المعطيات المتعلقة بمنطقة التدخل في مقاربة شاملة للتنمية المستدامة ،أي أنها مشاريع تحويل مستدام تهدف إلى : (43)

- تقليص التدريجي للفوارق بين الأحياء المهشمة وباقي أحياء المدينة .
- إعادة بناء الضاحية ودمجها مع باقي المدينة وخلق التنوع الوظيفي فيها .
- تقليص الفوارق بين الإقليم في ميدان التنمية الاقتصادية عن طريق إعادة الهيكلة للمجالات التجارية، وتحسين فرص الحصول على الشغل .
- الدمج الاجتماعي للسكان من خلال دعم التنوع في السكن والتنمية المستدامة للأحياء المهشمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية .
- إعادة هيكلة و إعادة تأهيل التجهيزات العمومية، و دعم الخدمات العمومية.

### 2-6-3 على مستوى الإقليم :

إن مشاريع التهيئة المهيكلية المستدامة هي إستراتيجية للتنمية المستدامة على المستوى الوطني وعلى المستوى الجهوي، وهي تواجه العديد من العوائق وخاصة البيئية(مثل تسيير المخاطر)على مستوى مشاريع الجماعات المحلية، حيث أن الحد من المتروبولية وخلق شبكة حضرية متوازنة تضم مدن صغيرة ومتوسطة، يمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه خلق مدن مستقبلية مستدامة وقابلة للعيش (44)، حيث يسمح هذا المقياس بالتفكير في التنظيم الحضري من حيث سيولة التنقلات، توزيع التجهيزات الكبرى وسهولة الوصول إليها . (45)

### خلاصة :

و منه فإن المشاريع الحضرية المستدامة لا تعتبر التنمية المستدامة كعائق يواجهها مع باقي العوائق، ولا كمقاربة قطاعية تضاف إلى باقي القطاعات، بل تعتبرها أولوية تنصدر باقي الإعتبارات، لأن التنمية المستدامة تعيد السلطة إلى يد المصمم للمجال الحضري، فهو الذي يستطيع مطابقة الإمكانيات التي توفرها التقنيات مع قدرة التنفيذ الواقعية ومع الإقتصاد، بالإضافة إلى أن ممارسة التنمية المستدامة على مستوى المجال الحضري لا تتطلب إضافة تدخلات جديدة، بل مجرد التنسيق بين التدخلات المتواجدة في الميدان، في سيناريوهات مجالية تأخذ بعين الإعتبار نوعية إطار الحياة السكان .

أي أن المشروع الحضري المستدام و بإعتباره مشروع متفرد و متأقلم مع الخصائص المحلية للمدن والمجالات الحضرية التي يتدخل عليها، فهو الأداة المناسبة التي يمكن لها تحقيق التنمية الحضرية المستدامة في المدينة الجزائرية، هذه المدينة التي أرهقتها السياسات الحضرية المستوردة .

## المراجع:

- (1) :CHARLOT-VALDIEU Catherine, **L'urbanisme durable : concevoir un écoquartier** , Le moniteur ; 2<sup>eme</sup> édition, 2011, p : 35-36 .
- (2) :ZUCHELLI Alberto , **Introduction a l'urbanisme opérationnel et la composition urbaine tome 2**, Ecole polytechnique d'architecture et d'urbanisme d'Alger , Edition : office des publications universitaires , alger , 1983, p: 68.
- (3) : بركاني فاطمة الزهراء و آخرون، **من عمران المخططات إلى عمران المشاريع**، دراسة حالة مدينة قسنطينة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير المدن، جامعة العربي بن مهيدي، 2009، ص: 38 .
- (4) : بركاني فاطمة الزهراء و آخرون ، نفس المرجع ، ص: 38-40 .
- (5) :BEREZOWSKA-AZZAG Ewa, **projet urbain : guide méthodologique - Connaitre le contexte de développement durable-**, Synergie 2011,Alger ,P : 40 .
- (6) :<http://www.developpement-durable.gouv.fr/>
- (7) : محمد بهوض ، **سياسة المدينة في المغرب : تشارك وبناء تشاركي من أجل أجراً مستدامة** ، وزارة السكنى و التعمير و سياسة المدينة ،المنتديات الجهوية ،الحوار الوطني سياسة المدينة ، ماي 2012 ، ص:3-7 .
- (8) : DARLEY Amélie, **L'urbanisme de projet** , Les cahiers de l'institut d'aménagement et d'urbanisme, Île-de-France, n° 162 - mai 2012, p : 03 .
- (9) : بركاني فاطمة الزهراء و آخرون ، مرجع سابق ، ص: 46-49 .
- (10) : BOUCHERIT Sihem , **L'utilisation du Projet Urbain dans la requalification des grands ensembles. (un passage d'une gestion traditionnelle vers une gestion stratégique)**, mémoire pour l'obtention du diplôme de magistère, université mentouri de constantine ; département architecture et urbanisme ; 2004 ; p : 54-57.
- (11) : BOUCHERIT Sihem , op-cit , p: 58.
- (12) :DARLEY Amélie ,op-cit , p: 15.
- (13) : Rapport final Plan Bleu, **Identification de critères de mise à l'examen de projets urbains durables dans le cadre de l'Union pour la Méditerranée** , Centre d'Activités Régionales PNUE/PAM; Sophia Antipolis , 2011, p : 5-6 .
- (14) :BOUCHERIT Sihem , op-cit , p: 61.
- (15) : VERDIER Philippe, **Le projet urbain participatif : apprendre à faire la ville avec ses habitants**, yves michel et adels , 2009 , p : 170 et 176 .

- (16) : BACHOFEN Charles, **élément pour comprendre le projet urbain**, ministère de l'équipement des transports et du tourisme , le remu recherche et maitrise d'œuvre urbaine , strasbourg , p : 25-30 .
- (17) : DARLEY Amélie ,op-cit , p: 15.
- (18) : BACHOFEN Charles ,op-cit , p: 7.
- (19) : HAYOT Alain , **le projet urbain, enjeux experimentation et professions** , Edition la villette , 3<sup>eme</sup> édition, 2004 , p :96 .
- (20) : HAYOT Alain , Ibid, p : 289-291.
- (21) : DA CUNHA Antonio, **transformations urbaines et urbanisme durable**,Vues sur la ville; No17,Avril 2007;Editeur:IRIS-Ecologie,université de Lausanne,p: 01 .
- (22) : DA CUNHA Antonio, **transformations urbaines et urbanisme durable**, Ibid , p: 03.
- (23) : MASBOUNGI Ariella , **projets urbains durables , stratégies** ; édition le moniteur , 2012 , P : 44-45 .
- (24) : CHARLOT-VALDIEU Catherine, **L'urbanisme durable : concevoir un écoquartier** , Le moniteur ; 2<sup>eme</sup> édition, 2011, p : 36 .
- (25) : BLAIS Pierre, **L'urbanisme durable : Enjeux, pratiques et outils d'intervention** , le ministère des Affaires municipales, des Régions et de l'Occupation du territoire (MAMROT) ,2012, p : 08.
- (26) : ELVYNE Février, **Villes et adaptation au changement climatique** , Observatoire National sur les Effets du Réchauffement Climatique ; Rapport au Premier ministre et au Parlement ; 2011 ; p : 52-60.
- (27) : ADAAM, **Guide d'aménagement et d'urbanisme durable** , 2010 , p :20.
- (28) : CHARLOT-VALDIEU Catherine ,op-cit, p :1 13-115 .
- (29) : CHARLOT-VALDIEU Catherine ,op-cit, p : 115 -116 .
- (30) : DA CUNHA Antonio,**transformations urbaines et urbanisme durable**,op-cit,p:04.
- (31) : BLAIS Pierre ; op-cit, p : 58- 63 .
- (32) : OUTREQUIN Philippe , **recommandations pour un aménagement durable des territoires en picardie** , La Calade & Association SUDEN ; 2006 ; p :10-11.
- (33) : CHARLOT-VALDIEU Catherine, op-cit, p : 121-127 .
- (34) : DA CUNHA Antonio,**transformations urbaines et urbanisme durable**,op-cit,p:03.

- (35) : MASBOUNGI Ariella , op-cit , P : 38-39 .
- (36) : MASBOUNGI Ariella ,Ibid, P : 46 .
- (37) : CHARLOT-VALDIEU Catherine, op-cit, p : 152-171 .
- (38) : MASBOUNGI Ariella , op-cit, p :47 .
- (39) : MASBOUNGI Ariella , op-cit, p : 09 et 44 .
- (40) : WACKERMANN Gabriel , **pour des aménagements urbains durables** , aide-mémoire parc naturel régional Oise , France , 2010 , p : 04 .
- (41) :CHARLOT-VALDIEU Catherine ,op-cit, p :82 - 94 .
- (42) : CHARLOT-VALDIEU Catherine ,op-cit, p :38 .
- (43) : CHARLOT-VALDIEU Catherine ,op-cit, p :60 -61.
- (44) : dossier d'information pour Johannesburg , fiche 8, **aménagement du territoire ,villes et développement durable**, le sommet mondiale de developpement duarble 2002 ; p : 01 .
- (45) : DA CUNHA Antonio ,**transformations urbaines et urbanisme durable**, op-cit ,p:03.

## الفصل الثالث: المشروع الحضري والمدن المستدامة،

### تجارب عالمية

#### مقدمة:

لإثراء هذا البحث من الجانب النظري كان لا بد من التعرض إلى بعض التجارب العالمية في ميدان المشروع الحضري ودوره في تحقيق الإستدامة الحضرية، وأثناء إختيار هذه التجارب كان لا بد من مراعاة عدة إعتبرات أهمها إشتراكها مع التجربة الجزائرية في نقطة أو في أخرى، وهذا ما أدى إلى إستقرار الإختيار على التجربة الفرنسية كمثال على الإستدامة الحضرية في البلدان المتقدمة، والتجربة المغربية كمثال على الإستدامة الحضرية في البلدان العالم النامي، وكلاهما من بلدان حوض البحر المتوسط .

ومنه فان إختيار التجربة الفرنسية في هذه الدراسة كان إختيارا لا مفر منه، أولا لأن التنبؤ بما سيحدث في الجزائر في المجال الحضري، لا يتطلب منا سوى إلقاء نظرة على السياسة الفرنسية في هذا المجال، وذلك طبعا نتيجة التبعية الإستعمارية التي مازالت الجزائر تعاني منها في كل المجالات . أما إختيار التجربة المغربية فقد كان نتيجة العوامل المشاركة بين المغرب والجزائر التي لا يمكن حصرها في سطر أو سطرين، فالمغرب وبحكم موقعها الجغرافي والتاريخي تشترك مع الجزائر في نفس الظروف المناخية والجغرافية، وفي نفس التاريخ الإستعماري (المغرب تختلف عن الجزائر في أنها كانت حماية وليس إستعمار، ولو أن الحماية أيضا هي تسمية أخرى للإستعمار) الذي جعلها إلى غاية اليوم تعاني تبعية في كل الميادين، ومنه إذا كان لا بد من المقارنة فالأولى مقارنة الجزائر مع من يشترك معها في نفس الظروف .

أما في الجزائر فمنذ الإستقلال والجزائر تحاول وضع سياسة عمرانية واضحة لتسيير وتوجيه مدنها، التي يبدو أنها تعاني من مشاكل على كل الأصعدة نتيجة تتالي التحولات العمرانية فيها دون وجود مرحلة مرور سلسلة بين كل فترتين، فهل وصلت هذه السياسة العمرانية إلى درجة من النضج تمكنها من حل المشاكل المعقدة التي تعاني منها المدينة حاليا، وتجعلها مواكبة للتطور العمراني العالمي في ميدان إبتكار أدوات تعمل على تجسيد إستراتيجية التنمية المستدامة في الوسط الحضري .

## 1- التجربة الفرنسية، من العمران القطاعي إلى عمران المشاريع المستدام:

تعتبر فرنسا سبّاقة في تجارب التسيير الإستراتيجي، وهذا ما يمكننا من الإستفادة من عدة معلومات وخبرات في ميدان التوجه بالتنمية الحضرية نحو الإستدامة، من خلال دراسة مراحل التطور الحضري في فرنسا بين سنة 1945 وسنة 2012، محاولين في ذلك تقسيم هذه الفترة حسب السياسة الغالبة والتوجهات المسيطرة في كل مرحلة.

### 1-1 مرحلة إعادة البناء من سنة 1945 إلى 1955: (1)

بعد الحرب العالمية الثانية كان من الضروري إعادة بناء الأحياء التي هدمت، والتخلي عن الطرق والأساليب المتبعة بين الحربين، حيث كانت الدولة تتدخل مباشرة متبينة بذلك سنوات من المركزية في القرارات، بتفويض كل السلطة إلى المهندسين الذين يعملون حسب توجهات العمران التقليدي، إلا أن هذه السياسة أصبحت غير مجدية، نتيجة:

- وجود عجز في السكن قبل الحرب، في حين أن عمليات إعادة البناء أخذت بعين الإعتبار ما هدم فقط.
  - أزمة Baby-boom أي انفجار ديمغرافي هائل.
  - زيادة متسارعة لسكان الحضر نتيجة النزوح الريفي، بسبب تطور التقنيات الزراعية.
- وهذا ما أدى إلى ظهور البيوت القصديرية في المدن الكبرى، ومن أجل معالجة هذه الأزمة إتخذت السلطة إجراءات تشريعية وتنظيمية أدت إلى تلبية الإحتياجات في أواخر الخمسينات أهمها:

- قانون 1950 الذي عوض سكنات السوق الجديدة (HBM) التي كانت بسكنات الكراء (HLM).
- قانون المنشآت العمومية الإجتماعية والإقتصادية المزدوجة للتهيئة الجهوية (SEM).
- قانون 15 أفريل 1953 الذي دعم السكنات الإقتصادية العائلية «Lolgeco».
- القانون العقاري المؤرخ في 06 أوت 1953 الذي سمح بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة.
- الإعلان عن قانون التعمير والسكن سنة 1954.

و منه فإن الإنشغالات البيئية لم تظهر خلال هذه العشرية في التشريعات الفرنسية المتعلقة بالعمران، بسبب مشاكل كبيرة مست كل الميادين، حيث خرجت من الحرب بنسيج عمراني مهدم بنسبة 60 %، ما أدى إلى إعادة البناء الإستعجالي لتلبية حاجيات السكان، حيث تمكنت السلطة من تلبية هذا العجز في مدة لا تتجاوز 16 سنة، لكن من الناحية الكمية فقط، وتم إهمال النوعية البيئية والإجتماعية.

## 2-1 مرحلة العمران القطاعي من سنة 1955 إلى 1982:

### 1-2-1 مرحلة سيطرة المهندسين على المدينة (1955 - 1970): (2)

مع رجوع المعمرين من الجزائر في بداية 1960، ظهرت من جديد أزمة السكن، ما أدى إلى دعم الدولة للمراجع التشريعية والتنظيمية لحل هذه الأزمة، وذلك من خلال:

- قانون 7 أوت 1957 للمناطق قابلة للتعمير بأولوية (ZUP).
- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمنطقة باريس (SDAURP) بين سنة 1962-1964، الذي جاء بمدن جديدة مثل مدينة Evry، كما تم خلق مفوضية تهيئة الإقليم للتدخل الجهوي (DATAR) سنة 1963، من أجل وضع سياسة إدارية لخلق التوازن بين الأقاليم (بداية التفتن إلى أهمية البعد الإقليمي).

ومنه فقد تكفلت الدولة بحل هذا المشكل بتشجيع إنشاء شبكات مهندسين، يتلخص دورهم في وضع ديكور حضري بسيط وسهل الإنجاز، أين أعطيت الأولوية للسكن مع إهمال للتجهيزات الجماعية، ما أدى إلى الإنتهاء إلى عمران المخططات الذي لا يأخذ بعين الاعتبار الحقائق الجغرافية والبشرية للمكان.

هذه السياسة كانت فعالة من الناحية الكمية لكنها بدأت بالفشل تدريجيا، نتيجة تحسن المستوى المعيشي للسكان فتوجه القادرون منهم ماليا إلى ما يوفره القطاع الخاص، وهذا ما أدى إلى التخلي عن (ZUP) بمساعدة قانون التوجيه العقاري (LOF) لسنة 1967، وبإعتماد القانون رقم 67-1253 في 30 ديسمبر 1967، الذي كان له الفضل في ظهور أهم الوثائق العمرانية ذات الطابع الإحصائي، التي تخدم التهيئة المحلية وهي مخطط شغل الأراضي POS والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (SDAU).

بالإضافة إلى ظهور أول مجموعة للتدخل البلدي (GAM) سنة 1965، هدفها إعطاء السلطة للمواطن وجعل الجماعات المحلية فاعل مهم (تجسيد مبدأ المشاركة)، كما تم تعويض (ZUP) بشكل أكثر مرونة يمكن من مشاركة المستثمرين الخواص هو مناطق التهيئة المخططة (ZAC).

### 1-2-2 مرحلة العودة إلى مقياس المدينة (1970-1982): (3)

هي مرحلة إعادة النظر نتيجة التغيرات الكبرى التي شملت الميدان الديمغرافي، الإقتصادي والسياسي، فالصدمة البترولية لسنة 1973 والأزمة الإقتصادية التي تبعتها، كان لها تأثير كبير على المجتمع الفرنسي أين إرتفع معدل البطالة، وأصبحت التجهيزات العمومية غير كافية، بالإضافة إلى تطوير أحكام (GEORGES POMPIDOU) و (VALERY GISCARD DESTING) لعرض السكن الفردي ذو السعر المنخفض (Les chalandonnettes) والتي أدت إلى إخلاء التجمعات الكبرى من السكان ذوي الدخل المتوسط ودعمت الإنعزال (La ghettoisation)، ما أدى بالدولة إلى:

- خلق وزارة البيئة سنة 1971 وإعتماد مبدأ إعلام المواطن فيما يخص المشاريع الحضرية سنة 1973.
- وضع سقف قانوني للكثافة (PLD) سنة 1975.

- إنشاء القانون المتعلق بتنظيم العمران ومنع نهائيا إنشاء (ZUP) سنة 1976.
- خلق التجمع السكني والحياة الاجتماعية (HVS) سنة 1977، وتطبيق سياسة إعادة تهيئة التجمعات الكبرى (HLM) المتدهورة، و ظهر تقرير Alain Peyrefitt الذي يعالج مشكل العنف في الضواحي .  
ومنه فإن هذه المعطيات الإقتصادية والإجتماعية الجديدة أثرت على التحكم في المشاريع التي أصبحت لا تأخذ الجانب التقني فقط بعين الاعتبار بل أصبحت متعددة الإختصاصات تجمع كل المختصين.

### 3-1 مرحلة التوجه نحو سياسة المدينة وعمران المشاركة (1982-2000):

إن العصيان الذي حدث في حي Des Minguettes في Vénissieux سنة 1981، أكد أن تدهور إطار المعيشة في الضواحي يؤكد فشل المقاربات القطاعية ويجعل المقاربة الشاملة هي الحل، وهذا ما أدى إلى خلق اللجنة الوطنية للتنمية الإجتماعية للأحياء سنة 1983، التوجه نحو سياسة المدينة، وخلق وزارة المدينة سنة 1990 لدعم تجسيد هذه السياسة<sup>(4)</sup>، التي هدفت إلى خلق الروابط الإجتماعية والمجالية بين مختلف أجزاء المدينة وبين المدن، تحسين الصورة الحضرية للمدن والمظهر الخارجي للبنىات ودعم دور الإعلام في مجال معالجة المشاكل الحضرية، ولتحقيق هذه الأهداف تم إنشاء تنظيم خاص يتكون من لجنة وزارية مشتركة للمدينة أو مجلس وطني للتنمية الإجتماعية الحضرية CNDSU (هيئة لإتخاذ القرارات)، ومندوبية وزارية مشتركة لتنمية الإجتماعية الحضرية DIDSU (هيئة للإنجاز والتطبيق)، ووزارة أو كتابة للدولة في المدينة SEDSU (هيئة للإقتراح والتحفيز).<sup>(5)</sup>

أما قانون اللامركزية لسنة 1982 فقد نص على استبدال SDAU بالمخطط الرئيسي (SD)، كما جعل الجماعات المحلية هي المسيطرة، لأنها أصبحت شريكة للدولة في ميدان العمران، فتم وضع سياسة تعاقدية حول مشاريع معينة مع تمويل مشترك، وأصبح التحكم في المنشآت إستجابة للإحتياجات (باستعمال سوق وإمكانيات محلية) وظهور إرادة سياسية، وهذا ما أدى إلى دعم المنافسة بين المدن .

بالإضافة إلى وضع قانون 10 جويلية 1989 والذي جاء بمبدأ المشاركة في إعداد المشاريع الحضرية على شكل تعاقد يسمي عقد المدينة، أما في سنة 1991 فقد تم وضع قانون التضامن المالي، الذي خلق نوع من التضامن الحضري بين البلديات الغنية والبلديات الفقيرة، بالإضافة إلى القانون التوجيهي للمدينة LOV الذي صدر بتاريخ 13 جويلية 1991، بحثا عن تحقيق تنمية متوازنة يبين الأقاليم الحضرية .

أما سنة 1999 فقد صدر القانون التوجيهي للتهيئة والتنمية المستدامة الإقليمية (LOADDT)، الذي عدل القانون التوجيهي للتهيئة والتنمية الإقليمية (قانون باسكا Pasqua)، حيث أقتراح تنظيم جديد لتجسيد شروط التنمية المستدامة الإقليمية، وفضل التعاقد بين الدولة والجماعات المحلية (الإعتماد على مبدأ الشراكة) كوسيلة للتدخل عمومي، ولقد جاء هذا القانون بنوعين من الأدوات التي تعمل على تجسيد المذكرة 21 المحلية هذه الأدوات هي: الميثاق الوطني ومشروع التجمعات.<sup>(6)</sup>

#### 4-1 مرحلة عمران المشاريع من سنة 2000 إلى 2009:

إن أهم سبب في التوجه نحو عمران المشاريع هو التقطن إلى عدم قدرة المخططات العمرانية على تسيير وتنظيم المجال الحضري بمفردها، بل تحتاج إلى أداة أخرى تعمل بالموازاة معها، تكون أكثر مرونة وتفاعل مع المجتمع المدني، كما أنه وقبل الوصول إلى مرحلة إنجاز المخططات لابد من تقييم التحديات التي سوف تواجهها، تحديد الأهداف المرجوة، وتقدير الوسائل اللازمة، أي أن وظيفة المخطط تقتصر على تحديد، وضع، وصف، تشكيل، التقدير والربط بين الأعمال والتدخلات، وبالتالي فإن القيام بعملية التخطيط دون الإستناد على مشروع منذ البداية هو مرادف للبدء بالنهاية .

#### 1-4-1 الإطار القانوني لعمران المشاريع، قانون التضامن والتجديد الحضري (SRU) :

بدأت هذه المرحلة بإلغاء قانون التوجيه العقاري LOV، بصور قانون التضامن والتجديد الحضري رقم 2000-1208 في 13 ديسمبر 2000، الذي هدف إلى دعم السياسات الحضرية وتنظيم المجال وفق مبادئ التنمية الحضرية المستدامة، حيث ربط لأول مرة التساؤلات العمرانية المختلفة المتعلقة بالسكن والتنقل، والتي تعتبر تحديات نادرا ما يتم الجمع بينها داخل محيط التجمعات السكانية، وذلك بهدف : (7)

- من الناحية العمرانية : هدف القانون إلى إعطاء إعادة التجانس لنمو المدن، وإلى تحقيق الدمج الاجتماعي في ميدان السكن وإلى تطبيق التجديد الحضري، وذلك من خلال تجديد الوثائق العمرانية، فقد جاء بمخطط التجانس الإقليمي SCOT الذي عوض (SDAU) والذي يهدف إلى وضع تعريفات مشتركة لنمو التجمعات الحضرية، أولويات السكن والتجارة، مناطق النشاطات، وسياسات النقل الحضري .

وبالمخطط المحلي للعمران PLU الذي عوض (POS) الذي طالما تعرض إلى الانتقادات بسبب إعماله على مبدأ التنطيق، حيث عمل حسب توجيهات (SCOT) من أجل الإستجابة لأهداف الدمج الاجتماعي وتدعيم قرارات التدخل في المناطق المتدهورة، وضمان لكل شخص حق السكن في مسكن يتوفر على حد أدنى من الرفاهية، حيث يمثل هذا المخطط مشروع التهيئة والتنمية المستدامة للبلدية، ويهدف إلى التوجه نحو التنمية الحضرية المستدامة من خلال مشروع التهيئة والتنمية المستدامة PADD، الذي يمثل أهم تجديد بين (POS) و(PLU) وهو عبارة عن وثيقة سياسية تشرع تدخل الجماعات المحلية في ميدان التنمية الحضرية المستدامة، في برنامج على مدى 10 حتى 20 سنة .

ومنه فقد أكد هذا القانون على ضرورة تعميم وتفعيل مبدأ المشاورة قبل إنجاز مخطط التجانس الإقليمي والمخطط المحلي للعمران، اللذين يمثلان أدوات التنمية الحضرية المستدامة في فرنسا .

- **من ناحية السكن:** من خلال البرنامج المحلي للسكن PLH الوثيقة الأساسية لبرمجة الإستثمارات والتدخلات في ميدان السكن على مستوى الإقليم، ويهدف إلى تحقيق أهداف الدمج الإجتماعي وإلى تشكيل جمعيات بين البلديات، يوضح حالة الحظيرة السكنية ويعرف الحلول المؤقتة مع خصائص كل منطقة .
- **من ناحية التنقلات :** يهدف إلى تقسيم جديد لشبكة الطرق وإلى حل مشاكل النقل والتنقل والممرور داخل المدينة وحولها، من خلال مخططات التنقلات الحضرية ( PDU ) .

و منه فإن العمل على تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في المجال الحضري من خلط إجتماعي، تنمية إقتصادية وحماية البيئة أدى بالدولة الفرنسية إلى إصدار قانون (SRU) سنة 2000 الذي يهدف إلى تحقيق التوازن بين الجانب السكني وجانب التنقلات في المدينة .

### 5-1 مرحلة عمران المشاريع المستدام من سنة 2009 إلى 2012 :

#### 1-5-1 أسباب التوجه نحو العمران المستدام :

لقد تم تعريف التنمية المستدامة في المنشور المتعلق بتقييم السياسات العمومية المؤرخ في 11 ماي 1999 بأنها: " لا تقتصر على حماية البيئية أو القيادة البيئية لورشات البناء، بل هي وقبل كل شيء التصميم التراثي والمسؤول للمحيط الذي نعيش فيه، ولهذا يجب على السياسات العمومية تحديد شروط إستعمال، حماية، توزيع ونقل التراث الجماعي، في ظروف تسمح بتلبية حاجاتنا الحالية، دون تهديد حاجات الأجيال القادمة ...، والتنمية المستدامة هي أسلوب للتنمية يضمن على المدى الطويل، التقدم الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي للمجتمع "(8)، حيث أن هذا التعريف قاد فرنسا إلى وضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة وعلى إعداد ميثاق بيئي سنة 2004 .

- **الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة :** التي تم إعدادها في يوم 3 جوان 2003 لخمس سنوات القادمة، حيث ركزت على البعد البيئي وفي سنة 2005 تم تحديد أولويات جديدة لهذه الإستراتيجية هي: (9)
- السماح بمشاركة كل الفاعلين من خلال التركيز على التعليم البيئي وتعزيز المسؤولية البيئية .
- التوجه نحو تسيير مستدام للأقاليم من خلال تجسيد مقاربة محلية للتنمية المستدامة .
- العودة إلى التنمية الإقتصادية التي تحترم البيئة عن طريق تحسيس المؤسسات والمستهلكين .

وفي الملتقى الحكومي الثاني سنة 2005 تم إضافة أولويات جديدة، إلا أنها بقيت تقتصر فقط على الجانب البيئي، أما الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لسنة 2010-2013 فهي موجهة نحو إقتصاد أخضر ومنصف، حيث تعرف التنمية المستدامة على أنها: " ليست حالة مثالية محددة مسبقا يراد تحقيقها، بل هي السياق المدروس للتحسين الذي يختلف باختلاف ثقافات وأولويات المجتمع بصفة عامة، ويهدف

إلى أخذ بعين الإعتبار بطريقة أحسن للبعد البيئي بحيث يستفيد كل المواطنين من تجسيده، كما يهدف إلى الجمع بين البيئة والتضامن وهو أحد أهم تحديات التنمية المستدامة"، أما التحديات التي تواجهها هذه الإستراتيجية فهي دعم إستهلاك وإنتاج مستدام، خلق مجتمع المعرفة، بناء الحكم الراشد، الحد من التغيرات المناخية، الإعتماد على التنقلات المستدامة، المحافظة والتسيير المستدام للتنوع البيولوجي، والعناية بالصحة العمومية من خلال التسيير المستدام للمخاطر الطبيعية والتكنولوجية .

- **الميثاق البيئي:** الذي وضع من طرف المجلس الوطني في جوان 2004، حيث جاء فيه أن الشعب الفرنسي يعتبر المصادر والتوازنات البيئية هي سبب ظهور البشرية، وشرط من شروط إستمرارها، والبيئة هي التراث المشترك للبشرية، حيث يضم هذا الميثاق عشرة مواد توضح حقوق وواجبات المواطن في ميدان البيئة . (10)

### 1-5-2 واقع عمران المشاريع المستدام في فرنسا :

تشهد فرنسا حاليا العديد من الهيئات التي تعمل على ترجمة إستراتيجية التنمية المستدامة في سياساتها المتعلقة بالتهيئة الحضرية، إلا أن تجسيد مقاربة التنمية المستدامة على مقياس المشاريع الحضرية يطرح إشكالية تسيير المشروع قبل كل الإعتبارات التقنية والبيئية، لأن إشكالية الحكم الحضري تظهر حاليا كأهم أبعاد مقاربة التنمية المستدامة في الوسط الحضري، كما أن التجسيد الحقيقي والفعال لسياسة التنمية المستدامة تتطلب في الواقع إشراك كل الفاعلين، ويمكن ذكر بعض المحاولات التي تهدف إلى تجسيد مشاريع حضرية مستدامة : (11)

- وضع دفا تر شرط للمشاريع تخص التنمية المستدامة، في العديد من عمليات التهيئة الحضرية للعديد من التجمعات الحضرية مثل: Grand-Lyon و Rennes-Métropole .

- طرق التحليل البيئية الحضرية، والتي تم إطلاقها في إطار مبادرة جهوية، ثم تم تنظيمها وهيكلتها في إطار مقاربة معدة من طرف ADEME، تحت مسمى المقاربة البيئية للعمران AEU .

- تجارب تعمل على تطبيق مفهوم النوعية الرفيعة للمحيط، في عمليات تهيئة مناطق ZAC من طرف مرقبين عموميين أو خواص، في العديد من المحافظات الفرنسية.

و بالموازاة مع هذه التجارب إستمرت الأبحاث العلمية مثل :

- برنامج البناء الحضري المستدام (Villa Urbain Durable) الذي تم إطلاقه من طرف PUCA .

- المشروع الأوروبي HQE2R من أجل تجديد حضري مستدام على مقياس البناية والحي، الذي يتم تسييره من طرف CSTB .

- البرنامج المتعدد التخصصات للتنمية الحضرية المستدامة الذي تشرف عليه CNRS .

### - التنمية المستدامة في قلب الوثائق العمرانية القانونية :

إن قوانين غرونيل 1 و 2 ( قانون 3 أوت 2009 الذي يحدد الأهداف البيئية الكبرى للإقليم و قانون 12 جويلية 2010 الذي يضم الإلتزام الوطني للبيئة ) مثلت رهان حقيقي يفرض المرور من الممارسات الجيدة إلى السياسات الجيدة، كما أن هذه القوانين تهدف إلى محاربة التمدد الحضري والإعتداء على المساحات الزراعية والطبيعية، بالإضافة إلى ضرورة تصميم مشاريع حضرية مستدامة ( خاصة مشاريع أحياء مستدامة) تدعم التنمية المستدامة للمدن .

إلا أن هذه القوانين لم تأتي بأي تعريفات رسمية أو منهجيات، على عكس الشبكات التحليلية المقترحة من طرف MEDDTL من أجل مشاريع الأحياء المستدامة سنة 2009 و 2011<sup>(12)</sup>، حيث أن قانون غرونيل 2 قام بوضع أهداف التنمية المستدامة في قلب الوثائق العمرانية، المتمثلة في SCOT و PLU والبطاقة البلدية، هذه الأهداف هي: <sup>(13)</sup>

- تحقيق التنمية المتساوية بين المجالات الحضرية والمجالات الريفية .

- تنوع الوظائف الحضرية والريفية والخط الإجتماعي للسكن بالتوزيع المتوازن عبر الأقاليم، للسكن العمل، التجارة والخدمات، و الربط بينها بوسائل النقل العمومية .

كما تم وضع العديد من الوثائق المتعلقة بالتهيئة الإقليمية التي يمكن أن تستجيب لتوجيهات المذكرة 21 المحلية، حسب مجال تطبيقها ( إنطلاقا من المقياس الإقليمي إلى المقياس المحلي)، حيث يجب أن تعمل كل هذه الوثائق على توطيد العلاقات فيما بينها، من خلال مقارنة تربط بين كل مستويات الإقليم، هذه المقاربة تركز على مفهومين :

- مبدأ التجانس بين الوثائق العمرانية : حيث أنه قانونيا يكون المشروع متجانس مع الوثائق العمرانية الأعلى، إذا كان لا يتعارض مع التوجيهات و المبادئ الأساسية لهذه الوثائق، وكان يؤدي ولو بطريقة جزئية إلى تجسيد هذه الوثائق العمرانية .

- مبدأ الأخذ بعين الاعتبار لمختلف الوثائق العمرانية: حيث أن هذا المبدأ ليس له قيمة قانونية، بل هو وبكل بساطة مبدأ توخي الحذر .

وبالإضافة إلى قانون غرونيل 2 ، قد تم تعديل ودعم مخططات التهيئة الحضرية :

- بالنسبة لمخططات التجانس الإقليمي SCOT: حيث أن مخطط التهيئة والتنمية المستدامة PADD الخاص ب SCOT يعمل على دمج المواقع التجارية، التنمية السياحية، تنمية الإتصالات

الإلكترونية، وحماية والمحافظة على الإستمرارية البيئية<sup>(14)</sup>، وذلك بهدف الحد من ظاهرة التمدد الحضري<sup>(15)</sup>، بالإضافة إلى توفير إمكانية فرض مخططات التجانس الإقليمي على المخططات المحلية لل عمران شروط لخلق المناطق الحضرية الجديدة<sup>(16)</sup>.

- **بالنسبة للمخططات المحلية لل عمران PLU** : حيث يجب على هذه المخططات العمل على التحكم وتقليص التنقلات، وتجسيد سياسة فعالة في ميدان التسيير المقتصد للمجال، لأن التحكم في إستهلاك المجال يرتبط بتكثيف المجالات الحضرية المتواجدة ( تئمين الجيوب الحضرية المتواجدة، رفع معامل شغل الأراضي COS، والتوجه نحو عمليات التجديد الحضري<sup>(17)</sup> .

- **بالنسبة للإرشادات الإقليمية للتهيئة والتنمية المستدامة DTADD**: التي تعمل على تحديد أهداف الدولة في مجال العمران، السكن، النقل والتنقلات والتنمية، وتجسيدها هو مهمة مشروع المنفعة العامة<sup>(18)</sup>.

- **التنمية المستدامة في المشاريع الحضرية، الإنتقال إلى المشاريع الحضرية المستدامة :**

إن قوانين غرونيل أحدثت العديد من التغييرات على مستوى المشاريع الحضرية، حيث عمدت إلى دمجها مع بعض الأبعاد والتخصصات التي أصبحت ضرورية في وقتنا الحالي، مثل الفعالية الطاقوية، وهذا ما أدى بهذه المشاريع إلى التحول إلى مشاريع حضرية مستدامة تهدف إلى بناء مدن مستدامة، حيث التزمت وزارة البيئة الطاقة التنمية المستدامة وتهيئة الإقليم MEEDDAT إنطلاقا من سنة 2008 بسياسة عمومية مجسدة في مخطط المدينة المستدامة، الذي يركز على تدخلين متكاملين على مستوى مقياسين مختلفين، هي مشاريع الحواضر المستدامة على المستوى الوطني، ومشاريع الأحياء المستدامة على المستوى الجهوي، والتي تم تمويلها من طرف السلطات العمومية باعتبارها مشاريع حضرية مستدامة النموذجية<sup>(19)</sup>، كما تم وضع العديد من الأدوات من أجل نجاح هذه المشاريع أهمها:

- **إعداد مدونة للأحياء المستدامة سنة 2012** : حيث قامت وزارة البيئة والتنمية المستدامة بخلق

نادي للأحياء المستدامة بهدف تجميع التجارب والمقاربات، على المستوى الوطني والجهوي<sup>(20)</sup>.

- **الدعوة إلى مشاريع الحواضر المستدامة**: تم إطلاق مقاربة الحواضر المستدامة في إطار مخطط

المدن المستدامة لسنة 2008، وهي تهدف إلى تحديد هوية التجمعات الحضرية الكبرى، التي تعمل بشراكة مع مجموعة الفاعلين المحليين، وهي مقاربة جد جديدة ومبدعة في ميدان الإستدامة الحضرية، ترافق المشاريع القادرة على خلق المدن المستدامة، حيث إستفادت 13 مقاطعة من ميزانية من طرف الدولة من أجل تجسيد هذه المقاربة الفريدة<sup>(21)</sup>، كما أن مشاريع الحواضر المستدامة تهدف إلى إجتياز إشكالية الأحياء المستدامة المختزلة، لأن الحواضر المستدامة تسمح بالإلتزام بالمقياس الكبير<sup>(22)</sup>.

- **التخطيط الإستراتيجي والوكالات العمرانية**: حيث أن الوكالات العمرانية هي عبارة عن هياكل متعددة التخصصات، تجمع بين الجماعات المحلية والدولة في خدمة التنمية المستدامة للإقليم، وبالتالي

فهي أداة في خدمة التهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، يتم تشكيلها بقرار من الجماعات الإقليمية أي أنها تدعم مبدأ اللامركزية (23)، فقد تم إنشاء هذه الوكالات سنة 1967، لتمثل إطار مهيكّل يجمع بين ممثلي الدولة، الجماعات المحلية، الغرف الإستشارية ومكاتب الدراسات، عند إجراء الدراسات والبرامج، كما أنها تعزز المشاورة بين مختلف الفاعلين المتدخلين في ميدان العمران والتهيئة الإقليمية(24)، يمكن لها أن تتدخل أيضا في عمليات التخطيط الإستراتيجي خارج التراب الفرنسي، في إطار أعمال تعاونية لا مركزية أو من خلال مشاركتها في المناقصات الدولية (25)، وإلى غاية سنة 2010 يوجد في فرنسا 53 وكالة للعمران، يتراوح عدد سكان الإقليم الذي تغطيه كل وكالة بين 200 000 و 500 000 نسمة، وفي بعض الحالات تصل إلى 11 مليون في حالة الوكالة الخاصة ب Paris Île-de-France (26).

ومنه فإن السعي نحو تحقيق هدف تحويل المدينة الفرنسية إلى مدينة مستدامة لم يقتصر على العمل على الجانب القانوني فقط بل تعداه إلى إقتراح نماذج لمشاريع حضرية مستدامة ممولة من طرف الدولة، تحاول إختبار مدى نجاعة القوانين والنظريات الموضوعة في هذا المجال، أي أن التجربة الفرنسية في ميدان المشروع الحضري المستدام هي تجربة جد متطورة تستحق الدراسة، فهي تجاوزت الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي ومرحلة تقييم النتائج .

## 2- التجربة المغربية، من التعمير الإجباري إلى التعمير التشاوري :

بالرغم من العوامل المشتركة بين الجزائر والمغرب إلا أن الإختلاف يكمن في البعد السياسي، لأن المغرب تخضع إلى نظام حكم ملكي، على عكس الجزائر وهذا ما سنلاحظه خلال تحليل تطور السياسات الحضرية المغربية، التي تكون في غالب الأحيان وليدة الخطابات الملكية .

### 1-2 مراحل تطور الإستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية في المغرب :

#### 1-1-2 فترة التسعينات، فترة إعتبار المدينة كتحفة فنية : (27)

حيث ظهر العديد من الفاعلين في المجال الحضري مثل الوكالات العمرانية، الوكالة الوطنية لمحاربة السكنات الهشة (OPH) والمنشات الجهوية للتهيئة والبناء وغيرها، وقد رافقت هذه المؤسسات العمرانية العديد من النصوص القانونية مثل القانون رقم 12-92 المتعلق بالتعمير، إلا أن ممارسات التخطيط الحضري خلال هذه الفترة كونت رؤية عن المدينة المغربية تطابق طلب الجهة الحاكمة، وهذا ما أدى إلى إنتاج مدن تركز على الهندسة المعمارية وعمران مرسوم وفق وصفات جد مضبوطة، يشبه عمران العهد الباروكي، يتميز بالإهتمام بالجانب المعماري والجمالي لمراكز المدن و إهمال الضواحي الفقيرة، ما أدى إلى تفاقم ظاهرة أحياء الصفيح .

## 2-1-2 بداية الألفية الجديدة، فترة التفطن إلى الأبعاد الاجتماعية والبيئية : (28)

إلا أن السلطات العمومية وإنطلاقاً من الألفية الجديدة أبدت الرغبة في الاتجاه نحو تناول المدينة بطريقة أشمل، بسبب التطورات العالمية في هذا المجال وبسبب المشاكل الاجتماعية، فبعد سنة 1998 الإفتتاح السياسي النسبي سمح بظهور أفكار جديدة في ميدان السياسات العمومية الحضرية، وأحسن مثال على ذلك هو التفطن إلى ضرورة المرافقة الاجتماعية لمشاريع القضاء على الأحياء العشوائية، هذه الظروف أدت إلى خلق وكالة التنمية الاجتماعية، وإلى خلق مؤسسة العمران التي تمثل أول مستثمر وطني مغربي في ميدان العمران، بالإضافة إلى إنطلاق برنامج مدن دون أحياء قصديرية (PVSB)، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH) التي عملت على القضاء على مشكل الأحياء العشوائية، وتطبيق سياسة المدينة المغربية .

أما في الميدان البيئي فإن القانون رقم 12-03 المتعلق بدراسة الأثر الذي صدر سنة 2003 عمل على تحديد المشاريع التي يجب أن تخضع لهذه الدراسات والتي تتم مراقبتها من طرف لجنة وطنية أو جهوية حسب أهمية المشروع، ومنه فإن هذه الفترة تميزت بتفطن السلطات العمومية للأبعاد الاجتماعية والبيئية للمجال الحضري إلا أن التدخلات كانت جد قطاعية، حيث تمت معالجة المشاكل بطريقة منفصلة.

## 2-1-3 فترة إلقاء الضوء على البعد الإقتصادي، من سنة 2006 إلى سنة 2009 :

في سنة 2006 قام الملك بإلقاء خطاب أشار فيه إلى أن الهدف هو ليس فقط الوصول إلى مدن دون أحياء عشوائية أو بناء مجسمات من الخرسانة دون روح وتفكير إلى كل المظاهر الاجتماعية، بل هو تشييد مجالات مناسبة للحياة بإستغلال المهارات المتوفرة، وصناعة أقطاب للإستثمار منتجة، وتجمعات عمرانية مرتبطة بخصائصها وبطابعها المحلي، حيث أعتبر هذا الخطاب تأكيد على ضرورة إعداد إستراتيجية وطنية للتنمية الحضرية الشاملة، فقد أدى إلى ظهور العديد من التقارير حول المدينة كما أنه أشار إلى ضرورة عصنة المدن المغربية لكي تستجيب إلى التنافسية الدولية، أي أنه لم يقتصر على الجانب الإجتماعي فقط، بل تعداه إلى الجانب الإقتصادي للتنمية المستدامة .

## 2-1-4 مرحلة التأكيد على البعد الاستراتيجي للتنمية الحضرية، من سنة 2009 إلى 2012:

خلال سنة 2009 تم مناقشة الإستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية من طرف الوزارات الثلاثة، وزارة السكن والعمران، وزارة الداخلية ووزارة المالية، في إطار لجنة وزارية مشتركة للتنمية الإقليمية، كما إنبثق عن هذه الإستراتيجية وثيقة بيان المدينة التي أعتبرت منعرج حاسم في طريقة تناول المجال الحضري من طرف السلطات العمومية، لأنه يركز على ظاهرة التمدد الحضري التي تمثل تحدي أساسي

،وبالتالي فقد جاء بوجهة نظر جديدة تحمل مفاهيم وتوجهات جديدة أهمها: التجديد الحضري ،الخط الحضري الوظيفي والإجتماعي،وأخذ بعين الإعتبار كل مقاييس المدينة عند إعداد المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (SNAT) .

و منه فإن الإستراتيجية الوطنية للتهيئة العمرانية هدفت إلى صناعة سياسة حضرية مدمجة حقيقية، تركز على المبادئ الثلاثة للتنمية المستدامة، تعد بمدن محركة للتنمية الإقتصادية ،تضمن التماسك الإجتماعي ومقتصدة من حيث المصادر الطبيعية، حيث أن بعد التخطيط الإستراتيجي المحلي يظهر كأداة أساسية في هذه المقاربة، تعمل بالموازاة مع الميثاق البلدي الجديد لسنة 2008 الذي يفرض على البلديات إنتاج تخطيط إستراتيجي يركز على مبدأ المشاركة، أي نقل عدد معين من القرارات الإستراتيجية الخاصة بالمدينة إلى المقياس المحلي ،هذه الوضعية الجديدة من اللامركزية و اللاتمركز تتطلب أدوات جديدة، كاللجنة الوزارية للتنمية الحضرية ،والمعهد الوطني للتهيئة والعمران ( INAU ) .

ومنه فقد أدى الخطاب الملكي ( مجددا ) ليوم 31 جويلية 2009 و مشروع الميثاق البيئي لسنة 2010 إلى التخلي عن إستراتيجية التنمية، والتخلي معها عن مقياس الأحياء القصديرية ،والعودة إلى التساؤلات البيئية الكلاسيكية ،و تبني مبدأ التنمية المستدامة من خلال تدخل إقليمي ونظرة سياسية للمدينة تعمل على الربط بين المقياس الوطني والمقاييس المحلية ،حيث تجدر الإشارة أن هذه الإستراتيجية إرتكزت على المقاربة الفرنسية المعاصرة في التدخل على المجال الحضري وخاصة سياسة المدينة.

## 2-2 سياسة المدينة في المغرب :

منذ تسعينيات القرن الماضي ما فتئ المغرب يشيد ورشات لتحسين الظروف الإجتماعية للسكان، لكنها ظلت على أهميتها غير كافية لمعالجة الإشكاليات الإجتماعية المطروحة ،ما فرض التفكير في كيفية معالجة التدهور الحضري الذي تشهده المدن المغربية ،تعددت الأجوبة في هذا الصدد، لكن يبقى أبرزها ما عملت به عدد من دول العالم المتقدم (مثل فرنسا طبعاً )، وإقترحته عدد من الفعاليات في المغرب، وهو تبني " سياسة للمدينة "كمقاربة مندمجة لحل هذه الإشكاليات . (29)

و منه فإن إقتراح وضع سياسة فعالة للمدينة المغربية كان نتيجة الوضع الإجتماعي الكارثي الذي آلت إليه المدينة المغربية، فقد صنف آخر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2011 المغرب في المرتبة 131 عالمياً على مستوى التنمية البشرية (30)، ومنه كان لابد من التفكير في سياسة للمدينة تجمع بين: (31) - السياسة العامة التي تباشرها الدولة في الميادين الإقتصادية والإجتماعية والثقافية على مستوى المجال الحضري(دون المجال الريفي)، وهي بذلك ترادف " السياسة الحضرية".

- السياسة القطاعية التي تباشرها وزارة معينة هي " وزارة الإسكان والتعمير "، وتعني مجموعة التدابير والمؤسسات والبرامج التي تطبقها هذه الوزارة في المدن.
  - السياسة المحلية التي تباشرها الجماعات المحلية على مستوى المدن في حدود القوانين المعمول بها (أي درجة اللامركزية) .
  - السياسات التي تباشرها المصالح الخارجية أو القطاعية في كل مدينة، في حدود درجة اللامركز المتبعة، والتي تتعمق بمجالات: التعليم، والشغل، والأمن، والصحة، والثقافة، والنقل.
  - السياسات أو البرامج الوطنية التي تهتم المدن مثل: برنامج " المبادرة الوطنية للتنمية البشرية "، وبرنامج التأهيل الحضري، وبرنامج مدن دون صفيح، وبرنامج جمع النفايات ومعالجة المياه .
- أما البرنامج الذي جاء من أجل تجسيد هذه السياسة فهو " برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية " وهو البرنامج الاجتماعي الذي يشكل نسخة مغربية لسياسة المدينة الفرنسية، وهو ما أفضى إلى نتائج إيجابية دون شك، لكنها لم تكن كافية ما دفع الحكومة سنة 2012 وفي سياق الحراك السياسي والاجتماعي الجديد، إلى إقتراح مقاربة أخرى تتعلق هذه المرة ب"سياسة المدينة" ككل. (32)
- حيث تم تجسيد هذه المقاربة عن طريق مبادرة وزارة السكن والتعمير وسياسة المدينة "تساور وبناء تشاركي من أجل إجراء مستدامة لسياسة المدينة" التي جاءت من أجل رسم خارطة طريق حقيقية لتهدأ شروط وقواعد التدبير التشاركي للشأن المحلي، وتحويل المواطن من ضحية للسياسة العمومية للمدينة، إلى مشارك فعلي في بلورة تصورها الإستراتيجي وطرق تدبير شؤونها(33)، ومن أهم الممارسات التي جاءت بهدف تجسيد سياسة المدينة على أرض الواقع، المشاريع الحضرية الكبرى التي شملت العديد من المدن المغربية، مثل مدينة الرباط ومدينة وجدة، هذه الأخيرة التي تشهد مشروع كبير لتأهيلها، يدخل ضمن المشاريع الكبرى التي تهدف إلى خلق أقطاب إقتصادية. (34)

### 2-3 التوجه نحو بناء سياسة تنمية حضرية مستدامة في المغرب :

إن ترجمة مبدأ التنمية المستدامة في السياسات المغربية لم تظهر إلا في بداية الألفية الجديدة، بسبب التحولات في السياسات العمومية ( التوجه نحو اللامركزية )، وهذا ما طرح العديد من التعقيدات في ميدان التدخل ( الربط بين مختلف السياسات القطاعية) وكشف عن العديد من التناقضات. (35)

### 2-3-1 تطور السياسات الحضرية في المغرب، من الإنشغالات البيئية إلى التنمية

المستدامة: (36)

- مرحلة الثمانينات، مرحلة إدراج التساؤلات البيئية: لقد تميزت هذه الفترة بإنطلاق الورشات الكبرى التي يهيمن عليها منطق الإنتاجية والإستدراك، إلا أن العنصر البيئي بدأ بعد ذلك يتجلى في السياسات العمومية رغم التفاوتات التي سجلت بين الإهتمامات والممارسات .

- **مرحلة التسعينات، الانتقال من الإنشغالات البيئية إلى التنمية المستدامة:** ترجمة مبدأ التنمية المستدامة في السياسات الإقليمية شهد تطورا ملحوظا (المصادقة على المعاهدات المنبثقة على المؤتمرات الدولية في ميدان التنمية المستدامة )، ما أدى إلى تعدد النصوص التشريعية والقانونية بالموازاة مع التدخلات التي هدفت إلى ترسيخ مبدأ الإستدامة في القرارات المتخذة، من أجل خلق إطار فكري وعملي يركز على مفهوم التنمية المستدامة .

إلا أنه وبالرغم من هذه الإجراءات المتعددة إلا أن نهاية التسعينات شهدت تقهقر الأوساط الطبيعية، تذبذب الماء، الإستعمال الزائد للمصادر الطبيعية وخاصة منها الغابية، تهديد التنوع البيولوجي وتآزم المشاكل الإجتماعية والحضرية، وذلك بسبب حداثة مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة لمتخذي القرارات والمنفذين لها وبالتالي صعوبة الإلتزام بها .

- **بداية الألفية الجديدة، نحو مقاربة شاملة وإقليمية:** خلال هذه الفترة العديد من الخطابات الملكية أقرت بأن التنمية المستدامة ضرورة حتمية، ما أدى إلى إضافة العديد من القوانين المرجعية وإنجاز العديد من الوثائق والبرامج (تقنية بحث، قطاعية وذات مستوى محلي) يراد لها أن تكون ذات طابع إستراتيجي، كما تم خلال هذه الفترة إعداد المقاطع البيئية لبعض المدن الكبرى مثل مدينة الرباط، التي تهدف إلى تجسيد المذكرة 21 المحلية .

إلا أنه وبالرغم من هذا فإن مفهوم المدن المستدامة مازال بعيدا كل البعد عن الممارسات الحضرية المغربية الحالية التي من المفروض أن تأخذ طابع الإستدامة، حيث ظهرت في الآونة الأخيرة بعض المشاريع الحضرية الخاصة بالأحياء التي تعتبر مستدامة أو بيئية، في المدن الخضراء مثل مدينة بن غرير، كما تم الإعتماد على المقاربة البيئية في العمران AEU ( تدمج الإنشغالات البيئية في التخطيط الحضري) من طرف الوكالة الحضرية Rabat-Salé عند معالجة قطاع البستان، إلا أن هذه التجارب تظل مجرد مقاربات رمزية أو واجهات للممارسات الجيدة بعيدة كل البعد عن رفع مستوى الأداء الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي للإقليم .

وبالمقابل من ذلك فإن التوجه نحو الربط بين السياسات القطاعية بدأ يظهر لكن دون الحديث الفعلي عن المقاربة النظامية، حيث تم المصادقة في نوفمبر 2008 على المنشور " سكن - طاقة " المتعلق بدمج الطاقات المتجددة وتقنيات الفعالية الطاقوية في مشاريع التهيئة والبناء، من طرف وزارتي الطاقة والسكن ( مثلا في المدينة الجديدة سهل الخياطة) ،ودعم مشاركة كل الفاعلين العموميين ( مثل وكالات التنمية الإجتماعية )، الخواص، الجمعيات والمنظمات الغير حكومية ONG (خاصة منها الألمانية) .

### 2-3-2 تحديات السياسة الحضرية المستدامة في المغرب : (37)

- إنعدام التطابق بين المقاييس وتناقض السياسات بين المستوى الوطني و الجهوي ،هذه التناقضات ترتبط عموما بصعوبة الربط بين المخططات الإستراتيجية والقوانين والبرامج التي ظهرت مؤخرا .

- التنمية المستدامة، مجال دون وزارة ثابتة : حيث أن التسيير البيئي قد شهد العديد من الإنتقالات من وزارة إلى أخرى .

- العوائق التي تواجه تنفيذ السياسات القطاعية: لأن تجسيد الإطار القانوني الذي من المفروض أنه يحمي البيئة، يشهد تفاوتات بين ما تنص عليه القوانين وما تنص عليه أهداف المقاربات القطاعية .

### 2-3-3 صناعة التنمية الحضرية المستدامة في المغرب :

تعتبر نظرية التنمية المستدامة اليوم، الواقع المهيمن على السياسات والتدخلات العمومية في المغرب، حيث نلاحظ أن هذه النظرية بدأت تأخذ أشكال ومقاييس جديدة على مستوى التدخلات الإقليمية، أشكال تهدف إلى ترجمة الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة على المستوى المحلي .

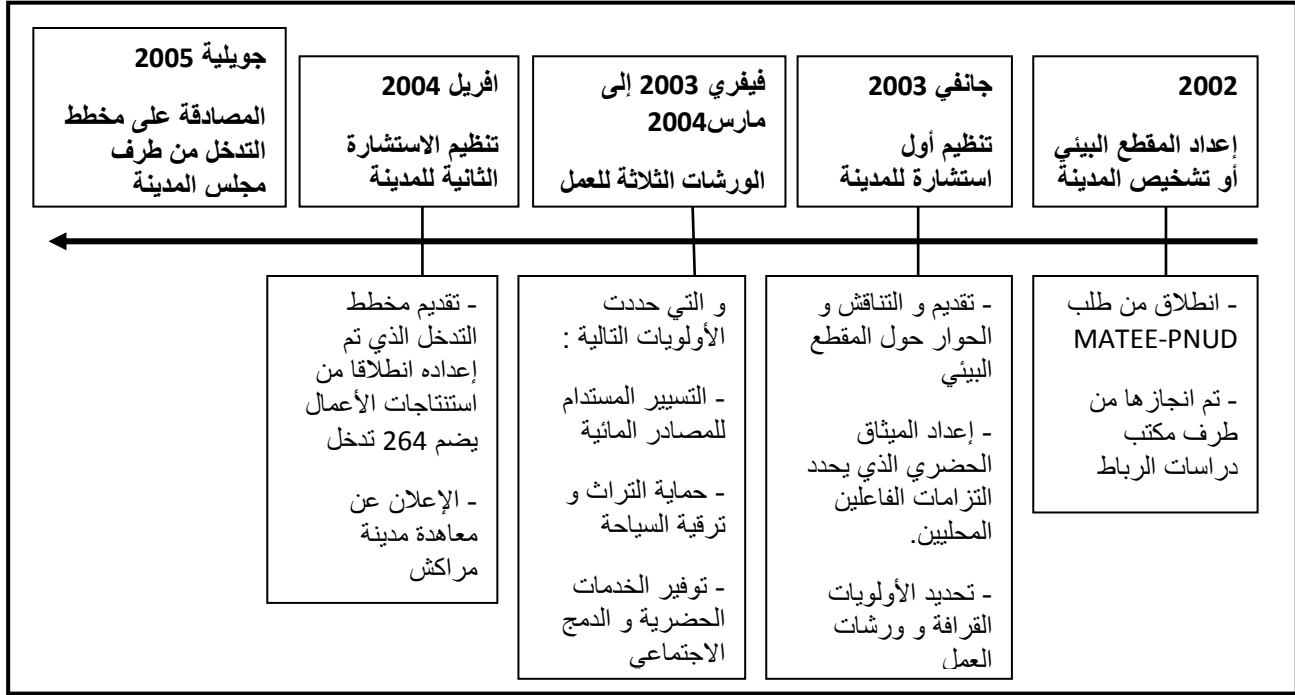
### - المذكرة 21 المحلية ، دراسة حالة المذكرة 21 المحلية لمدينة مراكش : (38)

تعتبر المذكرة 21 المحلية من أولى الأدوات التي أستعملت في المغرب من أجل ترجمة أهداف التنمية المستدامة على مستوى المقاييس المحلية للأقاليم، كما أنها تفسير للتحول الدولي نحو التنمية المستدامة، وأداة للتدخل العمومي، يشارك و يتواجه فيها العديد من الفاعلين ( أهمها الجمعيات ومؤسسات البلدية ) .

حيث أن تجربة مدينة مراكش متفردة نوعا ما ،لأن ظهور المذكرة 21 المحلية فيها سنة 2002 كان نتيجة مبادرة دولية ووطنية وليست محلية ،عن طريق البرنامج الوطني للمذكرات 21 المحلية الذي تم إقتراحه في المغرب من طرف وكالتين للتعاون الدولي هي: PNUD و UN-Habitat ،حيث تم إسناد البرنامج الوطني للمذكرات 21 المحلية إلى الوزارة المكلفة بتهيئة الإقليم ،هذا البرنامج تناول ثلاث مدن نموذجية هي مكناس ،أغادير و مراكش ،إنطلاقا من قرار على المستوى .

حيث يعتبر إختيار مدينة مراكش اختيار موفق لأنها القطب الحضري الوحيد في ثالث أفقر جهة في المغرب، بالإضافة إلى العديد من المشاكل التي تواجهها المدينة على الصعيد السياحي ،كتهديد المصادر الطبيعية والتراثية، ما جعل من هذه المذكرة إستجابة فعالة للمشاكل الكبرى ذات الأولوية والتي تعيق التنمية المستدامة للمدينة ،حيث ركزت هذه المذكرة على تهمين الطابع السياحي للمدينة .

ومنه فإن المذكرة 21 المحلية الخاصة بمدينة مراكش، ظهرت كأداة للحكم الإقليمي المتجدد الذي يتحقق من خلال الربط بين المقاييس المحلية، الوطنية والدولية، إلا أنها في الواقع فشلت في ذلك بسبب عدم قدرتها على دمج المجتمع المدني في هذا الحكم وذلك راجع إلى غياب ديمقراطية حقيقية تسمح بتجسيد الإختيارات اللبرالية، إلا أن هذا لا يقلل من أهمية هذه التجربة في ميدان توعية كل الفاعلين في المجال الحضري .



الشكل رقم 4 : مراحل إعداد المذكرة 21 المحلية لمدينة مراكش

المصدر : 221, 2011, pierre-arnaud barthel

- المشروع الحضري المستدام في المغرب، و الأحياء المستدامة في المغرب : (39)

لقد تم مؤخرا في المغرب إطلاق ثلاثة مشاريع لأحياء مستدامة هي مشروع باب الذراع ، تيفنيت السندباد، وذلك من طرف فريق Alliances الذي تم تشكيله سنة 1994، وهو يمثل اليوم أول عميل في ميدان العقارات والسياحة في المغرب، حيث يقع مشروع باب الذراع في جنوب المغرب قرب تان تان، في موقع فارغ ذو طبيعة خلابة، حيث طلب من منسقي المناظر أخذ بعين الاعتبار تحديات التنوع البيئي وجمال الطبيعية الخاص بالمنطقة، شرع في هذا المشروع في نهاية سنة 2007، حيث أقترح مخطط هذا الحي على ضفاف الواد، يربط بينها جسر بعلو حوالي كيلومتر وهذا ما يجعله فريد، أما مشروع السندباد فهو يندرج ضمن برنامج تجديد أحياء السندباد في الدار البيضاء، الذي يتضمن تجديد متنزه للتسلية، إنشاء حديقة للحيوانات، بناء مسجد وحوالي 200 000 م<sup>2</sup> من المحلات التجارية،(40)

ومنه فإن التهيئة الجهوية في المغرب تهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها المدن المغربية، وإلى التخلص من مشكل أحياء الصفيح الذي يورق السلطات العمومية، وذلك من خلال إنتهاج إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، تحاول الربط بين مختلف التدخلات القطاعية، وإعتبار المدينة كنظام بيئي متكامل، وقد إعتمدت على المذكرة 21 المحلية وعلى سياسة المدينة من أجل تجسيد هذه الإستراتيجية، ومن أجل تحويل النمو الحضري للمدن المغربية إلى تنمية حضرية مستدامة .

### 3- التجربة الجزائرية :

#### 1-3 مراحل التطور الحضري في الجزائر :

##### 1-1-3 الفترة الاستعمارية في الجزائر من سنة 1830 إلى 1962:

يعتبر الإحتلال مرحلة حاسمة في رسم الحدود المجالية، حيث وضعت مخططات إعتمدت على مبادئ الإستعمار الكلاسيكية المتمثلة في إستغلال الثروات وتوفير الطرق والهياكل لنقلها إلى فرنسا، ومنه خلق مناطق أكثر تخطيط من باقي الإقليم .

##### - فترة الإهمال العمراني و الاهتمام بالسيطرة ( 1830-1958 ) :

حيث لم توضع سياسة تخطيطية واضحة، بل كانت محاولات لتهيئة المجال بغرض التقليل من الفوارق المجالية والإقتصادية، مع المحافظة على هدف السيطرة على الأرض، من أهم هذه المحاولات خلق 631 تجمع إستعماري للمستعمرين الجدد، تركزت في الشمال وخاصة في الساحل بين سنة 1828 و1948، حيث وصلت نسبة التحضر إلى 14 % سنة 1886، 90 % منها مستعمرين إلى غاية 1910 أين زادت نسبة الجزائريين بسبب النزوح الريفي حتى فاقت النسبة الأوروبية، مما أدى إلى ظهور الأحياء القصديرية سنة 1930<sup>(41)</sup>، وبالتالي ظهور أولى محاولات تنظيم المجال الحضري، وهي :

- وضع مخططات التهيئة التوسع والتجميل والتي مثلت بدايات العمران التخطيطي.

- وضع مخططات التصفيف والإحاطة سنة 1919 والتي مثلت الاستغناء على العمران العسكري.

- ظهور البلديات ذات الصلاحيات الكاملة ( Les communes de plein exerce ) والتي أكثر من 50 % منها حضر، فهي وحدة إدارية وإقليمية تأسست سنة 1847 مكونة من مركز وأراضي زراعية محيطة وهي مسيرة حسب الطريقة الفرنسية (من طرف حاكم إداري، يلعب دور شيخ البلدية ) .<sup>(42)</sup>

##### - فترة التفتن ( 1958-1962 ) :

بعد إندلاع الثورة حاولت فرنسا دمج الجزائري بالمجتمع الفرنسي، فجاءت بسياسات تخطيطية كمخطط قسنطينة الاقتصادي الذي أعلن عنه رسميا في قسنطينة في 1958/10/03 من طرف شارل ديغول، وأختيرت قسنطينة لتمرير الرسالة إلى الشرق الأكثر تمردا، رسالة التنمية مقابل الإستسلام،

الثروة مقابل عدم التمرد والرفاهية مقابل الاندماج، حيث عمل هذا المخطط على تحسين مستوى نوعية حياة الفرد الجزائري من كل الجوانب (43)، وإستمر العمل به حتى بعد الإستقلال، إلا أنه لم ينجح بسبب إنعدام الإستقرار السياسي، قصر المدة الزمنية المخصصة له، وعدم تقبل المستعمر لفكرة المساواة مع الجزائري الذي لم يغيره هذا المخطط، وأخيرا الثورة أفضلته وجاءت بالإستقلال.

### 3-1-2 الجزائر بعد الإستقلال من سنة 1962 إلى 2012:

أين خرجت فرنسا ومعها كل الوثائق والمخططات، ما وضع الدولة في مأزق كبير، أدى بها إلى وضع سياسة إستراتيجية مستعجلة، هدفها الخروج بالبلاد من التخلف بل المشاكل الموروثة على الإستعمار وإستغلال ثروات البلاد لصالح التنمية (الإقتصادية خاصة).

#### - فترة الإهمال العمراني والإهتمام بالجانب الإقتصادي (1962-1974):

أهمل الجانب العمراني في هذه الفترة بسبب الإهتمام بمعالجة القضايا السياسية، الإجتماعية وخاصة الإقتصادية التي خلفتها الحرب، على حساب قضايا التهيئة العمرانية نظرا للأولويات المطروحة، حيث لم تتوفر سياسة تعميم واضحة وإستمر العمل ضمن القوانين الفرنسية الموروثة، والمتمثلة في "القانون العام للتعوير رقم 1463/58 المؤرخ في 1958/12/31 والذي طبق في الجزائر سنة 1960 تحت رقم 966/90 المؤرخ في 1960/09/06، والذي مثل المصدر الأساسي لإستراتيجية التعوير في الجزائر إلى غاية سنة 1973"، وموازاة مع ذلك أصدرت الدولة:

- قانون البلدية رقم 24-67 المؤرخ في 1967/01/18 الذي منح صلاحيات للجماعات المحلية في ميدان التهيئة والتعمير، وأشركها في تصميم المخطط الوطني للتنمية.
  - مخططات للتنمية والتهيئة مثل مخطط عمران المبادئ (PUP) سنة 1962.
  - المخطط الثلاثي (1967-1969) والذي يعتبر أول مخطط إقتصادي يحدد طريق التنمية للبلاد.
  - المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973) الذي أكد على ما جاء به المخطط الثلاثي.
- ومنه فقد تم إهمال الجانب العمراني في هذه الفترة، هذا الإهمال الذي أثر على تخطيط وتسيير المدن في الفترات القادمة لعدم تمكن الدولة من تداركه، إلا أنه وبالرغم من هذا فإن هذه الفترة كان لها إيجابياتها كتوفير التجهيزات الكبرى والبنى القاعدية في ظل تطبيق مبادئ العمران الوظيفي.

#### - فترة التخطيط الحضري المركزي (1974-1990):

حيث تكفلت الدولة رسميا بمشاكل التخطيط العمراني، ضمن إستراتيجية متكاملة رصدت فيها إستثمارات ضخمة في مخططات التنمية، وعبر إجراءات تشريعية وتنظيمية ومالية، غابت عنها

الإشغالات البيئية نهائيا وتأثرت بالأزمة الاقتصادية نتيجة الإنخفاض الحاد لأسعار النفط في هذه الفترة، تلخصت هذه الإجراءات في :

- وضع أدوات للتخطيط والتهيئة العمرانية سنة 1974 هي مخطط التعمير الموجه PUD، المخطط البلدي للتنمية PCD ، ومخطط التحديث الحضري PMU . (44)

- قانون الإحتياطات العقارية رقم 74-26 المؤرخ في 20/02/1974 الذي من أهم سلبياته أن سعر الأراضي كان يقيم بطريقة رمزية دون إعتبار قيمتها الاقتصادية الحقيقية وهذا ما أدى إعادة النظر فيه .

- تعديل قانون البلدية بالقانون المعدل والمتمم رقم 81-09 الصادر في 04/07/1981 لدعم دور الجماعات المحلية في تهيئة وتخطيط المدن، من خلال حصر المسؤولية المباشرة في صلاحيات المجلس الشعبي البلدي بإعتباره السلطة التشريعية المنتخبة في الإدارة البلدية .

- المناطق السكنية الحضرية الجديدة ZHUN المنشور رقم 355 المؤرخ في 19/12/1975 التي سرعان ما تم التخلي عنها بسبب السلبيات التي أضافتها إلى المدينة الجزائرية، من الناحية العمرانية (نمط تعمير معمم وموحد مس بالصورة الحضرية للمدينة الجزائرية)، من الناحية الإجتماعية (أحياء مراقدة مكرسة لظاهرة التريف بسبب عدم مراعاة الخصائص الإجتماعية للسكان)، من الناحية البيئية (إنعدام المساحات الخارجية المهيأة وإهمال الخصوصيات البيئية والمناخية للأقاليم الجغرافية المستقبلية)، والناحية الاقتصادية (إدراج هذه المناطق ضمن المشاريع العمومية لوزارة التعمير والإسكان بدل مخطط العمران الرئيسي، أدى إلى وضعها خارج إشراف وتسيير البلدية ) .

- الميثاق الوطني سنة 1986 الذي جاء بأول قانون للتهيئة العمرانية رقم 03-87 المؤرخ في 27/10/1987 والذي حدد آفاق الجزائر إلى غاية 2010 ووضع مخططات جديدة هي : SNAT على المستوى الوطني، 8 SRAT على المستوى الجهوي، و 48 PAW على المستوى الولائي .

#### - تأثير التحولات الاقتصادية والسياسية على المجال الحضري (1990-2000) :

بعد سنة 1989 تعرضت الجزائر إلى مشاكل في كل الميادين حيث تحولت سياستها إلى التعددية الحزبية وإقتصادها إلى إقتصاد السوق، ما أدى إلى إعادة النظر في القوانين والتشريعات، وإصدار أخرى جديدة كرسها دستور 1989، أهمها :

- تعديل قانون البلدية بالقانون المعدل والمتمم رقم 90 - 08 المؤرخ في 07/04/1990 الذي أعطى البلدية سلطة إنشاء وكالات تسيير وتنظيم العقاري تساعد في إعداد المخططات العمرانية وتنفيذها، للتخلص من وصاية الولاية ومكاتب الدراسات الوطنية .

- صدور قانون التوجيه العقاري رقم 90 - 25 المؤرخ في 18/11/1990 الذي ألغى قانون الإحتياطات العقارية، وفتح السوق العقارية لكل المتعاملين، مع بقاء تحكم الدولة في هذه السوق .

- صدور قانون التهيئة والتعمير رقم 90 - 29 المؤرخ في 1/12/1990: كأول قانون في تاريخ الجزائر يضم الأحكام الخاصة بتخطيط المدن، حيث جاء بأداتي التهيئة والتعمير هما المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU ومخطط شغل الأراضي POS، التي تهدف إلى تحديد التوجيهات الأساسية لتهيئة الأراضي على المدى القريب المتوسط والبعيد وضبط قواعد التعمير وتوقعاته، وبالرغم من دقة هذه الأدوات، فإن الإختلالات ما زالت موجودة، بل وزادت عمقا بسبب السلبيات التي رافقتها مثل :
  - ضعف المهارات التقنية ووعي متخذي القرارات في الهياكل التقنية للبلدية .
  - غياب مبدأ المشاورة والمشاركة رغم أنها تنص عليه.
  - طول فترات الإنجاز مقارنة مع النمو الحضري السريع، ما يجعلها تفقد كفاءة الإستجابة للأهداف، حيث قررت وزارة السكن والتعمير مراجعة 50% من PDAU بين سنة 2007 و 2009 .
  - تنفيذ هذه الأدوات بمنهجية متنازلة و بطريقة مجردة، ما يجعلها تتنافى مع مبدأ الذهاب والإياب.
- **العمل على دمج مبدأ التنمية المستدامة في السياسات العمرانية (2000-2006) :**

إن توجه الجزائر نحو اللامركزية أدى إلى وضع أدوات جديدة وأطر حديثة للتحكم في تسيير المدينة وتعيد إليها الإعتبار كنظام ديناميكي يحتاج إلى عقلانية في إستعمال الفضاء، محاولة تطبيق سياسة المدينة والعودة إلى النوعية الحضرية في إطار التنمية المستدامة نظرا إلى التطورات العالمية التي شهدتها الألفية الجديدة في ميدان التنمية المستدامة، وذلك من خلال وضع إطار قانوني يكرس هذا المبدأ .

- قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة رقم 01-20 المؤرخ في 12-12-2001 الذي يعمل على تأكيد أهداف قانون التهيئة والتعمير في إطار التنمية المستدامة كإطار متكامل متعدد الأطراف الأبعاد والقطاعات،" حيث عمل على تحديد التوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم، والتي من طبيعتها ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة ومستدامة"<sup>(45)</sup>، وذلك من خلال الخروج من الساحل نحو تعمير الداخل لإعادة التوازن إلى المنظومة الحضرية، من أهم إيجابيات هذا القانون أنه وضع في إطار مؤسساتي (المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة)، وعملي ( 6 مخططات مختلفة المقاييس).
- القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 المؤرخ في 20-02-2006 الذي يندرج في سياق إستكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وحماية الفضاءات الحساسة وتثمينها وترقيتها، من أهم أهدافه: <sup>(46)</sup>

- تعريف عناصر سياسة المدينة في إطار سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة .
- تحقيق التنمية المستدامة كإطار متكامل متعدد الأبعاد والقطاعات والأطراف .
- تقليص الفوارق بين الأحياء و ترقية التماسك الإجتماعي، ومكافحة الآفات الإجتماعية.
- ترقية الشراكة والتعاون بين المدن، والعمل على دمج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية والدولية .

إلا أن هذا القانون الذي يمثل أول خطوة نحو تطبيق سياسة المدينة والإستدامة العمرانية، لم يرفق بعد بمراسيم تنفيذية لتطبيقه، رغم مرور 7 سنوات من صدوره، وهذا ما يحتجز التنمية الحضرية المستدامة في الجزائر في الإطار النظري، إلا أنه وبالرغم من ذلك فهو يعتبر من الخطوات الإيجابية التي تؤكد تفتن الدولة إلى ضرورة تجديد آليات التخطيط الحضري في منظور التنمية المستدامة، وضرورة التقييم الشامل للتشريعات العمرانية الحالية التي مر على صدورها أكثر من 23 سنة، بهدف تحيينها مع المستجدات العالمية وسد الثغرات والنقائص التي برزت أثناء الممارسة .

### - سياسة حضرية تعتمد لا إراديا على المشروع الحضري ( 2006-2013 ) :

في هذه الفترة حدث إزدهار إقتصادي وتوفرت رؤوس الأموال، نتيجة لإرتفاع أسعار النفط الأمر الذي أدى إلى إنطلاق بعض المشاريع التي كانت متوقفة مثل مشروع مترو الجزائر، وإلى إنطلاق مشاريع مهيكلة ضخمة جديدة، من أجل الحد من المشاكل المعقدة التي تعاني منها المدينة الجزائرية، "وذلك في إطار برنامج التنمية الخماسي الثاني 2010-2014 الذي هدف إلى إعادة الإعمار الوطني، الذي رصد له مبلغ 286 دولار أمريكي " . (47)

وبذلك فقد توجهت الجزائر نحو تطبيق إستراتيجية المشروع الحضري لكن بطريقة عفوية لم تسبقها أي قرارات سياسية، ومن أهم المشاريع التي تؤكد هذا التوجه هو المشروع الحضري للجزائر الكبرى GPU الذي بادر فيه وزير التهيئة الإقليمية الشريف رحمانى بكتابه الجزائر العاصمة عاصمة القرن 21م، والذي يهدف إلى ترقية الجزائر العاصمة إلى عاصمة مغاربية، إفريقية وعالمية من خلال التثمين النوعي لنموها وتحويل مركزها الحضري إلى مركز متعدد الوظائف لإستقبال أنشطة ذات مستوى عالي، مع تطوير الوظيفة السكنية إلى أعلى المستويات الخدماتية، حيث ينتظم هذا المشروع حول عدة أقطاب من زرادة إلى البرج البحري، ويهدف إلى تثمين الرصيف البحري، إلا أنه وعلى الرغم من طابعه الإستراتيجي، إستدامته، وبحثه عن النوعية الحضرية فهو لم ينجز بإستثناء بعض المشاريع التي بدأ في إنجازها ثم تم التخلي عنها سنة 1999 كمشروع تجديد حي l'Amirauté لكن تم إسترجاع بعضها خلال فترة 2004 لأنها تعتبر من أهم أولويات العاصمة.

ولتنفيذ هذا المشروع تم وضع مجموعة من الأدوات تعمل على إخراجها من الحيز النظري وهي: (48)

- ميثاق السكن: الذي يمثل دليلا لمصالح الجماعات المحلية، حيث يضم مجموعة من التوصيات تمثل قاعدة لعمليات التهيئة التي تمس الأحياء السكنية (تجمعات كبرى، أحياء مركزية، تحصيصات).
- التنظيم العمراني والصحي للمنتروبول العاصمي: والذي يهدف إلى تحديد القواعد المتعلقة بالأمن، النظافة، الصحة العمومية وتحسين إطار المعيشة في الوسط الحضري.

- المخطط التوجيهي للتهيئة: الذي يعمل على حماية العقار والأراضي الزراعية.
- وكالة للتهيئة العمران للتجمع العاصمي (URBANIS): سنة 1997 والتي تعمل على ضمان ديمومة إستراتيجية التهيئة المبرمجة للعاصمة.

- مشروع وضع نظام إعلام جغرافي (SIG): الذي يسمح بتطبيق كل طرق الإعلام المثالية. إلا أن هذه الأدوات تبقى سطحية لا تأخذ بعين الاعتبار إلا المشاكل المعقدة والواضحة التي تعاني منها المدينة وخاصة المتعلقة بالفضاءات العمومية، بالإضافة إلى أن العمليات المطبقة كانت نقطية، غير شاملة بسبب سوء التطبيق الناتج عن عدم إقامة ورشات عمل، هذا ما أدى إلى فشل هذا المشروع ولكن بالرغم من ذلك فقد مثل تجربة تستحق الإهتمام، لأنها مثلت إنقطاع مع طرق التخطيط القديمة، والأدوات التي جاء بها تمثل خطوة إيجابية نحو عصرنة المجتمع العاصمي .

لكن الأمر لم يتوقف عند هذا المشروع، حيث إستفادت مؤخرا الجزائر العاصمة من المخطط الإستراتيجي لتهيئة العاصمة الذي تم الإعلان عنه سنة 2012 و سمي ب "المخطط الأبيض"، فهو يهدف إلى فتح المدينة على البحر وتحسين الواجهات وإعادة تهيئة الأحياء والشوارع، وجعل من العاصمة مدينة عالمية في أفق 2029، أي أنه عاد بنفس أهداف GPU، حيث يضم هذا المخطط أهم المشاريع التي ستشهدها العاصمة خلال 17 سنة المقبلة (بغلاف مالي قدره 202 مليار دينار)، والتي ستصنفها ضمن المدن المتوسطة الراقية عبر العالم، إنطلاق على شكل عملية تهيئة عمرانية للعاصمة عن طريق ترميم المباني، وإعادة تأهيل الأنسجة الحضرية للعاصمة، والقضاء على كل ما من شأنه تشويه الصورة الحضرية للمدينة .

كما سيعمل هذا المخطط على ضمان راحة المواطن بالدرجة الأولى، وتوفير أكبر عدد من مساحات الإستجمام لإستقباله وإستيعابه، وتقليص المساحات المخصصة للسيارات داخل النسيج الحضري، حيث سيتم توسيع الأرصفة على مستوى أهم الشوارع، التي تعرف حركة كبيرة كديدوش مراد، مليكة قايد والعربي بن مهدي وإستحداث أخرى في شكل منتزهات تؤدي جميعها إلى البحر، وكذا إعتداد ألوان موحدة للعاصمة، منها ما هو خاص بالبناءات السكنية وآخر للإدارات، وكذا المتاجر والمحلات، ويأتي مشروع "المخطط الأبيض" ليفتح باب التساؤلات عن مدى إمكانية تجسيده، في ظل فشل مشاريع أخرى حظيت بها العاصمة من قبل، رغم الترويج لها وهدر الملايير من أجلها بمكاتب الدراسات.<sup>(49)</sup>

### 2-3 تشخيص الواقع الحضري في الجزائر :

#### 1-2-3 خصائص النظام الحضري الحالي في الجزائر :

لقد أفضى الإحصاء الوطني لسنة 1998 بأن عدد السكان الحضر في الجزائر هو 16,97 مليون نسمة في حين أن عدد السكان الإجمالي يبلغ 29,1 نسمة، أي بنسبة تحضر تبلغ 58,3%، أما في سنة 2004 فحوالي 19,5 مليون من بين 32,4 مليون يعيشون في المدن، أي ما يساوي 10/6 من السكان<sup>(50)</sup>، وأخيرا في الإحصاء الوطني لسنة 2008 بلغ عدد السكان الحضر 86% من مجموع السكان .<sup>(51)</sup>

هذه الوتيرة المتسارعة للتعير ناتجة بالدرجة الأولى عن إنتقال التجمعات الحضرية من الرتبة القروية إلى الرتبة الحضرية، والموزعة على كل الإقليم الوطني وليس في الشمال فقط، حيث نلاحظ أن الشبكة الحضرية الحالية تمر من بنية تتكون من المدن الكبرى إلى بنية تهيمن عليها المدن الصغيرة والمتوسطة، هذا الإنتشار الحضري النسبي في الإقليم يشكل اليوم ثروة حقيقية وقاعدة صلبة لإعادة تشكيل شبكة المدن المستقبلية، بالإضافة إلى ملاحظة ثلاث ظواهر مهمة هي إنخفاض وتيرة النمو العمراني، إستقرار التنقلات الكبيرة للهجرة بين الأقاليم التي تميزت بها فترة ما بعد الإستقلال، هذا الإستقرار دعمه التوجه نحو التجمع التدريجي بالنسبة لسكان الريف .<sup>(52)</sup>

كما تتميز شبكة المدن الحالية بالخصائص التالية:<sup>(53)</sup>

- كثافة الشبكة المععمة على كل الإقليم، و في نفس الوقت إنعدام التوازن في توزيع السكان الحضر .
- بنية غير متوازنة تتميز بظاهرة التسحل القوية حسب ما أشار إليه مخطط توزيع النشاطات الإقتصادية، والذي أكد على ضعف وتيرة النمو في المدن الكبرى (1,9 % )، و إنتقال النمو فيها إلى منطقة الضاحية، وهذا ما يؤدي إلى خلق شبكات تحتية في الفضاءات المتروبولية، وفي نفس الوقت إرتفاع قياسي لتوتيرة النمو الحضري في المدن الصغيرة (12,3 % )، ناتج عن النمو الديمغرافي دون قاعدة إقتصادية، أما المدن المتوسطة فالتنمية فيها معتبرة من الناحية الكمية والنوعية ما جعلها تمثل أقوى مستوى في البنية الحضرية وقاعدة للتهيئة المستقبلية للإقليم.
- هاركية وظيفية قوية للشبكة الحضرية :الناتجة عن المناطق الصناعية التي تدعم الوظيفة الإنتاجية، والترقيات الإدارية التي تدعم النشاطات الثالثية، هذه الهاركية تعكس التنوعات الجهوية التالية:
  - بالنسبة للجهات الشمالية :نلاحظ تركز قوي للسكان والنشاطات الاقتصادية في مجال معرض للأخطار الطبيعية، شبكة حضرية جد قوية وعدد معتبر من التجهيزات القاعدية تعاني من سوء التوزيع، وظائف ذات نفوذ وطني و جهوي، وقطبية قوية للشبكة الحضرية حول المدن المتروبولية .

- بالنسبة للهضاب العليا: التي تتميز بمستوى تجهيزات ونشاطات اقتصادية متدني نوعا ما، و هذا ما يجعل الشبكة الحضرية في هذه المنطقة غير قادرة على تأطير التنمية الحضرية الوطنية .
- بالنسبة للجنوب: يخضع إلى تعمير شعبي ناتج بالدرجة الأولى عن إستقرار البدو الرحل وهذا ما يؤدي إلى تهديد الأنظمة البيئية الحساسة في هذه المنطقة التي تتميز بتعدد الثروات الباطنية .
- **التوجه نحو ظاهر المتروبولية** : نتيجة تأثير ظاهرة العولمة وشمولية التبادلات، هذه المدن التي لها سلطة ونفوذ على المستوى الإقليمي والوطني، تقع كلها في الشمال، كما أن المدن الكبرى التي يفوق عدد سكانها 100 000 نسمة والموزعة عبر كل التراب الوطني، قادرة أيضا على مواجهة تحدي العولمة ولكنها ما تزال تحتاج إلى المزيد من التجهيزات والحجم المطلوب .
- **صعوبة الوصول إلى بعض المراكز الحضرية**: بإستعمال كل وسائل النقل، لأن سهولة الوصول إلى المراكز الحضرية هي عامل مهم لتحديد الجاذبية الحضرية، وضعف هذا العامل يؤدي إلى الإقصاء من التنافسية الإقتصادية .
- **حساسية الشبكة الحضرية إتجاه المخاطر الكبرى**: سواء الطبيعية أو التكنولوجية .
- **تنمية حضرية غير مراقبة ونوعية إطار الحياة البيئية سيئة**: بسبب التمدد الحضري المتعدد الإتجاهات وغير المنظم، وبسبب التشتت المجالي، الإجتماعي والإقتصادي الذي أنتج مجالات حضرية غير مهيكلة وغير مجهزة، ما أدى إلى تنمية حضرية تفوق القدرات العقارية لأقاليم المدن، وهذا ما يؤدي إلى تعقد المشاكل المتعلقة بتشبع الشبكات التقنية وبتعدد مصادر التلوث، وإلى الإختلالات الوظيفية الناتجة عن سوء تنظيم التعمير في المركز وتشتته في الضاحية، كما رافق هذه الظواهر فقدان الهوية الحضرية وتقهقر التراث الثقافي والطبيعي، وهذا ما زاد من إحساس الحرمان من الحقوق وإنعدام الإنتماء عند سكان المناطق الحضرية .
- **الإنقطاع البارز بين المدينة والريف**: بسبب إنعدام التوازن في توزيع عوامل التنمية، ما يؤدي إلى الهجرة بحثا عن العمل، ورغم الإتجاه في السنوات الأخيرة نحو سياسات الدعم الفلاحي (ترقية الوظائف الريفية) والسكن الريفي (تحسين إطار الحياة لسكان الأرياف) إلا أن هذه الجهود ما تزال غير كافية لإعادة الحيوية إلى الأرياف .
- **أشكال من التسيير الحضري غير متأقلمة مع الواقع** : إن تراكم الإختلالات الحضرية على مدى أكثر من 50 سنة أدى إلى خلق إيقاع حضري لا يمكن لأدوات التعمير، ولا الأدوات القانونية والتشريعية المختلفة، لا تدخلات التهيئة العمومية تدرك آثاره، وبالتالي فإن العديد من العوامل ساهمت في هذه الوضعية من إنعدام القدرة على التسيير الفعال للمجال الحضري، من أهمها:

• أجهزة مؤسساتية غير مؤقلمة مع ديناميكية تنمية المدن (ضعف الكفاءة والتأطير بالنسبة للجماعات المحلية، غياب التكوين المستمر للإطارات والعمال، إستعمال أدوات للتخطيط غير مؤقلمة مع خصائص المدن، غياب إطار يربط بين البلديات، غياب التسيير الفعال للعقار، عدم إشراك المجتمع المدني في إتخاذ القرارات المتعلقة بتهيئة المجال الحضري ..).

• تعدد العوائق التي تقف في وجه أقلمة الإدارة المحلية مع التسيير المعقد للمدينة.

• تعدد الأدوات القانونية في غياب تأثيرها على التحكم في النمو الحضري.

• آليات للتخطيط الحضري غير مناسبة، يعتمد فيها منطق الأدوات على مقاربة آلية للاستجابة لاحتياجات من المساحات المبنية، و بالتالي إنعدام التجانس بين المخططات الذي ينتج عنه **تطبيق المناهج القطاعية بدل مقاربة المشاريع التي تتطلب إطار من المشاورة و المشاركة الفعالة**.

• التسيير الغير فعال كليا للعقار ما يشجع المضاربة العقارية، وعدم توفر سوق عقاري واضح المعالم والسبب الرئيسي في ذلك هو عدم توفر خريطة للعقار الحضري، بالإضافة إلى التبذير في إستعماله خاصة عند بناء التجهيزات العمومية، وعدم إستغلال الجيوب الحضرية بطريقة فعالة.

### 2-2-3 مستويات التخطيط الحضري في الجزائر :

#### - المستوى الإقليمي، أدوات التهيئة الإقليمية :

إن مفهوم الإقليم في الجزائر ليس تقسيم إداري بل هو مجرد مصطلح يستعمل عند معالجة مشكل الاختلالات في توزيع النشاطات والسكان عبر التراب الوطني (لأن البعد الإقليمي لل عمران هو البعد الذي يظهر غالبا عند الحديث عن القيمة الإيكولوجية والإستدامة الحضرية)، حيث يعرف بأنه " يتكون من عدة ولايات متاخمة لها خصوصيات فيزيائية ووجهات إنمائية مماثلة أو متكاملة " (54)، على عكس فرنسا أين يوجد تقسيم المقاطعة الإداري والذي غالبا ما يتطابق مع الإقليم، وهذا ما يجعل وجود مخططات خاصة بالإقليم غريب نوعا ما عن واقع التسيير الحضري في الجزائر .

أما مخططات التهيئة الإقليمية التي توجد في الجزائر فهي المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT ، والمخططات الجهوية لتنمية الإقليم SRAT ، ومخططات التهيئة الولائية PAW وهي مخططات تم إعدادها من طرف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة (و المدينة حاليا) .

- **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ( SNAT )** : هو عبارة عن خطة وطنية تعكس المنظور المستقبلي لشغل التراب الوطني، بالنظر إلى إستراتيجية التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية على الأمد الطويل، وهو يهدف إلى تكيف الإقليم الوطني لمواجهة التحديات المعاصرة، كبروز فاعلين إقتصاديين جدد، السياق الطاقوي الجديد والدور المتزايد للتكنولوجيات الجديدة، ويرتكز هذا التكيف على أخذ بعين

الإعتبار الاستجابة للاختلالات في تموقع السكان والنشاطات في الإقليم، تفعيل جاذبية الأقاليم، والحفاظ على رأس المال الطبيعي والثقافي للبلاد. (55)

ومنه فإن هذا المخطط يحدث قطيعة مع الممارسات القديمة للتخطيط الممركز والبيروقراطي والقطاعي والغير قابل للتطور، وذلك من خلال وضع مقارنة نظامية شاملة على المستوى الوطني، تعمل على تحقيق توازن مستدام بين المكونات الكبرى للإقليم الوطني .

- **المخططات الجهوية لتنمية الإقليم (SRAT) أو مخططات تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية حاليا (SEPT) :** هي عبارة على وسائل دعم في شكل خطط جهوية، يستعملها المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية من أجل التكفل بأهداف التنمية الجهوية، وضمان أكبر دقة في تحديد إختيارات وأعمال التهيئة العمرانية، حيث ينص القانون المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة على إنشاء تسع فضاءات للبرمجة الإقليمية لتصبح 14 جهة على المدى المتوسط في عام 2014، و هي : (56)

- على مستوى التل:شمال- وسط (يتضمن 10 ولايات)، شمال شرق (يتضمن 8 ولايات) ، شمال غرب (يتضمن 7 ولايات) .
- على مستوى الهضاب العليا : وسط (يتضمن 3 ولايات) ، شرق (يتضمن 6 ولايات من بينها ولاية أم البواقي) ، غرب (يتضمن 5 ولايات) .
- على مستوى الجنوب: غرب (يتضمن 3 ولايات)، شرق (يتضمن 4 ولايات)، والجنوب الكبير و يتضمن ولايتين هي تامنراست و ايليزي .

حيث أن فضاءات البرمجة الإقليمية هي ليست تقسيما إداريا جديدا ،ولا هيئات ومؤسسات جديدة ،بل هي فضاءات للتشاور حول المشاريع والبرامج المشتركة للعديد من الولايات، وإطار لدراسة وتخطيط المشاريع إنطلاقا من إشكالية مشتركة .

- **مخطط تهيئة الولاية (PAW):** الذي يوضح و يثمن بالتوافق مع المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم المعني ،الترتيبات الخاصة بكل إقليم ولاية ، خصوصا في المجالات التالية : (57)
- تنظيم الخدمات العمومية ،مساحة التنمية المشتركة بين البلديات ،والبيئة .
- توجيهات التنمية والأعمال الواجب القيام بها من أجل إعادة التوازن الضروري على مستوى توزيع الأنشطة وتوطين السكان بين مختلف المساحات المخططة ومختلف بلديات كل منها.
- تنظيم الهياكل الأساسية ومناطق الأنشطة الاقتصادية أو الخاصة بالإستصلاح.
- بنية التجمعات الحضرية والريفية وقواعد التماسك القطاعي والزمني لتطوير الولاية من خلال علاقتها مع المخطط الجهوي.

### - المستوى الحضري، أدوات التهيئة والتعمير :

يخضع المجال الحضري في الجزائر إلى نوعين من المخططات، هي المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU ومخططات شغل الأرض POS، وتختلف هذه الأدوات مع أدوات التهيئة الإقليمية في الوزارة المسؤولة عن إعدادها، فهي من إختصاص وزارة السكن والعمران .

- **المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) :** هو أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو مجموعة البلديات المعنية، أخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية، ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي . (58)

- **مخطط شغل الأراضي (POS) :** الذي يحدد بالتفصيل في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حقوق استخدام الأراضي والبناء، لهذا فإنه يحدد الكمية الدنيا والقصى من البناء المسموح به، يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنىات، يحدد المساحات العمومية والمساحات الخضراء والإرتفاقات، ويعين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها . (59)

### 3-2-3 نحو سياسة جديدة للمدينة الجزائرية :

إن الإنتقال الحضري السريع غير المتحكم فيه وغير المتوازن للمدينة الجزائرية أدى إلى وضع سياسة للمدينة إنطلاقا من المدن التي تحتضن أكثر من 100 000 نسمة، حيث تتمثل هذه السياسة في إستراتيجية للتنمية الحضرية إنطلاقا من نظرة طويلة الأمد للمدينة، وستتجسد هذه الإستراتيجية لاحقا من خلال مخطط لعمل متعدد القطاعات، وستدمج سياسة المدينة البعد الإجتماعي للمدن بإزالة السكن الهش والحصول على التجهيزات الجماعية، وتحسين مشاركة السكان في إعداد المشاريع الحضرية .

حيث أن الرهان الأساسي لسياسة المدينة الجزائرية، هو إستعادة المدينة الجزائرية لبعدها الوظيفي وتوفير الشروط الملائمة للإنتقال نحو المدينة المستدامة، كما جاء في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أنه يتوجب مواجهة رهان التنمية الحضرية، وذلك من خلال إعداد وتطبيق برامج طموحة، تتلخص في برامج سياسة المدينة، التي تدور حول النقاط التالية: (60)

- **التجديد أو التحديث الحضري :** الذي يعتبر إشكالية مستعجلة لسياسة المدينة في الجزائر، وذلك بسبب وجود نسيج عمراني قديم و متدهور، في جميع المدن الجزائرية تقريبا، وخاصة في المراكز .

- **إستدراك وإدماج المناطق الحضرية ذات العوائق ZUH :** بهدف ضمان الإنسجام بين مختلف أحياء المدينة، وذلك بإعداد خريطة وطنية للتهيئة الإجتماعية CSU، سمحت بتحديد المناطق العمرانية الأقل تجهيز والتي تتطلب وضع برامج موجهة لتحسين شروط الحياة فيها .

- **إصلاح التسيير و الإدارة في المدن:** ما يقتضي طرق جديدة للتدخل، كتحسين قدرات الإدارة البلدية، تعميم آليات اتخاذ القرار الخاصة بتطوير المدينة، اعتماد أدوات تنظيمية جديدة خاصة بالأقاليم الحضرية (SCU مثلا)، وترقية العمران الحضري التشاركي والتشاورى من خلال دمج كل الفاعلين في المدينة .

أما الأدوات التطبيقية لتحقيق سياسة المدينة فبالإضافة إلى كل الأدوات المطروحة في ميدان التهيئة والتخطيط الحضري، نجد:

- **مخطط التناسق الحضري (SCU):** الذي يتم إعداده من طرف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، يعتبر الأداة التنفيذية لسياسة المدينة حسب ما جاء به القانون التوجيهي للمدينة لسنة 2006، فهو يقترح مشروعا شاملا يمكن أن يكون نقطة مشتركة بين جميع المشاريع الحضرية، المخططات والدراسات التي تخص المدينة، من أولى مهامه وضع حد لتشتيت التدخلات في المجال الحضري، وهو يعتبر وسيلة فعالة للتهيئة ويعكس السياسة الحضرية الجديدة، ويهدف إلى: (61)

- التنسيق بين مختلف سياسات الدولة والجماعات المحلية من أجل التنمية والتسيير الحضري .
- إيجاد حلّ للإنقطاع الموجود ما بين المجال الحضري والمجال الريفي.
- إيجاد حلّ للفرق الموجود ما بين المجال المبنى والغير مبني.

- **الخريطة الاجتماعية الحضرية (CSU):** التي تهدف إلى التعرف على التركيبة الاجتماعية للبلدية سواء كانت حضرية أو ريفية، فهي تسمح بإعطاء قراءة أحسن للمعطيات الديمغرافية ( الهجرة والزيادة الطبيعية )، فهي تساعد علي فهم الممارسات والمكتسبات الاجتماعية للسكان، وتعطي نظرة مقربة للواقع الاجتماعي لمنطقة الدراسة، بعد ربطه مع المعطيات الاقتصادية والثقافية .

كما أنها تعمل على فتح حوار حول الحلول المختلفة للمشاكل الاجتماعية ( كإنعدام الأمن، التهميش وعدم كفاية الخدمات ذات الطابع العمومي أو الخاص )، أي أنها تسمح بتحديد مؤشرات التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي، و بالتالي فهي تهدف إلى: (62)

- التعرف على الواقع الاجتماعي للمدن، وخاصة الأحياء التي تعاني من إختلالات معقدة .
- المساعدة على جمع محتوى مشروع للتنمية الاجتماعية، يسمح بتقليص الإختلالات الحضرية وبالاندماج في إستراتيجية للتنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي .
- تعزيز الدمج والتماسك الاجتماعي، و تشجيع مشاركة السكان في كل المشاريع التي تهمهم .
- دعم البعد المحلي للسياسات الاجتماعية والحضرية .

و بالتالي فهي أداة لتقوية التضامن والعلاقات الإجتماعية تطوير روح المواطنة والمسؤولية، تساهم في رسم البرامج المستقبلية المتخذة ضمن سياسة المدينة والتنمية المستدامة تكون في يد الجماعات المحلية والمسيرين على مختلف المستويات بغرض تحقيق التنمية الحضرية المستدامة .

- **الخريطة العقارية الحضرية (CFU):** هي دراسة جغرافية لنمو المدينة، تهدف إلى تقييم المحفظة العقارية الحضرية وإستعمالها في برامج التدخل على الأنسجة الحضرية، هذه الدراسة يجب أن تحقق أهداف سياسية المدينة بوضع سياسة عقارية خاصة بكل مدينة تقوم على التسيير الفعال لهذا المورد الغير متجدد، وتقوم على تحديد تخصيص الأراضي وتعيين الأراضي الفلاحية التي يجب حمايتها وكذا حماية التراث العقاري، هذا كله لا يتحقق إلا عن طريق خلق سياسة متناسقة بين كل الهيئات العمومية التي تكون مسؤولة على تنمية المدينة، والحد من التمدد العمراني الفوضوي والتسيير العقلاني للعقار . (63)

### 3-3 تشخيص واقع الإستدامة الحضرية في الجزائر :

إن أول خطوة نحو إعداد مشاريع حضرية تندمج في مقاربة التنمية المستدامة ، هو معرفة الوسط الذي تتطور فيه المدينة، و تقييم إمكانات الإستدامة في الجزائر من أجل تحديد ما يجب إستغلاله وما يجب معالجته من أجل تحقيق الإستدامة الحضرية للمدينة الجزائرية .

### 3-3-1 إمكانات الإستدامة المتوفرة في الجزائر :

إن تجسيد التنمية الحضرية المستدامة في الجزائر ،أصبحت ضرورة حتمية تتطلب التعرف إلى ما يدعم هذه الإستدامة وما يهددها ،في بلد أقل ما يمكن أن يقال عنه أنه البلد القارة الذي تجتمع فيه الفصول الأربعة في نفس اليوم .

#### - دعائم الإستدامة في الجزائر : من أهمها : (64)

- 10 حظائر وطنية ، 4 منها مصنفة كمحميات طبيعية .
- 5 مناطق للتنمية المستدامة ZDD ذات تهيئة نموذجية مثل موقع مرجاجو في وهران .
- 254 منطقة رطبة ، 42 منطقة منها مصنفة في قائمة رمسار .
- 4 محميات للصيد مساحتها الإجمالية 42 200 هكتار ( الجلفة ،بسكرة ،تلمسان و زرلدة ) .
- 202 مصدر للمياه المعدنية الحارة ، تم إستغلال 9 منها فقط .
- 130 موقع طبيعي أو موقع حضري لفترة ما قبل التاريخ ( أم البواقي )، 5 منها مصنفة كتراث عالمي من طرف منظمة اليونسكو ( تيمقاد ،تاسيلي ،تيازة ،جميلة ،قلاع بن حماد و واد مزاب ) .
- ثروة غابية تقدر بحوالي 4,12 مليون هكتار ، منها 1,8 هكتار من الغابات الكثيفة (أدغال) .

- ثروة مهمة من المياه العذبة رغم المناخ الجاف الذي يغطي حوالي 90% من التراب الوطني .
- إحتياجات معتبرة من المحروقات، حوالي 11 مليار برميل من البترول و 3 000 مليار م<sup>3</sup> من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى العديد من المناجم .
- إمكانات كبيرة لإنتاج الطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية ( 86 % من الإقليم الوطني عبارة عن صحراء، قادرة على إنتاج 2650 كيلوواط/م<sup>2</sup>/السنة ) .
- مساحة زراعية إجمالية تقدر بحوالي 40,7 مليون هكتار ، أي بنسبة 17 % من التراب الوطني.
- الإقليم الوطني الشاسع ( أكبر دولة في إفريقيا ) ، التنوع الجغرافي المناخي والثقافي .
- توفر الإمكانات البشرية والإقتصادية التي تسمح بالتوجه نحو التنمية المستدامة، فنسبة الشباب في الشعب الجزائري تفوق 70% ، والوضع الإقتصادي يزداد إستقرار وتحسن كل سنة .
- **تهديدات الإستدامة في الجزائر:** إلا أنه وبالرغم من هذه الإمكانات الضخمة والمتنوعة ،فإنها تبقى حساسة وتعاني من سوء الإستغلال، ما يجعلها غير قادرة على مواجهة التهديدات التالية : (65)
- الجزائر تنتج سنويا ما يقارب 7 000 000 طن من النفايات الحضرية ، أي بمتوسط 0,65 كلغ/الفرد/اليوم ،أما نسبة إعادة التدوير فهي ضعيفة لا تتجاوز 12 % ، بالإضافة إلى التسيير الغير فعال.
- من بين 47 محطة لتصفية المياه، 5 محطات فقط تعمل ،22 محطة في طور إعادة التأهيل و 11 محطة في طريق الإنجاز ،وحوالي 100 مليون م<sup>3</sup> في السنة من المياه المستعملة يتم رميها دون معالجة، هذا ما يفسر ارتفاع نسبة التلوث في السواحل الجزائرية، والذي يساهم فيه أيضا تسرب المحروقات .
- في سنة 2020 يصبح نصيب الفرد من الماء 430 م<sup>3</sup> في السنة ،في حين أن المعدل المقترح من طرف OMS هو 1000 م<sup>3</sup> في السنة ،وهذا ما يتطلب رفع الإحتياطي الوطني .
- 20 مليون هكتار من أراضي الإقليم الجاف والشبه جاف تعاني من التصحر والإنجراف .
- الساحل الذي كان يوفر سنة 1966 ما يقارب 3128 م<sup>2</sup>/ 1000 ساكن من المناطق الاستجمامية ، أصبح سنة 1997 لا يوفر سوى 338 م<sup>2</sup> .
- الجفاف والتصحر ( الذي يهدد 69% من السهوب) يزيد من مخاطر الفيضانات والانزلاق الأرضية ،بالإضافة إلى مخاطر الزلازل ( 70 % من الإقليم الوطني معرض للزلازل و 74 % من البنايات غير مطابقة لتقنيات البناء ضد الزلازل ) والصناعة التي تهدد الساحل .
- الزحف العمراني الغير مراقب على الأراضي الزراعية والمناطق الغابية ،وحتى في الحظائر الطبيعية المحمية، فمثلا الحظيرة الوطنية للشريعة في البليدة والمصنفة كمحمية طبيعية يمنع البناء فيها بإستخدام الإسمنت نهائيا، تشهد اليوم و بعد إستقرار الأوضاع الأمنية عودة السكان إلى أكوأخهم الخشبية،

وبما أن البعض فوق القانون فقد إتجه أصحاب النفوذ نحو شراء قطع أرضية و بناء سكنات فردية فيها، وهذا ما يهدد أشجار الأرز التي تتميز بها المنطقة .

- تنامي ظاهرة التسحل ،حيث يحتل الساحل مكانة هامة بسبب خصائصه الطبيعية ( يضم أخصب الأراضي الزراعية ) ،مقوماته الإقتصادية الهامة ( يضم 51% من النسيج الصناعي و الموانئ التي تحقق 96% من المبادلات التجارية) ، كما تتركز به أهم المدن والحوضر الكبرى ( 46 % من سكان الحضر) ،وهذا ما أدى إلى إستنزاف موارده ،تدهوره ،و تعرضه إلى الأخطار الصناعية والتكنولوجية.

### 3-3-2 تحديات و أهداف التنمية المستدامة في الجزائر :

- رهانات التنمية المستدامة حسب المخطط الوطني لتهيئة الإقليم : (66)

- نضوب الموارد وخاصة الماء لأن خيارات التنمية الحالية تعتمد على تفضيل إستغلال الموارد والتجهيز المفرط للبلاد ،دون مراعاة المدى الطويل والأثر البيئي .

- أزمة عالم الريف بإستثناء القرى الواقعة في ضاحية المناطق الحضرية، فإن العالم الريفي يعاني من نزوح حاد، جعله في وضعية صعبة .

- إنحلال الرابط الديمغرافي- الإقتصادي حيث تواجه الجزائر وصول الأجيال التي ولدت منذ 20 سنة إلى سوق العمل في ظل نسب نمو اقتصادي غير كافية ،ما يؤدي إلى تعريض جيل من الشباب النشط إلى البطالة والظروف المعيشية الهشة.

- الأزمة الحضرية حيث أن التنمية الحضرية الغير مستدامة أدت إلى مخاطر وخيمة ومشاكل مضاعفة ،خلقت ريف قاحل وعقم بيئي ،ومدن تنمو بلا تمركز ولا نوعية .

- إنفتاح الإقتصاد الوطني على فضاءات إقتصادية جوارية بالإعتماد على الجاذبية والتنافسية من أجل الإنخراط في هذه الحركيات الإقتصادية الجديدة .

- تقوية الرابط الإقليمي والحكم الإقليمي من خلال خلق علاقة إقليمية من نوع جديد ،قصد تطوير صيغ جديدة لممارسة المسؤولية على الأقاليم ،أي تحقيق التقاطع بين التنمية والديمقراطية ،في ظل تجنيد عام للفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين .

- أهداف التنمية المستدامة في الجزائر حسب المخطط الوطني لتهيئة الإقليم : (67)

- بناء إقليم مستدام وإدماج إشكالية البيئة في بعدها القاري والإقليمي بالعمل على تحقيق ديمومة المورد المائي ،المحافظة على التربة ومحاربة التصحر ،حماية الأنظمة البيئية، الحماية من المخاطر الكبرى ،وتثمين التراث الثقافي .

- إنشاء ديناميكيات إعادة التوازن الإقليمي بهدف بعث ديناميكيات توازن جديد بين الشريط الساحلي و المناطق الداخلية ،ووضع نظام حضري في خدمة الإقليم .

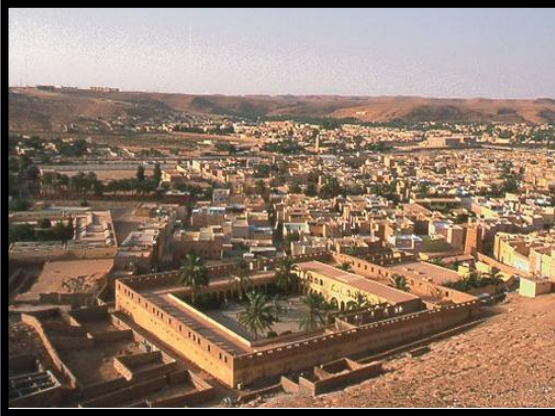
- خلق شروط جاذبية و تنافسية الأقاليم: بهدف التأكيد على قدراتها في مجال الإنتاج والتبادل، وفق قواعد الإقتصاد العصري وجذب التكنولوجيات والإستثمارات الأجنبية، التي يترافق معها العديد من العناصر الأساسية لدعم الجاذبية والتنافسية، كما تم الإلتزام ببرنامج الإنعاش الإقتصادي الذي أعتبر كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية، قصد إنشاء محيط ملائم لإندماجه في اقتصاد عالمي، وتميز هذا البرنامج بإنعاش مكثف للتنمية في كل المجالات . (68)

- تحقيق الإنصاف الإقليمي: حيث تشكل سياسة الإنصاف الإقليمي المقابل والمكمل لسياسة التنافسية والجاذبية الإقليمية، والمنسق بين الإنسجام الإجتماعي والوحدة الوطنية .

### 4-3 واقع العمران المستدام في الجزائر :

إن المطلع على تاريخ العمران في الجزائر، لا بد له أن ينتبه إلى مدى تجذر التنمية المستدامة في الموروث الحضري الجزائري، والأمثلة التي يمكن ذكرها لا تعد ولا تحصى، من قصور الواحات في الجنوب إلى القصبات في مدن الشمال، إلا أن الحداثة جاءت على هذه الأنماط العمرانية، وأنهت عهدها وجاءت بنموذج العمارات المتطابقة، هذا النموذج الذي أصبح يميز كل المدن الجزائرية مهما اختلفت ظروفها وخصائصها المناخية، فأينما تولى وجهك ترى نفس المظهر الحضري المعدم يتكرر .

وهذا ما يجعلنا نتساءل: ألم يأتي الوقت المناسب بعد للتخلي عن هذا النمط العمراني الذي تشوبه اللامبالاة ؟ والبحث عن نمط عمراني أكثر استدامة وتأقلم مع الخصائص الإجتماعية، البيئية وحتى الإقتصادية للمدينة الجزائرية .



الصورة رقم 01 : الفرق بين العمران التقليدي و الحديث في الجزائر ( مدينة غرداية و أي مدينة أخرى في الجزائر)

المصدر : <http://www.alyaseer.net/vb/showthread.php?t=16439&page=2>

### 1-4-3 التطور التشريعي للتنمية الحضرية المستدامة في الجزائر :

بين سنة 2000 و 2006 أصدرت الجزائر 15 قانون جديد و 210 مرسوم تنفيذي يرتكز على مبدأ التنمية المستدامة، و الجدول التالي يوضح أهمها:

السنة	أهم القوانين و التشريعات
2001	- خلق وزارة تهيئة الإقليم و البيئة - الانطلاق في الميثاق البلدي للبيئة و التنمية المستدامة 2001-2004 - تقرير "الجزائر 2020" - صدور القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير، مراقبة و التخلص من النفايات . - صدور القانون رقم 01-20 المتعلق بالتهيئة و التنمية المستدامة للإقليم . - خلق المرجعية الوطنية للبيئة و التخلص من التلوث FEDEP .
2002	- إعداد الإستراتيجية الوطنية للبيئة SNE . - إعداد المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة و التنمية المستدامة PNAE-DD في إطار مؤتمر جوهانس بورك - صدور القانون رقم 02-02 المتعلق بحماية و تميم الساحل في إطار التنمية المستدامة . - صدور القانون رقم 02-08 المتعلق بشروط خلق المدن الجديدة و تهيئتها . - المرسوم الرئاسي رقم 02-250 المتعلق بقانون الصفقات العمومية . - خلق المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة ONEDD - خلق مرجعية وطنية لمحاربة التصحر
2003	- صدور القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة . - صدور القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة . - مراجعة التشريعات الجزائرية المتعلقة بالزلازل RPA لسنة 1999 . - صدور القانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية ZEST - صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-324 بكيفيات إعداد مخطط حماية و تميم القطاعات المحمية PPSMVSS - خلق مديريات البيئة في البلديات و 5 مفتشيات جهوية ( وهران، بشار، الجزائر، ورقلة، عنابة) - خلق الوكالة الوطنية للنفايات . - خلق مركز وطني لتقنيات و تكنولوجيات الإنتاج CTPP .
2004	- صدور القانون رقم 04-05 المعدل و المتمم للقانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة و التعمير . - صدور القانون رقم 04-09 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة . - صدور القانون رقم 04-20 المتعلق بالتنبؤ بالمخاطر الكبرى و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة . - الانطلاق في ورشات مشاركة المواطنين CO-ville - خلق المجلس الوطني للتهيئة و التنمية المستدامة للإقليم CNADDT - وضع مرجعية وطنية للتهيئة و التنمية المستدامة للإقليم FNAT - انطلاق الأشغال في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الجديد .
2005	- صدور القانون رقم 05-12 المتعلق بالماء . - صدور المرسوم التنفيذي رقم 317 و 318 المتمم للقانون 90-29 في إطار اخذ بعين الاعتبار المخاطر الكبرى. - صدور المرسوم التنفيذي رقم 05-443 المحدد لمحتوى المخطط القطاعي للتخطيط و التهيئة . - خلق مفتشية وطنية للساحل CNL - خلق الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية ANCC
2006	- صدور القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 .
2007	- خلق المرصد الوطني للمدينة ( المرسوم التنفيذي رقم 07-05) . - خلق الوكالة الوطنية للتوسط و تنظيم العقار ANIREF (المرسوم التنفيذي رقم 07-119 ) - خلق لجنة المساعدة على تموضع و ترقية الاستثمارات و تنظيم العقار CALPIREF - صدور القانون رقم 07-06 المتعلق بتسيير حماية و تنمية المساحات الخضراء
2008	- صدور المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2025 SNAT - انطلاق أشغال المخطط التوجيهي لتهيئة الفضاء المتروبولي العصامي SDAAM
2009	- صدور المرسوم التنفيذي رقم 09-307 المتمم للقانون 90-29 ، و المتعلق بعقود التعمير

- صدور المرسوم التنفيذي رقم 09-147 الذي يحدد محتوى و شروط تنفيذ مخطط تسيير المساحات الخضراء PGEV	
- المصادقة على SNAT 2030/2025 بالقانون رقم 10-02 . - إعداد المخطط التوجيهي لتهيئة المصادر المائية و المخطط الوطني للماء PNE ( المرسوم رقم 10-01) - المرسوم التنفيذي رقم 10-24 المتعلق باعتماد التسيير المدمج للمصادر المائية . - وضع إستراتيجية التنمية المستدامة للعاصمة ، و التي تضم 5 أهداف كبرى	<b>2010</b>

الجدول رقم 4 : أهم التواريخ المتعلقة بالتنمية الحضرية المستدامة في الجزائر

المصدر: Ewa berezowska – azzag , 2011, 110-112

### 2-4-3 أدوات التنمية الحضرية المستدامة في الجزائر :

بالإضافة إلى أدوات التهيئة الإقليمية، أدوات التخطيط الحضري، والأدوات التي تعمل على تجسيد سياسة المدينة الجزائرية، تم وضع :

#### - برنامج بلدان حوض البحر المتوسط :

إن العوامل البيئية والعمرانية المشتركة بين بلدان حوض البحر المتوسط ،أدت إلى وضع عدة برامج المشتركة للعمل ،فمن مخطط للعمل من اجل بلدان الحوض المتوسط PAM سنة 1976 في برشلونة ، إلى تشكيل اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة سنة 1996 ،حيث مثل التعاون الدولي محور للتدخل المشترك ،خاصة من خلال المخطط الأزرق ،الذي عمل على تنمية تحاليل حول العديد من المواضيع المهمة التي تخص المنطقة (69) ،حيث أن التقرير النهائي لسنة 2011 و الذي جاء بعنوان " تحديد معايير اختبار المشاريع الحضرية المستدامة في إطار الوحدة من أجل المتوسط "،قد أشار إلى أن مدن بلدان جنوب حوض المتوسط ( من بينها مدن الجزائر) تعاني من مشكلة مضاعفة في مجال التنمية الحضرية المستدامة ،وذلك راجع إلى سببين، الأول هو أن معدل التحضر فيها يفوق المعدل العالمي ( حيث أن 3/2 من السكان يعيش في المدن )، والسبب الثاني هو قدم النسيج الحضري المكون لهذه المدن التي تعتبر من أقدم مدن العالم . (70)

أما بالنسبة إلى الجزائر فان دمج مقاربة التنمية المستدامة في السياسات المحلية هو متأخر نوعا ما بالنسبة لباقي بلدان الحوض المتوسط ،وذلك بالتأكيد ناتج عن العشرية الصعبة التي مرت بها الجزائر والتي جعلتها تعاني من التخلف في كل الميادين ،إلا أنه و بالرغم من تغير الأوضاع حاليا إلا أن تطبيق مبادئ التنمية المستدامة غائب على ارض الواقع بسبب إحتجاز هذه المقاربة في الإطار النظري.

## - المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة PNAE-DD: (71)

تم إعداد هذا المخطط بين سنة 2001 و 2002 برعاية البنك العالمي و وكالة التعاون التقني الألمانية GTZ، ولقد جاء هذا المخطط بالعديد من برامج العمل المرتبطة بتحسين إطار ونوعية الحياة في المدينة:

- البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات PROGDEM .
- برنامج لإعادة تأهيل شبكات التزويد بالماء الشروب AEP .
- برنامج تحسين نوعية الهواء في الوسط الحضري ، الذي يعمل بالاشتراك مع شبكة سماء صافية لمراقبة نوعية الهواء في المدن الكبرى .
- برنامج تحسين الإطار المبني و برنامج الحد من انبعاث غازات الدفيئة .
- برنامج الحد من التلوث الصناعي وبرنامج الحماية من المخاطر الصناعية الكبرى .
- برنامج حماية الساحل ،الذي يعمل بالاشتراك مع مخطط تهيئة المناطق الساحلية PAC.
- المخطط الوطني للتنمية الزراعية PNDA .
- برنامج دعم شبكة الفضاءات المحمية .
- برنامج التعليم البيئي في الوسط الدراسي ( مثل دار دنيا في الجزائر العاصمة ) .
- برنامج دعم البحث البيئي ( يضم 100 مشروع ) .

وبالتالي فان معظم هذه البرامج هي برامج قطاعية ومنفصلة، لا تأخذ بعين الإعتبار المدينة كنظام بيئي مترابط، فهي تحتاج إلى نوع من التنظيم ( مخطط أو هيئة ) تربط بينها و بين أهدافها وتدخلاتها، وبدون هذا لا يمكن لها أن تندرج تحت مسمى التنمية المستدامة .

## - الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة:

في إطار الحوار الوطني حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، الذي تبنته وزارة التهيئة الإقليمية والبيئة سنة 2001، تم إعداد الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة، في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 و PNAE-DD، على شكل عقد لإلتزام البلديات بإعداد المذكرة 21 المحلية وبإنجاز الأعمال التي تعتبر ذات أولوية (72)، إلا أن هذا الميثاق لم يحرك ساكن بسبب غياب قانون خاص به، فمثلا فيما يخص المشاورة و المشاركة لم تؤخذ بعين الإعتبار إلا بعد صدور القانون التوجيهي للمدينة.

### - المذكرة 21 المحلية، تجربة مدينة البلدية في ميدان التسيير البيئي: (73)

تعتبر تجربة مدينة البلدية في ميدان المذكرة 21 المحلية، و منذ سنة 2001 من أولى ممارسات تجسيد المذكرة 21 العالمية في الجزائر، حيث تم اختيار مدينة البلدية كمدينة نموذج من أجل تجسيد تسيير حضري بيئي عصري وفعال لقطاع النفايات، ولقد تم تجسيد هذه التجربة في إطار تعاون جزائري ألماني، أما أهدافها فتتلخص في تجسيد سياق للتخطيط المحلي الخاص بالتنمية المستدامة والتسيير البيئي، تحسيس الفاعلين المحليين بالتنمية المستدامة، وتشكيل هيكل محلي يسمى ب "اللجنة 21 المحلية" مهمته تصميم مخطط محلي للعمل .

حيث هذه التجربة هدفت إلى بناء مقاربة تركز على السياق التشاركي من أجل تحديد إستراتيجية للتنمية المستدامة ومخطط بيئي للعمل، هذه المقاربة تم تجسيدها على أرض الواقع من خلال وضع برنامج نموذج يضم :

- مخطط لتسيير النفايات الصلبة لمدينة البلدية والعمل على إعادة تأهيل مفرغة بني مراد .
- العمل على تنفيذ نظام لجمع النفايات الصلبة في حي نموذج هو حي بن بولعيد .
- العمل على تحليل التكاليف، لتحسين أداء الخدمة المقدم من البلدية في ميدان تسيير النفايات.
- التوجه نحو الفرز الانتقائي للنفايات لإنتاج الأسمدة الزراعية، وزيادة قدرة استيعاب CET.

### 3-4-3 واقع المشروع الحضري المستدام في الجزائر :

يبدو من الغريب بعض الشيء أن نتكلم عن المشروع الحضري المستدام في الجزائر، و المشروع الحضري في حد ذاته ما يزال دخيلا عن السياسات الحضرية الجزائرية، رغم بعض المشاريع التي ظهرت مؤخرا و التي يبدو أنها تعمل من أجل تحقيق الاستدامة الحضرية .

### - تجربة الأحياء المستدامة في الجزائر، مشروع إعادة تجديد حي باردو في مدينة قسنطينة :

و قد جاء هذا المشروع في إطار سياسة المدينة من خلال المخطط الرئاسي لتحديث المتروبول القسنطيني PPMCC و في إطار مخطط التناسق الحضري SCU لمدينة قسنطينة، تم تسليم المشروع إلى شركة إماراتية سنة 2005 و التي اقترحت مشروع يتنافى مع الخصائص المحلية للمنطقة وخصائص الوسط، لكن التغييرات الاقتصادية والأزمة المالية لسنة 2007 أدت إلى انسحاب المستثمرين والتخلي عن فكرة المشروع، فأصبح عبارة عن جيب حضري فارغ إلى غاية سنة 2011. (74)



الصورة رقم 02 : التهيئة المقترحة لإعادة تجديد حي باردو من طرف الشركة الامراتية

المصدر : بركاني فاطمة الزهراء و اخرون ، 2009 ، 152 .

حيث تم إعادة طرح مناقصة دولية من أجل إعادة تجديد الحي سنة 2011، من طرف مديرية التعمير و البناء لولاية قسنطينة ، وخصص مبلغ 141 مليون اورو لتهيئة 155 هكتار، كما يهدف هذا المشروع من منظوره الجديد الى ان يكون جزء من منظومة حضرية مدمجة و مستدامة . (75) فهو يوفر المساحات العمومية الجديدة ، و برنامج مهم للسكن على مساحة تقدر ب 600 000 م<sup>2</sup> ( 2 700 سكن جديد مخصصة لحوالي 16 000 شخص ) ، و برنامج مهم من التجهيزات الثالثة الراقية التي تطمح لترقية المدينة إلى مصف المتروبول ، توفر ما يقارب 7 000 منصب شغل جديد . (76)

وبالتالي فان هدف الرئيسي لهذا المشروع الحضري هو الإرتقاء بالوظائف الحضرية لمدينة قسنطينة، القضاء على نسبة من السكنات الهشة، وزيادة نسبة المساحات الخضراء ،أي أنه يعمل على تحقيق أهداف المشروع الحضري المستدام على مستوى الحي، أي يمكن إدراجه ضمن مشاريع الأحياء المستدامة في الجزائر، إلا أن هذا يبقى دائما في غياب إطار رسمي يضع هذا المشروع في المكانة التي تناسبه.



المخطط رقم 01 : مخطط مشروع تهيئة حي باردو

المصدر : Groupe 6 , 2011, Constantine Le Quartier Bardo

## - تجربة المدن المستدامة في الجزائر، مشروع المدينة الجديدة سيدي عبد الله في ولاية الجزائر العاصمة: (77)

تمتلك الجزائر فرصة لا تعوض في ميدان الإتجاه نحو تجسيد المدن المستدامة، تجسدها المدن الجديدة التي تشرع الجزائر في بنائها في كل الإقليم الوطني، لأن المدن الجديدة تمنح فرصة تطبيق كل النظريات الحديثة المتعلقة بال عمران المستدام والتنمية الحضرية المستدامة، فقد تم إقتراح مدينة سيدي عبد الله كمدينة تابعة للعاصمة على بعد 25 كلم، حيث تم توجيهها لإستقبال السكان، والتجهيزات، والنشاطات، بهدف إعادة هيكلة الفضاء المتروبولي العاصمي، كما تم تجهيزها لإستقبال الوظائف المتروبولية الراقية، خاصة في ميدان العلوم والتكنولوجيا(تضم حظيرة للابتكارات التكنولوجية INNOPARC)، حيث تم إقتراح هذه المدينة في إطار برنامج أوروبي للمدن المستدامة في جنوب الحوض المتوسط، بالاشتراك مع مدن تونسية ومغربية، حيث ظهر هذا المشروع سنة 1997 في إطار محافظة الجزائر الكبرى، إلا أن إطاره القانوني لم يتم إعداده إلى غاية 2004، أما مشروع التهيئة فقد قام بوضعه الفريق الكوري الجنوبي SMAN سنة 2009، و الذي جاء بالعديد من الأفكار المهمة :

- إعتبار هذه المدينة الجديدة أحد أنوية قطب من التنافسية العلمية و التكنولوجية للجزائر العاصمة، حيث يفرض هذا النموذج تحقيق التكامل بين البرامج الوظيفية للمدينتين الجديتين سيدي عبد الله و بوينان.

- تصميم المدينة في شكل أرخبيل من الأحياء تتوزع في الموقع حسب المورفولوجية والمناظر الطبيعية، بطريقة تندمج فيها مع الرواق البيئي الذي لا يقتصر دوره حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على المناخ المحلي، بل يتعداه إلى خدمة السياحة الاستجمامية في زلزلة، بالإضافة إلى إقتراح العديد من التجهيزات التي تعمل على تقليل البصمة البيئية (محطتين لتصفية المياه المستعملة و قطب لإنتاج الطاقات المتجددة)، و منه فإن هذا النموذج يعتبر الأقرب إلى مدينة المستدامة وهو النموذج الذي تقرر العمل به .



الصورة رقم 03: مدى تقدم الأشغال في مشروع مدينة سيدي عبد الله ( صور سنة 2011 )

المصدر : <http://www.skyscrapercity.com/showthread.php?t=692448>

#### 4- مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة المغربية و الفرنسية :

بعد إستعراض التجارب الثلاثة يمكن أن نلاحظ العديد من النقاط المشتركة ونقاط الاختلاف، إلا أن الشيء الذي أكدت عليه التجارب الثلاث هو فشل التدخلات القطاعية بمختلف المقاييس، وعدم جدوى معالجة المشاكل بطريقة منفصلة، وأكدت في نفس الوقت أن الحل الأمثل هو المقاربة الشاملة والنظامية .

#### 1-4 مقارنة بين التجربة الجزائرية و الفرنسية :

في الواقع لا يمكن مقارنة وضعية بلد متقدم و سياق في المجال العمران ، مع بلد من العالم الثالث ما يزال يعاني من التبعية الاستعمارية ، إلا انه و بعد الاطلاع على مراحل التطور الحضري في الجزائر سوف نلاحظ أن تطور الإطار القانوني و المؤسساتي العمراني في فرنسا هو نفسه في الجزائر مع فارق زمني يتراوح بين ( 10-15 سنة ).

أي أن التحليل والتنبؤ بالتطور الحضري في الجزائر لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار ما يحدث في فرنسا ، وهذا طبعا نتيجة التبعية الاستعمارية حيث انه ليس من الممنوع الاستفادة من التجارب الأجنبية سواء فرنسية أو غيرها ولكن يجب محاولة استنباط الإيجابيات وتطبيقها والتفطن للسلبيات وتجنبها حتى لا نعيد

أخطاء هذه السياسات، بالإضافة إلى ضرورة دمج الخصائص المحلية لأن هذه الأدوات أخذت بعين الاعتبار عند إنجازها الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمدينة الفرنسية ما جعلها فعالة في هذا المجال.

#### 4-2 مقارنة بين التجربة الجزائرية و المغربية :

تتشرك التجربة المغربية و الجزائرية تقريبا في نفس التحديات، حيث أن كلا البلدين ما يزال يعاني من التبعية الاستعمارية الفرنسية ، ليس في المجال العمراني فقط وإنما في كل الميادين، بالإضافة إلى المركزية في القرارات المتعلقة بالمجال الحضري ،رغم توجه كلا البلدين نحو تجسيد سياسة المدينة ، هذه السياسة التي يبدو أنها متطورة نوعا ما في المغرب عن الجزائر ، لأنها دخلت الجانب التنفيذي بينما في الجزائر ما زالت محتجزة في الجانب القانوني النظري ( القانون التوجيهي للمدينة ) .

بالإضافة إلى ذلك فالجزائر و المغرب تواجهان نفس المشكل في ميدان التهيئة الإقليمية ( الجهوية في المغرب )، وهو عدم وجود إطار قانوني واضح بين مكانة هذا التقسيم في التخطيط والتهيئة الحضرية، بالإضافة إلى أن المغرب تسبق الجزائر في ميدان تبني المذكرة 21 المحلية ، هذه المذكرة التي لم تجد طريقها بعد إلى الجزائر، في حين أن المغرب لها برنامج وطني للمذكرة 21 المحلية مسند إلى الوزارة المكلفة بتهيئة الإقليم .

أما الجانب الذي تتقدم فيه الجزائر على المغرب فهو تنظيم الترسنة القانونية و وجود مدونة تعميم جزائرية ، ما تزال المغرب تعمل على صناعتها .

#### خلاصة :

ومنه فإن الترسنة القانونية التي يتم وضعها في الجزائر في ميدان الإقتصاد والبيئة والتهيئة الإقليمية ما تزال تعاني من صعوبات في ميدان التجسيد على أرض الواقع ،وذلك راجع إلى عدم أخذها للخصائص المحلية للمجتمع الجزائري بعين الاعتبار، فهي في غالب الأحيان صورة طبق الأصل عن القوانين الأوروبية، إلا أنها وبالرغم من هذا فقد جاءت بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يرتكز وبالدرجة الأولى على مبادئ التنمية المستدامة أثناء إقتراح مقارنة نظامية شاملة تضم كل الإقليم الوطني .

حيث إعتد هذا المخطط على إستراتيجية وسياسة المدينة المستدامة، كأداة لتنفيذ مشروعه الإقليمي، لأن المدينة هي مصدر معظم المشاكل التي تهدد الإستقرار البيئي، الإقتصادي والإجتماعي الوطني، وهذا ما جعل هذا المخطط ينادي بضرورة تفعيل مقياس المدينة من خلال تطبيق التدخلات الكلية التي تعتبر المدينة كنظام بيئي متكامل، وهذا لن يتم إلا بعد أقلمت وإن لم نقل تغيير أدوات التخطيط الحضري المعمول بها منذ التسعينات، ووضع برامج لا تعمل بشكل قطاعي و إنما تعمل بشكل نظامي ومتكامل .

## المراجع :

- (1) : بركاني فاطمة الزهراء وآخرون ، **من عمران المخططات إلى عمران المشاريع**، دراسة حالة مدينة قسنطينة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير المدن، جامعة العربي بن مهيدي، 2009 ، ص: 68 - 69 .
- (2) : DARLEY Amélie, **L'urbanisme de projet**, Les cahiers de l'institut d'aménagement et d'urbanisme, Île-de-France , n° 162 - mai 2012 , p : 10 .
- (3) : HAYOT Alain , **le projet urbain, enjeux expérimentation et professions** , Edition la villette , 3<sup>eme</sup> édition, 2004,p : 98-101.
- (4) :Observatoire régional de l'intégration et de la ville , **la politique de la ville en france : fondements, évolutions et enjeux** , Strasbourg , 2009 , p : 4-7.
- (5) محمد بهوض، **سياسة المدينة في المغرب: تشارك وبناء تشاركي من أجل أجراً مستدامة**، وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة،المنتديات الجهوية،الحوار الوطني سياسة المدينة ، ماي 2012 ، ص:8.
- (6) :BEREZOWSKA – AZZAG Ewa, **projet urbain : guide méthodologique - Connaitre le contexte de développement durable-**, Synergie 2011, Alger, P : 104 .
- (7) :ابن عميرة أمينة، **تقييم مخطط شغل الأراضي لحيي البير و الدقيسي بمدينة قسنطينة من منظور الاستدامة - نحو اداة جديدة للتسيير الحضري المستدام -** ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تسيير المدن و التنمية المستدامة ، جامعة العربي بن مهيدي , 2011 ، ص: 57-58 .
- (8) : CHARLOT-VALDIEU Catherine, **L'urbanisme durable : concevoir un écoquartier** , Le moniteur ; 2<sup>eme</sup> édition, 2011, p : 32 .
- (9) : CHARLOT-VALDIEU Catherine, Ibid. , p : 33 .
- (10) : CHARLOT-VALDIEU Catherine, op-cit. , p : 34 .
- (11) : BOURGES Bernard , **PRF Projet urbain durable : Conception et gestion urbaine dans le respect de l'environnement et du cadre de vie** , (GEPEA) Equipe de coordination , 2009 , p : 1-2 .
- (12) : CHARLOT-VALDIEU Catherine, op-cit. , p : 11 .
- (13) : CHARLOT-VALDIEU Catherine, op-cit. , p : 278 .
- (14) : article L.122-1-9 du **code de l'urbanisme** .
- (15) :article L.122-1-5 du **code de l'urbanisme** .
- (16) : Séminaire Urbanisme de projet , **Pour un urbanisme de projet** ,mai 2011 , p :3.
- (17) : direction générale de la coopération internationale et du développement ,**la politique d'aménagement et de développement durable du territoire en France** ,2006, p : 14.

- (18) : LHENRY Gaël, **le développement durable et l'urbanisme, approche méthodologique et application pour l'intégration concrète les facteur de DD dans les projets de zone d'aménagement concrétée ZAC en France**, Projet de recherche, master of advanced studies (MAS) en architecture et DD, école polytechnique federale de Lausanne , 2005, p : 9-11.
- (19) : Rapport final Plan Bleu, **Identification de critères de mise à l'examen de projets urbains durables dans le cadre de l'Union pour la Méditerranée** , Centre d'Activités Régionales PNUE/PAM; Sophia Antipolis , 2011, p : 24 .
- (20) : CHARLOT-VALDIEU Catherine, op-cit. , p : 285 .
- (21) : CHARLOT-VALDIEU Catherine, op-cit. , p : 285 .
- (22) : MASBOUNGI Ariella , **projets urbains durables , stratégies** ; édition le moniteur , 2012 , P : 20 .
- (23) : Direction générale de l'Aménagement du logement et de la nature, **La planification stratégique au service du développement durable L'expérience des agences françaises d'urbanisme** , mars 2010 , p :1.
- (24) : Philippe chateaufrenaud, **dictionnaire de l'urbanisme**, le moniteur, paris 2003 , p : 61.
- (25) : Direction générale de l'Aménagement du logement et de la nature, Ibid. , p : 05 .
- (26) : Direction générale de l'Aménagement du logement et de la nature, Ibid. , p : 02 .
- (27) : حيروش مبارك، **قوانين و مؤسسات التخطيط الحضري بالمغرب**، المصدر الصحفي، جريدة أسبوعية مغربية شاملة ، الاثنين 20 سبتمبر 2010 ، العدد : 9 ، ص : 9-10 .
- (28) : BARTHEL pierre-arnaud, **expérimenter la ville durable au sud de la méditerranée (chercheurs et professionnels en dialogue )**, l'aube, collection villes et territoires , 2011, p : 201-209.
- (29) : محمد بهوض ، **مرجع سابق** ، ص: 2 .
- (30) : محمد بهوض ، **المرجع نفسه**، ص: 4 .
- (31) : محمد بهوض ، **المرجع نفسه**، ص: 5 .
- (32) : زينب شكري، **في ظل النقاش حول سياسة المدينة، نفاحات الطريق**، جريدة أسبوعية مغربية شاملة، يونيو 2012، العدد 23، ص: 6.
- (33) : زينب شكري، **مرجع سابق** ، ص: 8 .
- (34) : <http://omranet.com/vb/index.php?>
- (35) : BARTHEL pierre-arnaud , op-cit , p: 97 .
- (36) : BARTHEL pierre-arnaud, op-cit , p: 97-111.

- (37) : BARTHEL pierre-arnaud , op-cit , p: 111-117 .
- (38) : Ministère de l'aménagement du territoire, de l'eau et de l'environnement , **profil environnemental de Marrakech** , avril 2004 , p : 5-6et 11.
- (39) : BARTHEL pierre-arnaud , op-cit , p: 159-171 .
- (40) : MASBOUNGI Ariella , op-cit , P : 25 .
- (41) : بركاني فاطمة الزهراء و آخرون ، مرجع سابق ، ص: 90 .
- (42) : براقدي سليم، مدينة عين البيضاء:النمو الحضري، إشكالية التوسع والمشكلات المتعددة تشخيص، تحليل ومعالجة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية ، قسم التهيئة العمرانية ، 2005 ، ص: 09 .
- (43) : بركاني فاطمة الزهراء و آخرون ، نفس المرجع ، ص: 90 .
- (44) :ZUCHELLI Alberto, **Introduction a l'urbanisme opérationnel et la composition urbaine tome 2**, Ecole polytechnique d'architecture et d'urbanisme d'Alger, Edition : office des publications universitaires, alger , 1983 , p : 49-51 .
- (45) : الجريدة الرسمية ، العدد 77 ، الصادرة في 15 ديسمبر 2001 ، قانون تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة، المادة 01 .
- (46) : الجريدة الرسمية ، العدد 15 ، الصادرة في 12 مارس 2006 ، القانون التوجيهي للمدينة، المادة 06 .
- (47) : بيان اجتماع مجلس الوزراء ، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 ، 24 ماي 2010 ، ص: 2-3 .
- (48) : HADJI Lydia, **Le grand projet urbain : un instrument de dynamique territoriale de la de la métropole algéroise**, XLIII :colloque de L'ASRDLF: les dynamiques territoriales : débats et enjeux des différentes approches disciplinaires, 1999, p :06.
- (49) : <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/153627.html>
- (50) : BEREZOWSKA – AZZAG Ewa, op-cit, P : 75 .
- (51) : المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ( SNAT ) 2010-2030 ، ص: 6 و 17.
- (52) : BEREZOWSKA – AZZAG Ewa, Ibid, p: 75.
- (53) : BEREZOWSKA – AZZAG Ewa, Ibid, p: 79 -75.
- (54) : BEREZOWSKA – AZZAG Ewa, Ibid, p: 75.
- (55) : الجريدة الرسمية ، العدد 77 ، الصادرة في 15 ديسمبر 2001 ، قانون تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة، المادة 02 .
- (56) : المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ( SNAT ) 2010-2030 ، ص: 85-86 .

- (57) : RAHMANI Chérif, Demain , **l'Algérie : l'état du territoire , la reconquête du territoire** , Ministère de l'équipement et de l'aménagement du territoire , office des publications universitaires , Alger , 1995 , p : 324-326 .
- (58) : المادة 16 من قانون التهيئة و التعمير رقم 90-29.
- (59) : المادة 31 من قانون التهيئة و التعمير رقم 90-29.
- (60) : **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ( SNAT ) 2010-2030** ، ص: 93-94 .
- (61) : ابن عميرة أمينة ، مرجع سابق ، ص: 46.
- (62) : [http://www.urbaco-edr.com/carte\\_sociale.htm](http://www.urbaco-edr.com/carte_sociale.htm)
- (63) : ابن عميرة أمينة، نفس المرجع ، ص: 47 .
- (64) : BEREZOWSKA – AZZAG Ewa, op-cit, P : 79-80 .
- (65) : BEREZOWSKA – AZZAG Ewa, Ibid , p: 83.
- (66) : **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ( SNAT ) 2010-2030** ، ص: 39 – 41 .
- (67) : **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ( SNAT ) 2010-2030** ، ص: 41-98 .
- (68) : زرمان كريم ، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009 ، أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد السابع، 2010 ، المركز الجامعي خنشلة ، ص: 221 .
- (69) : BEREZOWSKA – AZZAG Ewa, op-cit, p: 107-108 .
- (70) : BARTHEL pierre-arnaud, op-cit , p : 14 .
- (71) ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, **plan national d'action pour l'environnement et le developpement durable**, janvier 2002.
- (72) : BEREZOWSKA – AZZAG Ewa, op-cit, p: 113-115 .
- (73) : BOUARROUDJ Nedjoua, **Recueil de cours: de l'écologie urbaine et de la gestion des villes**; Université mentoeri de constantine, p : 23-24.
- (74) : بركاني فاطمة الزهراء و آخرون ، مرجع سابق ، ص: 151 .
- (75) : NEMOUCHI farida et LATRECHE chafia , **de la friche au projet urbain : naissance d'un quartier de ville** , 2008 , p :2-11.
- (76) : Groupe 6, **Constantine Le Quartier Bardo**, 2011 .
- (77) : BEREZOWSKA – AZZAG Ewa, op-cit, p: 202-207 .

## الفصل الأول: أبعاد التنمية الحضرية المستدامة،

### تشخيص و تحليل

#### مقدمة :

تعتبر مدينة عين البيضاء من أهم مدن الولاية ومن أهم أقطاب التنمية في منطقة الهضاب العليا ،وذلك لما تلعبه من دور مهم في الشرق الجزائري بسبب وزنها الديمغرافي وموقعها الإستراتيجي ( نقطة إلتقاء الطريقتين الوطنيين رقم 10 و 80 ما يجعلها محطة عبور للمسافر من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب)، وهذا ما يجعلها تمثل أرضية خصبة لتوطين أهم البرامج والمشاريع الإقليمية التي تعمل على تجسيد التنمية الحضرية المستدامة على مستوى الإقليم الوطني .

غير أن هناك بعض التحديات والعوائق التي تقف في وجه ترقية المدينة إلى المكانة التي تمكنها من تمثيل الدور المطلوب منها على المستوى الإقليمي ،ومن أهم هذه التحديات محدودية الموارد الموضعية وإنغلاقها من جميع الإتجاهات، وهذا ما يطرح إشكالية التمدد الحضري وكيفية الإستعمال الأمثل للمجال الحضري في مدينة عين البيضاء .

وإنطلاقا من هذه الأهمية التي تكتسيها ، والتحديات التي تواجهها ،فالمشاكل العمرانية والبيئية في مدينة عين البيضاء أكثر تعقيد من باقي مدن الولاية ،وهو ما يدفعنا إلى البحث عن أساليب تحقق التنمية الحضرية المستدامة فيها من خلال البحث عن المشاريع الحضرية التي تدعم هذه الإستدامة .

وحتى يتسنى لنا ذلك لابد من التعرف على المدينة وعلى الدور الذي تلعبه في إقليمها ،وتحليل مختلف أبعاد التنمية الحضرية المستدامة للمدينة، ومن ثم تشخيص واقع الإستدامة الحضرية في مدينة عين البيضاء، ولتحليل أبعاد التنمية الحضرية المستدامة لمدينة عين البيضاء ،كان لابد من الوقوف على مختلف عناصر البنية الحضرية للمدينة ومكوناتها الهيكلية .

#### 1- تقديم مدينة عين البيضاء :

##### 1-1 الخلفية التاريخية لمدينة عين البيضاء :

يعود أصل تسمية مدينة عين البيضاء إلى الأسطورة المتداولة حول " قصة دياب الهلايلي مع فرسه الأبيض، التي توفيت بالقرب من عين في المدينة فسميت هذه العين بعين البيضاء " (2)، و ترجع نشأتها إلى عهد الرومان في سنة 439 م أين كانت تنتمي للمملكة النوميديية وسقطت بين أيدي الوندال في سنة

442م ،و أصبحت تحمل إسم Marcimeni التي مازالت آثارها تتواجد حتى اليوم بين مدينتي عين البيضاء (حاليا) وخنشلة .

أما أصل سكان هذه المدينة فيعود إلى القبائل البربرية "الهوارة" وقبائل "سليم العربية" ذو الأصل اليمني ( بعد خروج قبائل بني هلال )، ولم يبق من إمتزاج هاتين القبيلتين سوى إسم الحراكتة ( تبعاً لشيخ قبيلتها المدعو حركات ) .

وعند دخول الفرنسيين إلى الجزائر ،وصل الإستعمار إلى المنطقة في يوم 23 مارس 1848 ،وقد كانت تتمثل المدينة خلالها في ستة أكواخ مع بساطينها وكان سكان المدينة في ذلك الوقت (سنة1853) يقدرون ب 700 نسمة ،أما سنة 1855 فهي تعتبر التاريخ الحقيقي لميلاد المدينة حيث تم بناء 96 مسكن من طرف المستعمر ،بتصميم من مهندسين عسكريين (منهم سفاري وماريان) ،وفي سنة 1857 إتسعت رقعة المدينة ببناء 131 مسكن ،وبناء السوق العربية وقرية السود، وفي سنة 1955 إرتقت إلى دائرة بسبب أهميتها الإستراتيجية في المنطقة .

حيث إستفادت مدينة عين البيضاء خلال الفترة الإستعمارية من العديد من المشاريع الحضرية ذات الأهمية البالغة، مشاريع أكدت على الدور الثقافي والإجتماعي والإقتصادي البارز الذي كانت تغلبه المدينة في تلك الفترة من أهم هذه المشاريع خط السكة الحديدية الذي يمر بالمدينة والذي كان له بالغ التأثير على التركيبة الإقتصادية للمدينة، والكنيسة التي كانت تعتبر ثاني أكبر كنيسة في الشرق الجزائري ( بعد الكنيسة المتواجدة في مدينة قسنطينة)، والتي كانت تمثل مقر ملتقى دولي يعقد في مدينة عين البيضاء كل سنة، بالإضافة إلى حديقة الجنينة المعروفة حالياً بحديقة أول نوفمبر والتي تعتبر إلى غاية اليوم أهم الحدائق العمومية في مدينة عين البيضاء .



الصورة رقم 04 : حديقة الجنينة سنة 1930 .

المصدر : <http://www.forum.educ40.net/showthread.php?t=24998>

كما أن مدينة عين البيضاء مثلت بؤرة للتظاهرات الثقافية والإجتماعية في هذه الفترة، ما جعلها من أهم المدن الثقافية والعلمية في ذلك الوقت فهي تمتلك تراث ثقافي مهم، فقد كانت موطنًا لزفاف الأمير الهاشمي ابن الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر، كما ضمت أعظم العلماء مثل الشيخ عبد الحميد بن باديس والشيخ مبارك الملي والشيخ العربي التبسي والشيخ البشير الإبراهيمي الذين يكونون حبا كبيرا لهذه المدينة، ومثلت مسقط رأس رجال عظماء كالشيخ محمد العيد آل خليفة الذي نشأ في أحضانها وتدرس في كيانها والشيخ بلقاسم زيناوي والسعيد زموشي والشيخ الأخضر بوكفة، رشيد بوجدره، الطاهر وطار وغيرهم .

أما بعد الإستقلال فقد إرتفع عدد سكان مدينة عين البيضاء بشكل كبير بسبب إرتفاع نسبة الولادات، حتى قدر عدد سكانها آنذاك أكثر من 70 000 نسمة وبدأت الحالة الإجتماعية والإقتصادية تتدهور، وبعد التقسيم الإداري عام 1974 أصبحت المدينة تعاني من مشاكل إقتصادية عويصة، أين وصل معدل البطالة إلى 70% مما إنعكس سلبا على الوضع الإجتماعي لها نظرا لإنعدام المنشآت الإقتصادية الضرورية للتكفل بهذا الحجم السكاني المهم .<sup>(3)</sup>

## 2-1 موقع مدينة عين البيضاء :

يعتبر الموقع بمختلف أنواعه (إداري، جغرافي و فلكي) من أهم المعطيات المادية التي تمكننا من التعرف على مكانة المدينة في الإقليم الذي تقع فيه، ومنه يمكن معرفة إمكاناته التي تدعم إستدامة الحضرية في المدينة، والتهديدات التي تعيقها، ومن هنا تبرز أهمية دراسة موقع مدينة عين البيضاء في إقليمها، من أجل فهم الدور الذي تلعبه هذه المدينة في ولاية أم البواقي، وفي إقليم الهضاب العليا ككل .

### 1-2-1 الموقع الفلكي للمدينة :

تعتبر مدينة عين البيضاء من مدن شرق البلاد، تقع عند بين خطي الطول 7.21° و 7.24° شرق خط غرينتش، ودائرتي عرض 35.45° و 35.48° شمال خط الإستواء .

### 2-2-1 الموقع الجغرافي للمدينة :

تتوسط مدينة عين البيضاء إقليم البلدية، و مؤخرا تجاوزت الحدود الجنوبية للبلدية ( على حساب بلدية فكيرينة) " تبلغ مساحتها إلى غاية سنة 2005 - 1 424,22 هكتار"<sup>(7)</sup>، وهي مدينة لها أهميتها الإستراتيجية من حيث الموقع، هذا الأخير الذي مكنها من أن تكون نقطة وسط بين مجموعة مهمة من مدن إقليم الشرق الجزائري بما فيه قسنطينة، تبسة، أم البواقي، خنشلة، قالمة حيث يقدر بعد المسافة بينها كالاتي :

- قسنطينة : 108 كلم.
- تبسة : 90 كلم.
- أم البواقي : 24 كلم.
- خنشلة : 48 كلم.
- قالمة : 110 كلم.

وهذا ما يأهلها بأن تكون تجمعا عمرانيا تستحوذ على نفوذ واسع له أهميته ضمن الشبكة الحضرية لإقليم الشرق الجزائري ،مما يستوجب إستغلال جميع الإمكانيات التي تتمتع بها لرفع مستواها الحضري وضمان دور أكثر تنافسي إلى جانب بقية المراكز العمرانية الأخرى .

تضاريسها يظهر بها جبل أم القمل 1054م وجبل بو عكوز 1108م، كما تتميزها بعض الأودية المؤقتة الجريان والمتمثلة شمالا في واد الحاسي الذي يفصل بين البيضاء الصغيرة والسلام، وجنوبا واد إيسفر الذي يشق حي الأوراس الكبير وهذين الوادين يطرحان إشكالية الفيضان ( مشكل الإرتفاعات في الوسط الحضري) . (8)



الصورة رقم 05 : أهم الجبال في مدينة عين البيضاء  
المصدر: Google Earth + معالجة الطالبة

1-2-3 الموقع الإداري لمدينة عين البيضاء :

تنتمي مدينة عين البيضاء إلى بلدية عين البيضاء، وهي تمثل التجمع الرئيسي في البلدية، هذه البلدية التي تشكل مع بلدية الزرق وبريش دائرة عين البيضاء، التي تعتبر من أهم دوائر ولاية أم البواقي .

#### - موقع ولاية أم البواقي :

تقع ولاية أم البواقي في الجهة الشرقية من البلاد، يحدها من الجنوب ولاية خنشلة، من الغرب ولاية ميلة وباتنة، ومن الشمال ولاية قالمة وولاية قسنطينة، وهي تبعد عن عاصمة الجزائر بحوالي 500 كم وعن الساحل المطل على البحر المتوسط الذي يقع شمالها بحوالي 160 كم وعن حدود الجمهورية التونسية بحوالي 200 كم . (4)

تبلغ مساحة ولاية أم البواقي 6 187,56 كلم<sup>2</sup> و يبلغ عدد سكانها إلى غاية نهاية 2010 - 654656 نسمة ، أي بكثافة سكانية تقدر ب106 نسمة /كلم<sup>2</sup> ،تضم 12 دائرة و 29 بلدية ،من أهمها مساحة وكثافة دائرة عين البيضاء<sup>(5)</sup> ،حيث تعتبر ولاية أم البواقي حسب مخطط تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية من الولايات الستة التي تشكل إقليم الهضاب العليا شرق وهي : ولاية برج بو عريريج ، و ولاية سطيف، ولاية باتنة ،ولاية خنشلة ،ولاية تبسة و ولاية أم البواقي .

#### - موقع دائرة عين البيضاء :

تقع دائرة عين البيضاء شرق مركز ولاية أم البواقي ،بين تقاطع محورين رئيسيين يمثلهما كل من الطريق الوطني رقم 80 الذي يربط ولاية سوق أهراس بخنشلة ،والطريق الوطني رقم 10 الرابط بين قسنطينة وتبسة، تتكون من 3 بلديات هي عين البيضاء ،الزرق وبريش ، يحدها من الشمال ولاية قالمة، من الجنوب دائرة فكيرينة ، من الغرب دائرة عين ببوش و دائرة أم البواقي ،و من الشرق دائرة الرحية ودائرة مسكانة، " تبلغ مساحتها 596,73 كلم<sup>2</sup> " (6) .

#### - موقع بلدية عين البيضاء :

تقع بلدية عين البيضاء جنوب دائرة عين البيضاء ،يحدها من الشمال الشرقي بلدية الزرق، من الشمال الغربي بلدية بريش ،من الجنوب بلدية فكيرينة ،تتكون من تجمعين ثانويين هما بئر وناس وبوعكوز و عدة مشاتي هي سافل البيضاء ،أولاد بوشكوة ،شهامية ،الحسيني ،غابوري ،عمارة ،عزوز ،قابل لهدب ،حاج أونيس ،حبابرة ،أولاد وطار ، أما مساحتها فهي تبلغ 58 كلم<sup>2</sup> ( خريطة رقم 01 ) .



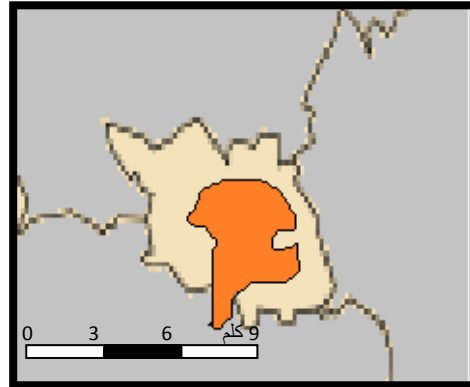
موقع ولاية أم البواقي في الشرق الجزائري



موقع دائرة عين البيضاء في ولاية أم البواقي



موقع بلدية عين البيضاء في الدائرة



موقع مدينة عين البيضاء في البلدية

الخريطة رقم 01 : الموقع الإداري لمدينة عين البيضاء

المصدر: إعداد الطالبة 2013

### 3-1 التطور الإداري لمدينة عين البيضاء : (9)

تأسست بلدية عين البيضاء كبلدية ذات صلاحيات كاملة في 23 سبتمبر 1852، وهي تمتد على أخصب الأراضي الفلاحية، وكانت تمثل آنذاك مركزا إستعماريًا ( Centre de colonisation )، ومقر دائرة تغطي 06 مناطق ( قادات ) هي : عين البيضاء، عين ببوش، عين ريغال، قصر الصبيحي، مسكانة، واد نيني .

وغداة إندياع الحرب التحريرية إنتهجت السلطات الفرنسية إصلاحات إدارية وسياسية جديدة، تمثلت في حل البلديات المختلطة بموجب مرسوم 28 جوان 1956، وحولت إلى بلديات ذات صلاحيات كاملة بمساحات صغيرة ومحدودة، وأحجام سكانية منخفضة، وتضاعف عدد الدوائر (Arrondissements) ودعمت مهام رئيس الدائرة (Sous-Prefect)، والجدير بالذكر أن إقليم ولاية أم البواقي حاليا كان يتألف آنذاك من 31 بلدية، وزعت على ثلاث مراكز هي عين مليلة، عين البيضاء وأم البواقي .

أما بعد الإستقلال فقد سعت الدولة الجزائرية إلى تقليص عدد البلديات على المستوى الوطني، والتي بلغ عددها آنذاك 1526 بلدية، وهذا نتيجة رحيل جميع الإطارات الفرنسية، وعدم خبرة إطارات الجزائر، وأصبحت أغلب البلديات تعاني من سوء التسيير وتدهور وضعيتها جراء النقص في الإمكانيات البشرية والتقنية، ولأن تجميع البلديات من شأنه أن يقلل من حجم النفقات العمومية، وبذلك قلص عدد البلديات إلى 638 بلدية .

وعليه أصبحت دائرة عين البيضاء سنة 1963 و التي تنتمي إلى ولاية قسنطينة تشرف على: عين بابوش، أم البواقي، مسكانة، الضلعة، فكيرينة، بريش و قصر الصبيحي .

وبعد أول تقسيم ترابي إداري في الجزائر عام 1974، بموجب الأمر رقم 74 / 69 المؤرخ في 2 جويلية 1974 والمتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات، تم إستحداث ولاية أم البواقي التي كانت تابعة إداريا لولاية قسنطينة، والتي كانت تمثل تجمع سكاني ريفي صغير، تمت ترقيته مباشرة إلى مقر ولاية، على الرغم من وجود آنذاك مراكز أكبر منها ( عين البيضاء، خنشلة وعين مليلة )، حيث أن هذا الخيار أخذ بعين الإعتبار الموقع المركزي لمدينة أم البواقي بالنسبة لإقليمها، والإمكانيات المستقبلية للتوسع التي تتمتع بها المدينة، ونتيجة لهذا التقسيم أصبحت دائرة عين البيضاء تغطي أربع بلديات هي: فكيرينة، مسكانة، بريش و عين البيضاء ( خريطة رقم : 02 ) .



الصورة رقم 06 : مدينة أم البواقي و عين البيضاء بعد الاستقلال

المصدر : <http://www.forum.educ40.net/showthread.php?t=24998>

وفي ثاني تقسيم ترابي في سنة 1984، تم الأخذ بعين الإعتبار إمكانات كل منطقة حيث تم فصل وإلحاق بعض البلديات من ولاية واستحداث ولاية جديدة، وقد تأثر مجال ولاية أم البواقي بهذا التقسيم، وذلك بفصل خنشلة ( أصبحت ولاية ) وبعض البلديات، وبقيت مدينة عين البيضاء لم تشهد أي الترقية، بسبب تشبع الإقليم الحضري لإقليمها ما يجعلها غير قابلة لاستقبال أي وظائف جديدة، حيث أصبحت دائرة عين البيضاء تشرف على بلديات بريس،الزرق، عين البيضاء .

ومنه فإن التقسيم الإداري لسنة 1974 كان له بالغ التأثير على مدينة عين البيضاء في عدة ميادين ، حيث أنه أدى إلى ترقية مدينة أم البواقي إلى ولاية رغم أنها كانت اقل أهمية من مدينة عين البيضاء ، وهذا ما أدى إلى تخفيف الضغط على هذه المدينة التي لا يمكن لإقليمها الحيوي إستيعاب دور الولاية، وما يتطلبه هذا الدور من مجالات حضرية على المدى المتوسط والبعيد، إلا أنه وإلى جانب ذلك أدى نوعا ما إلى إهمال القطاع الاقتصادي للمدينة ما أثر على نوعية حياة السكان فيها .



## 4-1 أهمية مدينة عين البيضاء :

### 1-4-1 مكانة مدينة عين البيضاء في إقليم الشرق الجزائري :

#### - الأهمية الجغرافية :

تعتبر مدينة عين البيضاء من أهم مراكز العبور في الشرق الجزائري، والذي يتميز بالإزدواجية والثنائية المتروبولية قسنطينة – عنابة، هذه الثنائية التي تتوسطها مدينة عين البيضاء فهي تمثل نقطة إلتقاء الطريق الوطني رقم 10 الرابط بين الشرق والغرب، والطريق الوطني رقم 80 الرابط بين الشمال والجنوب، وهذا ما جعلها محطة ضرورية ولا بد منها بين العديد من الأقطاب الحضرية المهمة، كما دعم الجاذبية الإقتصادية للمدينة، وشجع سكان التجمعات الحضرية المجاورة لها على الإنتقال إليها .

وقد تزايدت أهمية الموقع بعد توطين مشروع المطار، وكذا مشروع محطة السكة الحديدية، مما سيجعلها ممرا مهما في إقليم الشرق الجزائري، ويمنحها دورا إستراتيجيا مهما في الشبكة الحضرية للشرق الجزائري .

#### - الأهمية الديمغرافية :

حسب إحصائيات سنة 1954 بلغ عدد سكان مدينة عين البيضاء 14804 نسمة، وهي بذلك تنتمي إلى فئة المدن التي يتراوح عدد سكانها بين عشرة آلاف وخمسين ألف نسمة، ورتبتها ضمن هذه الفئة هي 13 من 24 مركز على المستوى الوطني، هذه المكانة والرتبة تطلب دورا فعالا ومهما، حيث تم ترقية مدينة عين البيضاء إلى مركز إستعماري تابع لإقليم قسنطينة، أما سنة 1966 فقد بلغ حجم مدينة عين البيضاء حوالي 30412 نسمة، ورتبتها 12 من أصل 57، وهذا ما جعلها تستقر في نفس الفئة إلى غاية سنة 1987 أين قفزت مدينة عين البيضاء إلى فئة المدن المتوسطة التي يتراوح عدد سكانها بين خمسين ومائة ألف نسمة، بحجم سكاني بلغ 62253 نسمة، وهي فئة المدن الأكثر أهمية والأكثر ديناميكية.

أما خلال سنة 1998 فقد زاد الوزن الديموغرافي لمدينة عين البيضاء ليصل 94775 نسمة، إلا أنها بقيت مستقرة في نفس فئة المدن المتوسطة، وهذا ما جعلها على مشارف الانتقال إلى فئة جديدة من المدن هي فئة المدن الكبرى التي يتجاوز عدد سكانها 100 000 نسمة<sup>(10)</sup>، والتي أصبحت مدينة عين البيضاء تنتمي إليها حسب إحصاء 2008، أين بلغ عدد سكان المدينة 115286 نسمة ( تقريبا ضعف عدد سكان مدينة أم البواقي الذي بلغ 67201 نسمة) ،و121415 خلال سنة 2010<sup>(11)</sup>، وهذا ما يدل على الحجم المهم للمدينة مقارنة بالمدن المجاورة لها<sup>(12)</sup> .

وبالتالي فإن مدينة عين البيضاء تبلغ من الأهمية الديمغرافية ما يجعلها تحتل المرتبة الأولى من حيث الأولوية في إستقبال المشاريع الحضرية الإقليمية التي تخدم إقليمها .

#### 1-4-2 مكانة مدينة عين البيضاء في إقليم ولاية أم البواقي :

يظهر دور مدينة عين البيضاء في ولاية أم البواقي في الميدان الإداري والتجاري أكثر منه في الميدان الصناعي ، فالأهمية الإدارية التي تكتسبها بحضور بعض التجهيزات الكبرى وأيضاً الإدارات ، و موقعها الإستراتيجي ضمن المحورين الرئيسيين جعل منها مركز لتبادل التجاري، وأعطى المدينة طابع خاص .

#### - مكانة مدينة عين البيضاء في البرنامج الإقتصادي الموجه لولاية أم البواقي : (13)

تعد مدينة عين البيضاء من أهم مدن الولاية، فهي داخل الحدود الإدارية للولاية المدينة الأولى من حيث الحجم السكاني، وهذا ما يبرر نصيبها المعتبر من مشاريع التنمية الإقتصادية التي جاء بها المخطط الرباعي الأول 1970-1973، حيث بلغ حجم الإستثمارات فيها ما يقارب الخمس من نصيب مجموع البلديات التي شكلت ولاية أم البواقي في تقسيم سنة 1974، وهذا يدل على أهمية المدينة في إقليم الولاية ( ولاية قسنطينة آنذاك ) .

النسبة(%)	نصيب الفرد (دج/فرد)	حجم الاستثمار (10 <sup>3</sup> دج)	المراكز
20.7	1.1	32556.4	عين البيضاء
4.3	0.75	6825.4	أم البواقي
100	2.27	156714.98	المجموع الولاية

الجدول رقم 05: نصيب مدينة عين البيضاء من المخطط الرباعي الأول

المصدر : براقدي سليم ، 2005 ، ص: 15.

أما بعد التقسيم الإداري لسنة 1974، ونتيجة لترقية مدينة أم البواقي إلى مقر ولاية، فقد إستفادت مدينة أم البواقي من أكبر حصة من حجم الإستثمارات العمومية المجددة للولاية في المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، حيث إرتفع نصيب الفرد من الإستثمارات إلى 47.08 دج/فرد، مقابل 0.75 دج/فرد قبل الترقية الإدارية لها، وهو ما يتماشى والدور الجديد لمدينة أم البواقي، أما نصيب الفرد من الإستثمارات في مدينة عين البيضاء فقد كان أقل من متوسط نصيب الفرد الولائي 9.25 دج/فرد، لأنه عرف إنخفاضا كبيرا من 20.70 دج/فرد قبل التقسيم الإداري سنة 1974، إلى 8.10 دج/فرد بعد التقسيم الإداري، وهذا يدل على تغير إهتمام السلطات نحو التوجه إلى دعم مركز الولاية الجديد.

النسبة(%)	نصيب الفرد (دج/فرد)	حجم الاستثمار (10 <sup>3</sup> دج)	المراكز
3.23	8.84	137805.25	عين البيضاء
45.3	47.08	712145.25	أم البواقي
9.74	8.10	152464.25	عين مليلة

0.73	0.40	6500.00	مسكّانة
100	9.25	156514.50	المجموع الولاية

الجدول رقم 06: نصيب مدينة عين البيضاء من المخطط الرباعي الثاني

المصدر : براقدي سليم ، 2005 ، ص: 16.

إلا أنه وخلال المخطط الخاص بتعديل الإختلالات الموجودة في المخطط الرباعي الثاني، تم التفتن إلى إنعدام التوازن في توزيع الإستثمارات بين مدن الولاية، حيث تم تخصيص لولاية أم البواقي غلاف مالي كان نصيب مدينة عين البيضاء منه 54.00 %، في حين مركز الولاية لم يستفد سوى من 3.30 %، وهذا يدل على مدى إدراك السلطات المركزية، والولائية لأهمية مدينة عين البيضاء الإقليمية والمحلية .

النسبة(%)	نصيب الفرد (دج/فرد)	حجم الاستثمار (10 <sup>3</sup> دج)	المراكز
54.00	4.85	206885	عين البيضاء
3.3	0.84	12720	أم البواقي
34.9	7.12	13401.8	عين مليلة
3.3	1.45	12948.6	مسكّانة
100	3.08	383075.6	المجموع الولاية

الجدول رقم 07 : نصيب مدينة عين البيضاء من البرنامج الخاص للإستثمارات 1974 .

المصدر : براقدي سليم ، 2005 ، ص: 16.

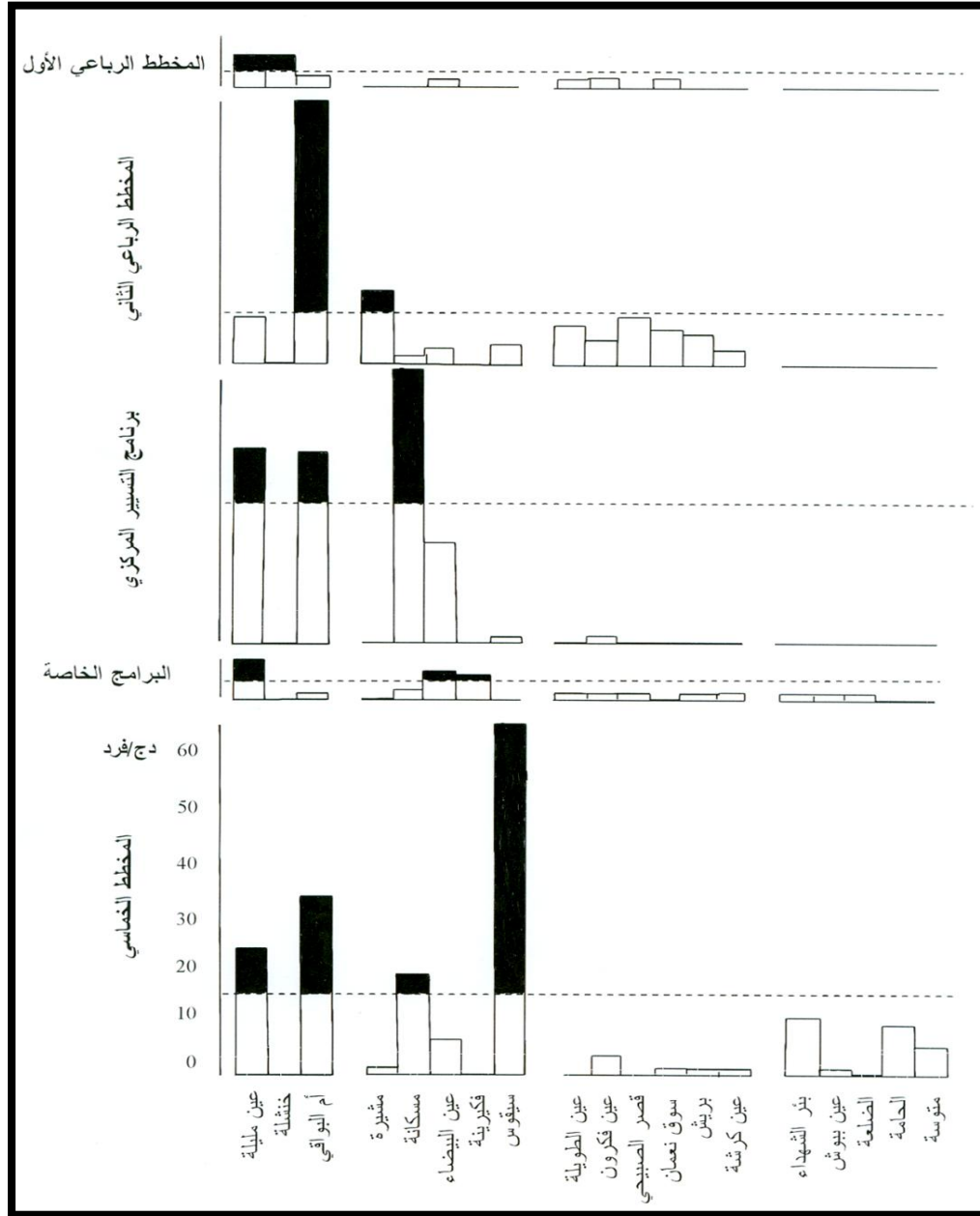
وبقيت مدينة أم البواقي تستحوذ على أكبر نصيب من الإستثمارات التي جندت للولاية خلال المخطط الخماسي الأول 1978-1984 ، بنصيب 40.39 دج/فرد و هو أكبر من نصيب الفرد الولائي 25.26 دج/فرد، ثم نجد مراكز عين مليلة وخنشلة ومسكّانة، كما نسجل إنخفاض كبير لنصيب الفرد من حجم الإستثمارات لمدينة عين البيضاء، إذ تمثل 6.25 دج/فرد.

النسبة(%)	نصيب الفرد (دج/فرد)	حجم الاستثمار (10 <sup>3</sup> دج)	المراكز
11.5	6.25	26635.5	عين البيضاء
26.4	40.39	610952	أم البواقي
17.9	22.07	415423	عين مليلة
25.7	13.42	593763.5	خنشلة
6.6	17.35	154180	مسكّانة
100	25.26	156514.50	المجموع الولاية

الجدول رقم 08 : نصيب مدينة عين البيضاء من المخطط الخماسي الأول

المصدر : براقدي سليم ، 2005 ، ص: 17.

وخلال الخماسي الثاني 1985-1989 أصبح نصيب الفرد من الإستثمارات لمركز عين البيضاء 21.09 دج/فرد، وهي أكبر مما كان عليه خلال المخطط الخماسي الأول 6.25 دج/فرد، وهذا ما يجعل مدينة عين البيضاء في الرتبة الثانية بعد مركز الولاية، من ناحية التمويل بالإستثمارات.



الشكل رقم 05 : توزيع حجم الاستثمارات العمومية في ولاية أم البواقي 1973-1984

المصدر : براقدي سليم ، 2005 ، ص: 19.

أما بعد عشرية التسعينات، فقد تم وضع سياسة للإنعاش الإقتصادي سخر لها 370مليار دولار أمريكي، في ظل زيادة المداخيل المالية التي تتمتع بها الجزائر، هدفها تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الإقتصادية (المالية والسياسية) والأمنية التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الإستثمار والنمو من جديد، حيث تم ترجمة هذه السياسة من خلال ثلاث برامج لدعم الإنعاش الإقتصادي هي: (14)

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 أو برنامج التنمية الثلاثي .
- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 أو برنامج التنمية الخماسي الأول .

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2009-2014 أو برنامج التنمية الخماسي الثاني .

ومدينة عين البيضاء بإعتبارها من بين المدن التي تأثرت بتدهور الأوضاع الأمنية، مقارنة بباقي مدن الولاية ، عرفت هجرة من الأرياف المحيطة بها، مما عقد الحياة الحضرية فيها ، وهذا ما جعلها تحتاج إلى نسبة معتبرة من الميزانية التي خصصت لولاية أم البواقي في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي المتبعة .

النسبة(%)	نصيب الفرد (دج/فرد)	حجم الاستثمار (10 <sup>3</sup> دج)	المراكز
9.82	27.64	86240	عين البيضاء
11.53	71.74	101260	أم البواقي
7.19	41.73	63000	عين مليلة
3.13	42.32	27500	مسكانة
100	75.85	877541	المجموع الولاية

الجدول رقم 09 : نصيب مدينة عين البيضاء من برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

المصدر : براقدي سليم ، 2005 ، ص: 18.

ومنه فإن مدينة عين البيضاء وبإعتبارها من أهم المدن في إقليم الشرق الجزائري ، فقد إستفادت ومنذ الإستقلال من جزء مهم من نصيب الولاية التي تنتمي إليها ( ولاية قسنطينة ثم ولاية أم البواقي) من حيث الإستثمارات العمومية ، وحتى بعد ترقية مدينة أم البواقي إلى ولاية لم يتأثر إهتمام الجهات المركزية والولائية بالمدينة ، لما تفرضه من تأثير على باقي الإقليم .

إلا أن المشاريع التي إستفادت منها المدينة خلال هذه الفترة، ونتيجة لخضوعها للمخططات الإقتصادية الوطنية فهي قد كانت تخدم التخطيط المركزي القطاعي، وبعيدة كل البعد عن التخطيط الإستراتيجي .

- **تركز التجهيزات في المدينة :**

يمكن إعتداد معيار آخر لمعرفة مكانة المدينة ضمن إقليمها الولائي، وهو حجم التجهيزات بالمدينة، لأن التجهيز له علاقة مباشرة بعنصر الإستثمارات، كون هذه الإستثمارات توجه لتجهيز المدن بالمرافق والمشاريع الاقتصادية، بهدف الرفع من كفاءة البنية التحتية، وجعل الحياة الحضرية أيسر وأفضل.

ومن خلال مصفوفة التجهيزات لولاية أم البواقي، يمكن التوصل إلى أن مدينة عين البيضاء ذات تجهيز مهم على مستوى الولاية، إذ نجد مرافق إدارية، صحية و تعليمية...، فهي تعد من بين المراكز الثلاث الأولى الأحسن تجهزا، مقارنة بباقي بلديات الولاية.

إلا أن هذه التجهيزات عرفت خلال العشرية الأخيرة ضغطا كبيرا، نتيجة النزوح الريفي المتواصل إلى المدينة، كما أن طبيعة التجهيز ونوعه، له أهمية خاصة في التمييز بين المراكز، فنوع التجهيز المتوفر بالمدينة عالي نسبيا، حيث نجد: (15)

- مؤسسات مالية وإدارية مهمة مثل: البنوك وكذلك الخطوط الجوية الجزائرية وشركات التأمين المختلفة: العامة للتأمينات المتوسطة (GAM) ، الشركة الجزائرية للتأمينات (SAA) ، ...
  - مؤسسات التكوين والتعليم كمدرسة تكوين شبه الطبي، والثانويات، و...
  - هياكل الإيواء كالفنادق.
  - مؤسسات ومراكز أمنية.
  - هياكل صحية معتبرة، وجود مستشفيات، وعيادات صحية، و...
  - مقرات الدائرة، والبلدية، ومختلف مصالح الولاية.
- وبالتالي فإن توفر المدينة على أنواع عالية من التجهيزات سوف يدعم الديناميكية الخاصة بالمدينة، ويجعلها جاذبة للتدفقات السكانية اليومية من المراكز المجاورة وللإستثمارات الخاصة، وقادرة على إستيعاب أي نوع من المشاريع بمختلف الأحجام .
- **الحجم السكاني :**

حافظت مدينة عين البيضاء على المرتبة الأولى من الناحية الديموغرافية مقارنة بباقي مدن ولاية أم البواقي، وهذا منذ إستحداثها، فهي المدينة الوحيدة في إقليم الولاية التي يتجاوز عدد السكان فيها 100 000 نسمة، "حيث تقدر الكثافة السكانية فيها سنة 2008 بـ 1 935 ساكن في كلم<sup>2</sup>، في حين أن متوسط الكثافة السكانية في الولاية يقدر بـ 93 ساكن في كلم<sup>2</sup>، كما أن الكثافة السكانية فيها أعلى بكثير من البلديات الأكثر كثافة، فهي مثلا أعلى بست مرات من البلدية التي تليها من حيث الكثافة السكانية وهي بلدية عين مليلة، وأعلى باثنتا عشرة مرة من عاصمة الولاية . " (16).

## 2- تحليل أبعاد التنمية الحضرية المستدامة في مدينة عين البيضاء :

باعتبار المدينة نظام بيئي حضري تتعلق ديمومته بمدى إحترام صيرورته للقوانين البيئية، ويرتكز على الربط بين المجالات الثلاثة المكونة للمدينة (الإقتصادي والبيئي ) لأن تحليل أبعاد التنمية الحضرية المستدامة لمدينة عين البيضاء لابد أن يتطرق إلى أربع مجالات أساسية هي المجال البيئي، المجال الاجتماعي والديمغرافي، المجال الاقتصادي والمجال العمراني الذي يعتبر المتحكم الرئيسي في باقي المجالات الأخرى، وذلك لما له من تأثير على حياة السكان الإجتماعية والإقتصادية والبيئية .

## 1-2 تحليل البعد البيئي لمدينة عين البيضاء :

بما أن المدينة هي عبارة عن نظام بيئي حضري يتكون من نظام طبيعي ونظام إصطناعي، فإن البعد البيئي لمدينة عين البيضاء يعتبر من أهم الأبعاد التي تتحكم في الفرص التنموية للمدينة على المدى القريب المتوسط والبعيد، فهو يشتمل على الإمكانيات الطبيعية التي تضمها المدينة والتي يمكن إستغلالها من أجل تحويل النمو العمراني لمدينة عين البيضاء إلى تنمية حضرية مستدامة .

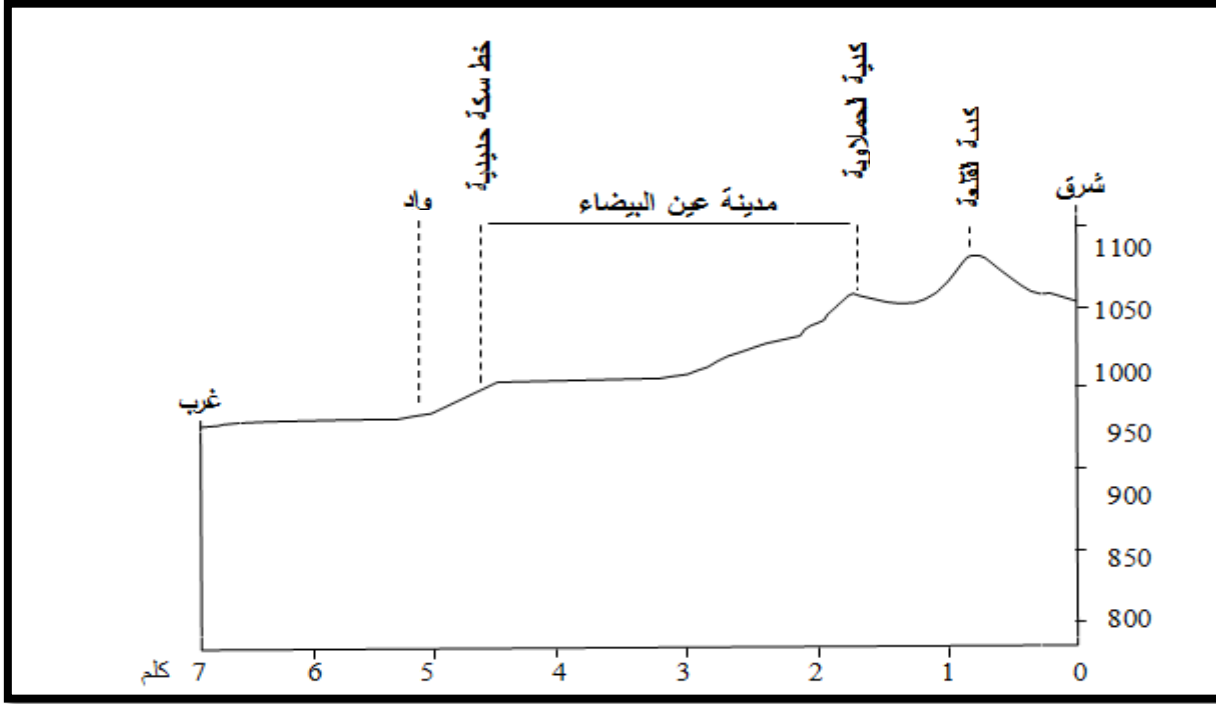
### 1-1-2 الموضع :

تتموضع مدينة عين البيضاء على منطقة منبسطة في أغلبها على إرتفاع 900 م فوق مستوى سطح البحر، إلا أن التوسعات الأخيرة (المبرمجة بين سنة 2007 و 2017) برزت على حواف جبل أم الجمل (1022م) جنوب غرب المدينة، كدية القلعة (1105م) وجبل بو عكوز (1108م) شمال شرق المدينة، كما يتميز موضعها بوجود مرتفعات وتلال داخل المحيط العمراني مثل كدية الحملاوية وعسكري الشريف، حيث عملت هذه الأخيرة على تمزيق النسيج العمراني، وبالتالي ظهور عددا كبيرا من الدروب لإختصار المسافات ( الشكل رقم 06 و 07 ) .

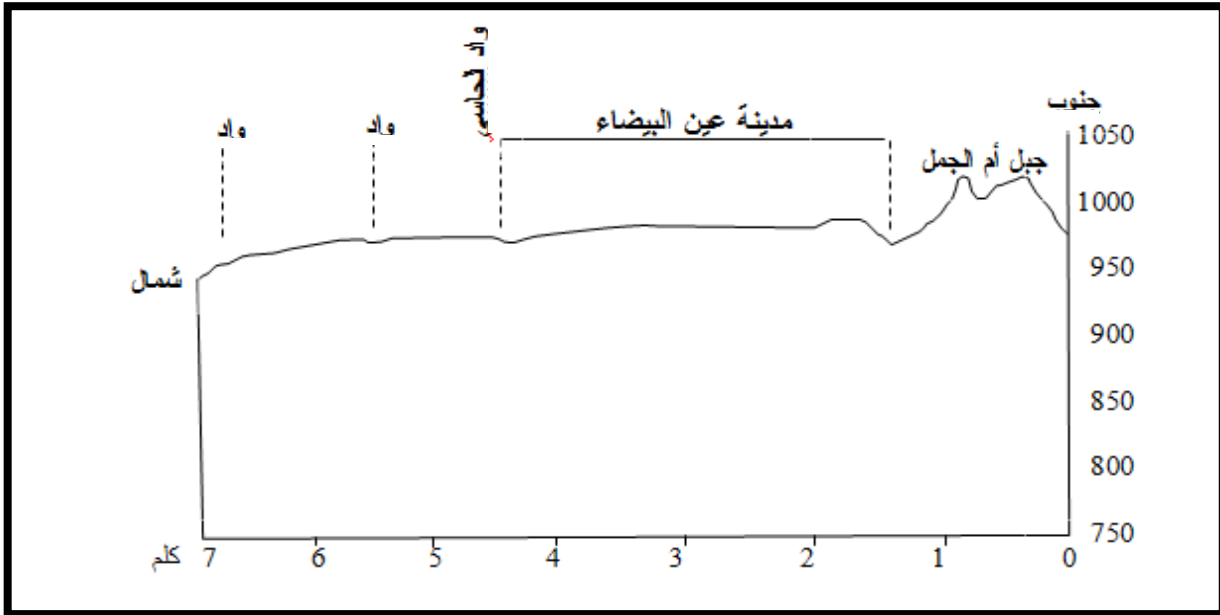
ويزداد إرتفاع المدينة بشكل واضح كلما إتجهنا نحو الأطراف، في الجهتين الشرقية والجنوبية وهي عبارة عن أراضي مشجرة، كما يخترق المدينة في جهتها الشمالية واد "الحاسي" الذي يفصل بين أحياء البيضاء الصغيرة والسلام جنوبا وواد إيسفر الذي يقطع حي الأوراس الكبير وهذين الوادين يطرحان إشكالية الفيضانات بسبب غياب عمليا التهينة الضرورية ( الخريطة رقم 03).<sup>(17)</sup>

ومنه فإن موضع مدينة عين البيضاء شبه مغلق من جميع الإتجاهات، عدا بالجهة الجنوبية التي تعتبر منبسطة إلا أنها لا تنتمي إلى إقليم البلدية، حيث أن عملية التوسع تصطدم بجملة من العوائق والإرتفاعات، كخط الضغط المرتفع وخط السكة الحديدية، كما عمل الموضع على تقطيع النسيج الحضري، وجعل بعض الأحياء تبدو وكأنها معزولة، كحي الأوراس وحي البيضاء الصغيرة.

وهذا ما يجعل لإمكانيات التوسع على المدى الطويل خيار وحيد يتلخص في الخروج من الحدود الإدارية للبلدية جنوبا نحو بلدية فكيرينة، وبالتالي التوجه نحو تحقيق التلاحم الحضري الذي يفرضه موضع مدينة عين البيضاء بين البلديتين .



الشكل رقم 06 : مقطع طوبوغرافي شرق – غرب لمدينة عين البيضاء



الشكل رقم 07 : مقطع طوبوغرافي شمال – جنوب لمدينة عين البيضاء

مصدر الشكل 06 و 07 : براقدي سليم ، 2005 ، ص: 29 .

## 2-1-2 الإنحدارات:

معرفة إنحدار الأرضيات تعتبر عنصر أساسي لقياس إمكانات التعمير المستقبلية للمدينة ،لذا حاولنا

ترتيب الإنحدار حسب نوعيته كالآتي : (20)

- **مناطق الإنحدار فيها ضعيف جدا** يتراوح بين 1 و 3 % شمال غرب المدينة وهي أراضي قابلة للتعمير وتتربع على مساحة 21.56 كلم<sup>2</sup>.
- **مناطق ضعيفة الإنحدار** يتراوح الإنحدار فيها بين 3 و 8 % و هي أراضي قابلة للتوسع العمراني تمثلها الحدود الخارجية للمدينة ،وهي السائدة على تراب المدينة والبلدية، تتربع على مساحة 14.27 كلم<sup>2</sup>.
- **مناطق متوسطة الإنحدار** يتراوح الإنحدار فيها بين 8 و 15 % وتتركز على الجهة الشمالية من المدينة، وتتربع على 11.28 كلم<sup>2</sup> ، من مساحة البلدية.
- **مناطق شديدة الإنحدار** يفوق الإنحدار فيها 15 % و هي أراضي غير قابلة للتعمير، تحتلها المساحة الغابية وتشغل مساحة 4.89 كلم<sup>2</sup>، نجدها منتشرة على السفوح الشرقية والجنوبية من المدينة.
- ومنه فان الإنحدار السائد في المدينة هو الإنحدار الضعيف والمتوسط ( الخريطة رقم 04 ) المناسب للتعمير.

3 خريطة الطوبوغرافيا و 4 خريطة الانحدارات

## 3-1-2 الدراسة الجيولوجية :

تمتاز مدينة عين البيضاء ببساطة تركيبها الجيولوجي، كون المنطقة تغطيها تكوينات رسوبية حديثة النشأة تعود للزمن الثاني، وتكوينات غطائية تنتمي للزمن الرابع وهي كما يلي : (18)

- **تكوينات الزمن الثاني:** تتموضع هذه التكوينات بالمرتفعات المجاورة للمدينة، في أغلبها تعود للعصر الكريتاسي العلوي.

- **الكومبانيا ( Campanien ):** وهي طبقة تتكون من المارن البني والكلس الدقيق، وتتموضع في القاعدة بواسطة حاجز كلسي يبلغ بين 75-90 م متبوع بالمارن الرمادي وكذلك بعض التشكيلات من المارن وخليط من المارن والكلس بسمك 60م، وهذا النوع من التكوينات يكاد يكون منعدم على تراب البلدية، وتشغل 1.62 كلم<sup>2</sup> من مساحة البلدية.

- **الميزتريشيان ( Maestrichtien ):** يتواجد في مرتفعات جبل أم الجمل، وكدية القلعة، وهو عبارة عن كلس ومارن بني ذات كسور بيضاء، ويحتل 8.09 كلم<sup>2</sup> من مساحة البلدية.

- **تكوينات الزمن الرابع:** وهي من أكثر التكوينات انتشارا بالمنطقة، وهي بمثابة أرضية قديمة، وتنتشر في شكل أشرطة في الجهة الشمالية والشرقية، وهي ذات مورفولوجية مسطحة، توضع عليها ترب رمادية، والتي تعتبر مناسبة للنشاطات الزراعية، وتشغل 14.01 كلم<sup>2</sup> من مساحة البلدية.

بالإضافة إلى الجليديات المتعددة النشأة، التي تتموضع داخل الطبقات، وهي تغطي مساحات شاسعة في الجهة الجنوبية والجنوبية الغربية، وترتيبها يكون في شكل انحدار خفيف، وترجع الجليديات إلى العصر الجليدي الأول، وتشغل 18.75 كلم<sup>2</sup> من مساحة البلدية (الخريطة رقم 05).

وبالتالي فإن الأراضي تنقسم ببلدية عين البيضاء إلى 3 أقسام، من ناحية ثبات التربة وقبولها للبناء : (19)

- **الأرضيات القابلة للبناء :** جيولوجيا هي عبارة عن أراضي كلسية كريتاسية ومارنية متماسكة بحمولة جيدة قابلة لجميع أنماط المباني السكنية توجد شرقا وجنوبا .

- **أرضيات متوسطة الصلاحية :** إنها الأحذورات البليجينية المكونة لترسبات قشرات كلسية تعود لتكوينات ليمونية رملية وأرجيلية، توجد غرب وشمال غرب المدينة وهي قابلة للتوسعات المستقبلية .

- **الأرضيات الغير قابلة للبناء :** مساحات صغيرة غير صالحة للتوسع تمثلها المساحات الجبلية المشغولة من طرف الغابات تتوسع شمال شرق، جنوب شرق وجنوب المدينة .

الخريطة الجيولوجية 5

## 2-1-4 المناخ :

يسود مدينة عين البيضاء مناخ قاري شديد البرودة شتاء و شديد الحرارة صيفا ، وهذا ما يؤثر على مستويات إستهلاك الطاقة في المدينة ، كما أنه يتناسب مع بعض النشاطات الفلاحية خاصة الرعوية منها، حيث يتميز المناخ في مدينة عين البيضاء ب : (21)

### أ- الأمطار :

تتنوع الأمطار من سنة لأخرى مع وضعية محافظة للقسم المطري تتراوح بين 300 إلى 500 ملم، أما بالنسبة للمتوسط المطري حسب سلتزر فيصل إلى 419 ملم / السنة .

### ب- الحرارة :

عين البيضاء تنتمي إلى السهول العليا بمناخ قاري و فترات صيفية حارة ( تتراوح درجة الحرارة بين 25 ° و 35 ° ) وجافة مصحوبة برياح جنوبية ( السيروكو ) حيث يصل المدى الحراري السنوي إلى 20 ° م ، وشتاء بارد ( درجة الحرارة بين 02 ° و 10 ° ) بسبب العلو الذي يميزها .

ت-الرياح : الرياح التي تميز المنطقة هي رياح السيروكو حيث تصل إلى 38.3 يوم/

السنة .

أما بالنسبة لفترات الثلجية و حسب سلتزر 1913-1938 فيتراوح متوسط الأيام الثلجية إلى 12.1 يوم/السنة . كما أن الفترات الجليدية تصل إلى 49 / يوم / السنة حيث تستطيع هذه الأخيرة التأثير على الزراعات بصفة خاصة و الفلاحة بصفة عامة .

## 2-1-5 المصادر المائية : (22)

تعتبر المصادر المائية من أهم العناصر الطبيعية التي يجب العمل على المحافظة عليها و على تثمينها من اجل ضما استدامتها ، و ضمان حق الاجيال القادمة منها ، حيث تنتمي مدينة عين البيضاء إلى الحوض المائي للسهول العليا القسنطينية ، الذي يتميز بكثافة نسبية للشبكة المائية ، يمثلها كل من واد الحاسي شمالا ، وواد إيسفر في الجنوب غربي ، كما تعتمد في تموينها على المياه الباطنية التي تصل سعتها إلى 5.04 هك/السنة ، ليصل عدد التنقيبات المستغلة إلى 04 تصل بها الكمية المستعملة 140 م<sup>3</sup>/اليوم ، أما بالنسبة للخزانات المائية المغمورة فتقدر بـ 02 بسعة 640 م<sup>3</sup> ، ليصل عدد الخزانات إلى 07 بسعة 16600 م<sup>3</sup> .

وتوزع الموارد المائية بعين البيضاء كالاتي: الآبار العميقة منها 08 عمومية و 10 خاصة، الآبار التقليدية منها 18 عمومية و 107 خاصة وهذا ما يبين أهمية المردود المائي بالمنطقة.

## خريطة المصادر المائية 6

ومنه فإن الخصائص الطبيعية للنظام البيئي الحضري لمدينة عين البيضاء، تتميز بدعمها للتوسعات العمرانية ( موقع إستراتيجي ،موضع منبسط مغلق من كل الجهات بإستثناء الجهة الشرقية ،تكوينات جيولوجية صلبة ومستقرة وإنحدارات ضعيفة )، إلا أن موضع المدينة المطوق بجملة من العوائق الطبيعية والقانونية تحول دون ذلك، و هذا ما قاد هذه التوسعات إلى التوجه جنوبا نحو بلدية فكيرينة (هذا ما أدى إلى إعداد مراجعة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يضم البلديتين رغم أنها لا تنتمي إلى نفس الدائرة ) .

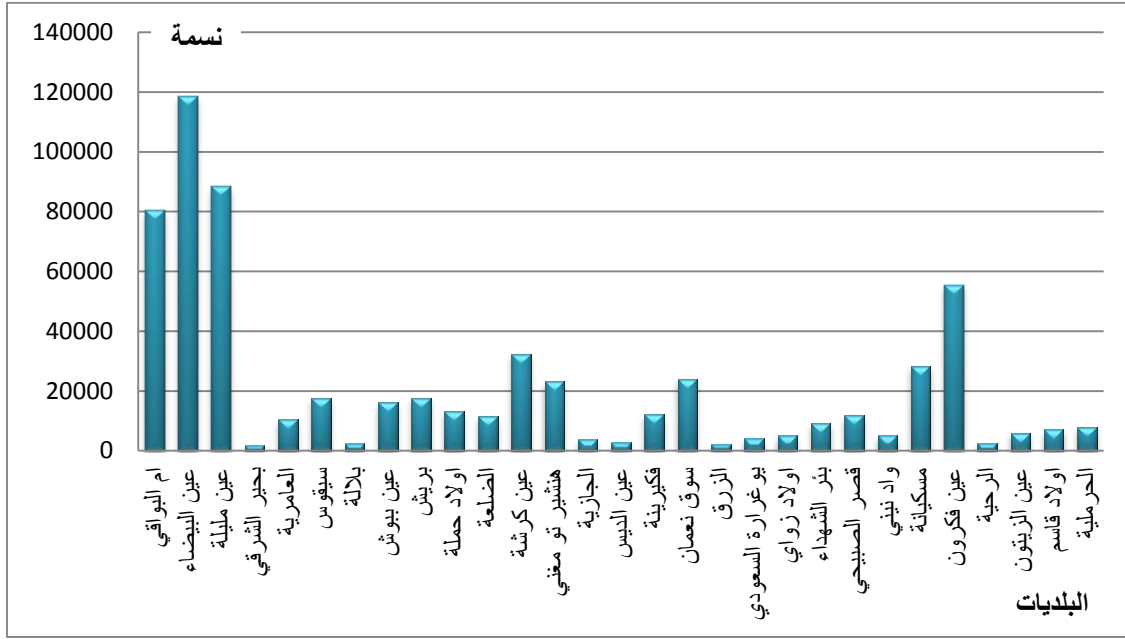
وبالتالي فإن الإمكانيات الطبيعية للنظام البيئي الحضري لمدينة عين البيضاء لا تمثل عائقا أمام تحويل النمو العمراني لمدينة عين البيضاء إلى تنمية حضرية مستدامة، بل تتطلب فقط محاولة التأقلم معها من أجل إستغلالها والتكيف معها بالطريقة الأمثل .

## 2-2 تحليل البعد الديمغرافي والإجتماعي لمدينة عين البيضاء :

تعتبر الدراسة السكانية من بين العناصر الضرورية في إعداد الدراسات العمرانية ،لأنها تسمح لنا بتشكيل مجموعة معطيات تمكننا من معرفة الإحتياجات الحقيقية للسكان وبالتالي تسيير مجال الدراسة إعتقادا على الوضعية الحالية ومختلف تناقضاتها .

### 2-2-1 تطور حجم السكان لمدينة عين البيضاء :

تبرز مدينة عين البيضاء في المرتبة الأولى من حيث الحجم السكاني مقارنة بباقي مدن الولاية، تليها مدينة عين مليلة ثم مدينة أم البواقي مقر الولاية ،فقد عرفت نموا سكانيا كبيرا منذ نشأتها في حوالي 1839 إلى يومنا هذا ،بحيث تضاعف عدد سكانها 59 مرة خلال 140 عاما في الفترة الممتدة بين 1871 و 2011، ويعود ذلك إلى "الزيادة الطبيعية بالدرجة الأولى ،بالإضافة إلى الهجرة" (23) .



الشكل البياني رقم 01 : توزيع حجم سكان ولاية أم البواقي سنة 2008

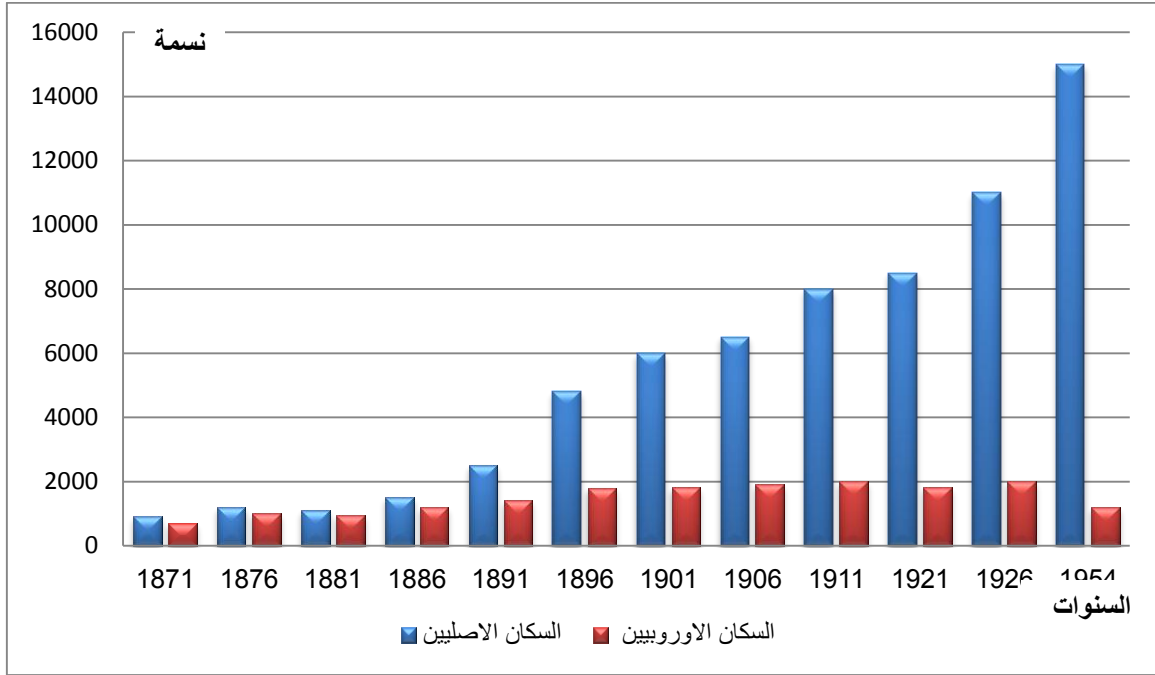
المصدر : الوكالة الوطنية للإحصاء، الإحصاء الوطني للسكان 2008.

وبالتالي فإن دراسة نمو الحجم السكاني مهم جدا في الدراسات العمرانية، لأنها تمكننا من معرفة أهم العوامل المؤثرة في هذا النمو وكيفية توزيعهم الجغرافي، حيث يظهر نمو سكان عين البيضاء عبر 05 مراحل هي: (24)

### - مرحلة 1871-1954 :

تميزت هذه المرحلة بعدم إستقرار الظروف الأمنية والسياسية على كامل التراب الوطني، حيث أعتبرت مدينة عين البيضاء مركزا إستعماريًا لتسهيل مراقبة القبائل ( السكان الأصليين )، وعليه تم تشييد منشآت لتثبيت المستوطنين، حيث بلغ عدد السكان سنة 1871 حوالي 2043 نسمة .

ما نلاحظه على معدل نمو الأهالي أنه كان سلبيا خلال الفترة الأولى من الإحتلال، نتيجة الإستيلاء على أراضيهم الخصبة وطردهم إلى الجبال، وفي المقابل كان معدل نمو الأوربيين يتزايد لإستمرارهم في التوافد والإستيلاء على الأراضي من جهة، وتوفير ضروريات الإستقرار من جهة أخرى، إلا أنه في فترة لاحقة وقبيل إندلاع الثورة التحريرية، بدأ تراجع معدل نمو الأوربيين بشكل واضح، بفضل الهجرة العكسية نتيجة فقدان الأمن، في حين أن السكان الأصليين أستمر نموهم بمعدلات قليلة، نتيجة التهجير والتقتيل الممارس عليهم.



الشكل البياني رقم 02 : الفرق بين عدد السكان الأصليين و الأوروبيين في مدينة عين البيضاء بين سنة 1954-1971  
المصدر : إعداد الطالبة اعتمادا على : براقدي سليم ، 2005 ، ص: 37 .

#### - المرحلة 1954-1966:

تميزت هذه المرحلة بإندلاع الحرب التحريرية، وما إنجر عنها من سياسات الإستعمار الهادفة إلى وقفها بكل الطرق ( مثل مخطط قسنطينة) ، ثم تلتها فترة الإستقلال 1962-1966، والتي تميزت بتعقد الأمور الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للبلاد، حيث قدر معدل نمو عين البيضاء 5.77 % وهو أقل من معدل نمو مدن شرق البلاد آنذاك والمقدر ب 7.29 %، و يساير نوعا ما معدل النمو الوطني في هذه الفترة و المقدر ب 5.44 %، وقدر حجم الزيادة السكانية 14900 نسمة أي بمعدل 1242 شخص كل عام نتيجة عودة النازحين.

#### - المرحلة 1966-1977 :

تعتبر هذه المرحلة من مراحل التوازن والتخطيط التوجه نحو الإشتراكية، حيث بلغ معدل النمو بعين البيضاء في هذه المرحلة 3.10 %، وقد تميزت هذه الفترة ب: أولا إصلاحات في ميدان الفلاحة، عن طريق تطبيق سياسة الثورة الزراعية والقرى الإشتراكية، مما شجع على تثبيت سكان الأرياف، وثانيا بترقية مركز أم البواقي إلى مقر ولاية، وهذا ما أثر على حجم الزيادة السكانية الذي قدر بـ 12166 نسمة، وهي أقل من الزيادة في الفترة السابقة .



- الهجرة الريفية من البلديات المجاورة

- تحسن الأوضاع الأمنية

- جاذبية المركز بحثا عن العمل

أما خلال الإحصاء الوطني لسنة 2008 فقدّر عدد سكان البلدية 118662 نسمة ،بمعدل نمو 2,6 % المرتفع مقارنة مع معدل النمو الولائي و الوطني ( معدل النمو الولائي سنة 2008 هو 1,9 و الوطني هو 1,6 ) ، منها 115286 في المركز و 2448 نسمة بالتجمع الثانوي ،و 928 نسمة في المشاتي ،أي أن عدد السكان خارج التجمع الرئيسي ( المدينة ) انخفض عن سنة 2004 وهذا راجع إلى تزايد وتيرة الهجرة الريفية نحو مدينة عين البيضاء بسبب تدهور الأوضاع المعيشية في الأرياف . (25)

إلا أن سنة 2010 تميزت بإستقرار عدد السكان خارج التجمع الرئيسي بسبب سياسة دعم المناطق الريفية (تم انجاز 861 وحدة من السكن الريفي مقابل 813 لبلدية أم البواقي ضمن برنامج يضم 1040 وحدة) ،حيث بلغ عدد سكان البلدية 124971 نسمة ،منها 121415 في التجمع الرئيسي ،2578 في التجمع الثانوي و978 نسمة في المشاتي . (26)

التعيين	إحصاء 77	إحصاء 87	إحصاء 2004	إحصاء 2008	معدل النمو المطلق	معدل النمو النسبي %
المركز	42988	62253	108071	115286	78 427	64,59
التجمع الثانوي	2514	4206	3804	2448	64	2,48
المشاتي	1898	822	1029	928	- 920	- 94,06
البلدية	47400	67281	112904	118662	77 571	62,07

الجدول رقم 10: تطور حجم سكان بلدية عين البيضاء بين 1977-2010

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على مجموعة من الوثائق

ومنه فإن التطورات الديمغرافية لمدينة عين البيضاء في السنوات الأخيرة تميزت بتسارع وتيرة النمو بطريقة لا تخدم التنمية الحضرية المستدامة لمدينة عين البيضاء، خاصة وأن السبب الرئيسي في زيادة هذا النمو هو الهجرة الريفية من القرى والمشاتي المجاورة بحثا عن العمل ونتيجة تدني الظروف المعيشية فيها، وهذا ما أثر على إطار نوعية حياة السكان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية .

## 2-2-2 توزيع سكان مدينة عين البيضاء حسب العمر و الجنس :

حسب الإحصاء الوطني لسنة 2008 ، تم توزيع سكان مدينة عين البيضاء كالتالي :

توزيع سكان مدينة عين البيضاء			
فئة العمر	الذكور	الإناث	المجموع
0-4 سنة	5995	5521	11516
5-9 سنة	4814	4684	9498
10-14	5404	5167	10571
15-19	6506	6265	12772
20-24	6668	6719	13387
25-29	5947	6156	12103
30-34	4600	4412	9012
35-39	3859	3783	7642
40-44	3322	3636	6959
45-49	3410	3407	6817
50-54	2700	2628	5328
55-59	2120	2039	4159
60-64	1122	1146	2268
65-69	1190	1257	2447
70-74	879	809	1688
75-79	635	672	1307
80-84	294	358	651
85 و+	173	223	396
غير معرف	51	89	141
<b>المجموع</b>	<b>59690</b>	<b>58972</b>	<b>118662</b>

الجدول رقم 11: توزيع سكان مدينة عين البيضاء حسب الفئات العمرية سنة 2008

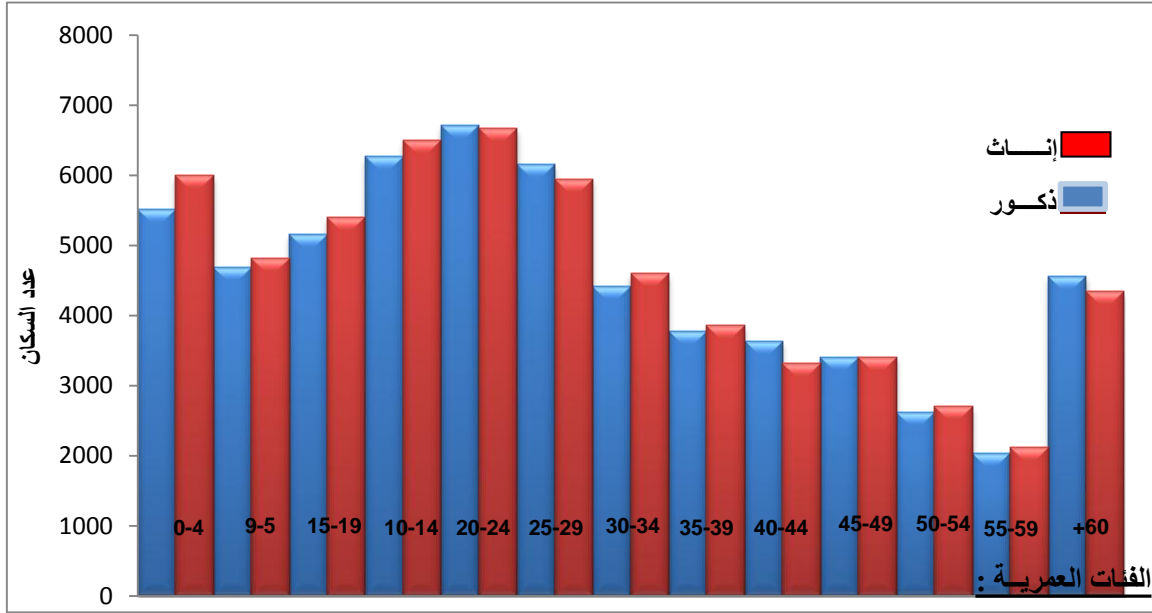
المصدر : الوكالة الوطنية للإحصاء ،الإحصاء الوطني للسكان 2008.

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
4-0	5995	5521	11516
14-5	10 218	9 851	20 069
59-15	39 132	36 045	75 177
60+	4 344	4 554	8 898
<b>المجموع</b>	<b>118662</b>	<b>58972</b>	<b>59690</b>

الجدول رقم 12: الفئة العمرية النشطة في مدينة عين البيضاء سنة 2008 .

المصدر : إعداد الطالبة اعتمادا على الإحصاء الوطني للسكان 2008.

ما يلاحظ بالنسبة لبلدية عين البيضاء حسب الجدول هو غالبية الفئة العاملة بالمنطقة وهذا ما يتطلب توفير مناصب للشغل، وبالتالي فقوة هذه الطبقة تؤدي إلى وضعية عدم التوازن التي تترجم بإرتفاع معدل البطالة، حيث يتميز هرم الأعمار بقاعدة عريضة تمثلها الفئة الشابة وقمة ضيقة تمثلها فئة الأكثر من 60 سنة.



الشكل البياني رقم 03 : الهرم العمري لسكان مدينة عين البيضاء سنة 2008

المصدر : إعداد الطالبة اعتمادا على الإحصاء الوطني للسكان 2008.

### 2-2-3 البنية الأسرية و التركيبة الاجتماعية لسكان مدينة عين البيضاء :

يعتبر ارتفاع المعدل الأسري من علامات التقهقر الاجتماعي ،لأنه يدل على عدم توفر السكن الذي يفرض إقامة أكثر من أسرة في المسكن الواحد ،حيث أن معدل الأسرة في مدينة عين البيضاء سنة 2008 أقل من المعدل الولائي 5,6 وأقل حتى من المعدل الوطني 5,9، وهذا يدل نظريا على أن مدينة عين البيضاء لا تعاني من أزمة السكن .

2010			2008			2004			التعيين
المعدل الأسري	عدد الأسر	عدد السكان	المعدل الأسري	عدد الأسر	عدد السكان	المعدل الأسري	عدد الأسر	عدد السكان	
4,76	25460	121415	5,2	22252	115286	6.5	16626	108071	المركز
4,99	516	2578	5,2	468	2448	6.4	594	3804	التجمع الثانوي
4,95	196	978	5,1	181	928	6.2	166	1029	المشاتي
4,77	26172	124971	5,2	22901	118662	6.5	17386	112904	البلدية

الجدول رقم 13: تغير البنية الأسرية في بلدية عين البيضاء بين سنة 2004 و 2010

المصدر : إعداد الطالبة

أما من حيث التركيبة الاجتماعية فإن السكان المقيمين لمدينة عين البيضاء والمقدر عددهم سنة 2010 ب 86 936 نسمة، يتم توزيعهم كالتالي :

المجموع	غ م بها	أرمل	مطلق	عازب	متزوج	
86936	16	3643	1121	39309	42847	بلدية عين البيضاء
442726	71	15633	4086	198742	224193	ولاية أم البواقي

الجدول رقم 14 : الحالة الاجتماعية لسكان المقيمين ببلدية عين البيضاء سنة 2008

المصدر: الوكالة الوطنية للإحصاء، الإحصاء الوطني للسكان 2008.

أي أنه وبالرغم من أن عدد السكان المقيمين بمدينة عين البيضاء لا يمثل سوى 19,63 % من السكان المقيمين بولاية أم البواقي، إلا أن نسبة الطلاق في البلدية تمثل أكثر من ربع حالات الطلاق في الولاية ( 27,43 % )، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على المشاكل الاجتماعية متأزمة في المدينة .

بالإضافة إلى ذلك فإن المدينة تضم عدد معتبر من ذوي الإحتياجات الخاصة، يمثل نسبة 21,21 % من هذه الفئة في الولاية، وهذا ما يستدعي الاهتمام بإحتياجات هذه الفئة، خاصة في مجال الهياكل والتجهيزات المؤطرة .

المجموع	نوع الإعاقة					
	إعاقة متعددة	ذهنية	صم و بكم	كفيف	جسدية	
3359	466	850	184	562	1297	عين البيضاء
15830	2317	4355	1051	1856	6251	ولاية أم البواقي

الجدول رقم 15: فئة الإحتياجات الخاصة في مدينة عين البيضاء

المصدر : موناوغرافيا ولاية أم البواقي 2010

## 2-2-4 التركيز الحضري لسكان مدينة عين البيضاء :

يقصد بالتركز الحضري النسبة التي يمثلها سكان المدينة من سكان البلدية، وهو يمثل أهم المؤشرات التي تدل على أهمية المدينة في إقليمها ( البلدية )، والجدول التالي يبين معدلات التركيز الحضري لمدينة عين البيضاء بين سنة 1977 و 2010.

السنة	سكان المدينة	سكان البلدية	معدلات التركيز الحضري
1977	42578	47400	89.83
1987	62253	67282	92.53
1998	94775	99019	95.71
2004	108071	112904	95.71
2008	115286	118662	97.15
2010	121415	124971	97.15

الجدول رقم 16 : ارتفاع معدل التركيز الحضري بين سنة 1977 و 2010

المصدر : إعداد الطالبة 2013

من خلال معطيات هذا الجدول يتضح لنا أن مدينة عين البيضاء ومنذ أكثر من 35 سنة، تمثل بؤرة للتركز الحضري في إقليم بلديتها، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها أن المدينة تمثل التجمع الرئيسي للبلدية

(75% من سكان ولاية أم البواقي يسكنون في التجمعات الرئيسية ) (27) ، و البلدية تضم تجمع ثانوي وحيد على بعد أكثر من 5 كلم و هو تجمع بئر وناس .

## 2-2-5 مستوى التعليم والتكوين المهني:

يعتبر التعليم من المؤشرات الرئيسية لقياس المستوى الإجتماعي على مستوى البلدية ،حيث يمكن من معرفة مدى إنتشار الأمية في الوسط الحضري ،و بالتالي معرفة مدى إنتشار الوعي بضرورة المحافظة على البيئة وبتحقيق التنمية المستدامة في المدن .

والجدول التالي يوضح المستوى التعليمي لسكان بلدية عين البيضاء مقارنة مع النسب الولائية :

بدون تعليم	المؤلف	الإبتدائي	المتوسط	الثانوي	الجامعي	غ م بها
18,1	0,1	23,6	28,0	20,3	9,7	0,2
23,5	0,1	25,8	27,2	16,4	6,7	0,2

الجدول رقم 17 : مقارنة بين المستوى التعليمي في بلدية عين البيضاء والولاية ككل سنة 2008

المصدر : الوكالة الوطنية للإحصاء، الإحصاء الوطني للسكان 2008.

و الذي يوضح أن المستوى التعليمي في بلدية عين البيضاء لا بأس به فهو أعلى من المستوى الولائي ،و بالتالي فالسكان لهم قابلية إستيعاب الإنشغالات البيئية وإنشغالات الإستدامة العمرانية، في حالة توفر برامج التوعية المناسبة والفعالة .

## 2-2-6 الصحة والسكان :

تعد التغطية الصحية من أهم مؤشرات نوعية الحياة الحضرية، وتعد مدينة عين البيضاء من أهم المدن في ولاية أم البواقي من حيث التجهيزات الصحية العمومية والخاصة ،ما جعلها تستقطب سكان كل الولاية وحتى الولايات المجاورة للإستفادة من الخدمات الصحية التي تقدمها (خاصة في ميدان العيادات الخاصة بالتوليد) ، أما التجهيزات الصحية العمومية فهي :

عدد المستشفيات	القدرة(سرير)	عيادة متعددة الخدمات	قاعات العلاج	عدد ديار الولادة	عدد الصيدليات
02	430	02	02	02	04

الجدول رقم 18 : التجهيزات الصحية العمومية في مدينة عين البيضاء

المصدر : مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ( PDAU ) لبلدية عين البيضاء و فكيرينة ، 2007 .

و بالإضافة إلى مستشفيات القطاع العمومي ،ظهرت مؤخرا العيادات الخاصة لتقديم الخدمات الطبية، والتي كان من المفروض أن تمثل البديل لمستشفيات القطاع العمومي بالعمل على تخفيف الضغط عليها ،إلا أنها في الواقع لا تمثل سوى مجرد قاعات للتوليد تفتقر إلى التجهيزات والتخصصات الطبية الضرورية .

المؤسسة الاستشفائية الخاصة	الصيدليات	ديار الولادة
11	32	01

الجدول رقم 19: التجهيزات الصحية الخاصة في مدينة عين البيضاء

المصدر : مراجعة المخطط التوجيهي للتنهية و التعمير ( PDAU ) لبلدية عين البيضاء و فكيرينة ، 2007 .

كما أن دور المستشفيات ليس طبيا صحيا وإنما هو دور علمي، حيث يتكلف المستشفى بالبحث العلمي وتكوين الأطباء والحالات المستعصية من الأمراض النادرة، ودور العيادات الخاصة هو إنقاص الضغط على المستشفيات وتقديم خدمات طبية ذات نوعية للمرضى، ومهما تطورت العيادات الخاصة ومهما بلغت من مستوى رفيع من حيث الأطباء والوسائل التقنية إلا أنها لن تعوض المستشفى الذي يبقى دوره جوهريا . (28)

ويشرف على هذه المجموعة من التجهيزات تشكيلة من الأطباء توزع كالتالي :

عدد أطباء الأخصائيين		عدد أطباء الأسنان		عدد الأطباء العامون		عدد شبه الطبيين	
عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص
34	37	16	14	78	32	564	10

الجدول رقم 20 : الموارد البشرية الخاصة بالقطاع الصحي في مدينة عين البيضاء

المصدر : مونتوغرافيا ولاية أم البواقي 2010

## 2-2- الرفاهية الإجتماعية للسكان :

تعد نسبة إمتلاك الأجهزة الإلكترونية ومنزلية ودرجة الإستفادة من تكنولوجيات الإعلام والإتصال، أحد المؤشرات التي تدل على مستوى الرفاهية الإجتماعية لسكان أي مدينة، وفي مدينة عين البيضاء كل النسب المتعلقة بهذا المؤشر أعلى من المتوسط الولائي، وبالتالي فمستوى المعيشة في مدينة عين البيضاء مقبول، يمكن على أساسه التفكير في نقل إنشغالات الإستدامة للسكان (لأن الفرد الذي لا تتوفر له أدنى متطلبات الحياة اليومية لا يمكن له إستيعاب مبدأ الإستدامة) .

المكيف	آلة الغسل	آلة الطبخ	الثلاجة	التلفزيون	السيارة السياحية
10,4	25,1	63,1	91,3	96,1	15,9
10,3	21,3	48,3	87,9	94,9	16,9

الجدول رقم 21: نسبة إمتلاك الأجهزة المنزلية الأساسية في مدينة عين البيضاء

المصدر : المصدر : الوكالة الوطنية للإحصاء، الإحصاء الوطني للسكان 2008.

هذا من جهة ،ومن جهة أخرى إنتشار إستعمال هذه الأجهزة المنزلية ( خاصة منها ذات النوعية الرديئة ) يدل أيضا على الإرتفاع في إستهلاك الطاقة خاصة الكهربائية منها ،وبالتالي فهي تدل على أن إستهلاك مدينة عين البيضاء للطاقة الكهربائية جد مرتفع .

الخط الهاتفي	المقر البرابول	جهاز الكمبيوتر	متصل بشبكة الانترنت	البلدية
25,1	88,2	13,5	3,8	عين البيضاء
18,9	80,7	10,4	2,6	ولاية أم البواقي

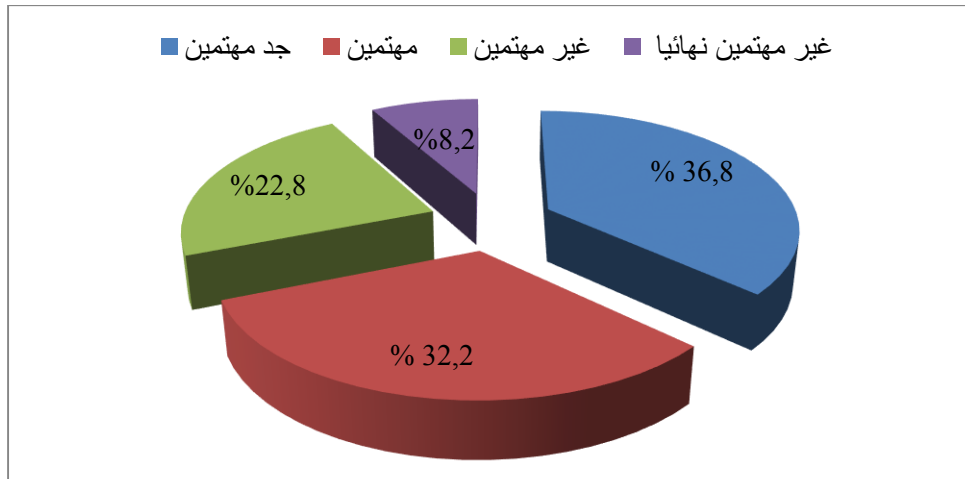
الجدول رقم 22 : نسبة إمتلاك الأجهزة المنزلية الثانوية في مدينة عين البيضاء

المصدر : المصدر : الوكالة الوطنية للإحصاء، الإحصاء الوطني للسكان 2008.

## 8-2-2 السكان والبيئة :

يوجد في مدينة عين البيضاء أربع جمعيات تهتم بمجال حماية البيئة والوسط المعيشي ( من بين 23 جمعية في الولاية)، من أهم هذه الجمعيات جمعية إنقاذ البيئة وترقية العمران الكائن مقرها بحي المستقبل، هذه الجمعيات دورها الأساسي هو توعية المجتمع المدني في ميدان حماية البيئة، إلا أنه وبعد الإتصال بمديرية البيئة إتضح أن كل هذه الجمعيات غير نشطة ولا تمارس أي فعاليات ( من أصل 23 جمعية في الولاية ، لا ينشط سوى 7 جمعيات كلها خارج مدينة عين البيضاء) .

وحسب إحصاءات شملها مخطط التناسق الحضري لمدينة عين البيضاء 36,38 % من سكان مدينة عين البيضاء يهتمون بالإنشغالات المتعلقة بحماية البيئة ( الشكل رقم 04 ) ، وهي نسبة ضعيفة تترجم محدودية النشاطات التي تقوم بها هذه الجمعيات وعدم فعاليتها .



الشكل البياني رقم 04 : درجة إهتمام سكان مدينة عين البيضاء بحماية البيئة

المصدر : مخطط التناسق الحضري لمدينة عين البيضاء ، المهمة 2 التشخيص الاستراتيجي ، 2008 .

أما فيما يخص النفايات فإن مدينة عين البيضاء نظريا ( بحساب عدد السكان في متوسط إنتاج الفرد للنفايات في الولاية والمقدر ب500 غ/الفرد/اليوم) تنتج حوالي 50 طن من النفايات يوميا، إلا أنه في

الواقع وإنطلاقا من النتائج المحصل عليها من مراكز تفريغ النفايات فهي تنتج أكثر من 375 طن من النفايات في اليوم، هذه الكمية الهائلة من النفايات (مقارنة مع مدينة أم البواقي 50 طن/اليوم و مدينة عين مليلة 60 طن/اليوم) يتم تفريغها في مفرغة سمالييل التي تشترك فيها مع بلدية الزرق، ما ولد ضغط عليها، وبالتالي توجهت السلطات إلى مشروع إنشاء مفرغة مراقبة جديدة . (29)

### 3-2 تحليل البعد الإقتصادي لمدينة عين البيضاء :

#### 1-3-2 التركيبة الإقتصادية للسكان :

يقدر عدد السكان القادرين على العمل في بلدية عين البيضاء سنة 2010 ( من سن 16 إلى 59 سنة) 40 081 نسمة، أي بنسبة 32 % من جمالي السكان ،وهي نسبة مهمة تدل على الثروة البشرية التي تمتلكها البلدية، إلا أن 85,49 % فقط من هذه النسبة يشتغلون حقا ( 34 263 نسمة ) والباقي يعانون من أزمة البطالة ( 5 818 نسمة) ،أي أن نسبة البطالة في البلدية تقدر ب14,52 % وهي نسبة جد مرتفعة مقارنة مع المعدل الولائي المقدر ب 13,96 % ( هذا ما يبين الحاجة الماسة إلى مناصب العمل) .

وذلك راجع إلى أن البلدية ورغم أنها تحتل المرتبة الأولى في الولاية من حيث الحجم السكاني، إلا أنها لا تستفيد من القدر الكافي من المشاريع الاقتصادية المستقطبة لليد العاملة ومن برامج تشغيل الشباب ( يقدر عدد المستفيدين من منحة الإدماج للنشاطات الاجتماعية PAIS 107 مستفيد، ما يعادل نسبة 7 % من المستفيدين في الولاية ) (30) ، حيث يتم توزيع المشتغلين فعلا على القطاعات الاقتصادية كما يلي:

البلديات	عدد المشتغلين	في الفلاحة	في الصناعة	في البناء و الأشغال	في الإدارة	في الخدمات	في التجارة
عين البيضاء	34263	3180	1926	11477	6465	7373	3842
النسبة %	100	9.29	5.63	33.50	18.87	21.52	11.22

الجدول رقم 23 : توزيع اليد العاملة في بلدية عين البيضاء

المصدر : موناوغرافيا ولاية أم البواقي 2010 .

وبالتالي فإن أكبر نسبة من اليد العاملة تشتغل في البناء والأشغال العمومية، تقريبا ككل المدن الجزائرية، وذلك راجع إلى ورشات المشاريع المنتشرة في كل المدن، وخاصة مشاريع بناء السكنات الجماعية، سواء السكنات الاجتماعية للكراء، أو التساهمية، أو الترقية ( إستقادات البلدية من برنامج يضم 10 001 وحدة من الصيغ الثلاثة) .

أما المرتبة الثانية فهي تعود إلى قطاع الخدمات، ويليه قطاع الإدارة ثم قطاع التجارة الذي يبين الدور الرئيسي الذي تلعبه عين البيضاء في الحركة التجارية بالمنطقة، ثم القطاع الأولي (الفلاحة) القطاع السائد خارج حدود المدينة في كل البلدية والذي يعرف تراجعاً وتذبذباً وهو نتيجة حتمية راجعة لتقلص الأراضي

الزراعية والفلاحة بالمنطقة بسبب توجيهها إلى قطاع الصناعة والتعمير ، أما قطاع الصناعة التي نجدها في المرتبة الأخيرة بسبب سياسة تحديث الوحدات الصناعية التي تؤدي إلى التخلي عن اليد العاملة .

في حين عرف القطاع الثالث ( الخدمات العامة ) إستقطاب وزيادة هامة، وتعود الأسباب إلى تحرير السوق بإستثمار السكان لأموالهم في التجارة خاصة .

### 2-3-2 حالة القطاعات الاقتصادية :

#### - قطاع التجارة :

بما أن الإقتصاد الحضري لأي مدينة يرتكز بالدرجة الأولى على التجارة ، كان لابد من التعرض إلى هذا القطاع في مدينة عين البيضاء ، هذا القطاع الذي يرتكز أساسا في مركز المدينة الذي يظهر كمنطقة للتبادل التجاري في المدينة ، إلا أن هذه المنطقة لا تتوافق مع حوض الإستهلاك الذي يفوقها بعدة أشواط ولا تستجيب لمتطلبات التمويل والتوزيع ، شروط التوقف ، سهولة الوصول والأمن .

كما أن التغيرات التي تشهدها أنماط الحياة المرتبطة بالإستعمال المتزايد للسيارة وبتحسن المستوى المعيشي للسكان ، أدت إلى ظهور متطلبات جديدة في ميدان العمران التجاري ، يجب أخذها بعين الإعتبار عند التدخل على المجال الحضري لمدينة عين البيضاء ، من أهمها : (31)

- تطوير الأسواق المفتوحة التي تعتبر أقطاب لدعم حيوية مركز مدينة عين البيضاء.
- تطوير الشوارع التجارية ، هذه الشوارع التي شهدت في نهاية سنة 2012 القضاء على التجارات العشوائية التي كانت تسبب الكثير من الإزعاج للمارة كحالة رود الصايمين ( سواء الراجلين أو مستعملي السيارات ) ، إلا أنه كان بالإمكان إستغلال هذه التجارات و تنظيمها من أجل دعم الإقتصاد المحلي للمدينة ، بدل إستئصالها نهائيا ، والعمل على خلق مساحات تجارية كبرى ومتخصصة خارج التجمع الحضري .

#### - قطاع الصناعة :

بالنسبة للنشاط الصناعي في المدينة تمثله المنطقة صناعية التي إستفادت منها المدينة بموجب المخطط الرباعي الثاني سنة 1984 ، والتي تتربع على مساحة 222,36 هكتار ( تضم ولاية أم البواقي منطقتين صناعيتين الأولى بمدينة عين البيضاء والأخرى بمدينة عين مليلة ) ، حيث يصل عدد القطع فيها إلى 130 قطعة منها 69 قطعة موزعة ، كذا منطقة للنشاطات الحرفية ، وبالإضافة إلى المنطقة الصناعية تضم المدينة بعض الوحدات الصناعية الأخرى مثل مصنع الخشب الواقع في الجنوب الغربي للمدينة ووحدتين لصناعة الطوب في شرق المدينة ، و تصنف المؤسسات الصناعية كما يلي :

التعيين	المؤسسات الخاصة	المؤسسات الوطنية	المؤسسات الولائية	مؤسسات البلدية	المجموع
عدد المؤسسات	06	02	00	00	08
عدد المشتغلين	117	609	00	00	726

الجدول رقم 24 : توزيع المؤسسات الصناعية في مدينة عين البيضاء

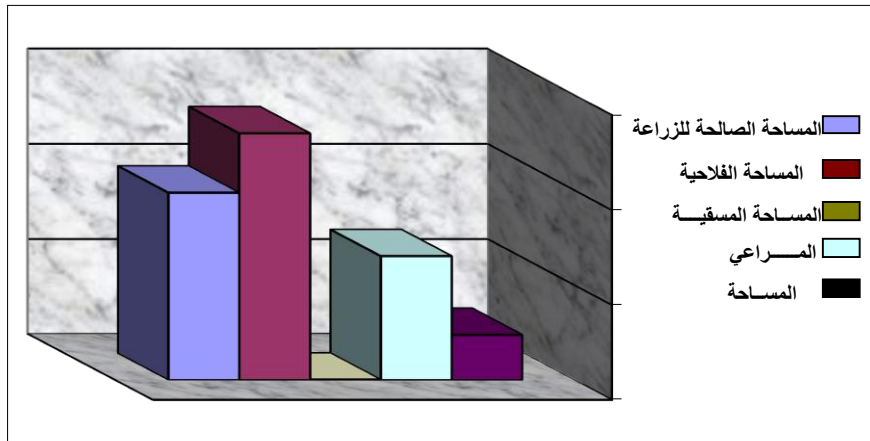
المصدر : مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ( PDAU ) لبلدية عين البيضاء و فكيرينة ، 2007 .

هذه المؤسسات جعلت من مدينة عين البيضاء مركز لإستقطاب يد عاملة معتبرة ، إلا أن مشكل عدم وجود الأراضيات الشاغرة ، جعل من المدينة منطقة محدودة للتوسع المستقبلي وهذا ما يجعلها بطيئة النمو ، وبالتالي تبقى وظيفتها خدمية أكثر منها صناعية .

### - قطاع الفلاحة : (32)

تعتبر بلدية عين البيضاء ذات طابع فلاحي بالدرجة الأولى ( قمح صلب، قمح لين، شعير بمساحة 2610 هكتار)، حيث تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (SAU) 3950 هكتار، منها 09 مسقية، بالإضافة إلى 2615 هكتار للمراعي، الأشجار المثمرة 04 هكتار، الأراضي المستريحة ( الغير مثمرة ) 1331 هكتار لتصل المساحة الغابية إلى 954 هـ ، كما تقدر مساحة الأراضي غير المنتجة بـ 292 هكتار، لتصل المساحة الإجمالية إلى 5196 هـ .

وتبقى الأراضي الفلاحية بعين البيضاء بحاجة إلى الحماية من التوسع العمراني، هذا التوسع الذي يجب أن يحترم الطابع الفلاحي للبلدية .



الشكل البياني رقم 05 : توزيع الأراضي الزراعية في بلدية عين البيضاء

المصدر : مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية عين البيضاء و فكيرينة ، 2007 .

## خريطة الأراضي الزراعية 8

## - قطاع النقل :

تقع مدينة عين البيضاء على محورين أساسيين هما الطريق الوطني رقم 10 الرابط قسنطينة بتبسة ، والطريق رقم 80 الرابط سوق أهراس بخنشلة، حيث يمثلان أساس التطور العمراني للمدينة، بطريقة دائرية خاصة بعد ترقية أم البواقي إلى مقر ولاية ،مما زاد من الحركة داخل المدينة بالتنقل يوميا إلى مقر الولاية ،أما بالنسبة لخط السكة الحديدية فهو مهم نظرا لدوره المميز في التطور العمراني للبلدية، أما فيما يخص قطاع النقل فهو قطاع جد نشط في هذه المدينة، سواء بالنسبة للنقل الحضري الجماعي أو الفردي .

مجموع الرخص غير المستغلة	مجموع الرخص المستغلة	الرخص المستغلة			الرخص الممنوحة	البلديات
		حضري فردي	حضري جماعي	ما بين المدن		
75	207	10	81	116	282	عين البيضاء
573	636	33	237	366	1209	ولاية أم البواقي

الجدول رقم 25: مخطط النقل الخاص بسيارات الأجرة لمدينة عين البيضاء

المصدر : مونوغرافيا ولاية أم البواقي 2010 .

## - قطاع السياحة والصناعة التقليدية :

بما أن السياحة هي قطاع فعال في التنمية الاقتصادية فقد خصصت ولاية أم البواقي مناطق للتوسع

السياحي (ZET) وهي : (33)

- أم البواقي بمساحة 60 هكتار
- عين البيضاء بمساحة 80 هكتار
- سيقوس بمساحة 60 هكتار
- قصر الصبيحي بمساحة 50 هكتار

أما بالنسبة للمؤسسات الإيوائية و الوكالات السياحية في مدينة عين البيضاء ، فهي كما يلي:

البلدية	العدد	التسمية	طبيعة الملكية	الفندق	
				القدرة	النزلاء
عين البيضاء	02	سيدي ابراهيم سالم عثمان و فاتح	خاصة خاصة	غرفة	محلين
				29	940

الجدول رقم 26 : الفنادق في مدينة عين البيضاء

المصدر : مونوغرافيا ولاية أم البواقي 2010

البلدية	اسم الوكالة	عدد العمال	عدد المسافرين
عين البيضاء	الكاھنة	02	975
	وكالة سفر ما بين القارات	/	/
	وكالة يوسف للسياحة و السفر	/	/

الجدول رقم 27: الوكالات السياحية في مدينة عين البيضاء

المصدر : <http://dtaoumelbouaghi.com/AR/tourisme/>

بالإضافة إلى هذه المؤسسات السياحية، تضم مدينة عين البيضاء مجموعة من الحرفيين في قطاع الصناعة التقليدية، يعملون من أجل الحفاظ على التقاليد والموروث الثقافي للمنطقة من خلال نقله إلى الأجيال القادمة، يبلغ مجموعهم 418 حرفي، 94 مختصين في الصناعة التقليدية والفنية، 164 في الصناعة التقليدية لإنتاج المواد و 160 في الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات .<sup>(34)</sup>

#### 2-4 تحليل البعد العمراني لمدينة عين البيضاء :

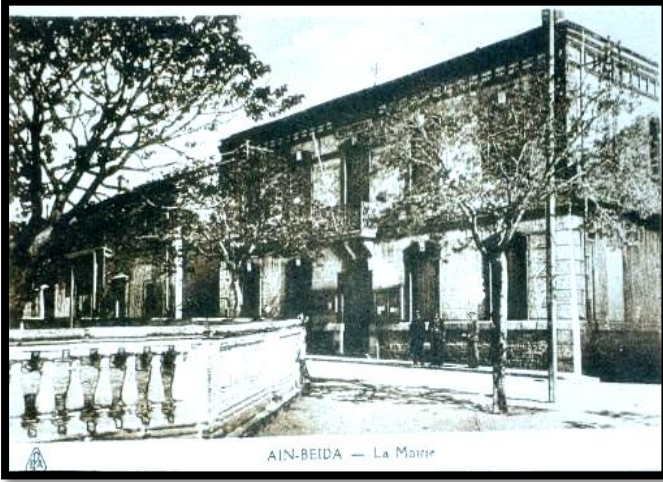
#### 2-4-1 التطور المجالي لمدينة عين البيضاء :

لقد تشكل النسيج الحضري لمدينة عين البيضاء في مدة زمنية معتبرة تتجاوز 160 سنة، حيث تطور المجال الحضري للمدينة حول نقطة تقاطع الطريق الوطني رقم 10 و الطريق الوطني رقم 80 في شكل حلقات مركزها النواة الإستعمارية الشطرنجية التخطيط، يقطع استمرار هذه الحلقات الإرتفاقات والعوائق التي يشتمل عليها موضع المدينة، هذه الإرتفاقات التي أوقفت نمو المدينة من كل الاتجاهات، لنترك للمدينة الإختيار الوحيد وهو التوجه نحو الجنوب خارج الحدود الإدارية للبلدية، حيث نستطيع تمييز المراحل التطورية التالية :

#### - مرحلة النشأة بين سنة 1850 و 1962 :<sup>(35)</sup>

تظهر هذه النواة القديمة في شكل قطع متوازية، ومتساوية المساحة تقريبا تتقاطع شوارعها بزوايا قائمة أي ذات الخطة الشطرنجية، أرسيت هذه النواة بجوار أحد الشوارع الرئيسية بالمدينة والمتمثل في شارع أول نوفمبر .

وأول منشأة شيدت تمثلت في برج المراقبة سنة 1850، وهي منشأة أمنية وضعت للسيطرة على المنطقة، بعدها أنشأت المدرسة الأساسية سنة 1863، ثم المذبح البلدي سنة 1875، والكنيسة سنة 1885، ومقر البلدية سنة 1893، مما شجع الأوربيون على الإستقرار .

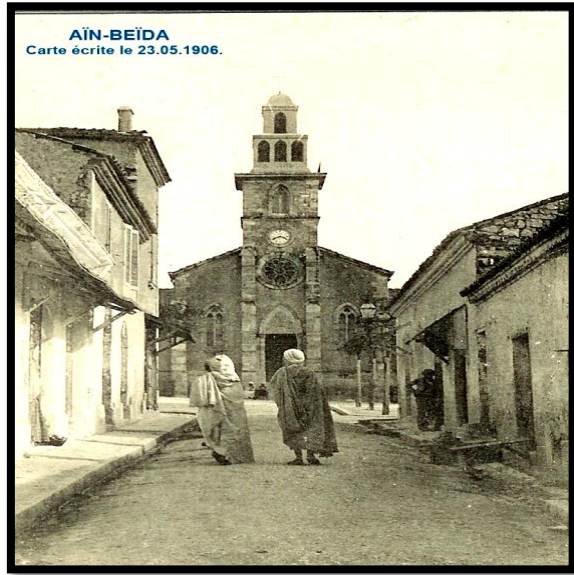


الصورة رقم 07: دمج المساحات  
الخضراء في التهيئة العمرانية لمدينة عين  
البيضاء  
مقر بلدية عين البيضاء قبل الاستقلال  
المصدر :  
<http://samialgeria.blogspot.co>

الصورة رقم 08: التخطيط المتعامد لشوارع مدينة  
عين البيضاء سنة 1906

المصدر :

[http://ainbeidahistoire.blogspot.com/  
p/blog-page\\_5708.html](http://ainbeidahistoire.blogspot.com/p/blog-page_5708.html)



كما قسمت النواة حسب تطورها إلى مرحلتين :

- مرحلة 1900-1950 :

ما يلاحظ هو أن المدينة كانت عبارة عن كتلة متراصة تمثلها النواة الإستعمارية القديمة الشطرنجية، ثم تم التوسع غربا وشرقا من هذه النواة، وفق نمط توسع طولي ظهر على طول الشارعين الرئيسيين، مثل هذا التوسع كل من حي مريان في الجهة الجنوبية الغربية للنواة الإستعمارية، وحي الزاوية في الجهة الشرقية من النواة الإستعمارية، مع إنجاز ملعب لكرة القدم والمقبرة .

- مرحلة 1950-1962 :

وهي مرحلة جديدة من التوسعات التي عرفتها المدينة، حيث تواصل توسع المدينة من خلال ظهور تجزئة الحاج عمارة في الجهة الشمالية الشرقية وتجزئة العسكري الشريف في الجهة الجنوبية الغربية

بجوار الشارعين الرئيسيين كانوني وخميسي، كما بدأت في هذه الفترة حركة البناء والتعمير في الجهة الشمالية لبولفار منصور علي بالإضافة إلى ذلك ظهور حي العزابي ومخازن الحبوب.

أما بين سنة 1956 و 1961 ومع اندلاع الثورة التحريرية، فقد بدأت المدينة تعرف توسعات جديدة بتجميع الأهالي في الأحياء الواقعة في مناطق أحياء سفاري، سعدي جموعي، مريان، وحي عسكري الشريف، وهذه الأحياء بنيت وفق مخططات أمنية، أكثر منها عمرانية ( مخطط قسنطينة )، بهدف الحماية وفصل الثوار عن السكان، وهذا ما يفسر وجود ثكنة عسكرية بجانب حي الورود، والتي تم تحويلها حاليا إلى مركز للتكوين المهني .



الصورة رقم 09 : تنظيم النسيج الحضري لمدينة عين البيضاء قبل الاستقلال (النواة)

المصدر : [http://samialgeria.blogspot.com/2011/03/blog-post\\_28.html](http://samialgeria.blogspot.com/2011/03/blog-post_28.html)

#### - مرحلة التوسعات الحديثة 1962-2000:

حيث ظهرت التوسعات حول المدينة من جميع الإتجاهات ،وبمختلف أنماط المساكن ،ونميز في هذه المرحلة فترتين متميزتين :

#### • فترة 1962-1990 : (36)

خلال هذه الفترة دخلت مدينة عين البيضاء مرحلة جديدة بدأت تنمو فيها نموا معتدلا ،حيث جرت توسعات جديدة إنطلاقا من حي سعدي جموعي والحاج عمارة جنوب النواة، وظهرت عدة تجهيزات تمثلت في المستشفى، ومركز للبريد ما أدى إلى إستقطاب سكان المناطق والتجمعات المجاورة .

"حيث إستفادت المدينة سنة 1973 من مخطط توجيهي لل عمران ،في الوقت الذي كانت فيه حدود المدينة تتطابق تقريبا مع حدود البلدية ،وهذا ما دفع بالسلطات إلى توسعة إقليم البلدية خلال التقسيم

الإداري لسنة 1984 ،وبالتالي الإنطلاق في إعداد مخطط توجيهي للعمران جديد سنة 1984 لمواكبة التغيرات الجديدة ،إلا أن إعداد هذا المخطط لم يكتمل بسبب ظهور قانون التهيئة و التعمير سنة 1990 والذي جعل المدينة تخضع للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي تم إعداده سنة 1992 " (37) .

ونتيجة لظهور المخططات العمرانية في هذه الفترة ،قد أخذ التطور يسير ضمن خطة منظمة أكثر من سابقتها، حيث أن العمران لم يقتصر على التوسع الخارجي فحسب ،وإنما شمل تغييرا كبيرا في المعالم العمرانية الداخلية للمدينة حسب قواعد التعمير ،حيث وضعت شبكة للطرق لربط المدينة القديمة بالمناطق التوسعية الجديدة، هذه الشبكة أعلنت عن بداية نهضة عمرانية جديدة تميزت بتطور إقتصادي وإجتماعي واضح .

كما إستفادت المدينة خلال هذه الفترة من مشاريع عدة تمثلت في :المنطقة صناعية، إكمالية للذكور ، ثانوية ،مما شجع على توافد السكان إليها ،كما تم تحويل بعض المرافق الإدارية الهامة خارج وسط المدينة ،في حين النشاط التجاري أصبح طابع يميز وسط المدينة ،حيث عرفت تطورا عمرانيا سريعا بأشكال مختلفة خاصة غرب المدينة في شكل أربع قطاعات عمرانية، كما ظهرت تخصيصات تمثلت في:

- تخصيص الأوراسي 01 و 02 جنوبا و تخصيص الكاهنة 01 و 02 شرقا .

- تخصيص عمر بن الخطاب 02 شمال غرب المدينة ،فضلا على التخصيصات الأخرى المتمثلة في : الحراكتة ، النهضة ، الهناء ، السعادة عمر بن الخطاب 01 ، البستان ،و بالإضافة إلى المنطقة الحضرية الجديدة ZHUN التي تضم 100 سكن .

### • فترة 1990-2000 :

خلال هذه الفترة ونتيجة للأوضاع الأمنية المتدهورة التي شهدتها كل البلاد ،عرفت مدينة عين البيضاء معدلات مرتفعة من الهجرة الريفية ،وهذا ما أدى إلى زيادة الضغط على قطاع السكن والخدمات الضرورية ،وبالتالي التوسع اللاعقلاني للمجال الحضري خاصة على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة ،بالإضافة إلى ظهور الأحياء العشوائية في المدينة .

- مرحلة التوسعات المعاصرة 2000 إلى 2013:

أما خلال العشرية الأخيرة فقد أصبحت مدينة عين البيضاء تعاني من أزمة حضرية متعددة الأوجه ما وضعها في حالة اللاتعمير ( non urbanité ) " (38) ،فقد شهدت تقلصا عمرانيا كبيرا ( إنخفاض معدل النمو الحضري السنوي من 22,98 % بين 2001 و 2005 إلى 4,5 % بين سنة 2005 و 2013 ) بسبب نفاذ العقار) رغم وجود بعض الجيوب الحضرية القابلة للتعمير ذات الملكية الخاصة التي تفوق مساحتها

192 هكتار أي حوالي 8 % من مساحة المدينة سنة 2005 ) فهي في حدود مجالها الحيوي ،وتعدد العوائق والإرتفاقات التي تقف في وجه نمو المدينة (العوائق الفيزيائية مثل الهيدروغرافيا والأراضي الغابية ،الشروط الجيوتقنية ،والطبيعة القانونية للعقار التي حالت دون توجيه نمو المدينة نحو الشمال )، "حيث اضطرت السلطات المحلية في المدينة إلى شراء الأراضي من البلديات المجاورة لإنجاز بعض المشاريع كإنشاء مصنع لتوليد الطاقة الكهربائية التي تقع في بلدية فكيرينة " (39).

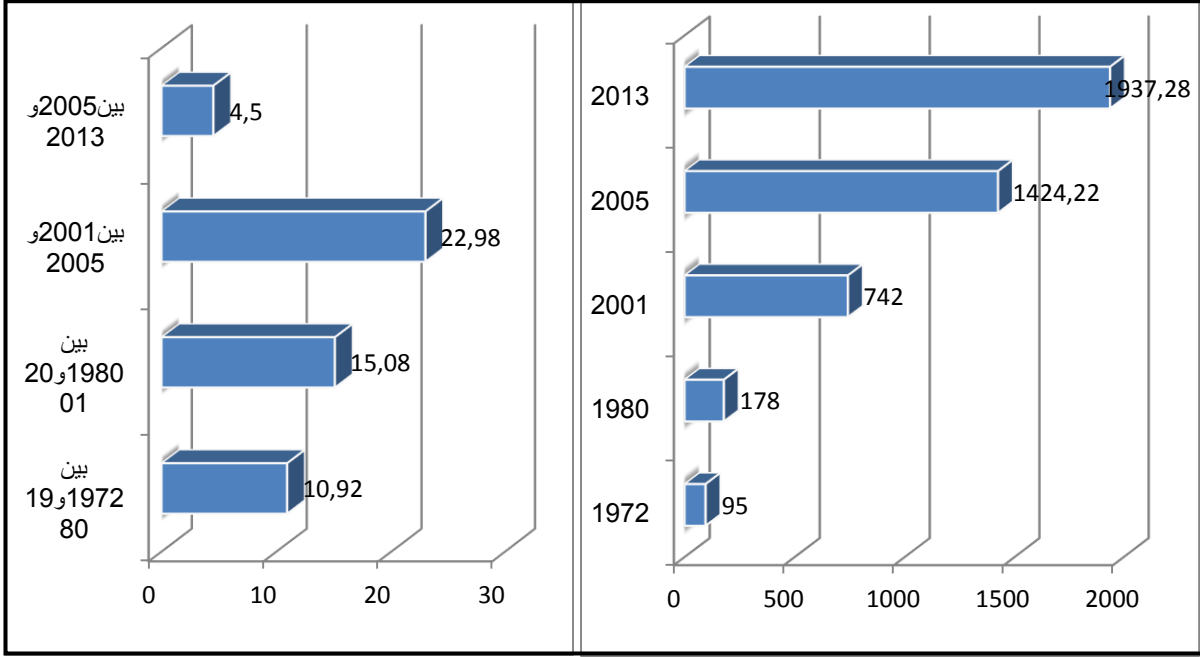
وهذا ما أدى إلى توجيه نمو المدينة جنوبا إلى خارج حدود البلدية ،نحو بلدية فكيرينة (على أن تكون إقتراحات التهيئة مشتركة بينهما لخدمة البلديتين)، كون هذا الإختيار لا يطرح أية مشاكل قانونية (في ظل القوانين التي تحمي الملكية الفردية)و لا يفرض على البلدية نفقات إضافية لا يمكنها تحملها ،مع مراعاة رواق الإرتفاقات الموجودة للخطوط الكهربائية ،خط السكة الحديدية ، الطرق الوطنية ،رواق التجهيزات الموجود بالقرب من مركزية الكهرباء ،ومركز إعادة التربية المبرمج.

كما تم في هذه المرحلة إزالة الأحياء الفوضوية بشكل نهائي،"مثل حي عسكري الشريف الذي تمت إزالته سنة 2001 وحي دومينيك سنة 2004،وتعويض السكان بمساكن جماعية شمال وجنوب المدينة"(40).

المدينة	المساحة العمرانية إلى غاية 1972	المساحة العمرانية إلى غاية 1980	المساحة العمرانية إلى غاية 2001	المساحة العمرانية إلى غاية 2005	المساحة العمرانية إلى غاية 2013
عين البيضاء	95 هكتار	178 هكتار	742 هكتار	1 424,22 هكتار	1 937,28 هكتار
معدل النمو الحضري السنوي	بين 1972 و1980		بين 1980 و2001	بين 2001 و2005	بين 2005 و 2013
	10,92 %		15,08 %	22,98 %	4,5 %

الجدول رقم 28 : تطور معدل النمو الحضري السنوي لمدينة عين البيضاء بين 1972 و 2013

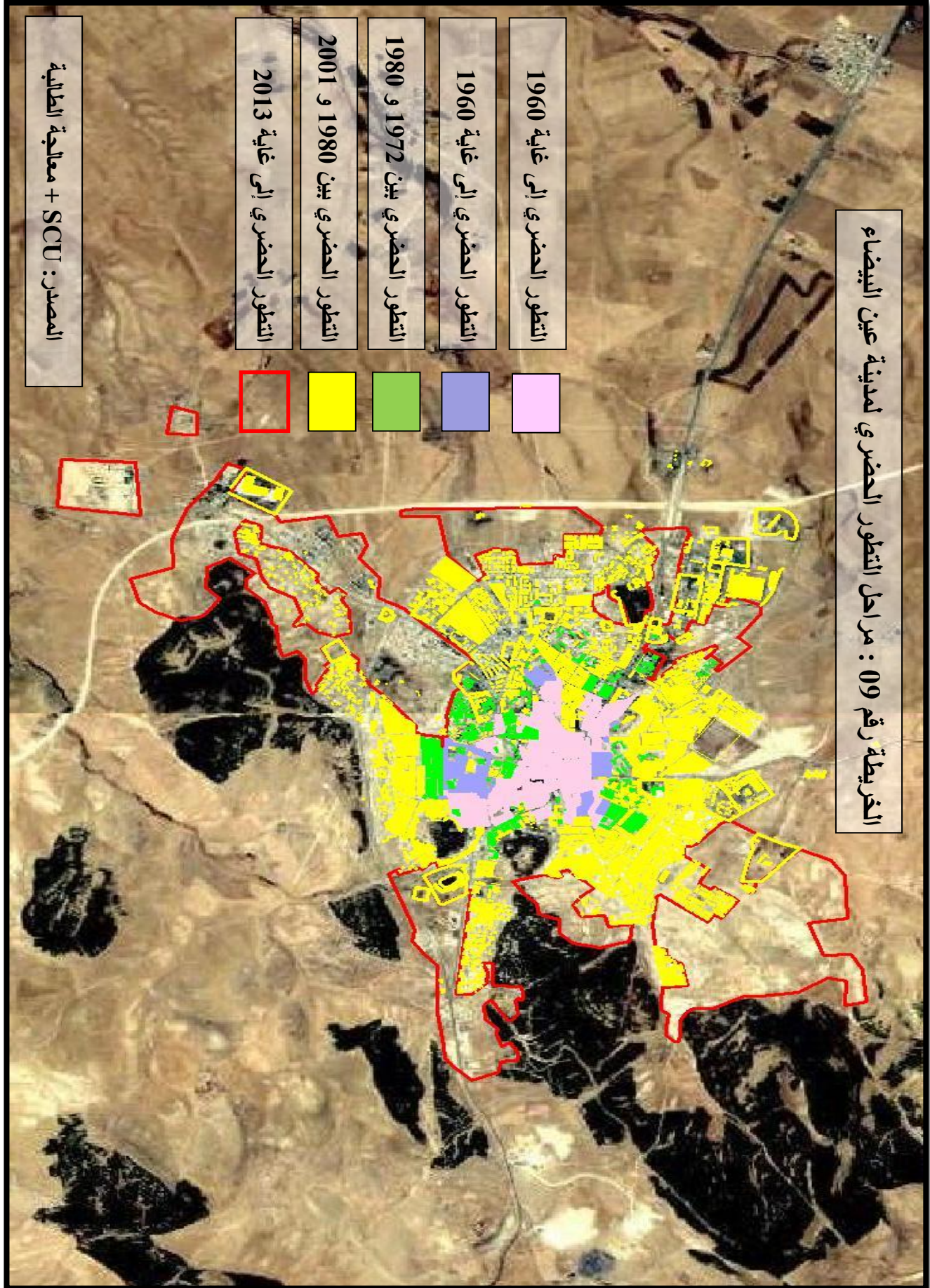
المصدر: إعداد الطالبة 2013.



الشكل البياني رقم 06 : تطور المساحة العمرانية ومعدل النمو الحضري لمدينة عين البيضاء بين 1972 و 2013 .

المصدر : إعداد الطالبة 2013 .

ومنه فإن مراحل التطور المجالي لمدينة عين البيضاء تؤكد على أن أزمة نفاذ العقار الحضري التي تعاني منها مدينة عين البيضاء حاليا ناتجة بالدرجة الأولى عن سياسة التعمير التي كانت متبعة في فترة ما بعد الإستقلال و التي ركزت على الاهتمام بالجانب الكمي عند إنتاج المجال الحضري، دون أخذ بعين الإعتبار الإمكانيات الموضعية لمدينة عين البيضاء ،والتي ستصبح يوما ما غير قادرة على إستقبال أي نوع من النمو .



## 2-4-2 أنماط شغل الأراضي بمدينة عين البيضاء:

- **السكن** : يعتبر السكن بصفته إطار مبني مخصص للإسكان، من المتغيرات التي تسمح بإستخراج صفات ودرجة راحة السكان ( الرفاهية الإجتماعية للسكان ) .

### • السكان و السكن :

إحصاء 2008					إحصاء 2004					التعيين
TOL	TOP	الغرف	السكن	السكان	TOL	TOP	الغرف	السكن	السكان	
4,88	2,00	57 476	23604	115286	6.10	2.23	48359	17726	108071	المركز
5,27	2,11	1 155	464	2448	6.50	2.12	1794	585	3804	التجمع الثانوي
5,09	1,32	700	182	928	6.51	1.87	550	158	1029	المشاتي
4,89	2,0	59 331	24250	118662	6.11	2.23	50703	18469	112904	البلدية

الجدول رقم 29 : السكن و السكان في بلدية عين البيضاء

المصدر: إعداد الطالبة إنطلاقا من تحليل عدة وثائق

ومنه فإن معدل شغل السكن TOL في بلدية عين البيضاء نظريا هو 4,89 ، أي أنه أقل بكثير من معدل شغل السكن الولائي الذي يبلغ 6,2 و الوطني 6,5، إلا أنه في الواقع ليست كل السكنات مخصصة للسكن لأن 2 792 من سكنات البلدية شاغرة و 80 سكن ذو إستعمال مهني، ما يرفع TOL إلى 5,6 ، إلا أنه و بالرغم من ذلك يبقى معدل شغل السكن في مدينة عين البيضاء مقبول ( طالما أنه أقل من 6 ) وأقل من المعدلات الولائية والوطنية، وهذا يدل على فعالية البرامج السكنية في البلدية (من الناحية النظرية) .

البلدية	TOL	المجموع	ذو الإستعمال المهني	الشاغر	المسكن الثانوي	المشغول
عين البيضاء	5,6	24250	80	2792	211	21167
ولاية أم البواقي	6,2	126 941	481	21 632	4 072	100 756

الجدول رقم 30 : صفة استعمال السكن في بلدية عين البيضاء

المصدر : الوكالة الوطنية للإحصاء، الإحصاء الوطني للسكان 2008.

أما معدل إشغال الغرفة TOP فهو ينتمي إلى الفئة من 1,5 إلى 2,24 و بالتالي فالتعمير في مدينة عين البيضاء مقبول حسب قواعد التنظيم العالمي للصحة (O.M.S.) ، كما أنه أقل من المعدل الولائي الذي بلغ سنة 2008 -2,3 .

• **أنواع السكنات** : حسب نتائج الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008 والوضعية الحالية للمساكن الموجودة يلاحظ غالبية السكن الفردي بنسبة 70.44 % مقارنة مع السكن

الجماعي المقدر بـ 22.90% رغم محدودية المجال العمراني التي تدعو إلى الإعتماد على النمط الجماعي من أجل الإقتصاد في العقار الحضري .

نوع البناء						المجموع	البلدية
السكنات الجماعية	المسكن الفردى	المسكن التقليدى	المسكن الأخر	البنائية القصديرية	غ م به		
4848	14911	907	106	195	199	21167	عين البيضاء
18 336	64 242	15 577	389	1 070	1 134	100 748	ولاية أم البواقي

الجدول رقم 31: توزيع المساكن المشغولة حسب نوع البناء

المصدر : المصدر : الوكالة الوطنية للإحصاء، الإحصاء الوطني للسكان 2008.



الصورة رقم 10: أنواع السكنات الفردية بمدينة عين البيضاء

المصدر : تحقيق ميداني 2013/02/06

بالإضافة إلى أن نسبة السكنات القصديرية التي كانت لا تتجاوز 0,9% من إجمالي سكنات المدينة (أي أقل من نسبة السكنات القصديرية في الولاية و المقدر بـ 1,06%)، قد تم التخلص منها نهائيا وهذا مؤشر جيد على نوعية إطار الحياة الحضرية في مدينة عين البيضاء، حيث أن هذا النمط كان يتواجد بحي الدومينيك ببوعكوز لكن تم القضاء عليه نهائيا، ولم يبق الآن سوى بقايا المنازل وتم برمجة مشروع 1350 مسكن إجتماعي بهذه المنطقة، إلا أنه بدأت تظهر للعيان بوادر عودة هذا النمط من العمران بالقرب من حي الهواء الطلق نظرا لتزايد عملية الهجرة خلال هذه السنوات الأخيرة.



الصورة رقم 11: المساكن القصديرية في مدينة عين

البيضاء قبل إزالتها .

المصدر : حجاج حميد و آخرون ، 2008 ، ص:58 .

كما إستفادت المدينة من برنامج للسكنات الجماعية يضم أكثر من 10 000 وحدة موزعة كالتالي :

أنواع البرامج السكنية	سكن مبرمج	سكن منجز	سكن في طور الانجاز
السكن الاجتماعي للكراء	6646	5736	910
السكن التساهمي	1889	738	1151
السكن الترقوي	1466	1140	326

الجدول رقم 32 : حجم البرامج السكنية في مدينة عين البيضاء

المصدر : مونوغرافيا ولاية أم البواقي 2010

إلا أنه وبالرغم من أهمية هذه البرامج من حيث الحجم، إلا أن التساؤل الذي يبقى مطروح هو مدى إمكانية إستفادة الطبقات المتوسطة والفقيرة من هذه البرامج، وهل يمكن لهذه البرامج تجنب الوقوع في نفس الأخطاء التي أدت إلى فشل سياسة المناطق السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN) ؟و التي جعلت منها مناطق للإقصاء العمراني والإجتماعي .



الصورة رقم 12: البرامج السكنية في مدينة عين البيضاء

المصدر : Google Earth 2013.

● **حالة السكنات:** يمكن تحديد ثلاث حالات للمباني السكنية بالإعتماد على عدة معايير أهمها عمر البناية، المواد المستعملة في البناء، والمظهر الخارجي للبناية، والجدول التالي يوضح هذه الحالات :

حالة إنشائية رديئة	حالة إنشائية متوسطة	حالة إنشائية حسنة	العدد
635	14 394	6 138	
% 3	% 68	% 29	النسبة

الجدول رقم 33 : الحالة الإنشائية للمباني السكنية في مدينة عين البيضاء

المصدر : إعداد الطالبة 2013

من خلال هذا الجدول يمكن الإستنتاج أن الحالة الإنشائية المتوسطة هي الغالبة على البنايات السكنية، وهي في غالب الأحيان إما بنايات سكنية فردية حديثة مظهرها الخارجي غير مكتمل، أو ذات نمط الأوروبي التي تعود إلى الفترة الإستعمارية ( النواة الأوروبية و حي ماريان) والتي خضعت مؤخرا إلى عمليات ترميمية، بالإضافة إلى البنايات السكنية الجماعية التي تعاني من إنعدام الصيانة ما أدى إلى تدهور مظهرها الخارجي .

أما البنايات السكنية ذات الحالة الإنشائية الرديئة فنسبتها لا تتجاوز 3 % من مجموع السكنات في المدينة، وهي تنتشر عبر كافة القطاعات العمرانية بنسب متفاوتة، وهي في أغلبها ليست بنايات قصديرية بل هي بنايات قديمة بنيت بإستعمال الحجر والطين والقرميد، وبالإضافة إلى المعايير السابقة تعتبر تزود المسكن بالمرافق الصحية الضرورية من أهم المعايير التي تحدد حالة البنايات السكنية .

والجدول التالي يوضح نسب تزود السكنات بهذه المرافق في مدينة عين البيضاء مقارنة مع النسب الولائية، و الذي يبين أن كل نسب مدينة عين البيضاء أعلى من النسب الولائية :

المطبخ	الحمام	المرحاض	شبكة الكهرباء	الغاز الطبيعي	شبكة صرف المياه	شبكة التزويد بمياه الشرب	
97,6	64,3	99,0	96,8	90,4	98,0	93,8	عين البيضاء
94,3	56,4	95,6	96,0	67	82,7	83,1	ولاية أم البواقي

الجدول رقم 34 : نسبة تجهيز المساكن المشغولة بالمرافق في مدينة عين البيضاء

المصدر : الوكالة الوطنية للإحصاء، الإحصاء الوطني للسكان 2008.

## مخطط أنماط السكنات 02

## - التجهيزات :

يمثل تحليل التجهيزات المحور الوظيفي الذي يتم عن طريقه تقييم الوضعية الإجتماعية للمدينة، سواء من ناحية الكمية أو النوعية، حيث تعد مدينة عين البيضاء من بين المدن الأحسن تجهيزا في الولاية، فهي تحتل المرتبة الثانية بعد عاصمة الولاية، إلا أن هذه التجهيزات عرفت ضغطا كبيرا في السنوات الأخيرة نتيجة النزوح الريفي المتواصل، وتوزيعها في المدينة غير متوازن حيث نجد أن معظم التجهيزات تتركز في مركز المدينة ما يزيد الضغط عليه، والتجهيزات في الضاحية تقتصر على التجهيزات المرافقة للسكنات، وتظهر التجهيزات في المدينة كما يلي :

### • التجهيزات الإدارية، الأمنية و المالية:

التجهيزات المالية	التجهيزات الأمنية	التجهيزات الإدارية
04 بنوك	الشرطة الجوارية 02	مقر الدائرة
صندوق التوفير و الاحتياط	الشرطة القضائية	ملحق إداري
03 شركات للتأمين	الدرك الوطني	مقر البلدية
	وحدة الحماية المدنية	ملحق بلدي
	محكمة	مقر البريد
	مؤسسة إعادة التربية	ملحق بريدي
	مقر امن الدائرة	04 وكالات بريدية
	الحرس البلدي	الوكالة العقارية للتسيير الحضري
	فرقة الشرطة المتنقلة	مفتشية التربية
		مصلحة الغاز
		مصلحة أملاك الدولة
		الخطوط الجوية الجزائرية
		مصلحة الري
		محطة الأرصاد الجوية
		مصلحة الأشغال العمومية
		المحافظة العقارية

الجدول رقم 35 : التجهيزات الإدارية و المالية في مدينة عين البيضاء

المصدر : مراجعة المخطط التوجيهي للتنهنة و التعمير ( PDAU ) لبلدية عين البيضاء و فكيرينة ، 2007 .

### • التجهيزات التعليمية و التكوينية:

بالإضافة إلى المدرسة الجهوية للتكوين الشبه طبي التي تتوفر بها مدينة عين البيضاء في الولاية ، تضم مدين عين البيضاء كل أنواع التجهيزات التعليمية و التكوينية ، و توزع كالتالي :

نوع التجهيزات	العدد	قدرة الاستيعاب النظرية	قدرة الاستيعاب الحقيقية	معدل شغل القسم	العجز في الأقسام
ابتدائية	30	12 110	12964	37.46	24
متوسطة	11	6 020	7894	45.49	53
ثانوية	05	4 130	4544	38.50	12
جامعية	01	/	/	/	/

تكوين مهني	03	850	700	23.1	لا يوجد عجز
------------	----	-----	-----	------	-------------

الجدول رقم 36 : التجهيزات التعليمية و التكوينية في مدينة عين البيضاء

المصدر : إعداد الطالبة اعتمادا على مجموعة من الوثائق+تحقيق ميداني

وبالتالي فإن التجهيزات التعليمية في مدينة عين البيضاء تعاني من الإكتظاظ، لأن معدل شغب القسم في الأطوار الثلاثة يتجاوز المعدل الوطني المقدر ب 35 تلميذ في القسم ،وهذا ما يؤثر على المستوى التعليمي للمتمدرسين وعلى تحصيلهم العلمي .

والعكس بالنسبة لتجهيزات التكوين المهني فهي لا تعاني من أي عجز ،بل هي تقريبا مهجورة ،باستثناء المؤسسة التكوينية الخاصة Resintel formation التي تستقطب حوالي 50 من المتمهين في المدينة، وذلك راجع إلى غياب التحسيس والتوعية والإعلام المتعلق بأهمية التكوين المهني بالنسبة للشباب ،وهذا ما يؤدي إلى عدم توفر اليد العاملة المؤهلة خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية ،ما يؤثر على نوعية الإطار المبني في المدينة .

#### • التجهيزات الاجتماعية و الثقافية في المدينة :

التجهيزات الثقافية	التجهيزات الدينية	التجهيزات الاجتماعية	التجهيزات الرياضية
قاعتين للسينما (1 000 مقعد)	08 مساجد	دار للحضانة	ملعبين رياضيين
مركز ثقافي ( 887 منخرط)	24 مسجد في طور الانجاز	حديقة للأطفال بها 180 مقعد	ملعب بلدي
02 دور شباب ( 390 منخرط)	18 مصلى ( زاوية )	مركزين للمعوقين ( قدرة الاستيعاب 240)	05 ساحات مخصصة للرياضة
مكتبة عمومية موجودة و أخرى مبرمجة	03 مقابر		مسيح في الهواء الطلق غير مستعمل
325 جمعية	05 مدارس قرآنية		قاعة للرياضة
مسرح جهوي			مركب رياضي جوارى

الجدول رقم 37 : التجهيزات الثقافية و الاجتماعية في مدينة عين البيضاء

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مجموعة من الوثائق+تحقيق ميداني .

و لهذه التجهيزات أهمية بالغة في الحياة الاجتماعية للفرد، وخاصة الشباب الذين تنصب إهتماماتهم حول هذا النوع من المرافق رغم ضعفها، و إذا ما دفع بالسلطات المحلية إلى ترميم بعض التجهيزات التي يضمها مركز المدينة الاستعماري، وتغيير وظيفتها وفق ما تحتاج إليه المدينة مثل قاعة الحفلات المجاورة للكنيسة و التي تم تحويلها إلى مسرح جهوي تابع لمديرية الثقافة .



الصورة رقم 13 : مبنى المسرح الجهوي في مركز المدينة .

المصدر : تحقيق ميداني 2013/03/10 .

#### • التجهيزات الخدماتية :

يصل عدد المكاتب البريدية ( القباضة البريدية) إلى 03 ( يعمل بها 40 عامل)، أما عدد المراكز الهاتفية السلكية و اللاسلكية فهو 05 قدرة استيعابها 13976 خط ، بالإضافة إلى 06 محطات بنزين .

#### • التجهيزات الصناعية:

النشاط الصناعي الحالي لمدينة عين البيضاء هو نشاط ثلاثي الدرجة الأولى يتمثل خاصة في البناء والأشغال العمومية بنسبة 86 % من حجم الشغل، بالإضافة إلى: (41)

الملاحظة	عدد العمال	وحدة القياس	حجم الإنتاج	المنتج الرئيسي	الطابع القانوني	المؤسسة
تاريخ إعادة الهيكلة 98/04/12	97	م <sup>2</sup>	240.000 م <sup>2</sup> /سنويا	نجارة الخشب و الألمنيوم	EPE (SPA)	مؤسسة النجارة العامة
متوقفة عن الإنتاج	07	لتر	430.000 ل/سنويا	إنتاج المشروبات الغازية	قطاع خاص	ش.ذ.م.م القمة
متوقفة عن الإنتاج	/	زجاجة	288.000 زجاجة سنويا	إنتاج المشروبات الغازية	قطاع خاص	مؤسسة زازية
-	19	قنطار	250 ق/يومية	انتاج مادة الفرينة	قطاع خاص	ش.ذ.م.م راندة RANDE
-	22	طن	40 طن/اليوم	إنتاج الدقيق	قطاع خاص	مطحنة صايم حافظ
-	11	م <sup>2</sup>	15.000 م <sup>2</sup> / سنويا	تحويل الرخام الطبيعي	قطاع خاص	مؤسسة برحاييل منصف
-	25				SARL	سافام للتغليف

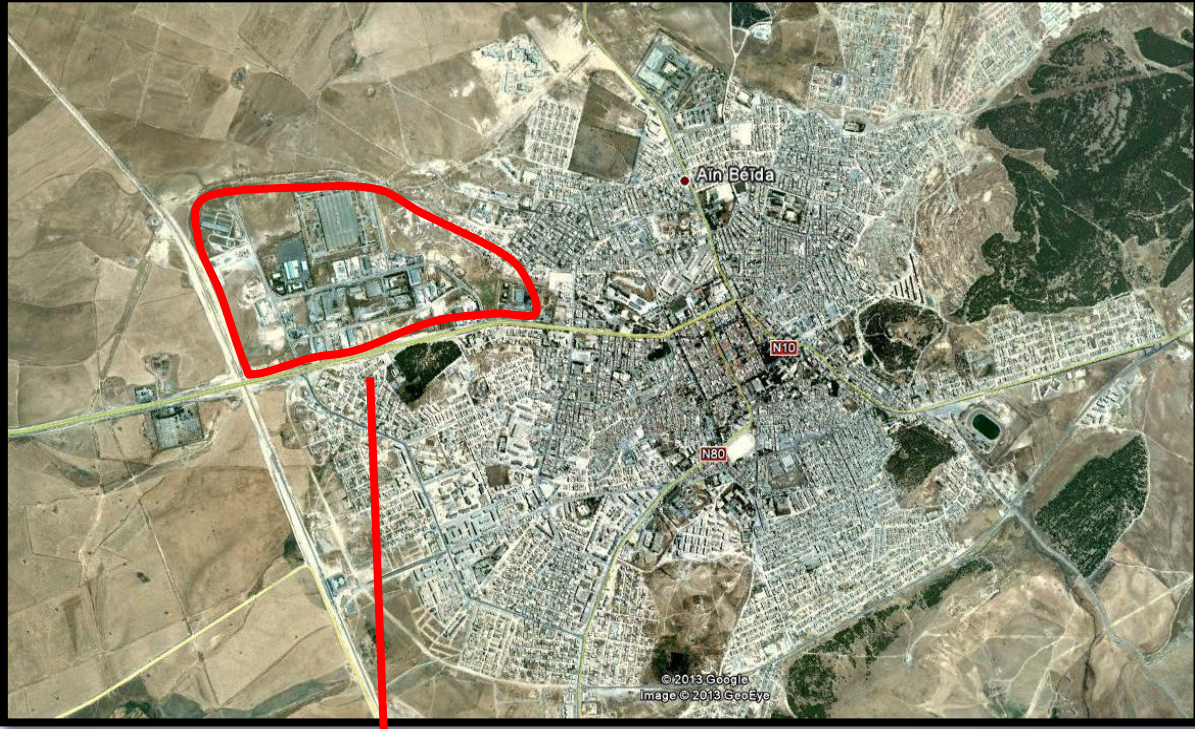
-				العطور		Parlflour لإنتاج الروائح
-	22	طن	500 طن/يوم	إنتاج الفريضة	SARL	روضة
-	426	م <sup>2</sup>			SPIA	FILAB لصناعة النسيج

الجدول رقم 38 : المؤسسات الصناعية في مدينة عين البيضاء

المصدر : إعداد الطالبة انطلاقا من مجموعة وثائق

كما تجدر الإشارة إلى وجود محجرتين :الأولى محجرة جباري عبد السلام جنوب سعيدي جموعي تصل قدرتها إلى 13000 طن/سنة و هي تضم عاملين ،و محجرة بن عبود معمر بجبل بوغكوز يصل إنتاجها إلى 13000 طن/سنة يسيرها عامل واحد ، وعدد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يبلغ 480 مؤسسة، تنشط في مختلف القطاعات .

و نظرا لطبيعة النشاطات الصناعية في هذه المنطقة ،والتي تجعلها منطقة للنشاطات أكثر منها منطقة صناعية ،فهي لا تسبب الكثير من التلوث في المدينة ،باستثناء المياه الصناعية التي يتم رميها مباشرة في واد سافل دون معالجة ،والتي لن تسبب أية مشاكل بعد انتهاء الأشغال في محطة تصفية المياه المستعملة .



المنطقة الصناعية في مدينة عين البيضاء



- |                               |                                |                                 |
|-------------------------------|--------------------------------|---------------------------------|
| (1) : معمل النسيج و الغزل     | (2) : معهد الهندية الميكانيكية | (3) : مقولة كهرباء الجزائر      |
| (4) : وحدة الرخام             | (5) : وحدة المشروبات الغازية   | (6) : سيدار للحديد              |
| (7) : شركة الغاز              | (8) : وحدة الأجر               | (9) : البريد                    |
| (10) : وحدة المشروبات الغازية | (11) : مؤسسة الأشغال العمومية  | (12) : الشركة الولائية للري     |
| (13) : مؤسسة الأشغال العمومية | (14) : وحدة العطور             | (15) : وحدة تعبئة قارورات الغاز |

الصورة رقم 14 : المنطقة الصناعية في مدينة عين البيضاء

المصدر : Google earth + معالجة الطالبة

### مخطط التجهيزات 03

## - التجارة :

عرفت مدينة عين البيضاء منذ القدم بأنها مدينة ذات طابع تجاري أكثر من غيره، وما دل على ذلك وجود بعض الأحياء التي عرفت بنشاطها التجاري الكثيف والمهم إلى يومنا هذا، والمتمثلة في شارع عين يسيطر عليهما اليهود خلال الفترة الإستعمارية والوافدين أساسا من مدينة قسنطينة، وقد عرف الشارع الأول بشارع الأفضلة الذي إشتهر بتركز محلات الصياغة الحرفية ( 12 محل) بالإضافة إلى محلات للحلاقة، أما الشارع الثاني فعرف بإسم شارع السبابطية وهو الشارع الذي تركزت فيه محلات بيع الأحذية وصناعتها، إضافة إلى ذلك فإن مدينة عين البيضاء عرفت تجارة الجمال وقد خصص لهذه التجارة مكان عرف برحبة الجمال . (42)



الصورة رقم 15 : رحبة الجمال في مدينة عين البيضاء قبل الإستقلال

أما بعد الإستقلال فقد ظهر شارعين عوضا عن الشارعين السابقين هما رود السطايفية (نسبة إلى التجار العاملين فيه ) و رود الصايمين ( نسبة إلى النشاط الذي يشهده هذا الشارع في شهر رمضان)، وهذا ما جعل التجارة حاليا تتركز خاصة في مركز المدينة، على طول المحاور الرئيسية وفي الطابق الأرضي للعمارات السكنية الجماعية وبعض السكنات الفردية، بالإضافة إلى توفر بعض الأسواق التي تتراوح مساحتها بين 2 000 و 150 000 م<sup>2</sup>.

المجموع	خدمات	تجارة الاستيراد	تجارة بالتجزئة	تجارة بالجملة	حرف	صناعة	البلديات
3842	1210	36	1741	126	69	660	عين البيضاء
24747	7055	2208	10594	998	292	3600	ولاية أم البواقي

الجدول رقم 39 : قطاع التجارة في مدينة عين البيضاء

المصدر : مونوغرافيا ولاية أم البواقي 2010 .

و يلاحظ أن التجارة في مدينة عين البيضاء تنتشر بشكل غير متوازن فنجدها في المركز والأحياء المجاورة له بالدرجة الأولى وعلى طول المحاور الرئيسية، أما في أطراف المدينة فهي ضعيفة غذائية وإستهلاكية، وهي ازدواجية نظرا لتداخلها مع الإستخدام السكني، وإستهلاكية بالدرجة الأولى وأقل درجة إنتاجية بالرغم من أن المدينة تتوفر على أجود و أخصب الأراضي الزراعية وثروة حيوانية هامة.



الصورة رقم 16 : التجارة الإزدواجية في السكن الفردي و الجماعي في مدينة عين البيضاء

المصدر : تحقيق ميداني 2013/02/06

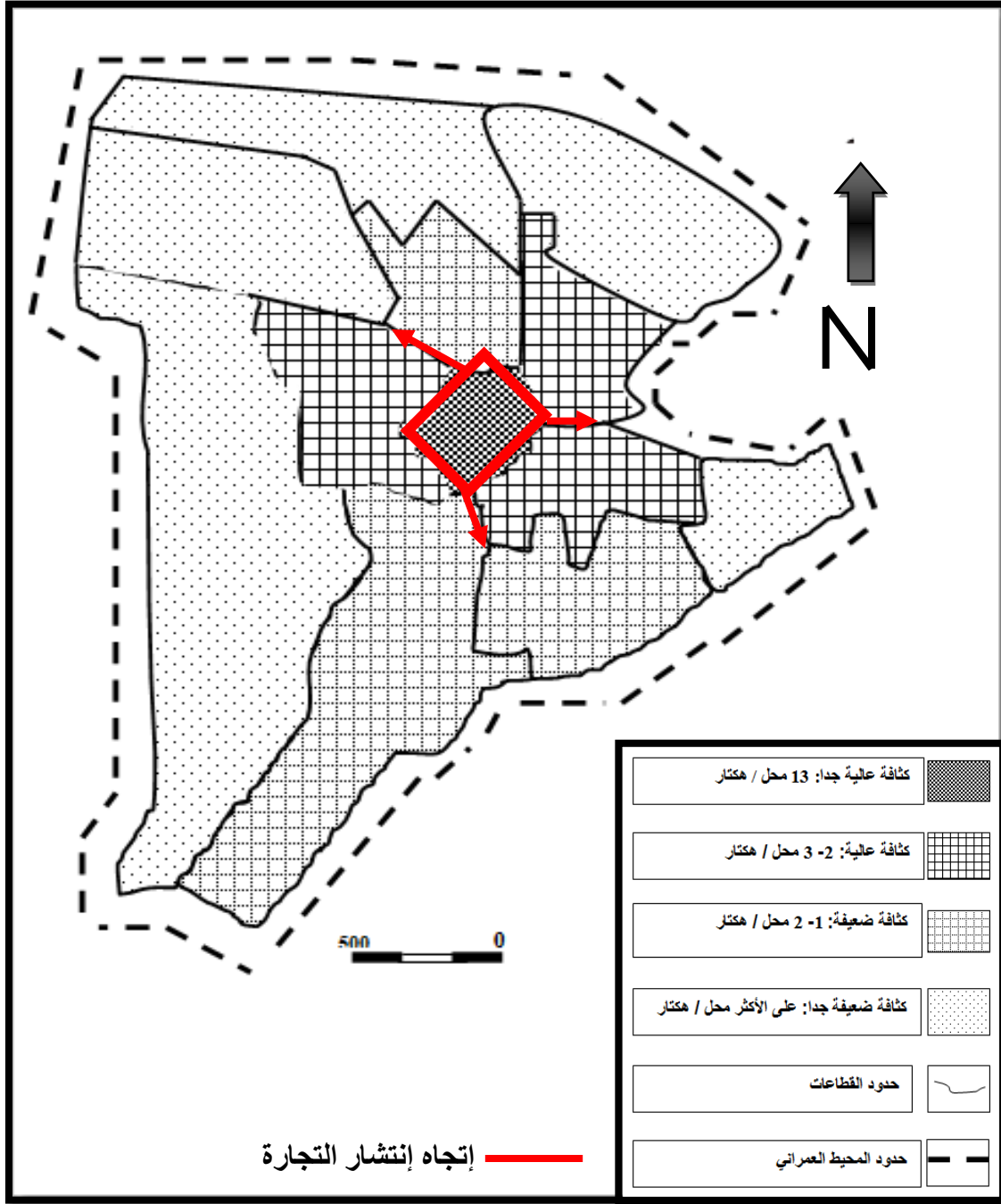
بالإضافة إلى أن الصورة الحضرية لمدينة عين البيضاء كانت تعاني وبدرجة كبيرة من إنتشار التجارة العشوائية والأسواق الموازية، التي كانت تحتل كل الأرصفة وممرات الراجلين خاصة في مركز المدينة ( رود السطيفية و رود الصايمين) ، وإستيلاء أصحاب المحلات على الأرصفة، إلى غاية نهاية سنة 2012 أين صدر قرار وزاري يقضي باستئصال هذا النوع من التجارة في كل المدن الجزائرية.



الصورة رقم 17 : انتشار التجارات العشوائية و استيلاء المحلات على الأرصفة قبل سنة 2013

المصدر : بوكفة هشام و آخرون، 2007 ، ص:215 .

ومنه فهناك تباين واضح في درجة التجهيز بين مختلف قطاعات المدينة، إذ يحتل المركز المدينة وقطاع ماريان المرتبة الأولى ، نتيجة تركيز معظم التجهيزات خاصة منها الإدارية في هذه المنطقة، وكلما ابتعدنا عن المركز قلت التجهيزات والتجارة أيضا مما يدل على وجود علاقة بين التوزيع المجالي للتجهيزات و التوزيع المجالي للمحلات التجارية حيث تبين أن وجود مختلف التجهيزات من شأنه أن يزيد من عدد المحلات.



الخريطة رقم 10 : توزيع الكثافة التجارية عبر القطاعات العمرانية  
المصدر : بوكفة هشام و آخرون، 2007 ، ص:110 + معالجة الطالبة .

### - الجيوب الفارغة :

بالإضافة إلى هذه السكنات والتجهيزات ،تضم مدينة عين البيضاء مجموعة من البنايات المهجورة الغير مستعملة خاصة في مركز المدينة ،هذه البنايات تحتل مواقع مهمة ، يمكن إستغلالها في عمليات إعادة البناء بدل الإتجاه نحو التوسع الذي أصبح غير ممكن .

وأحسن مثل على ذلك مبنى الكنيسة الواقع في مركز المدينة ،وهو تابع حاليا إلى وزارة الثقافة التي تسعى إلى تحويله إلى متحف بلدي ،حيث خضع مؤخرا إلى أعمال ترميمية، وتم إجراء عدة نشاطات ثقافية فيه .



الصورة رقم 18 : مبنى الكنيسة بعد أعمال الترميم

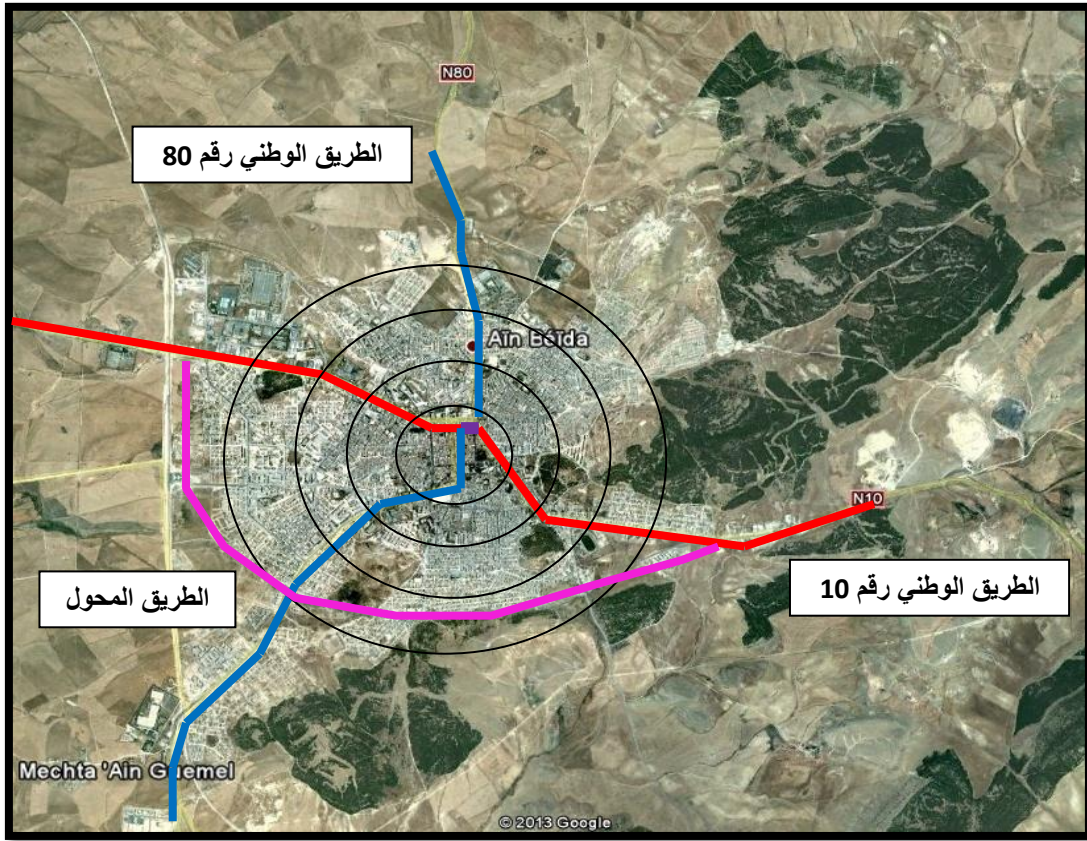
المصدر : تحقيق ميداني 2013/03/10

### - البنية التحتية :

تعد البنية التحتية وهو ما يطلق على مختلف الشبكات التقنية والطرق البرية ،أحد أهم المؤشرات الدالة على مدى تطور المدينة، فغالبا ما يستعمل هذا المؤشر عند قياس الرفاهية الإسكانية في المدن وفي الضواحي ،كما أن تطورهما يعتبر أحد أهم عوامل الجذب الإقتصادي للمدن خاصة في مجال الصناعة.

## • الطرق:

تقع عين البيضاء عند تقاطع محورين أساسيين هما الطريق الوطني رقم 80 ، والطريق الوطني رقم 10 ، وهذا ما يسمح لها بالنمو على طول هذه المحاور على شكل حلقات (الصورة رقم 19)، كون هذين المحورين يضمنان تنقلات هامة داخل المدينة، وبهدف تقليص المرور العابر تم انجاز طريق محول خاص بعربات الوزن الثقيل جنوب المدينة يربط الطريقتين الوطنيتين، إلا أن نمو و توسع المدينة جعل هذا المحول يخترق المدينة في عدة نقاط مما يشكل خطرا حقيقيا على حياة السكان .



الصورة رقم 19 : نمو مدينة عين البيضاء على شكل حلقات مركزها تقاطع الطريقتين الوطنيتين

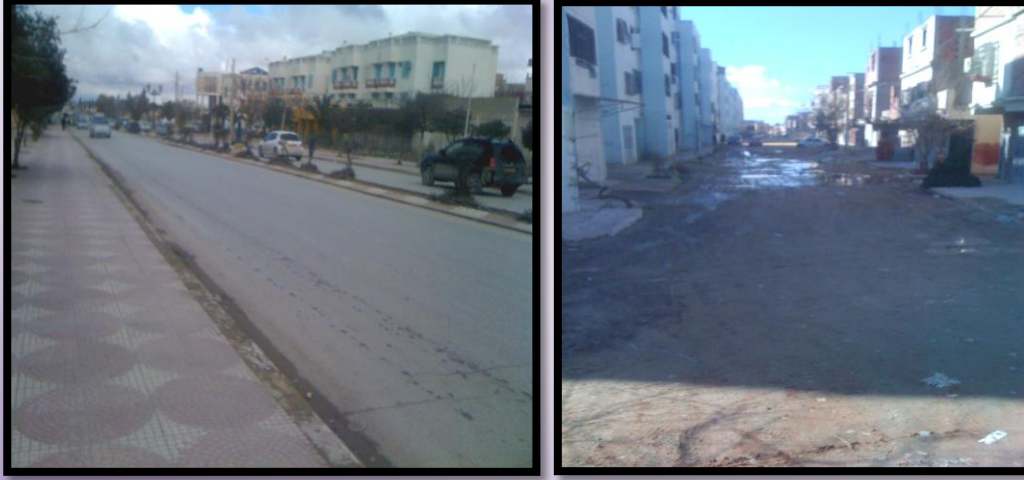
المصدر : إعداد الطالبة 2013

كما يظهر بعين البيضاء شبكة هامة من الطرق الثانوية تربط عدد لا بأس به من المشاتي وتسمح بخدمة كل الأحياء، أغلبية هذا النوع من الطرق غير معبدة، عدا في وسط المدينة وحي الأمل، حيث أن هذه الوضعية والحالة السيئة للطرق تعيق حركة المرور خاصة في فصل الشتاء، حين تتحول إلى برك، كما تخلق مشاكل بيئية في فصل الصيف بفعل الغبار الذي يتطاير نتيجة مرور العربات الآلية. (43)

المجموع	الطرق البلدية م	الطرق الوطنية م	البلدية
65432	45000 منها : 13500 حالتها الإنشائية جيدة 5000 متوسطة و 44.70 رديئة	20432 حالتها الإنشائية جيدة	عين البيضاء

الجدول رقم 40 : حالة الطرق بمدينة عين البيضاء

المصدر: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ( PDAU ) لبلدية عين البيضاء و فكيرينة ،  
2007 .



الصورة رقم 20 : حالة الطريق الوطني رقم 80 و طريق ثانوي في حي الأوراس الكبير في نفس اليوم

المصدر : تحقيق ميداني 2013/02/06

وبالإضافة إلى هذه الشبكة المهمة من الطرق إستفادت مدينة عين البيضاء بخط السكة الحديدية الذي يربط عين مليلة بتبسة ،والذي يعتبر من أهم المشاريع الإستراتيجية التي إستفادت منها المدينة، بالإضافة إلى مشروع الطريق المحول الشمالي الذي إنطلقت به الأشغال، والذي سيربط الطريق الوطني رقم 10، بالطريق الوطني رقم 80 من الجهة الشمالية . (44)

هذه السكة الحديدية برمجت لها محطة للمسافرين في أقصى غرب المدينة مجاورة لمحطة جديدة لنقل المسافرين عبر الطرق، سوف تضاف إلى محطة نقل المسافرين التابعة للقطاع الخاص (محطة كباش)، تقع في غرب المدينة بجوار تخصيص الحراكتة تتربع على مساحة 05 هكتار، والتي تعاني من نقص التهيئة والإستجابة إلى متطلبات محطات النقل الحديثة التي يجب أن ترافق مدن من حجم مدينة عين البيضاء .



الصورة رقم 21 : محطة نقل المسافرين كباش

المصدر : تحقيق ميداني 2013/02/06

حيث أن الدراسات الأولية لمخطط المرور ( الذي هو في طريق الإنجاز )، قد أثبتت أن مستوى النقل الحالي في المدينة أقل من القدرة النظرية لشبكة الطرق، إلا أنه و بالرغم من ذلك فإن حركة المرور في الواقع لا تتميز بالسيولة المطلوبة و ذلك راجع إلى غياب بعض التجهيزات الضرورية التي تنظم حركة المرور مثل إشارات المرور ،الوضع العشوائي للممجلات ما يجعلها تؤدي عكس المرجو منها ،بالإضافة إلى إنعدام التهيئة عند تقاطع الطرق .

#### • شبكة الكهرباء والغاز :

يعتبر هذا الهيكل العامل الأساسي في التطور العمراني للبلدية ،فقد تم تزويد مدينة عين البيضاء بالتيار الكهربائي سنة 1890 ،وبالتالي فأغلبية السكان ممنونين بشبكة يبلغ طولها 90 كلم ،حيث يصل عدد مشتركين"في شبكة الكهرباء إلى 25014 مشترك سنة 2010 بنسبة 96 % " (أعلى من المعدل الولائي 95,3% و الوطني 94,5%)،كما أن محطة التحويل التي أنشأت بالقرب من المدينة بمحاذاة الطريق الوطني رقم 10 على مسافة 3 كلم من وسط المدينة ،ساعدت في التموين الكاف .



الصورة رقم 22 : محطة تحويل الطاقة  
الكهربائية

المصدر : تحقيق ميداني 2013/03/13

حيث تعتبر هذه المحطة بالإضافة إلى خطوط الضغط العالي في الجهة الغربية و الجنوبية للمدينة من أهم العوائق في وجه التوسع العمراني للمدينة ، أما بالنسبة للإنارة العمومية فهي تغطي حوالي 64 % من مساحة المدينة ، فهي تغيب عن الأحياء الجديدة مثل حي الأوراس الكبير ، أو الأحياء الفوضوية التي تفتقد إلى مخططات عمرانية .

أما بالنسبة إلى شبكة الغاز فيصل عدد المشتركين سنة 2010 إلى 12462 مشترك بنسبة 68% ( أعلى من المعدل الولائي 66,6 % و الوطني 45,8 % ) ،حيث تتوفر المدينة على محطة ضخ الغاز بالقرب من المذبح البلدي ،ومنها يتم تزويدها ،في حين يصل عدد مخازن غاز البوتان إلى 02، بقدرة تخزين تصل إلى ق/13 10.000 قارورة .

حيث ظهرت في السنوات الأخيرة بوادر الإتجاه نحو استعمال الطاقة الشمسية لإنتاج الطاقة الكهربائية ،خاصة في المناطق الريفية الواقعة بين مدينة عين البيضاء و التجمع الثانوي بئر وناس ، فقد تم وضع على طول الطريق الوطني رقم 10 سبع أعمدة للإنارة العمومية تعمل على الطاقة الشمسية .



الصورة رقم 23 : أعمدة الإنارة العمومية  
التي تستعمل الطاقة الشمسية .

المصدر : تحقيق ميداني 2013/03/13

### ● شبكة الهاتف والانترنت:

يقدر عدد المشتركين في شبكة الهاتف ب9997 سنة 2010، ويقدر عدد منشآت الخدمات الهاتفية المتعددة (KMS) 250 منشأة، وعدد الهواتف العمومية (Mobilink + PubliPhone) هو 76 ، أما بالنسبة لشبكة الانترنت فان عدد المشتركين يقدر ب500 2 مشترك سنة 2010، في حين أن قدرة الاستيعاب تقدر ب3 056 حيث أن عدد المشتركين اقل من عدد المشتركين في مدينة أم البواقي (2954 مشترك) ، رغم الفارق الكبير في عدد السكان. (46)

### ● المساحات الخضراء:

رغم أن للمساحات الغابية والخضراء دور كبير في توفير الراحة وتحسين نوعية حياة السكان، إلا أن مدينة عين البيضاء تعاني من نقص فادح في المساحات الخضراء والمتمثلة في الحدائق العامة والمناطق الغابية المهيأة، فقد بلغت مساحتها في مدينة عين البيضاء 31,371 هكتار (47)، وهي نادرة في المدينة وتتوزع بشكل غير متوازن، يكاد ينحصر في قلب المدينة، أما نصيب الفرد من المجالات الخضراء في مدينة عين البيضاء فهو يعتبر جد منخفض فهو لا يتجاوز 2 م<sup>2</sup> / فرد عام 1998، مقارنة بالمعدل الوطني البالغ حسب التعليمية الوزارية رقم 38 / 68 - 6,8 م<sup>2</sup> / فرد. (48)

حيث تصل مساحة المحيط الغابي داخل مدينة عين البيضاء إلى 23,99 هكتارا، ويتكون أساسا من الصنوبر الحلبي (الذي يحتاج إلى عناية خاصة لأنه في طريق الاندثار)، وهو بمثابة رئة المدينة لأنها تعوض النقص في المساحات العمومية المهيأة، إلا أن هذه المساحات الغابية ونتيجة لإنعدام التهيئة فيها، فقد أصبحت مرتع لتعاطي المخدرات و الكحول .



الصورة رقم 24 : المساحات الغابية في مدينة عين البيضاء  
المصدر : تحقيق ميداني 2013/02/06 .

أما المساحات العمومية المهيأة فمساحتها تبلغ 7,39 هكتار ،وهي مساحة قليلة جدا مقارنة بمساحة المدينة (لا تمثل سوى 0,50 % من مساحة المدينة ) وبحجمها السكاني ،كما أنها بعيدة كل البعد عن معدل المساحات الخضراء في المدن الحديثة الذي يتراوح بين 18 و 20 م<sup>2</sup> / الفرد<sup>(49)</sup> ، و الجدول التالي يوضح أهم المساحات الخضراء في المدينة ،مساحتها و تاريخ إنشائها :

المساحة الخضراء	حديقة أول نوفمبر	ساحة الشهداء	ساحة المقاومين	الأمير خالد	مقابل ثانوية أسماء	أسلام سوناطبا	لاقوسكي	ساحة فلسطين	مساحات حي 150 سكن	المجموع
تاريخ الإنشاء	1910	1965	1982	1981	1982	1982	1981	1982	2000	/
المساحة (هـ)	0,96	0,5	0,05	0,33	0,16	0,05	4,25	0,08	1,01	7,39

الجدول رقم 41 : أهم المساحات الخضراء في مدينة عين البيضاء

المصدر : مصلحة الغابات لمدينة عين البيضاء



الصورة رقم 25 : حديقة أول نوفمبر ( الجنينة)  
المصدر : Google Earth 2013 + معالجة الطالبة



الصورة رقم 26 : حديقة الأمير خالد في حي المستقبل

المصدر : Google Earth 2013 + تحقيق ميداني

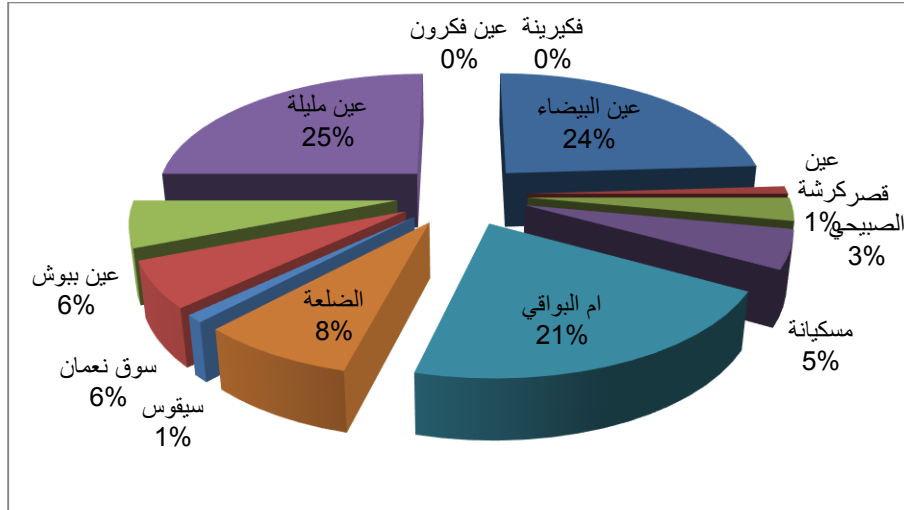
و تعتبر حديقة أول نوفمبر و المعروفة باسم "الجنينة" من أهم و من أقدم المساحات الخضراء في مدينة عين البيضاء، فهي تضم مجموعة من الآثار الرومانية التي تم تجمعها من مختلف أرجاء مدينة عين البيضاء .



الصورة رقم 27 : بعض الآثار الرومانية التي تضمها حديقة أول نوفمبر

المصدر : تحقيق ميداني 2013/03/10

إلا أنه و بالرغم من هذه المساحة الضعيفة من الحدائق العمومية في مدينة عين البيضاء، إلا أنها تمثل حوالي ربع المساحات الخضراء العمومية في ولاية أم البواقي، حسب ما يوضحه الشكل البياني التالي .



الشكل البياني رقم 07: توزيع الحدائق العمومية في ولاية أم البواقي حسب الدوائر  
المصدر : مديرية البيئة 2013 .

#### ● شبكة المياه الصالحة للشرب :

تمون مدينة عين البيضاء بشبكة من المياه الصالحة للشرب انطلاقا من 07 خزانات مائية تزود من ثقب التنقيب ( بئر الجديدة ، فكرينة ، وعين الدالية ) ، هذه الخزانات هي : (50)

الخزان : 2500×2 م الواقع بالحملوية العليا ، الخزان : 2000 ×2 م 3 الحملوية السفلى

الخزان : 2000 ×1 م المنطقة السكنية الجديدة ، الخزان : 2500 ×1 م المنطقة الصناعية

الخزان : 2500 ×2 م المنطقة الصناعية ، الخزان : 200×1 م 3 لمتطلبات الملعب

الخزان :  $1 \times 2500$  بو عكوز

حيث يوجد شبكة للتوزيع من النوع (المدرع والمتشعب ) أقطار قنواتها تتراوح بين 40 و 450 ملم، أما نسبة التموين بهذه الشبكة فهي تصل سنة 2010 إلى 95 % ، وهي أعلى من المعدل الولائي 82,8 % و المعدل الوطني 80,8 % ،بالإضافة إلى أن معدل تزويد المنازل بالماء الشروب قد تحسن خلال العشرية الأخيرة ، "فقد انتقل من 80 ل/يوم/ساكن سنة 2003"<sup>(51)</sup> إلى 138 ل/يوم/ساكن سنة 2010 ،"إلا انه بالرغم من ذلك يبقى اقل من المعدل الولائي المقدر ب157 ل/يوم/ساكن"<sup>(52)</sup> ،إلا أن الإشكالية التي تبقى مطروحة هي إشكالية التسربات حيث بلغت نسبة هذه التسربات 25,50 % التي تبقى و رغم أهميتها اقل من النسبة الوطنية المقدرة ب60 % .

#### ● شبكة تصريف المياه المستعملة :

تصرف مدينة عين البيضاء مياهها المستعملة و مياه الأمطار إلى واد سافل البيضاء دون أي معالجة ،عن طريق شبكة ذات طبيعة موحدة بسبب طبيعة الظروف المناخية ( قلة الأمطار لا تستوجب وضع شبكة خاصة بها) ،تحتوي هذه الشبكة على أنابيب بأقطار تتراوح بين 300 و 1500 ملم ،هذه الأنابيب تتنوع أشكالها بين البيضاوية والدائرية والصلمية ،تصل نسبة التغطية بشبكة تصريف المياه المستعملة في مدينة عين البيضاء إلى 98 % و هي " أعلى من النسبة الولائية 82,1 % و أعلى من النسبة الوطنية 77,5 % "<sup>(53)</sup>،حيث يصل طول الشبكة إلى 150 كلم ،وفي أغلب نقاطها تعتبر قديمة جدا ( و بالتالي فإمكانية حدوث تسربات و تلويث مياه الشرب جد مرتفعة ) .

وهذا ما يطرح مشاكل عند تساقط الأمطار ،وعلى أساس ذلك لا بد من ترميم الشبكات ،أو إعادتها بأقطار تتناسب والتزايد السكاني ،كما يقع المصرف النهائي في الحدود الإدارية لبلدية فكرينة ،أين يوجد مشروع الأول من نوعه على مستوى الولاية لمحطة تصفية غرب المدينة ( في إطار برنامج الهضاب العليا الذي استفادت منه 13 بلدية من الولاية ) ،هذا المشروع الذي يهدف إلى تجنب تلوث الواد ،و الذي بطبيعته ( الأودية في الجزائر نادرة الجريان ما يجعل صرف المياه المستعملة إليها قبل معالجتها كارثة بيئية ) ، أصبح عبارة عن قناة لصرف مياه المدينة مفتوحة على الهواء .

ومنه فإن نسبة التغطية بمختلف الشبكات في مدينة عين البيضاء، في معظمها أعلى من النسب الولائية والوطنية ،باستثناء شبكة المساحات الخضراء، وهذا يدل على التجهيز الجيد للمدينة مقارنة مع باقي إقليم الولاية .

#### مخطط المياه الصالحة للشرب 4

## مخطط تصريف المياه 5

## خلاصة :

ومنه فإن مدينة عين البيضاء تلعب دور إقتصادي وإجتماعي جد مهم في إقليمها الولائي والجهوي ، ويدعم هذا الدور الخصائص الطبيعية والعمرانية التي تتميز بها المدينة ، والتي تجعل منها قطب عمراي متميز يمكنه التأثير على باقي الإقليم ، فهي تعتبر من أهم مدن الولاية رغم مساحتها المحدودة، تتنوع فيها الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية ، ما يجعلها أرضا خصبة لبروز المشاكل المختلفة التي تمس كل القطاعات خاصة العمرانية والبيئية منها .

وبالتالي فإن هذه المدينة وكل المدن الجزائرية لها إمكانات تدعم الإستدامة الحضرية فيها، وتهديدات تحد من هذه الإستدامة و تخلق مشاكل، حلها يمكن من وضع النمو العمراني للمدينة على مسار التنمية الحضرية المستدامة .

## المراجع:

- (1) : مخطط التناسق الحضري لمدينة عين البيضاء (SCU)، المهمة الأولى :تحديد المجال الحضري، 2008.
- (2) : <http://ar.wikipedia.org/wiki/>
- (3) : مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ( PDAU ) لبلدية عين البيضاء و فكيرينة ، شركة الهندسة المعمارية و التقنية لام البواقي 2007 .
- (4) : <http://ar.wikipedia.org/wiki/>
- (5) : مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ( PDAU ) لبلدية أم البواقي ، شركة الهندسة المعمارية و التقنية لام البواقي 2009 .
- (6) : <http://ar.wikipedia.org/wiki/>
- (7) : مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ( PDAU ) لبلدية عين البيضاء و فكيرينة ، شركة الهندسة المعمارية و التقنية لام البواقي 2007 .
- (8) : مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ( PDAU ) لبلدية عين البيضاء و فكيرينة ، شركة الهندسة المعمارية و التقنية لام البواقي 2007 .
- (9) : براقدي سليم ، مدينة عين البيضاء:النمو الحضري، إشكالية التوسع والمشكلات المتعددة تشخيص، تحليل ومعالجة ،مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التهيئة العمرانية،جامعة منتوري قسنطينة ، كلية علوم الأرض، الجغرافيا و التهيئة العمرانية ، قسم التهيئة العمرانية ، 2005 ، ص: 09 - 10 .
- (10) : براقدي سليم ، مرجع سابق ، ص: 13-14.
- (11) : مونوغرافية ولاية أم البواقي 2010 .
- (12) :الوكالة الوطنية للإحصاء ،الإحصاء الوطني للسكان 2008.
- (13) : براقدي سليم ، مرجع سابق ، ص: 15-20 .
- (14) : محمد مسعي ، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو ،مجلة الباحث ،العدد 10 ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، 2012 ، ص: 147 .
- (15) : براقدي سليم ، مرجع سابق ، ص: 21 .
- (16) : مخطط التناسق الحضري لمدينة عين البيضاء (SCU)، المهمة الأولى :تحديد المجال الحضري، 2008.
- (17) : مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ( PDAU ) لبلدية عين البيضاء و فكيرينة ، شركة الهندسة المعمارية و التقنية لام البواقي 2007 .
- (18) : براقدي سليم ، مرجع سابق ، ص: 31 .
- (19) : مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ( PDAU ) لبلدية عين البيضاء و فكيرينة ، شركة الهندسة المعمارية و التقنية لام البواقي 2007 .
- (20) : مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ( PDAU ) لبلدية عين البيضاء و فكيرينة ، شركة الهندسة المعمارية و التقنية لام البواقي 2007 .

- (21) : مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ( PDAU ) لبلدية عين البيضاء و فكيرينة ، شركة الهندسة المعمارية و التقنية لام البواقي 2007 .
- (22) : مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ( PDAU ) لبلدية عين البيضاء و فكيرينة ، شركة الهندسة المعمارية و التقنية لام البواقي 2007 .
- (23) : مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ( PDAU ) لبلدية عين البيضاء و فكيرينة ، شركة الهندسة المعمارية و التقنية لام البواقي 2007 .
- (24) :مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ( PDAU ) لبلدية عين البيضاء و فكيرينة ، شركة الهندسة المعمارية و التقنية لام البواقي 2007 .
- (25) : الوكالة الوطنية للإحصاء ،الإحصاء الوطني للسكان 2008.
- (26) : مونوغرافية ولاية أم البواقي ، 2010 .
- (27) : الوكالة الوطنية للإحصاء ،الإحصاء الوطني للسكان 2008.
- (28) : <http://www.djazairress.com/ennahar/38700>
- (29) :مقابلة في مديرية البيئة ، جانفي 2013 .
- (30) : مونوغرافية ولاية أم البواقي ، 2010 .
- (31) : مخطط التناسق الحضري لمدينة عين البيضاء (SCU) ،المهمة الأولى :تحديد المجال الحضري، 2008.
- (32) : مخطط التناسق الحضري لمدينة عين البيضاء (SCU) ،المهمة الأولى :تحديد المجال الحضري، 2008.
- (33) : مونوغرافية ولاية أم البواقي ، 2010 .
- (34) : مونوغرافية ولاية أم البواقي ، 2010 .
- (35) :مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ( PDAU ) لبلدية عين البيضاء و فكيرينة ، شركة الهندسة المعمارية و التقنية لام البواقي 2007 .
- (36) :مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ( PDAU ) لبلدية عين البيضاء و فكيرينة ، شركة الهندسة المعمارية و التقنية لام البواقي 2007 .
- (37) : BOUCHEMAL Salah, **La production de l'urbain en Algérie: entre planification et pratiques**, L'étalement urbain un processus incontrôlable ?, presses universitaires de Rennes, 2010, P : 145.
- (38) :Salah bouchemal, op-cit , P : 146.
- (39) : حجاج حميد و آخرون، الاندماج الحضري و الخدمات العمومية بالمدن الجزائرية حالة مدينة عين البيضاء ، جامعة العربي بن مهيدي , مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير المدن ، أم البواقي ، 2008 ، ص: 53 .
- (40) : قبلاوي حنان و آخرون ، نحو مشروع تخصيص سكني مستدام : حالة مدينة عين البيضاء , مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير المدن، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، 2011 ، ص: 112 .
- (41) :مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ( PDAU ) لبلدية عين البيضاء و فكيرينة ، شركة الهندسة المعمارية و التقنية لام البواقي 2007 .

- (42) : بوكفة هشام و آخرون، دور المركزية التجارية و التجهيزات في تسيير المجال الحضري حالة مدينة عين البيضاء، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير المدن، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي 2007، ص: 29 .
- (43) : مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ( PDAU ) لبلدية عين البيضاء و فكيرينة ،شركة الهندسة المعمارية و التقنية لام البواقي 2007 .
- (44) : بوكفة هشام و آخرون ، مرجع سابق ، ص: 101 .
- (45) : مونوغرافية ولاية أم البواقي ، 2010 .
- (46) : مونوغرافية ولاية أم البواقي ، 2010 .
- (47) : مصلحة الغابات سنة 2013 .
- (48) : براقدي سليم ، مرجع سابق ، ص: 222 .
- (49) : بوكفة هشام و آخرون ، مرجع سابق ، ص: 194 .
- (50) :مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ( PDAU ) لبلدية عين البيضاء و فكيرينة ،شركة الهندسة المعمارية و التقنية لام البواقي 2007 .
- (51) : قبلاوي حنان و آخرون ،مرجع سابق ،ص:129 .
- (52) : مخطط التناسق الحضري لمدينة عين البيضاء (SCU) ،المهمة الثانية :التشخيص الاستراتيجي، 2008.
- (53) : مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ( PDAU ) لبلدية عين البيضاء و فكيرينة ،شركة الهندسة المعمارية و التقنية لام البواقي 2007 .

## الفصل الثاني : تقييم واقع الإستدامة الحضرية في مدينة عين البيضاء

### مقدمة :

تبقى مدينة عين البيضاء من أكبر المدن في إقليم ولاية أم البواقي ،ومن أكثر المدن جاذبية في إقليم الشرق الجزائري ،هذه الجاذبية التي يتحكم فيها التوازن المفروض بين مؤهلات وتهديدات الإستدامة الحضرية في مدينة عين البيضاء .

هذه المؤهلات والتهديدات التي يمكن إستنتاجها بعد تحليل أبعاد التنمية الحضرية المستدامة في مدينة عين البيضاء ،والتي تمكنا من التشخيص الإستراتيجي لواقع هذه التنمية، ومن تحديد أهم المشاكل التي تواجهها المدينة في سبيل تحويل النمو العمراني للمدينة إلى تنمية حضرية مستدامة.

ومن أجل تقييم واقع الإستدامة الحضرية في مدينة عين البيضاء لا بد من تحديد المؤهلات والتهديدات التي تواجه التنمية المستدامة في مدينة عين البيضاء، هذه الإمكانيات التي تفرضها الأبعاد البيئية والاجتماعية والإقتصادية التي تتميز بها مدينة عين البيضاء .

### 1- مؤهلات الإستدامة الحضرية في مدينة عين البيضاء :

تتوفر مدينة عين البيضاء على مجموعة من المؤهلات الطبيعية والبشرية التي تدعم الإستدامة الحضرية بالمدينة، والتي من أهمها :

#### 1-1 المؤهلات البيئية :

#### - وفرة الغطاء النباتي :

حتى في مركز المدينة ،حيث تضم مدينة عين البيضاء نسبة لا يستهان بها من المساحات الغابية التي تضمها ولاية أم البواقي على الرغم من مساحتها المحدودة ،حيث تبلغ نسبة المساحة الغابية في مدينة عين البيضاء 954 هكتار أي ما يمثل 18 % من إقليم البلدية، وهو أعلى من المتوسط الولائي للتغطية الغابية والمقدر بحوالي 13 % (1).

البلديات	المساحة الإجمالية(هـ)	المساحة الغابية(هـ)	نسبة التشجير(%)	خطوط النار(هـ)	مساحة ذات طابع غابي(هـ)	الطرق الغابية(هـ)
عين البيضاء	5196	1130,25	21,75	13,43	176,00	36,58
الولاية	618756	80396,29	12,98	437,10	28269,90	997,94

الجدول رقم 42 : توزيع المساحة الغابية في مدينة عين البيضاء

المصدر : مونوغرافيا ولاية أم البواقي 2010

أما الجانب السلبي لوجود هذه الغابات داخل النسيج الحضري فهو احتمال حدوث حرائق فيها، هذه الحرائق التي سيكون لها آثار وخيمة سواء مادية أو بشرية .

## 2-1 المؤهلات البشرية :

### - مدينة التنوع الثقافي والإجتماعي :

تضم مدينة عين البيضاء مجموعة من التجهيزات والخدمات يمكن لها توفير كل ما يحتاج إليه السكان مهما كانت وضعيتهم الإجتماعية، وهذا ما جعل المدينة ومنذ القدم مقر لإستقبال السكان ذات الأصول الجغرافية والإجتماعية المختلفة .

### - التشكيلة الشابة للمجتمع :

إنطلاقا من تحليل توزيع سكان مدينة عين البيضاء حسب العمر والجنس، يتضح أن المجتمع الحضري في مدينة عين البيضاء ككل المدن الجزائرية يتميز بالغالبية الشابة (بين 15 و 45 سنة) ،التي تتجاوز حسب الإحصاء الوطني لسنة 2008 -61,05 % من مجموع السكان، وهذا ما يدل على توفر الثروة البشرية اللازمة من أجل النهوض بالتنمية بصفة عامة ،وبالتنمية الحضرية خصوصا في المدينة، في حالة الإستغلال الجيد لهذه الإمكانيات البشرية التي تتميز بها المدينة .

### - إنخفاض نسبة الأمية :

إن نسبة الأمية في مدينة عين البيضاء أقل بكثير من النسبة الولائية ،و أقل حتى من النسبة الوطنية التي بلغت سنة 2008 حسب الإحصاء الوطني لهذه السنة 22,3 % ،و هذا ما يدل على فعالية المنشآت والبرامج التعليمية في البلدية ،ويؤكد أنه في حالة توفر التوعية والتحسيس المناسبة، فإن السكان قادرين على إستيعاب الإنشغالات البيئية وعلى المشاركة في تسيير مجالهم الحضري ،والجدول التالي يوضح نسبة الأمية في الولاية وفي البلدية ( بلدية عين البيضاء ) :

البلدية	مجموع		إناث		ذكور	
	نسبة الألفبائية	نسبة الأمية	نسبة الألفبائية	نسبة الأمية	نسبة الألفبائية	نسبة الأمية
عين البيضاء	81,8	18,0	76,5	23,4	87,2	12,7
ولاية أم البواقي	76,2	23,7	69,3	30,6	83,1	16,8

الجدول رقم 43 : مقارنة بين المستوى التعليمي في بلدية عين البيضاء ة الولاية ككل سنة 2008

المصدر : الوكالة الوطنية للإحصاء، الإحصاء الوطني للسكان 2008.

إلا أنه و بالرغم من هذه النسبة المنخفضة مقارنة مع النسب الوطنية والولائية ،فمن الضروري العمل على القضاء على هذه الظاهرة نهائيا ،من خلال تشجيع خلق مراكز محو الأمية ونشر التوعية في الوسط الحضري وخاصة بين الكبار في السن من أجل الإلتحاق بهذه المراكز .

### 3-1 المؤهلات الاقتصادية :

تضم مدينة عين البيضاء العديد من المؤهلات الاقتصادية التي ستمثل في حالة إستغلالها بالطريقة المناسبة ثروة حقيقية يمكن لها النهوض بالإقتصاد المحلي للمدينة، من أهم هذه المؤهلات المنطقة الصناعية التي تضمها المدينة والتي تعاني من الركود ما يجعلها شبه مهجورة من العمال والمستثمرين، والأراضي الزراعية ذات الجودة العالية التي تحيط بالمدينة والتي تعاني بدورها من الغزو الإسمنتي بدل إستغلالها من أجل تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي للمدينة .

بالإضافة إلى هذا فمدينة عين البيضاء تضم عدد لا بأس به من المحلات التجارية ذات البعد الاقليمي والتي تدعم الحركية الاقتصادية في المدينة وتجعلها جاذبة لسكان المدن المجاورة، مثل محلات بيع السيارات والشاحنات في المدخل الغربي للمدينة .



الصورة رقم 28 : محلات بيع السيارات في المدخل الغربي لمدينة عين البيضاء

المصدر : تحقيق ميداني 2013/05/06 .

### 4-1 المؤهلات العمرانية :

- مدينة التنوع الوظيفي والعمراني: تعتبر مدينة عين البيضاء مدينة التنوع الوظيفي

والعمراني بإمتياز ،و ذلك من خلال :

- هي مدينة سكنية بالدرجة الأولى تتكون من مجموعة من الأحياء السكنية التي تضم الفئة النشطة

من السكان التي تعمل في المراكز العمرانية المجاورة مثل مدينة أم البواقي و مدينة عين مليلة .

- هي مدينة تنوع النشاطات الإقتصادية لما توفره المنطقة الصناعية التي شهدت حركة معتبرة في السنوات الأخيرة ،وما تضمنه من تجارات متنوعة .
- تعتبر مدينة عين البيضاء قطب خدماتي يضم مجموعة من التجهيزات المؤثرة على كل البلديات المجاورة، حيث أن مستوى الخدمات الذي تقدمه مدينة عين البيضاء يجعلها تستجيب لاحتياجات كل السكان مهما كانت وضعيتهم الاجتماعية .
- تنوع في السكنات من حيث النوع و الحجم و بالتالي تنوع في التركيبة الاجتماعية للسكان .
- التنوع في أنماط شغل الأراضي: أحياء للسكن الجماعي و السكن الفردي، أحياء جديدة ومركز قديم، منطقة صناعية و مناطق للتجارة.
- **مركز حضري داعم لديناميكية المدينة :**

يلعب مركز مدينة عين البيضاء دور مركز للإشعاع ،للتبادل، ولبعث الحيوية الاقتصادية والاجتماعية في باقي إقليم المدينة ، و ذلك لعدة أسباب أهمها:

- يتوسط إقليم المدينة و بالتالي فرص الوصول إليه متساوية لجميع السكان .
  - يضم معظم التجهيزات والخدمات التي توفرها المدينة ما يجعله قبلة لسكان المدينة وللوافدين عليها .
  - يوجد فيه معظم أماكن الالتقاء والتبادل الاجتماعي و الاقتصادي التي تضمها المدينة .
- وهذا ما يجعله يحتاج إلى التدخل من اجل توفير مجالات للترفيه و التبادل التجاري و الثقافي ،بطريقة متجانسة مع النسيج الحضري المتواجد .

#### - إنعدام الأحياء القصدية:

إن الزائر لمدينة عين البيضاء يلاحظ انعدام و غياب الأحياء القصدية في مدينة عين البيضاء ،وهذا إن دل على شيء فهو يدل على فعالية البرامج السكنية التي إستفادت منها المدينة ،والتي تمكنت من إمتصاص الأحياء القصدية التي كانت متواجدة خاصة قرب المحاجر ( و المعروفة بأحياء carrière) مثل حي السلام، إلا أن هذا لا يعني إهمال قطاع السكن بل يعني انتقال المدينة إلى مرحلة ما بعد الأحياء القصدية ،والمروور من توفير الكمية إلى الإهتمام بالنوعية .

## 2- تهديدات الإستدامة الحضرية في مدينة عين البيضاء :

### 1-2 التهديدات البيئية والإهمال البيئي :

لا يقتصر الإهمال البيئي على السكان فقط ،بل يتعداه إلى السلطات المحلية المسؤولة عن الواقع البيئي في مدينة عين البيضاء ،حيث نلاحظ أن كل الدراسات التي يتم إجراؤها من أجل إعداد المخططات والوثائق العمرانية للمدينة ( المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و مخططات شغل الأراضي) ،لا تتطرق إلى هذا البعد الحساس والمؤثر على إطار نوعية الحياة الحضرية .

#### - بالنسبة للمساحات الخضراء :

تعاني المساحات الخضراء في مدينة عين البيضاء (المساحات الغابية أو الحدائق العمومية ) من الإهمال و سوء التسيير، سواء من طرف السكان أو الجهات المعنية ، وهذا ما اثر على الدور الذي تلعبه هذه المناطق في النسيج الحضري للمدينة .

بالإضافة إلى النقص الفادح في هذه المساحات في كل المناطق السكنية الواقعة خارج المركز الإستعماري ، وهذا ما يؤدي إلى تدهور النوعية البيئية في هذه الأحياء .

#### - بالنسبة إلى النفايات :

بالإضافة إلى كمية النفايات الكبيرة جدا التي تنتجها مدينة عين البيضاء والتي تتجاوز 7 أضعاف الحجم النظري الذي من المفروض أن تنتجه مدينة بها الحجم السكاني ،فإن غياب التوعية في المجال البيئي ،ساهم بدرجة كبيرة في اللامبالاة التي جعلت من مدينة عين البيضاء تعاني من مشكلة إنتشار النفايات خاصة منها المنزلية ،دون إحترام الأماكن أو الأوقات المخصصة للرمي .



الصورة رقم 29 : إنتشار النفايات المنزلية في أحياء السكنات الجماعية

المصدر : تحقيق ميداني 2013/02/06 .

## 2-2 التهديدات الاقتصادية :

### - إنتشار مشكل البطالة :

بالرغم من العدد الهام من مناصب العمل التي تخلق سنويا داخل إقليم بلدية عين البيضاء، إلا أنها تبقى غير كافية بالمقارنة مع نسبة الفئة النشطة من سكان المدينة، وهذا ما يؤدي أولا إلى ارتفاع معدل البطالة في المدينة وبالتالي إنتشار الآفات الإجتماعية، وثانيا إلى ارتفاع معدل الهجرة اليومية إلى خارج البلدية من أجل العمل، وبالتالي زيادة عدد التنقلات اليومية بين السكن والعمل، وزيادة ما يصطحبها من آثار سلبية (إكتظاظ الطرق وزيادة نسبة التلوث الجوي) .

## 3-2 التهديدات العمرانية:

### - إقليم بلدي متشعب :

إن الإقليم البلدي لمدينة عين البيضاء شبه مشعب، لدرجة تطابق حدود النسيج الحضري مع حدود البلدية و تجاوزها في الجنوب الغربي باتجاه بلدية فكيرينة ( توسع المدينة على المدى الطويل المقترح من طرف مخطط التهيئة والتعمير يقع كله في إقليم بلدية فكيرينة)، باستثناء بعض الجيوب التي يمكن أن تمثل فرص لتوطين بعض المشاريع الحضرية، في حالة تجاوز عائق الطابع القانوني لها .

وهذا ما يطرح إشكالية ندرة العقار الحضري، المادة الأولية لصناعة المدينة وهيكله المجال، وهذا ما يتطلب إجراء عملية جرد لكل الأراضي الحضرية المتوفرة القابلة للتعمير، وأيضا لكل الجيوب الحضرية التي يمكن إسترجاعها في إطار عمليات إعادة الهيكلة المجالية للمدينة، وهذا الجرد يمكننا من إستخراج الإمكانات العقارية التي توفرها مدينة عين البيضاء .

كما أنه يطرح إشكالية توجه أدوات التهيئة والتعمير الخاصة بالمدينة نحو التوسع و ليس نحو التهيئة .

### - تعدد الإرتفاعات داخل النسيج العمراني :

تعد الغابات أهم العوائق في وجه التعمير، وهي تقع على مرتفعات الجهة الجنوبية الشرقية، والشمالية الشرقية من المدينة، إضافة إلى المساحة الغابية الحملوية داخل محيطها، و بالإضافة إلى الغابات تضم المدينة العديد من الإرتفاعات الأخرى مثل : (2)

- المنطقة الصناعية : تقع في الجهة الشمالية الغربية من المدينة على مساحة 222,36 هكتار

،وتقف عائق أمام التوسع العمراني في هذه الناحية، وهي تعد اليوم جزءا من النسيج العمراني .



الصورة رقم 30 : المنطقة الصناعية في  
مدينة عين البيضاء

المصدر : تحقيق ميداني 2013/05/06

- **خط السكة الحديدية** : يخترق مشروع السكة الحديدية المدينة في جهتها الغربية ليجتاز كل من مشروع منطقة النشاطات الحرفية التابعة لفكرينة ،وعين أم الجمل ويشكل عائقا للتوسع العمراني بعد عائق القيمة الفلاحية للأراضي في هذه المنطقة .



الصورة رقم 31 : موقع السكة الحديدية  
في مدينة عين البيضاء

المصدر : تحقيق ميداني 2013/04/20

- **أنبوب الغاز الطبيعي** : الذي يخترق حي الأوراس الكبير ، والأوراس 01 ، وعدم احترام رواق الإرتفاق بالنسبة لهذا الأنبوب يشكل خطرا على حياة سكان هذه الأحياء .

- **خط التيار الكهربائي العالي الشدة** : تنتشر خطوط الضغط العالي في الجهة الغربية من المدينة ، وتلتقي عند محطة توليد الكهرباء ، كما تنتشر في أقصى الجهة الجنوبية للمدينة ، أين نجد مشروع محطة الكهرباء الجديدة التابعة لفكرينة ، و في هذه الحالة أيضا نسجل عدم احترام رواق الإرتفاق لهذه الخطوط التي تطرح مشاكل أمنية وصحية .



الصورة رقم 32 : محطة الكهرباء الجديدة  
التابعة لبلدية فكيرينة

المصدر : تحقيق ميداني 2013/04/20

- المقبرة الإسلامية : تقع شمال المدينة وتحتل مساحة تقدر بـ 6.5 هكتار .
- معمل الملابس العسكرية : يقع شمال المدينة ، يتربع على مساحة 6.588 هكتار
- الملكية العقارية للأراضي: يظهر الإطار القانوني للأراضي بعين البيضاء العديد من الجيوب الحضرية بمساحات معتبرة انطلاقا من مركز المدينة إلى أطرافها ،تعود ملكياتها إلى الخواص ( شنتلي ،ورثة الحاج عسكري الشريف ، عمارة ، بن إبيدير ، طاهير لمبارك ، هجرين ، زاوية ، الحاج لخضر) ،ورغم دمج ما يقارب 192 هكتار من أراضي الملكيات الخاصة إلا أن جزءا كبيرا مازال يطرح إشكال التوسع ، وإمكانيات البلدية المحدودة لا تسمح بالحصول عليها لإستغلالها في التوسع .
- المجاري المائية : إلى جانب واد الحسي شمالا، وواد إيسفر جنوبا ، نجد بعض الأودية الصغيرة والمؤقتة الجريان ، والتي تشكل خطر لا مفر منه في بعض الأحياء السكنية خاصة في فصل الشتاء ، مما يستوجب أخذها بعين الإعتبار أثناء الدراسة .

ومن خلال سرد العوائق العمرانية الموجودة بعين البيضاء ، يتضح بأن التوسع العمراني لا يكون إلا في الإتجاه الجنوبي الغربي رغم وجود بعض العوائق والمتمثلة في الضغط العالي ومحطة توليد الكهرباء ،حيث أن عدم إحترام الأروقة التي تفرضها هذه الإرتفاقات يهدد حياة السكان والصحة العمومية في المدينة .

مخطط الارتفاعات رقم 6

### - إهمال المظهر الحضري :

تعاني مدينة عين البيضاء من المظهر الحضري الغير لائق و الذي يمس بالمكانة و الدور الذي تلعبه المدينة في إقليمها الجهوي ، خاصة بالنسبة للمناطق المحاذية لمحاور الطرق الكبرى ، و التي تمثل واجهة المدينة، هذه المناطق التي تعاني من المظهر العام للسكن الفردي الذي يعاني من عدم انتهاء أعمال الواجهات .



الصورة رقم 33 : المظهر العام للسكن الفردي في مدينة عين البيضاء .

المصدر : انجاز الطالبة 2013/02/06

بالإضافة إلى أحياء السكنات الجماعية التي تم بناؤها بين ثمانينات و تسعينات القرن الماضي ، في إطار برامج المناطق السكنية الحضرية الجديدة ، والتي تعاني من مستوى ضعيف من التجهيز و نوعية السكنات و البنيات بصفة عامة متوسطة، تحتاج إلى عمليات إعادة تثمين من خلال :

- تحسين نوعية الحياة للسكان و المستعملين .
- تجديد و إعادة بناء بعض التجهيزات و العمارات .
- تهيئة المساحات الخارجية العمومية التي في اغلبها لم تتعرض إلى عمليات تهيئة، و منذ إنشاء العمارات وهي تمثل أماكن فارغة أو لرمي النفايات المنزلية .
- اقتراح تجهيزات مهمة في هذه المناطق ( و ليست تجهيزات مرافقة للسكنات الجماعية ) ، تعمل على دمج هذه المناطق مع باقي أجزاء المدينة من جهة ، وتخفف الضغط على مركز المدينة من جهة أخرى .

### - تدهور النوعية و الخدمة الحضرية :

تعتبر مدينة عين البيضاء متوسطة التجهيز فيها يخص التجهيزات المرافقة للوحدات السكنية كالتجهيزات التعليمية والدينية والثقافية، إلا أنها تعاني من نقص في التجهيز فيما يخص التجهيزات ذات البعد الإقليمي و الوطني .

أما بالنسبة لنظام التنقلات فان المحورين الرئيسيين في المدينة ( الطريق الوطني رقم 10 ورقم 80 ) يعانين من مشكل المرور العابر نتيجة عدم وجود محولات تعمل على إخراج هذا النوع من التنقلات من مركز المدينة ،و المسبب للعديد من المشاكل الحضرية .

### - إهمال التراث العمراني :

بالرغم من أن مدينة عين البيضاء تعتبر من أقدم المراكز الحضرية في ولاية أم البواقي ، إن لم نقل أقدمها على الإطلاق، فان العناصر العمرانية التراثية في مدينة عين البيضاء تعرف إهمال صارخ ما يدعوا إلى العمل من اجل حمايتها و ترميمها ،من خلال تفعيل دور الجمعيات الفاعلة في ميدان السياحة وحماية التراث .

### خلاصة :

ومنه فإن إمكانات الاستدامة الحضرية لمدينة عين البيضاء تتعدد و تختلف من بعد إلى آخر، منها الدعائم التي تدعم مسار التنمية الحضرية المستدامة،ومنها التهديدات التي تقف في وجه تحقيق هذه التنمية، وهي تتطلب إيجاد الحلول المستعجلة بالبحث في المقومات التي تتميز بها المدينة، ومحاولة إدماج الإنشغالات المتعلقة بهذه العوائق في أدوات التهيئة مجالية التي تخضع لها مدينة عين البيضاء .

### المراجع :

- (1) : مخطط التناسق الحضري لمدينة عين البيضاء (SCU) ،المهمة الثالثة :إستراتيجية التنمية ، 2008.
- (2) : مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ( PDAU ) لبلدية عين البيضاء و فكيرينة ، شركة الهندسة المعمارية و التقنية لام البواقي 2007 .

## الفصل الثالث : الإستدامة الحضرية وأدوات التهيئة المجالية

### مقدمة :

بعد التعرف على واقع التنمية الحضرية المستدامة في مدينة عين البيضاء على كل الأصعدة ،سوف نتطرق خلال هذا الفصل إلى التوجيهات التي تخص مدينة عين البيضاء وإقليمها في مخططات التهيئة الإقليمية والحضرية ،بدءا بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي أكد على خيار الهضاب العليا لحقيق الإستدامة على البعد الوطني ،ثم مخطط تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية الذي يخص إقليم الهضاب العليا شرق ،والذي أكد على البعد الإقليمي لمشاريع التهيئة التي تخص ولايات الإقليم، ثم مخطط التهيئة الولائية الذي حدد التوجهات المشتركة على مستوى الولاية .

حيث أن التعرف على توجيهات الإستدامة التي تخص إقليم مدينة عين البيضاء في مخططات التهيئة الإقليمية ،هو أمر لا بد منه قبل التطرق إلى مخططات التهيئة الحضرية التي يخضع لها مجال مدينة عين البيضاء والتعرف على الأداة التي تعالج إشكالية الإستدامة على مستوى المدينة .

### 1- توجيهات الإستدامة في مخططات التهيئة الإقليمية :

#### 1-1 توجيهات الإستدامة الحضرية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،خيار الهضاب العليا :

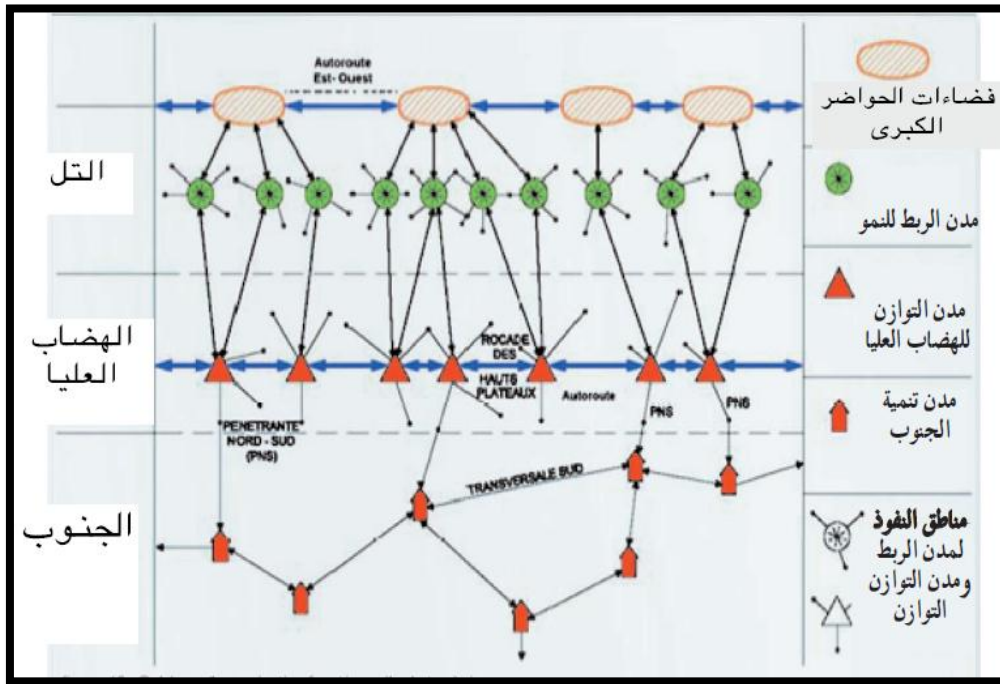
إن خيار الهضاب العليا ليس بالجديد على السياسات الوطنية ،فقد برز الإهتمام بتهيئة الهضاب العليا منذ سنة 1987 ،من خلا صدور القانون رقم 03/87 المؤرخ في 1987/01/27 و المتعلق بالتهيئة العمرانية ،فقد نص هذا القانون الذي مثل الإطار التطبيقي للسياسة الوطنية للتهيئة العمرانية الواردة في الميثاق الوطني ، على أفضلية تنمية الهضاب العليا خلال أعمال و إختيارات التنمية العمرانية ،وذلك عن طريق : (1)

- إنشاء شبكة صناعية تتمحور حول الأنشطة الهيكلية وأنشطة المقاوله من الباطن، والتي تستهلك كميات قليلة من الماء .
- استغلال كل الموارد المائية ،وإستعمال موارد مكمله لها ،صادرة عن مصادر أخرى عند الإقتضاء .
- التنمية الريفية بواسطة أعمال مرتبطة على الخصوص بتهيئة السهوب ،تكثيف الاستصلاح الفلاحي ،ترقية التجمعات الحضرية الموجودة وتدعيم تنمية منشآت المواصلات السلكية واللاسلكية .

حيث تدرج إستراتيجية تنمية الهضاب العليا كأحد برامج العمل الإقليمي للخط التوجيهي الثاني لتهيئة الإقليم، والذي يدور حول خلق ديناميكيات إعادة التوازن الإقليمي عبر التراب الوطني، ويهدف هذا البرنامج إلى تمكين مدن الهضاب العليا ومن بينها مدينة عين البيضاء، من تطوير الأنشطة والخدمات الضرورية للإبقاء على سكانها، بل و تتحول أيضا إلى فضاءات للجذب السكاني والإقتصادي على المستوى الوطني، بهدف تخلص مدن الهضاب العليا من تبعية مدن الشمال، وذلك من خلال : (2)

- الإعتماد على إستراتيجية دعم للأنظمة الحضرية ( خلق مدن توازن و مدن الربط ) .
- وضع نظام حضري متسلسل و متمفصل، و تنمية القواعد الإنتاجية من خلال إعادة التموقع وسياسة الحوافز .
- وضع الديمومة في قلب تنمية الهضاب العليا، وإبراز و تفعيل المؤهلات البيئية والبشرية الخاصة بالهضاب العليا بالاعتماد على التنمية المحلية المستدامة .
- ضمان انصاف إقليمي داخل الهضاب العليا .

ومنه فإن مدينة عين البيضاء تدرج ضمن فئة مدن الربط حسب التنظيم الوظيفي للإقليم الوطني الذي يقترحه المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي تم إعداده سنة 2010 وسيستمر العمل به إلى غاية سنة 2030 .



الشكل رقم 08 : التنظيم الوظيفي للإقليم الوطني

المصدر : المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2010-2030 .

كما تم وضع 12 مخطط إضافي خاص بإقليم الهضاب العليا، منها مخطط التنمية البشرية والاجتماعية، مخطط الحظائر الطبيعية والثقافية، مخطط الطاقات الجديدة والمتجددة، مخطط رقمنة الهضاب العليا، ومخطط إعادة تموقع مؤسسات الأنشطة الاقتصادية، والملاحظ على هذه المخططات أنها تتطابق وأبعاد التنمية الحضرية المستدامة، وإنجازها وتجسيدها على أرض الواقع بالطريقة الصحيحة قد يمكنها من تحقيق تنمية حضرية وإقليمية مستدامة عبر التراب الوطني .

وفي إطار تطبيق أحكام القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، شرعت وزارة التهيئة العمرانية والبيئة سابقا، ووزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة حاليا في إعداد مخططات لتهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية الثلاث (شرق، غرب ووسط) SEPT، وذلك في إطار النظرة الوطنية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، حيث تشكل هذه المخططات مع مخططات التهيئة الولائية PAW أدوات تفعيل للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم على المستوى المحلي .

مشروع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 11

## 2-1 توجهات الإستدامة الحضرية في مخطط تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية الخاص

### بإقليم هضاب العليا شرق:

يعتبر إقليم الهضاب العليا الشرقية بالنسبة لباقي التراب الوطني، مجال لتحقيق إعادة التوازن من خلال برمجة مشروع إقليمي يعتمد على التجميع الأمثل للإمكانات المحلية الإقتصادية والبشرية لهذا المجال، وتثمينها على مقياس أوسع بالإعتماد على التنمية الذاتية، ويطمح إلى التجسيد الواقعي لمبادئ التنمية المستدامة عبر الإقليم، وذلك طبعا تحت إطار الدولة، أي أن هذا المشروع الإقليمي يسمح بالتجسيد المرن والديناميكي لإختيار الهضاب العليا الذي أكد عليه المخطط الوطني لتهيئة الإقليم كأحد الحلول الأساسية التي يمكنها تحقيق التنمية المستدامة لكل التراب الوطني. (3)

حيث أنه يركز في مضمونه على برامج ومشاريع حضرية عمومية ومهيكلة للإقليم، ذات أهمية بالغة لأنه إعتبر هذه المشاريع الوسيلة التي يتم الإعتماد عليها من أجل توزيع التنمية عبر الإقليم، مثل: مشاريع تحويل المياه والسدود، مشاريع الهياكل الكبرى ومختلف الشبكات (طرق برية، السكة الحديدية، الطاقة ...)، و التجهيزات الكبرى مثل الأقطاب الجامعية، هذه المشاريع تعمل و بالدرجة الأولى على تعزيز البعد الإقليمي للمدن، و تحقيق التكامل بين الولايات الستة المشكلة لهذا الإقليم .

وبالإضافة إلى العمل على تعزيز العلاقات التكاملية بين مدن إقليم شرق البلاد، فإن مخطط تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية الخاص بإقليم الهضاب العليا شرق يعمل أيضا على خلق علاقات تبادل مع الأقطاب الخارجية مثل مدينة بجاية، جيجل، قسنطينة، المسيلة، و الجزائر العاصمة، على الانفتاح على الجنوب من خلال إنشاء علاقات مع بسكرة الواد وورقلة، وعلى تشجيع العلاقات الدولية خاصة على الحدود البرية (بين تبسة و تونس) .

و لتحقيق هذه الأهداف والطموحات وتجسيد هذه المشاريع، عمل مخطط تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية الخاص بإقليم الهضاب العليا الذي تم إعداده سنة 2011 على وضع نظام إقليمي مهيكلا ثلاث مستويات من أقطاب التنمية : أقطاب للتوازن ( مدينة باتنة، تبسة و سطيف )، أقطاب للربط ( 9 مدن من بينها مدينة عين البيضاء، أم البواقي و عين مليلة ) و أقطاب محلية للتنمية ( 17 قطب من بينها عين فكرون و مسكانة) .

حيث تنتمي ولاية أم البواقي إلى مخطط تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية الخاص بإقليم الهضاب العليا شرق، والذي يضم 06 ولايات هي : ولاية سطيف، باتنة، خنشلة، برج بو عريريج، تبسة و أم البواقي، حيث يشكل هذا المخطط إطارا لدراسة ولتخطيط المشاريع يهدف إلى خلق إطار إقليمي موجه لبناء

مشروع ناجع ومشارك للتنمية، و لوضع قاعدة إقليمية تقوم على معيار الإستقطاب بواسطة المدن، كما أن فضاءات البرمجة الإقليمية هي فضاءات تشاور تتولى : (4)

- التخطيط الإستراتيجي و برمجة المشاريع .
- المبادرة بمشاريع الإستثمار المحلية ودعمها ومتابعتها .
- التنسيق و الإنسجام والتحكيم بين المشاريع المحلية .
- التشاور بين مختلف الفاعلين المحليين .
- دعم وسائل وكفاءات الجماعات الإقليمية ( البلديات والولايات ) بما يسمح وتحقيق التنمية المحلية المستدامة .

كما أن هذا المخطط هو مخطط شامل ( على الأقل نظريا) ينطوي في مضمونه على كل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي، فهو يهيكل حول ثلاث توجيهات عامة تمثل أهم الأهداف الإستراتيجية له، هذه التوجيهات تتفرع إلى تسع محاور إستراتيجية تمثل أهداف أكثر تحديد، و تتفرع بدورها إلى 13 برنامج مشترك ما بين الولايات لتهيئة الإقليم، وهي البرامج التنفيذية لمخطط تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية الخاص بإقليم الهضاب العليا، كما أنها مشتركة ما بين الولايات وفي نفس الوقت تأخذ بعين الإعتبار الخصائص المحلية لكل ولاية .

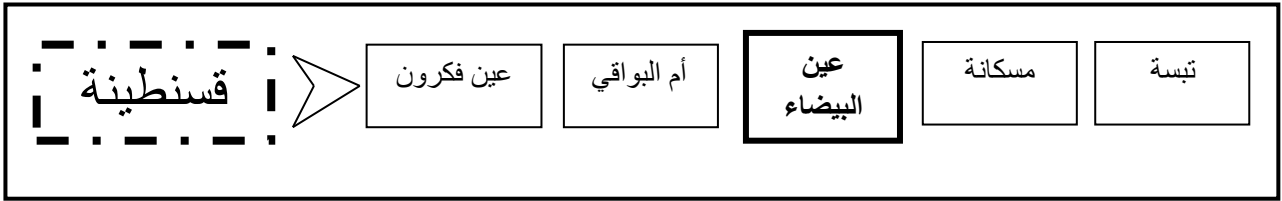
التوجيهات العامة	المحاور الإستراتيجية	برامج ما بين الولايات لتهيئة الإقليم
إقليم مستدام تنافسي و عادل	- إعادة هيكلة و دعم الاقتصاد الجهوي	- أقطاب و فروع الزراعة الجهوية - أقطاب و فروع الزراعة الجهوية - تنمية اقتصاد المعرفة
	- حماية و ترميم المصادر الطبيعية والتراث	- الاقتصاد الجهوي للماء - حماية و ترميم التنوع البيولوجي - حماية و ترميم التراث التاريخي و الثقافي - الحماية من المخاطر في إطار التنمية
	- ضمان العدالة الإقليمية	- مخطط المناطق الجبلية من بينها الأوراس - مخطط السهوب
تشجيع التنافسية والتكامل في نفس الوقت بين مدن الإقليم	- دعم نظام حضري متمفصل وفعال: عامل لتحقيق التآزر بين الولايات	- نظام حضري للتنمية الإقليمية: مدن توازن، مدن ربط وأقطاب للتنمية المحلية .
	- إعادة دعم و بعث المجالات الريفية	
	- ضمان الربط بين كل أجزاء الإقليم	- تغطية كل الإقليم - الانفتاح على العلاقات الدولية
خلق مجال للشراكة	- تجسيد جهوية المشاريع	
	- إعطاء للشركاء الإقليميين في التنمية الفعالية في التدخلات	- الهندسة الإقليمية
	- هيكلة شراكة إقليمية	

الجدول رقم 44 : هيكلة مخطط تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية الخاص بإقليم الهضاب العليا

المصدر: مخطط تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية الهضاب العليا (شرق) (SEPT) 2011

حيث أن دور الولاية في هذا المخطط هو دور حاسم، لأن كل ولاية من ولايات الهضاب العليا الشرقية تتولى قيادة مجموعة أو أحد البرامج المشتركة بين هذه الولايات، ومن بين أهم البرامج التي تتولى فيها ولاية أم البواقي القيادة هي البرامج و المشاريع المتعلقة بتربية المواشي وإنتاج اللحوم الحمراء، المشاريع المتعلقة بخلق مساحات كبرى مسقية، الصناعات النسيجية، الصناعة الغذائية، مشروع تحويل الماء من الشمال إلى الهضاب العليا الشرقية من ولاية سوق هراس إلى ولاية أم البواقي بقدرة 37 مليون م<sup>3</sup> / السنة ( من أجل تعويض النقص في مياه الشرب في التجمعات الحضرية و للسقي ) ، مشاريع حماية المناظر والمواقع الطبيعية ( السبخات ) ، ومشروع مخطط الحماية من حرائق الغابات الحضرية .

كما أن مخطط تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية الخاص بإقليم الهضاب العليا ولتحقيق هذه الأهداف والبرامج عمل على وضع قنوات للتنمية، تجسد على أرض الواقع من خلال أقطاب إقليمية للتنمية تنتظم في شكل سبع محاور، مكانة مدينة عين البيضاء فيها هي في المحور الثاني الرابط بين غرب و شرق الإقليم والذي ينتظم كالتالي :



الشكل رقم 09 : محور التنمية رقم 2 الخاص بمخطط تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية الهضاب العليا شرق

المصدر : إعداد الطالبة انطلاقا من مخطط تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية الهضاب العليا (شرق) (SEPT) (2011)

حيث أن مدينة عين البيضاء تنتمي إلى فئة أقطاب الربط التي إقترحها هذا المخطط، مع مدينة أم البواقي وعين مليلة، هذه الأقطاب التي تعمل على تحقيق الربط بين مدن التوازن وأقطاب التنمية المحلية، بعضها لها علاقة مباشرة مع المدن الكبرى مثل مدينة قسنطينة بالنسبة لمدينة عين البيضاء، وهذا ما يجعلها تحتاج إلى مستوى عالي من التجهيز والخدمات، إلى دعم قدراتها الإنتاجية، و إلى توسيع الهياكل القاعدية .

فقد شملت مدينة عين البيضاء البرامج التنفيذية المتعلقة بالصناعة النسيجية من خلال دعم الوحدات النسيجية المتواجدة بالمدينة، و العمل على خلق قطب تكنولوجي متخصص في الصناعات النسيجية، كما إستفادت من مشروع تحويل المياه من ولاية سوق هراس من أجل القضاء على مشكل المياه الصالحة للشرب في المدينة، و تم إعتبارها من بين المراكز الكبرى للتبادل التجاري وبالتالي يجب أن تضم الهياكل القاعدية التي ستسمح لها بأداء هذه الوظيفة .

إن مخطط تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية الخاص بإقليم الهضاب العليا شرق، يركز وبالدرجة الأولى على مفهوم المشروع الإقليمي بدل التقسيم الإداري، لأن مفهوم المشروع هو القادر على التكفل بالمشاكل الإقليمية الحالية، هذا المشروع المهيكّل الذي يركز على مجموعة من المشاريع الحضرية المستدامة في أغلبها، من أجل تحقيق التوازن بين المدن المشكلة للإقليم، أي انه يسمح بإستيعاب المشاريع الكبرى التي تتميز بأبعاد تتعدى مقياس الولاية .

ومنه فإن هذه البرامج تمثل نظريا الإطار الأمثل الذي يمكن له تأطير المشاريع الحضرية المستدامة التي تخص مدن الهضاب العليا بصفة عامة ومدينة عين البيضاء بصفة خاصة، لأنه يسمح ببرمجة المشاريع الحضرية و يعمل على تحقيق مبدأ المشاورة والمشاركة، وذلك طبعا في إطار إستراتيجية التنمية المستدامة .

#### - المشاريع الحضرية الخاصة بمدينة عين البيضاء التي جاءت ضمن برنامج الهضاب العليا :

لقد إستفادت مدينة عين البيضاء ضمن برنامج الهضاب العليا بعدة مشاريع حضرية هامة ذات بعد إقليمي، أهمها القطب جامعي وملحق لمعهد باستور ناهيك عن العديد من المشاريع الأخرى، إلا أن المطلع على سيرورة إنجاز هذه المشاريع على أرض الواقع يلاحظ التأخر الكبير في الأشغال في معظم هذه المشاريع، رغم الأهمية البالغة التي تكتسيها، بالإضافة إلى إن هذه المشاريع تكتسي طابع الاستدامة لأنها تعمل على ترقية نوعية الحياة، حماية البيئية والصحة العمومية من خلال العمل على تقليص البصمة البيئية للمدينة (مثل مشروع محطة تصفية المساه المستعملة و مركز جمع النفايات)، و النهوض بالإقتصاد الحضري المحلي لمدينة عين البيضاء .

## مكانة مدينة عين البيضاء في مخطط التهيئة الإقليمية 12

### 3-1 توجيهات الإستدامة الحضرية في مخطط التهيئة الولائية PAW لولاية أم البواقي :

إن مخطط التهيئة الولائي الخاص بولاية أم البواقي والذي تم إعداده سنة 2005 هو عبارة عن أحد التزامات الدولة الذي تقوم من خلاله بعرض مشروعها الإقليمي الخاص بولاية أم البواقي ، هذا المشروع الذي يوضح كيفية ضمان الجماعات المحلية التوازن الثلاثي في إطار التنمية المستدامة ،توازن بين العدالة الإجتماعية ،الفعالية الإقتصادية والإستدامة البيئية ،بعده المجالي إقليم الولاية وبعده الزمني 20 سنة القادمة .

حيث أن هذا المخطط يعتبر الولاية كإطار التجانس الطبيعي الذي يسمح بتثمين الإقليم ،تطوير المؤسسات ،وتساوي الفرص بين السكان خاصة فيما يتعلق بالخدمات العمومية ،و ذلك حسب توجيهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ومخطط تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية الخاص بإقليم الهضاب العليا الشرقية ، و مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص المحلية التي تربط بين بلديات ولاية أم البواقي .

كما أنه و في إطار إعداد مخطط التهيئة الولائي الخاص بولاية أم البواقي تم تقسيم مجال الولاية إلى مجالات متجانسة للتخطيط ،و يترافق هذا التقسيم مع إعادة توزيع الإمكانيات المحلية من أجل تحقيق التوازن بين بلديات الولاية .

حيث أن مخطط التهيئة الولائي السابق لولاية أم البواقي هو نتاج سنوات الثمانينات وهذا ما جعله يتعامل مع النمو الديمغرافي الكبير الذي شهدته أهم أقطاب الولاية (أم البواقي عين مليلة و عين البيضاء)، من خلال تركيز النشاطات والتجهيزات فيها وهذا ما أدى إلى نموها الغير عقلائي على حساب الضواحي الخاصة بها، و بالتالي القضاء على التوازن الحيوي لإقليم الولاية ( القضاء على المناطق الريفية نتيجة إنعدام العدالة في توزيع عوامل التنمية )، إلا أنه وفي ظل التحولات الإقتصادية والإجتماعية الني شهدتها سنوات التسعينات وبداية الألفية الثانية ،فقد إتجهت مراجعة مخطط التهيئة الولائي لولاية أم البواقي إلى دمج البعد الإقليمي في إستراتيجية التنمية المحلية والجهوية ،بهدف وضع مخطط للتدخل متعدد الأبعاد يأخذ بعين الاعتبار الخصائص المحلية للولاية .

يعتبر مخطط التهيئة الولائية وثيقة مرجعية تشمل كل إقليم ولاية أم البواقي، تعمل كدليل إرشادي لتدخلات مختلف الفاعلين العموميين، فهو يضمن على مستوى الولاية التمهصل والتكامل والتجانس بين تدابير ومشاريع التهيئة ذات البعد الولائي .

حيث أن مدينة عين البيضاء وحسب مخطط التهيئة الولائي لولاية أم البواقي ،تعتبر من أهم الأقطاب الحضرية في ولاية أم البواقي وحتى بعد النهضة الإقتصادية التي شهدتها بعض المدن في الولاية مثل

مدينة عين فكرون وعين مليلة إلا أنها بقيت محتفظة بدور الريادة والسيادة على إقليم الولاية ( ليس إداريا)، وهذا ما جعلها تشهد نموا ديمغرافيا مرتفعا ترافق مع الإفراط في تركيز التجهيزات والخدمات، حيث أن هذه الأقطاب المشكلة لرواق يمتد على طول الطريق الوطني رقم 10 ( خريطة رقم 14)، تشهد وضعية معقدة سببها الرئيسي غياب سياسة تهيئة إقليمية تؤطر جهودها و محليا شروط التحكم في النمو العمراني للمدن وذلك من خلال توجيه إختيارات المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير الخاصة ببلديات الولاية ( حيث أن مخطط التهيئة الولائي الخاص بولاية أم البواقي لم يأتي على ذكر مخطط التناسق الحضري لمدينة عين البيضاء نهائيا) .

وإنطلاقا من هذه الإشكالية فإن مخطط التهيئة الولائي لولاية أم البواقي يعمل على جعل الأقطاب الحضرية الرئيسية للولاية ( عين مليلة، أم البواقي، و عين البيضاء ) نقاط قوة تخلق تنمية موجهة ومتكاملة، هذه التنمية تتمفصل حول أقطاب إمتياز تضم الخدمات الثالثة الراقية، وفي نفس الوقت يعمل على ترقية المراكز الحضرية الواقعة خارج المحور الرئيسي للتعمير الذي يتميز به إقليم الولاية، وذلك من خلال العمل على تثبيت السكان في الأرياف بتحسين ظروف العمل و الحياة فيها .

مكانة مدينة عين البيضاء في مخطط التهيئة الولائية 13

## 2- توجيهات الإستدامة في مخططات التهيئة الحضرية :

### 1-2 إشكالية الإستدامة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU :

بمقتضى القوانين المتعلقة بالتهيئة والتعمير بما فيها القانون 29/90 الخاص بالتهيئة والتعمير، والمرسوم التنفيذي رقم 177/91 الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، تم إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الخاص ببلدية عين البيضاء سنة 1992 من طرف مكتب الدراسات (URBACO) ، إلا أن هذا المخطط لم يبلغ الهدف المنشود منه نظرا للنمو السريع للبلدية، وهذا ما أدى إلى مراجعة هذا المخطط بين سنة 2005 و سنة 2007 لإعطاء البلدية وثيقة رسمية تمكنها من التطلع للنمو مستقبلا في إطار قوانين وقواعد محددة، وقد هدف هذا المخطط إلى تحديد التوجيهات الأساسية لتهيئة المجال، وتحديد مناطق التدخل في المحيط العمراني الموجود والمناطق التي يجب حمايتها، وذلك من خلال العمل على إبراز نمو البلدية حسب آفاق التنمية، على المدى القريب والمتوسط، وعلى المدى البعيد .

أما مخططات شغل الأرض التي تغطي مدينة عين البيضاء، فهي المخططات التي تعمل على توزيع الاقتراحات و البرامج التي ينص عليها المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير عبر إقليم المدينة، بطريقة تضمن تحقيق التوازن والتجانس بين قطاعات المدينة، وبإعتباره آخر منظومة في تسيير المجال الحضري في الجزائر ،فهو يؤثر بطريقة مباشرة على نوعية إطار حياة سكان المدينة .

هذه الأدوات المسؤولة عن تسيير المجال الحضري و تنظيمه، و بالتالي عن المشاكل التي يعاني منها، تتناول في مضمونها توجيهات أساسية و فرعية تخص بالدرجة الأولى الإطار العمراني للمدينة، و بالتالي لابد من معرفة مدى استجابة هذه الأدوات إلى متطلبات التنمية الحضرية المستدامة .

### 1-1-2 إشكالية المدينة حسب PDAU :

لقد كانت المدينة الجزائرية في السابق معزولة عن حقيقة التهيئة، فمظاهر التعمير الحالية تشهد على ضعف التنظيم العمراني وشغل الأرض وأيضا ضعف الآليات التقنية والقانونية في مجال الإنجاز، وعن سياسة التوزيع الغير عادلة للتجهيزات ومختلف النشاطات التي دعمت هذه الوضعية، و هذا ما دفع بمخطط التهيئة والتعمير الخاص بمدينة عين البيضاء إلى تكوين رؤية جديدة تدور حول التحويل الكمي، والاقتصادي، و الديمغرافي للمجال الحضري، أين تكون مؤشرات التعمير تعكس نتائج إيجابية للتحكم في النمو العمراني الغير المراقب والمبعثر .

بالإضافة إلى خلق مناطق جذب جديدة ، عن طريق البحث عن منطقة قادرة على التخفيف من حدة التدفق السكاني الكبير نحو مدينة عين البيضاء، يوجه نحوها النمو العمراني لمدينة عين البيضاء على المدى الطويل ، حيث عمل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير على حصر المشاكل التي تعاني منها مدينة عين البيضاء في :

- بقاء المركز العمراني كنواة قديمة نشطة تستحوذ على مختلف الوظائف، رغم تدهور بعض مبانيه.
  - إنعدام المساحات العمومية والمساحات الخضراء .
  - إنعدام المواقف المحروسة مما يؤدي إلى التوقف على جانب الطرق .
  - وجود بعض المشاريع داخل المركز تستوجب تحويلها كوحدة تعبئة قارورات الغاز .
  - مداخل المدينة الأربعة مشيئة للمحيط العمراني، المدخل الغربي "المنطقة الصناعية " المدخل الشرقي" مراتب بيع الأجر وقطع الغيار القديم" مما يستوجب تحويل وظيفتها وإنسجام مظهرها مع الدراسة المقترحة، المدخل الجنوبي "معمل الألمنيوم والخشب"، المدخل الشمالي " المقبرة ومعمل الملابس العسكرية .
  - وجود السجن داخل المركز العمراني .
  - إستحواذ السكن الأفقي على أغلبية المحيط العمراني .
  - أنهج عديدة أخذت بعين الإعتبار لدراستها بهدف تكثيف وإعادة هيكلة الطبيعة القانونية للعقار ( أراضي خواص)
  - وجود الإرتفاعات والعوائق مما يعطي نسيج متقطع .
  - التشعب العمراني حيث لا وجود لأراضي التوسعة المستقبلية ، مما يستوجب التوسع خارج الحدود الإدارية للمدينة .
  - استهلاك كبير للأراضي نتيجة مشاريع السكن الفردي .
  - انعدام التجهيزات، الطرق المعبدة و الانارة العمومية داخل التخصيصات الجديدة ، مما يتسبب في نقص الحركة داخلها وجعلها كأحياء مراقدة مما يستوجب التنقل خارجها لقضاء السكان لحاجياتهم اليومية .
- ومنه يمكن حصر الإشكالية الخاصة بمدينة عين البيضاء التي يطرحها مخطط التهيئة والتعمير في النقاط التالية :

- ضمان دور مدينة عين البيضاء كمجال استقطاب ،من خلال تطوير وترقية المستوى النوعي لها المتمثل في تحسين حالة الإطار المبني ( المظهر والمستوى) و جعله يتمتع بجميع المواصفات والخصائص التي تجعل منه مجال نوعي وديناميكي متعدد الخدمات .
- جعل مركز مدينة عين البيضاء مكان استقطاب خدماتين من خلال رفع القيمة الحقيقية لاستغلال العقار الحضري ، وتحقيق القيمة الاقتصادية للمجال ، ولا يتم ذلك إلا بتوزيع وظيفي جيد .
- حاجة المجال العمراني إلى هيكلة عامة ، وعمليات تجديد وإعادة تهيئة .
- تهوية المجال العمراني بخلق مساحات خضراء وفضاءات للعب تهدف إلى تخفيف الكثافة داخل النسيج الحضري .
- تحقيق البعد النوعي بتزويد المدينة بالمرافق والتجهيزات التي تخدمها ،من أجل ضمان أداء وظيفي جيد وناجع .
- حاجة المجال الحضري إلى تحقيق التناسق والإنسجام من حيث النوع والشكل والمظهر للقطاعات المكونة له .

## 2-1-2 إمكانات التهيئة التي إقترحها مخطط التهيئة والتعمير لمدينة عين البيضاء :

بعد دراسة الأبعاد الفيزيائية ،الديمغرافية والاقتصادية لمدينة لبلدية عين البيضاء ،عمد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير إلى نوعين من التدخلات :

- أولاً التدخل على المحيط العمراني الموجود و ذلك من خلال إعادة هيكلة الأنهج ،تكثيف المجال الحضري حسب المتطلبات ، و التوجه نحو إعادة البناء .
- ثانياً اقتراح مناطق للتوسع المستقبلي على المدى القريب والمتوسط ( القطاعات القابلة للتعمير ) و على المدى البعيد ( قطاعات التعمير المستقبلي) ، فقد انتهت المرحلة الأولى من الدراسة الخاصة بمخطط التهيئة و التعمير إلى أن توسع مدينة عين البيضاء على المدى القريب والمتوسط ( أي على مدى 10 سنوات )لا يكون إلا باتجاه الشمال ،لان الجنوب توجد فيه الحدود الإدارية لبلدية عين البيضاء التي تشترك فيها مع بلدية فكيرينة ،بالإضافة إلى أرضيات منحدره مغطاة بغطاء غابي تمنع توسع المدينة في هذا الاتجاه، و شرقاً هشاشة الأرضيات ووجود بعض المرتفعات تشكل عائقاً حقيقياً لكل أنواع التعمير ،أما غرباً فمشروع السكة الحديدية ،والمنطقة الصناعية ،والشبكة الجد مكثفة للخطوط الكهربائية، جعلت توسع المدينة في هذا الاتجاه من الأمور المستحيلة .

وبالتالي فإن الاختيار الوحيد المتبقي هو التوسع نحو الشمال على حساب الأراضي الزراعية ذات الملكية الخاصة ،بالإضافة إلى محاولة الاستفادة من الفراغات الصغيرة المتواجدة داخل النسيج العمراني

و التي تعتبر في حالة التغلب على عائق الطابع القانوني لها، فرصة هامة للتعوير بالمدى القريب والمتوسط رغم قلتها، حيث يمكن تهيئة هذه الفضاءات على شكل ساحات للعب أو حدائق عمومية ،كما يمكن أن تضم التجهيزات التي تتطلب مساحات صغيرة، خاصة وأنها تشمل على الطرق ومختلف الشبكات التي تسمح بالاستغلال الأمثل لها ،وبالتالي يمكن لها أن تحقق توازن المحيط العمراني .

هذه بالنسبة للمدى القريب و المتوسط ،أما على المدى البعيد فلقد نفذت كل الخيارات أمام توسع مدينة عين البيضاء ،ولم يبقى سوى التوسع جنوبا خارج الحدود الإدارية لبلدية عين البيضاء ،نحو بلدية فكيرينة ،مع مراعاة اقتراح مشاريع تخدم احتياجات البلديتين ،وهذا ما أدى إلى إعداد مخطط توجيهي للتهيئة والتعوير يضم إقليم البلديتين ،حيث تم تحديد حجم البرامج السكنية و نوع التجهيزات دون تحديد موقعها، لترك حرية التهيئة لمخططات شغل الأراضي .

أما فيما يخص تطوير هياكل النقل وتنظيم الطرقات ،فان حركة المرور الكثيفة التي يتميز بها الطريق الوطني رقم 10 و رقم 80 باعتبارهما من محاور النقل الرئيسية في المدينة ،أدت إلى استحداث طريق محول خاص بالوزن الثقيل جنوب المدينة ،هذا الطريق الذي فقد فعاليته بمجرد انه أصبح بعد مدة زمنية صغيرة داخل النسيج الحضري ،و لهذا تم وضع خطة مبدئية تركز على :

- وضع 03 طرق جانبية تسمح بالتنقل بين المناطق السكنية ومختلف قطاعات المدينة دون المرور بمركزها ،الطريق الأول يربط الطريق الوطني رقم 10 بالمخرج الشرقي للمدينة ( طريق تبسة ) ويعبر جنوب المدينة لضم المخرج الجنوبي للمدينة ،الطريق الثاني يضم الطريق الوطني رقم 10 بالمدخل الغربي للمدينة مرورا بالطريق الوطني رقم 80 جنوبا على امتداد المنطقة السكنية العمرانية الجديدة ، وموازية لطريق السكة الحديدية المبرمجة ، أما الطريق الثالث فيعبر شمال المدينة قبل المنطقة الصناعية لضم الطريق الوطني رقم 80 بالمدخل الشمالي لها ، وبهذه الطرق الثلاثة تصبح المدينة محاطة بشبكة من الطرقات السريعة التي تسمح نهائيا بإزالة عائق المرور بالمركز العمراني .
- إنجاز شبكة تشمل عدد هام من طرقات التوزيع تؤدي إلى مركز المدينة .
- تحسين الدخول السهل والسريع للتجهيزات الكبرى .
- توسيع المحورين الرئيسيين في المدينة اللذين يشملان شوارع هامة داخل المدينة ،بالمناطق التي يسمح بها تصفيف المباني .
- بالنسبة للتنقل العمراني وضع شبكة من الطرقات بمختلف المقاييس تسمح بإيصال مختلف الأنهج ببعضها دون العبور على المحور الرئيسي .

- بالنسبة للطرق الموجودة أو المبرمجة في إطار التخصيصات الجديدة، يجب مباشرة تعبيدها وتتهيئتها .

أما فيما يخص التجهيزات الجماعية، ونظرا لضرورة التوزيع العادل في المحيط العمراني ، إقترح مخطط التهيئة والتعمير الخاص بمدينة عين البيضاء أثناء إنشاء التجهيزات، إستغلال إلى أقصى حد ممكن الفراغات الحالية الموجودة رغم العوائق التي تواجهها ( عائق الملكية الخاصة ) .

أما فيما يخص السكن فلإصلاح انحلال المحيط العمراني وخاصة الإستعمال الفوضوي للعقار في مدينة عين البيضاء خلص المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير إلى اعتماد نمطين من السكن، البناء الذاتي أو التخصيصات، وبرنامج العمليات ذات الاختصاص الجماعي والترقوي، حيث يقسم هذا البرنامج السكني حسب مساحات التوسعة بطريقة تضمن الإنسجام .

ومنه فإن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية عين البيضاء هو أداة تخطيط لإستعمالات الأراضي الحضرية، لأنه يعمل على رصد الأماكن المناسبة للاستخدامات الإنسانية، بهدف إيجاد استخدام امثل للعقار الحضري من خلال دراسة و تقييم العوامل الاجتماعية و الاقتصادية و الطبيعية .

## مخطط مناطق التوسع 7

## 2-1-3 مكانة الإستدامة في هذه الإشكالية، نقد للإشكالية المطروحة في المخطط التوجيهي

### للتهيئة و التعمير:

لقد غاب البعد البيئي والاجتماعي في الدراسة الخاصة بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الخاص ببلدية عين البيضاء، واقتصرت على وصف العناصر الطبيعية والديمغرافية المكونة للمدينة، هذا ما يفسر التوجيهات التي جاء بها هذا المخطط والتي تمس الجانب العمراني للمدينة فقط، دون أي التفات إلى الجوانب البيئية، الثقافية والإقتصادية للمدينة، والتي تعتبر المتحكم الرئيسي في الإطار العمراني للمدينة .

بالإضافة إلى أن إقتراحات التوسع التي إقترحها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير على المدى البعيد جاءت على حساب إقليم بلدية فكيرينة، دون مراعاة الطابع الفلاحي للبلدية، أي أن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية فكيرينة لم يعمل على التأقلم مع نفاذ العقار أمام أي إمكانيات للتوسع وإستحالة عملية التمدد الحضري لمدينة عين البيضاء، بل أوجد الحل بالإنقال إلى إقليم بلدية أخرى هي بلدية فكيرينة، هذه البلدية التي تعتبر ذات طابع فلاحي بالدرجة الأولى، وتضم أخصب الأراضي الزراعية في ولاية أم البواقي .

أي أنه فضل الإنقال إلى تعمير الأراضي الفلاحية، دون التوجه إلى عملية التكتيف الحضري لمدينة عين البيضاء، حيث أن مجموع المساحات المقترحة للتوسع على المدى القريب، المتوسط والبعيد ( القطاع القابل للتعمير و قطاع التعمير المستقبلي ) أي على مدى 20 سنة، يقابل 52 % من القطاع المعمر الذي إستمر تشييده مدة 160 سنة، فقد إستمر المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في إقترح السكنات الفردية على شكل تخصيصات رغم أن الإمكانيات العقارية للبلدية لا يمكنها إستيعاب ذلك، فقد إقترح نسبة 44,76 % من السكن الفردي من مجموع السكنات المقترحة على المدى القريب و المتوسط، و 21,11 % على المدى البعيد، وهي تعتبر نسب مرتفعة مقارنة مع الإمكانيات العقارية الشبه منعدمة للبلدية .

أما في ما يخص التجهيزات، فبالرغم من أن الإشكالية التي جاء بها مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ركزت على فكرة تعزيز دور مدينة عين البيضاء كمجال إستقطاب، من خلال تطوير وترقية المستوى النوعي لها، إلا أنه لم يأتي بأي تجهيزات تترقي بالنوعية الحضرية في المدينة و تخدم المستوى الإقليمي، وإقتصر على إقترح التجهيزات المرافقة للوحدات السكنية التي يتطلبها النمو السكاني للمدينة حسب شبكة التجهيزات التي تم وضعها سنة 1989 ( أي منذ 24 سنة ) من طرف وزارة السكن والبناء، هذه الشبكة التي تجاوزها الزمن و أصبحت غير فعالة في الوقت الراهن، لأن الحياة العصرية للسكان تتطلب العديد من التجهيزات و المرافق الغير متوفرة في هذه الشبكة .

كما أنه في توجيهات مخطط التهيئة والتعمير الخاص بمدينة عين البيضاء تم تحديد القطاعات الغير قابلة للتعمير ،وهي الأراضي الفلاحية الواقعة خارج المحيط العمراني ،الجبال ،الأراضي المعرضة للفيضانات ،الأراضي التي تكون إرتفاقات وعوائق ، الغابات ، المواقع الأثرية والتاريخية، إلا أنه لم يتم بتحديد مساحة هذه القطاعات، كما حدد مساحة القطاع المعمر القابل للتعمير والخاص بالتعمير المستقبلي وهذا ما يسمح بالتعدي على هذه المناطق خاصة منها الأراضي الفلاحية والغابية .

بالإضافة إلى أن المشاكل العمرانية التي عمل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير على حصرها هي مشاكل سطحية لا تمثل سوى بعض المشاكل المتعلقة بالمظهر الحضري للمدينة، تغيب عنها النظرة الإستراتيجية و البعد الإقليمي والجهوي، الذي يمكن له أن يحقق الأهداف المرجوة .

## 2-2 توجيهات الإستدامة في مخططات شغل الأرض POS :

إن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأرض هي عبارة عن مرحلتين بسيرورة واحدة ،فمراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يشمل على الخطوط الكبيرة للتهيئة والتطور العمراني بصفة عامة كوثيقة خاصة بالمدى البعيد ،أما مخططات شغل الأرض فهي تسمح بتعيين أراضيات التوسع المنطقي والتحليلي للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، كما يسمح بحقوق إستخدام الأراضي والبناء، فقد عمل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية عين البيضاء على تقسيم المجال الحضري إلى قطاعات ،و قد تحكم في هذا التقسيم المجالي 03 عوامل أساسية هي :

- جيوتقنية الأراضي ( طبيعة الأراضيات مائية ) .
- العوائق البشرية ( خط السكة الحديدية والخطوط الكهربائية المتوسط والعالية الشدة ) .
- العوائق الطبيعية ( الأراضي الفلاحية ، الغابات ) .

لهذا كان إختيار التوسع يهدف إلى:

- البحث في توزيع جيد للسكان .
- إستغلال المساحات الشاغرة الموجودة داخل المحيط العمراني .
- البحث في توسعة منسجمة .

حيث تم تقسيم المجال الحضري إلى 18 مخطط لشغل الأرض ،تخص المدى القريب والمتوسط ، منها 10 مخططات في القطاع المعمر، و 8 مخططات في القطاع القابل للتعمير ،بالإضافة إلى 10 مخططات لشغل الأرض على المدى البعيد كلها في إقليم بلدية فكيرينة .

## 2-2-1 بالنسبة لمخططات شغل الأرض الخاصة بالقطاع المعمر: لقد ركزت مخططات

شغل الأرض الخاصة بالقطاع المعمر على عمليات الترميم والتجديد، خاصة المتعلقة بالمركز الإستعماري الذي يستحوذ على معظم النشاطات الاقتصادية للمدينة رغم تدهور الإطار المبني، بالإضافة إلى أنها إهتمت باستغلال الجيوب الحضرية في بناء التجهيزات التي تحتاج إليها المدينة .

حيث ركزت على إحترام البنايات الجديدة لنمط وخصائص البنايات المتواجدة من أجل ضمان الإنسجام بينها، وفي نفس الوقت التدخل على التجهيزات والمرافق المتواجدة بهدف تحسين الواجهات بما يتناسب والهندسة المعمارية الحديثة.

## 2-2-2 بالنسبة لمخططات شغل الأرض الخاصة بالقطاع القابل للتعمير: تمثل مخططات

شغل الأرض القابلة للتعمير زيادة على المناطق الشاغرة المقترحة بالناحية الشمالية، الأراضي الموزعة ضمن حدود المحيط العمراني الموجود، والتي تهتم خاصة بعمليات التكثيف والتهيئة .

## 2-2-3 بالنسبة لمخططات شغل الأرض الخاصة بقطاع التعمير المستقبلي : الواقعة في

جنوب المدينة بموازاة مشروع السكة الحديدية، وهذا ما سيجعلها منطقة نشطة اقتصاديا، حيث أقرحت سكنات جماعية في أكثرها، تضم محلات تجارية، مع إحترام الإرتفاقات المتواجدة و المتمثلة خصوصا في واد أيسفر ومركز إعادة الترتيب المبرمج، وهي أراضي تعتبر حاليا إرتفاقات يمنع البناء عليها إلى غاية الأجل المحددة، ولا يشرع البناء فيها إلا بعد الاستهلاك الكلي للقطاع القابل للتعمير .

## 2-2-4 السلبيات :

ككل مخططات شغل الأرض الخاصة بالمدن الجزائرية، تقتصر مخططات شغل الأرض لمدينة عين البيضاء على تحديد قواعد أشكال البنايات والطرق، وعلى التوزيع المجالي لما تم إقتراحه في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، دون إبداء أي إهتمام لما يحتاج ويطمح إليه السكان، فبإعتباره آخر وثيقة في منظومة التخطيط الحضري في الجزائر كان لا بد له من أن يكون الأقرب إلى السكان .

فبالرغم من أن مخططات شغل الأرض تنص على مبدأ مشاوررة و مشاركة السكان، إلا أنه على أرض الواقع بعيد كل البعد عن السكان و آراءهم التي تخص الجانب العمراني من المدينة .

بالإضافة إلى أن هذه المخططات لم تستغل النتائج والمعطيات التي جاء بها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير و خاصة المتعلقة بالجانب الاقتصادي .

8مخططات شغل الأرض على المدى المتوسط

## 09 مخططات شغل الأرض على المدى البعيد

### 3-2 مكانة الإستدامة الحضرية في مخطط التناسق الحضري ( SCU ) :

بعد مصادقة الجزائر على المعاهدات الدولية المتعلقة بضرورة دمج إستراتيجية التنمية المستدامة في مختلف السياسات الحكومية ( ولو بطريقة سطحية ) ، أصدرت الدولة القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 الذي عمل على تجديد الترسانة القانونية والتشريعية المتعلقة بال عمران ، من أجل وضع المدينة في قلب السياسات الحضرية ومن أجل منح المنتخبين المحليين أداة لتخطيط حضري أكثر وضوح ، أكثر ثراء وأكثر إستدامة ، هذه الأداة تتمثل في مخططات التناسق الحضري التي تتناسب تماما وسياق التنمية الحضرية المستدامة التي يمكن أن تمارس من منظورين : حماية المصادر و الحماية من المخاطر ، معتمدة في ذلك على مقياس المدينة للتدخل ومحاولة معالجة المشاكل التي تعاني منها المدن التي يتعدى عدد السكان فيها 100 000 نسمة ، هذه المدن التي تعتبر مدينة عين البيضاء من بينها ، وهذا ما جعلها تستفيد من هذا المخطط سنة 2008 بهدف محاولة معالجة المشاكل الحضرية التي تعاني منها .

حيث أن مخطط التناسق الحضري لمدينة عين البيضاء الذي تم إعداده من طرف مكتب الدراسات CENEAP ، تحت إشراف مديرية البيئة لولاية أم البواقي ، يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق التنمية الحضرية المحلية المستدامة في مدينة عين البيضاء ، فهو أداة لتجسيد مبادئ للتنمية المستدامة على مقياس المدينة ، تعمل على تحديد شروط ضمان إحترام المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التالية : (5)

- مبدأ التوازن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة : من خلال العمل على تحقيق التوازن بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية، حماية الأراضي الموجهة للاستغلال الزراعي والأراضي الغابية ، وحماية المناظر الطبيعية والأنظمة البيئية الحساسة .
- مبدأ تنوع الأنشطة الحضرية والدمج الاجتماعي : وتحقيق التوازن بين أنماط شغل الأرض داخل المدينة ، وذلك من خلال تجنب إنشاء مناطق ذات النشاط الوحيد إلا في حالة الضرورة ، والعمل على الدمج بين مختلف أنواع السكنات في نفس المنطقة .
- مبدأ احترام البيئة : من خلال الاستغلال المقتصد للمجال الحضري النادر في حالة مدينة عين البيضاء ، حماية التراث الطبيعي و التراث العمراني للمدينة ، والأخذ بعين الاعتبار مختلف أنواع المخاطر الطبيعية و البشرية أثناء معالجة المجال الحضري .

حيث أن مخطط التناسق الحضري لمدينة عين البيضاء يرى بأن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الخاص ببلدية عين البيضاء يبقى إختصاصه الانشغالات البلدية ( أي أن مقياس التدخل هو البلدية ) ، أما مهمة تطبيق سياسة إستراتيجية للتنمية المحلية المستدامة فهي من إختصاص مخطط التناسق الحضري ، أي أن الثائية PDAU-SCU هي ضرورية من أجل التحكم في الديناميكية المحلية لمدينة عين البيضاء

، ومن أجل ضمان تنمية متكاملة ذات بعدين : بعد إستراتيجي يضمنه مخطط التجانس الحضري ، و بعد قانوني يحدد شروط إستعمال الأرض يضمنه المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأرض المرافقة له .

كما أن SCU جاء ليمثل أداة جديدة في نظام التخطيط الحضري لمدينة عين البيضاء، مهمته الأساسية القضاء على الإختلالات التي تعاني منها المدينة ،في منظور تحقيق التجانس والتماسك بين برامج التهيئة والتنمية الخاصة بالمدينة في ميدان التعمير ،السكن ،التنمية الإقتصادية ،النقل ،البيئة ، والمخاطر المهددة للمدينة ،ولتحقيق هذه الأهداف يرى المخطط بأن التفكير في عمليات التخطيط لا يجب أن يقتصر على المحيط الحضري للمدينة ،بل يجب أن يتناول الإقليم المجاور للمدينة الذي يشكل حوض الحياة اليومية لسكان المدينة ،أي أن مقياس التدخل الذي يتناوله مخطط التناسق الحضري هو المجال الحضري "L'aire urbaine" ، لأنه المقياس الأنسب لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة .

### 2-3-1 إشكالية مدينة عين البيضاء حسب مخطط التناسق الحضري:

إن مخطط التناسق الحضري لمدينة عين البيضاء هو عبارة عن أداة إستراتيجية للتهيئة والتنمية الديناميكية والإقليمية للمدينة ،يهدف إلى تحقيق التوازن في تسيير المصادر والعدالة في توزيع الثروات المحلية التي تتميز بها مدينة عين البيضاء ،وهو مكلف بأن يلعب دور أساسي في المقاربة التشاركية لتنمية إقليم المجال الحضري لعين البيضاء .

حيث أن هذا المخطط يعتبر مدينة عين البيضاء كقطب مهيكّل و مركز جاذبية و تنافسية على مستوى الولاية، ومنه فهو يظهر كسياسة المدينة المشتركة بين مختلف الفاعلين المهتمين بتنمية مدينة عين البيضاء، كما أنه و قبل أن يكون أداة للتخطيط الإستراتيجي هو أداة عملية للتقييم والمتابعة وأداة للتعرف على الإقليم ولتجسيد الحوار والمشاوره بين مختلف الفاعلين حول التوجهات الإستراتيجية للمجال الحضري لعين البيضاء .

كما أنه يرى بأن الإشكالية الأساسية لمدينة عين البيضاء هي ظاهرة التمدد الحضري التي تعاني منها المدينة رغم المجال الحيوي المحدود للمدينة ،هذه الظاهرة السلبية التي يرافقها العديد من المشاكل خاصة المتعلقة بحركة المرور ،حيث يؤكد مخطط التناسق الحضري للمدينة على ضرورة إيجاد بديل لهذا النمو العمراني اللاعقلاني ،هذا الحل الذي تم حصره في عمليات التجديد التي يجب أن تخص النواة الإستعمارية بهدف تثمين التراث العمراني الذي تضمه المدينة من جهة ، و التوجه نحو سياسة بناء المدينة على المدينة من جهة أخرى .

أما الهدف الأساسي لمخطط التناسق الحضري لمدينة عين البيضاء فهو دعم الجاذبية و التنافسية التي تمارسها مدينة عين البيضاء على مستوى إقليم الولاية، عن طريق تثمين التراث العمراني والطبيعي والثقافي للمدينة، من أجل تغيير مقياس هذه الجاذبية من المستوى المحلي إلى المستوى الجهوي، وذلك من خلال تحديد حجم وموقع التجهيزات الكبرى والوظائف الأساسية التي ستضمها مدينة عين البيضاء خلال عشرين سنة القادمة، في شكل جدول للرصد، للمتابعة وللتقييم، يحدد بطريقة واضحة ومرتبطة أهم الأولويات التي تخص مدينة عين البيضاء خلال هذه المدة .

حيث تتم ممارسة الثنائية متابعة- تقييم في زمنين مختلفين، الأول أثناء جمع المعطيات بإستعمال مؤشرات الأداء " Les indicateurs de performance " خلال إنجاز المشروع، و الثاني أثناء تحليل النشاطات و التأثيرات بإستعمال مؤشرات النجاح التي تشير إلى مدى تحقيق أهداف المشروع بعد الإنتهاء منه، أي أن هذه المؤشرات هي عبارة عن أدوات لتقييم مختلف جوانب المشروع أو البرنامج، وفي حالة البناء الجيد لهذه المؤشرات فهي سوف تسمح لمسيري المجال الحضري بمتابعة تقدم المشاريع، وبإتخاذ الإجراءات المناسبة التي ستسمح بتحسين نوعية تنفيذ المشاريع الحضرية .

ولتحقيق هذه الأهداف ومعالجة هذه الإشكالية، تمحور مخطط التناسق الحضري لمدينة عين البيضاء حول خمسة نقاط أساسية هي: (6)

- **التأطير الجغرافي والفيزيائي للمجال الحضري:** والذي إنتهى إلى تحديد مقياسين للتدخل على المجال الحضري : المقياس الحضري الذي يمثل المجال الذي تمتد عليه المدينة حاليا أو مجال الحياة، والمقياس الإقليمي للمدينة المخصص للنمو المستقبلي للمدينة ( توسع المدينة على المدى المتوسط والبعيد).

- **التشخيص الإستراتيجي للمجال الحضري لمدينة عين البيضاء :** الضروري من أجل فهم مجال التدخل و الذي يستهدف المواضيع الإستراتيجية التالية :

- التنمية الإجتماعية و الحضرية
- التنمية الإقتصادية الحضرية
- الهياكل القاعدية
- و الحكم الحضري

حيث إنتهى هذا التشخيص الإستراتيجي إلى أن مدينة عين البيضاء هي مدينة متعددة الأوجه، فهي مدينة سكنية بالدرجة الأولى تتنوع فيها أنماط السكنات، وتضم في نفس الوقت عدد لا بأس به من الأنشطة الإقتصادية و التجهيزات القاعدية .

- **إستراتيجية التنمية:** هذه الإستراتيجية التي تتلخص في أربعة محاور أساسية هي :

• **السكن والعمران:** من خلال العمل على المحافظة على التنوع الذي تتميز به المدينة لأنه يمثل عامل إيجابي لزيادة جاذبية المدينة على المستوى المحلي والإقليمي، تحقيق التوازن بين أنماط إستعمال الأرض، دعم الدور المهيمن لمركز المدينة من جهة و خلق مراكز للأحياء من جهة أخرى، الحد من الإنقطاعات الحضرية و إعادة تأهيل أحياء التجمعات الحضرية الكبرى .

• **التنمية الإقتصادية:** من خلال العمل على توفير الظروف المناسبة لتوطن المؤسسات الإقتصادية التي سوف تساهم في القضاء على مشكل البطالة الذي تعاني منه المدينة، حيث يجب أن تراعي هذه المؤسسات التركيبية الإجتماعية والمهنية لسكان المدينة، لكي تترافق التنمية الإقتصادية للمدينة مع التنمية الإجتماعية وتحسن مستوى المعيشة للسكان .

• **البيئة :** يعتبر البعد البيئي في مخطط التناسق الحضري، تقريبا الإضافة الوحيدة التي تميز هذا المخطط عن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير للمدينة ، حيث أشار المخطط إلى ضرورة حماية كل أنواع الغطاء النباتي المتواجد داخل المدينة، ترقية المظهر الحضري للمدينة، حماية التراث العمراني والطبيعي ،وأخذ بعين الإعتبار أبعاد التنمية المستدامة في المشاريع الحضرية المستقبلية المخصصة لمدينة عين البيضاء خاصة في مجال تسيير الماء، تشجيع إستعمال الطاقات المتجددة، والحماية من المخاطر الطبيعية .

• **التجهيزات ،المساحات العمومية، النقل والتنقل :** من خلال العمل على توفير الظروف المناسبة لتوطن التجهيزات ذات الإشعاع الجهوي و الإقليمي ، إعادة تهيئة الساحات العمومية المتواجدة و خلق أخرى جديدة ،ودعم تنوع وسائط النقل وترقية نوعية الخدمة بها .

- **إستراتيجية التهيئة الحضرية:** التي تتلخص في مخططات للتدخل مفصلة تتطابق والمحاور الأربعة لإستراتيجية التنمية كالتالي:

• **السكن و العمران:** مخططات العمل في هذا المحور هي الحد من ظاهرة التمدد الحضري، تصنيف مركز مدينة عين البيضاء كقطاع محمي، هيكلية المجال الحضري للمدينة، دعم التنوع في السكن، إعادة هيكلية أحياء الضاحية و ترميم مداخل المدينة .

• **التنمية الإقتصادية:** مخططات العمل الخاصة بهذا المحور هي إعادة تنشيط وبعث المنطقة الصناعية لمدينة عين البيضاء ، ترميم وتنمية شبكة الطرق البرية المحلية، تحسين نوعية النقل الجماعي ودعم كل النشاطات الإقتصادية خاصة منها التجارية .

• **البيئة:** مخططات العمل الخاصة بهذا المحور هي :حماية الأوساط البيئية والمجالات الطبيعية والغابية ،خلق حزام أخضر يحيط بمدينة عين البيضاء ،حماية وتنمية المساحات

الزراعية المحيطة بالمدينة ، حماية شبكة المياه السطحية والباطنية التي تتميز بها بلدية عين البيضاء ، والتسيير الفعال لشبكة توزيع المياه الصالحة للشرب وشبكة تصريف المياه المستعملة ، التسيير الفعال للنفايات الصلبة خاصة منها المنزلية ، محاولة التأقلم مع أخطار الفيضانات التي تهدد المدينة ،

• **التجهيزات ، الساحات العمومية ، النقل والتنقل:** مخططات العمل الخاصة بهذا

المحور هي : تزويد الأحياء الجديدة خاصة منها التحصينات بالتجهيزات المرافقة الضرورية، تهيئة فضاءات التسلية في المدينة ،

- **جدول المتابعة الحضرية :** يتكون هذا الجدول من تسع مؤشرات للتنمية ، تسمح بالقياس المنتظم لمدى تجسيد سياسة المدينة و مدى فعاليتها في إطار المتابعة و التقييم التي جاء بها مخطط التناسق الحضري لمدينة عين البيضاء، هذه المؤشرات هي معدل شغل السكن TOL، معدل شغل الغرفة TOP، الكثافة السكانية، المساحات الخضراء، معدل الربط بمختلف الشبكات، معدل التأطير، معدل الربط بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال، معامل شغل الأرض COS، و معامل الإستيلاء CES .

**2-3-2 نقد الإشكالية :**

إن الإشكالية الأساسية المسؤولة عن الإختلال الواضح بين مخطط التناسق الحضري والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هو إنعدام التنسيق بين وزارة التهيئة الإقليمية والبيئة والمدينة، ووزارة السكن والعمران أثناء إعداد هذه المخططات وهذا ما جعلها غير مكتملة لبعضها البعض، كما كان من المفروض أن تكون .

حيث أن مخطط التناسق الحضري لمدينة عين البيضاء ليس له مكانة في منظومة التخطيط الإقليمي والحضري الخاصة بمدينة عين البيضاء، فمخطط التهيئة الولائي الخاص بولاية أم البواقي تحدث عن توجيه إختيارات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الخاص ببلدية عين البيضاء ، و لم يأتي على ذكر مخطط التناسق الحضري الذي يخص مدينة عين البيضاء دون باقي مدن الولاية ، لأنها المدينة الوحيدة التي يتجاوز عدد سكانها 100 000 نسمة، كما أن مخطط التناسق الحضري لمدينة عين البيضاء لم يأتي بأي جديد، مقارنة مع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ، فهما تقريبا متطابقان و ذلك راجع إلى أن SCU كان من المفروض أن يكون مجال دراسته يشمل كل إقليم المدينة ( المدينة مع الضاحية مع الريف المجاور لها)، إلا أنه على أرض الواقع مجال الدراسة الخاص به لا يتجاوز المجال الحضري ( مجال دراسة PDAU)، بالإضافة إلى أن أحد أهم أسباب فشله هو عدم إتباعه بمخططات تفصيلية ( مثل PLU في فرنسا ) ، و هذا ما جعله غير قادر على تعويض PDAU الذي يعمل بالموازاة مع POS .

كما أنه حصر إشكالية مدينة عين البيضاء في ظاهرة التمدد الحضري، رغم أن المدينة تعاني من العديد من المشاكل الأخرى، و حصر الحل الرئيسي لهذه المشكلة في عمليات التجديد الحضري الخاصة بالنواة الإستعمارية، مبررا ذلك بضرورة العمل من أجل تثمين التراث العمراني للمدينة، رغم أن الجميع يعلم أن عمليات التجديد الحضري لا تهدف إلى تثمين التراث والمحافظة عليه، فهي عمليات تغيير جذري تعتمد على مبدأ الهدم الكلي وإعادة البناء، أما عمليات التدخل التي تخص المحافظة على التراث العمراني للمدينة فهي عمليات الترميم .

كما أن هذا المخطط إكتفى بالإشارة إلى ضرورة تحديد حجم و مواقع المشاريع التي تخص مدينة عين البيضاء خلال 20 سنة القادمة، وهو نفس الهدف الذي ينص عليه المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية عين البيضاء، فكيف سيكون الحل إذا تعارضت توجهات الوثيقتين، فهو ينص على الثنائية SCU-PDAU التي تبدو بعد التعرض إلى مضمون الوثيقتين، ثنائية متناقضة وغير متجانسة، لأن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية عين البيضاء وفكيرينة توجه نحو إقترح أراضي جديدة للتوسع العمراني للمدينة على المدى المتوسط و البعيد، ليأتي بعده مخطط التناسق الحضري بمبدأ الحد من التمدد الحضري للمدينة وضرورة تحقيق النمو العمراني المتوازن للمدينة، أما مؤشرات التنمية التي جاء بها مخطط التناسق الحضري لمدينة عين البيضاء فهي سطحية وجد محدودة، لا تترجم أهداف المخطط ولا تتناسب مع التشخيص الإستراتيجي الذي يقوم عليه، كما أنها لم تأتي بأي جديد فمعظمها مؤشرات تم تناولها في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير .

ومنه فإن مخطط التناسق الحضري لمدينة عين البيضاء هو نظريا أداة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، و ككل مخططات التناسق الحضري للمدن الجزائرية التي ظهرت بعد مصادقة الجزائر على معاهدة Johannesburg سنة 2002، الدافع الأساسي من إعداده هو التزام الجزائر إتجاه المجتمع الدولي في ميدان ضرورة دمج إستراتيجية التنمية المستدامة في سياستها الحضرية، و بالتالي فهي مطالبة بتقديم تقارير سنوية توضح مدى تقدم الأبحاث والدراسات في هذا المجال، و هذا ما جعلها تقوم بإعداد مخططات للتناسق الحضري للعديد من المدن دون أن توضح مكانتها في منظومة التخطيط الإقليمي والحضري التي يبقى المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المترجم الرسمي لها على أرض الواقع، أما SCU ورغم الأهمية التي تكتسيه فهو لم يجد طريقه بعد إلى واقع المدينة الجزائرية .

منظومة التخطيط الإقليمي و الحضري في مدينة عين البيضاء الشكل رقم 10

### 2-3-3 مكانة المشروع الحضري المستدام في مخطط التناسق الحضري ( SCU ) :

يعتبر مخطط التناسق الحضري أداة للتصميم، ولتجسيد تخطيط حضري متعدد القطاعات، فهو يعمل على توجيه تطور الإقليم في منظور التنمية المستدامة، وفي إطار مشروع للتهيئة والتنمية المحلية المستدامة، أي أنه عبارة عن مشروع حضري عملي يحترم مبادئ وأهداف التنمية المستدامة، يتم ترجمته على أرض الواقع في شكل تدخلات مرتبة زمنيا حسب الأولوية .

كما أنه يدعو إلى إحترام مبادئ وأهداف التنمية المستدامة أثناء برمجة و تنفيذ كل المشاريع الحضرية التي تخص مدينة عين البيضاء، ونص على مبدأ المتابعة والتقييم لهذه المشاريع، وهو بذلك يؤكد على ضرورة إنشاء مشاريع حضرية مستدامة ولكن ليس بطريقة صريحة و مباشرة .

### خلاصة :

ومنه فإن مخططات التهيئة الإقليمية التي تناولت إقليم مدينة عين البيضاء ركزت على ضرورة تجسيد إستراتيجية التنمية المستدامة على البعد الإقليمي، وهذا ما مكنها من تأطير مشاريع مستدامة ذات بعد إقليمي وجهوي، إلا أن الإشكالية التي تبقى مطروحة هي كيفية ترجمة توجهات هذه المخططات على مستوى أدق هو المستوى الحضري، أو بمعنى آخر على مقياس المدينة .

حيث أن أدوات التهيئة العمرانية الحالية التي تخضع لها مدينة عين البيضاء التي كان من المفروض أن تعمل على ترجمة هذه التوجهات على المستوى الحضري، هي في الواقع السبب الرئيسي في المشاكل الحضرية التي تعاني منها مدينة عين البيضاء اليوم، خاصة في ما يتعلق بنفاذ العقار الحضري أمام أي شكل من التوسع، وذلك راجع إلى أن هذه الأدوات تسعى دوما إلى التوسع المستمر دون العودة إلى المدينة لتصحيح الأخطاء التي جاءت بها في فترة ما .

إلا أنه وبالرغم من السلبيات التي ترافقها فهي في مضمونها تضم العديد من مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة، لكن دون التصريح العلني بإنتهاج هذه الإستراتيجية العالمية التي أصبحت تفرض نفسها اليوم على المخططين في كل المجالات .

أما مخطط التناسق الحضري لمدينة عين البيضاء الذي كان من المفروض أن يعمل بالموازاة مع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، فالواقع يبين العكس تماما، لأن معظم الإدارات والمديريات المختصة والمساهمة في تسيير المجال الحضري مثل مديرية التخطيط و تهيئة الإقليم، شركة الهندسة المعمارية والتقنية لولاية أم البواقي، وبلدية عين البيضاء، لا تعرف نهائيا هذا المخطط ولا تحتاج إليه، وحتى المديرية المسؤولة عن إعداداته وهي مديريةية البيئة، معظم المهندسين العاملين بها لا يعلمون ماهية هذا

المخطط وما هو الدور المنسوب إليه ، وذلك لسبب واضح هو أنه وإلى غاية اليوم ليس له أي دور وأي مكانة في منظومة التخطيط الحضري لمدينة عين البيضاء ، رغم أنه المخطط المسؤول عن تحويل النمو العمراني لمدينة عين البيضاء إلى تنمية حضرية مستدامة، تعتمد ولو بطريقة غير مباشرة على إستراتيجية المشروع الحضري المستدام .

## المراجع :

- (1) : المادة 09 من القانون رقم 03/87 المؤرخ في 27 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية .
- (2) : المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030-2010 .
- (3) : مخطط مجال برمجة إقليم الهضاب العليا (شرق) (SEPT) 2011
- (4) : المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030-2010 .
- (5) : مخطط التناسق الحضري لمدينة عين البيضاء (SCU) ، المهمة الأولى: تحديد المجال الحضري ، 2008.
- (6) : مخطط التناسق الحضري لمدينة عين البيضاء (SCU) ، 2008 .

## الفصل الأول: واقع المشروع الحضري في مدينة عين البيضاء .

### مقدمة :

إنطلاقاً من تحليل واقع الإستدامة الحضرية في مدينة عين البيضاء يتضح لنا أن المدينة تخضع إلى مخططات العمران الخطي والقطاعي والبعيدة كل البعد عن منظور التنمية المستدامة، فهي جاءت مكرسة لمبادئ العمران الوظيفي الذي يهتم بالكمية على حساب النوعية، ولا يراعي الخصائص المحلية للأوساط الحضرية المستقبلية للمشاريع .

إلا أن المتتبع لواقع التطور العمراني لمدينة عين البيضاء يلاحظ العديد من المشاريع الحضرية ذات البعد الإقليمي، والتي لم يتم إدراجها معظمها في مخططات التهيئة الحضرية لمدينة عين البيضاء، بل فرضتها الضرورة التنموية للمدينة، وبالتالي فهي مشاريع حضرية لكن دون إطار استراتيجي رسمي يربط بين هذه المشاريع .

### 1- المشاريع ذات البعد البيئي :

عرفت مدينة عين البيضاء في السنوات الأخيرة بعض المشاريع الحضرية ذات الطابع البيئي، والتي من شأنها التقليل من البصمة البيئية لمدينة عين البيضاء، من أهم هذه المشاريع :

#### 1-1 محطة تصفية المياه:

تقع هذه المحطة في سالف البيضاء على بعد 4 كلم من مركز المدينة ، حيث سجل هذا المشروع سنة 2007 و بلغت كلفته المالية 2,83 مليار د.ج، وهو موجه بالدرجة الأولى لحماية الأراضي الفلاحية والمياه الجوفية من تلوث المياه المستعملة، وهذا ما يعطيه طابع الإستدامة، فضلا عن كونه سيمكن من سقي ما لا يقل عن 200 هكتار من المساحات الفلاحية، حيث يجري حاليا عملية وضع تجهيزات هذه المحطة على مساحة 9 هكتارات من طرف مؤسسة Hydro Technique مع الشريك الأجنبي البلجيكي Keppel Seghers ،والتي كان من المفروض أن تدخل حيز التشغيل قبل نهاية سنة 2012 ، إلا أنها شهدت تأخر في الانجاز ب 24 شهر .

كما يمكن لهذا المشروع توفير 40 منصب شغل وتعالج يوميا 16 000 متر مكعب من المياه المستعملة التي تنتجها المدينة، وبالتالي فإن إستغلاله سيكون له أثر إيجابي في المجال البيئي، الإقتصادي والإجتماعي للمدينة .<sup>(1)</sup>

## 1-2 مركز رمي النفايات :

لقد إستفادت مدينة عين البيضاء في إطار برنامج الهضاب العليا، من مركز جديد لرمي النفايات، وتم رصد غلاف مالي قدره 22 مليار سنتيم جزائري مقسم على ثلاثة أجزاء، منه 16 مليار سنتيم لتهيئة موقع الردم والذي إنتهت به الأشغال بنسبة 100 %، وأربع مليارات مخصصة لإنجاز جسر عبور، ومليارين لإنجاز طريق يربط المدينة ومركز الردم الجديد المتواجد بعين ولماً بدلاً من المركز القديم المتواجد بمحاذاة الطريق الوطني رقم 10، والقريب من عين فرحات التابعة إقليمياً لبلدية الزرق.<sup>(2)</sup>

فيما يرتقب الشروع في تشغيل هذه المنشأة عما قريب لتستقبل النفايات المنزلية التي تجمع بكل من عين البيضاء و الزرق وفكيرينة، وستنتهي بذلك عملية الرمي العشوائي للنفايات المنزلية التي ظلت سائدة بعدد أماكن الرمي، الأمر الذي أثر سلباً على البيئة والمحيط بوجه عام.

ومنه فان مخطط تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية الخاص بإقليم الهضاب العليا شرق يأخذ بعين الاعتبار البعد الوطني و ما بين الولايات أثناء وضع اقتراحات التهيئة التي تخص الولايات الستة المشكلة لهذا الإقليم، و ذلك بالاعتماد على مقارنة متعددة الأبعاد و المجالات تسمح بتحديد التحديات المشتركة بين هذه الولايات دون إيلاء أي اعتبار للحدود الإدارية التي تفصل بينها ، فهو بذلك يسمح للفاعلين على المستوى الولائي بتحقيق التجانس بين تدخلاتهم في إطار مرجعي أكثر شمولية بهدف تحسين كفاءة وفعالية المشاريع، أما المخطط الذي لا يهتم سوى بولاية واحدة فهو مخطط التهيئة الولائية، الذي يعمل مخطط تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية الخاص بإقليم الهضاب العليا شرق على تحديد التوجهات الخاصة به .

## 2- المشاريع ذات البعد الإجتماعي :

### 1-2 القطب الجامعي :

هذا القطب الذي تعقد عليه آمال كبيرة في إستيعاب حوالي 3000 مقعد بيداغوجي جديد، ومن ثمة التخفيف من الضغط الحاصل على جامعة الشهيد العربي بن مهيدي، حيث أن إفتتاح القطب سيسمح بإستقطاب الطلبة المنحدرين من الجهة الشرقية للولاية، إلا أن الأشغال الجارية به تعرف تأخراً كبيراً، وكذا العديد من العيوب في الإنجاز، الأمر الذي يبدو أنه سيعصف بكل هذه الآمال، حيث كان من المفروض أن يفتح أبوابه في الموسم الدراسي 2011-2012 إلا أن الأشغال و إلى غاية اليوم و نحن على مشارف اختتام الموسم الدراسي 2012-2013 لم تنتهي بعد.<sup>(3)</sup>

حيث نجد أن هذا المشروع غير مبرمج في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الخاص ببلدية عين البيضاء، وتمت برمجته لاحقا على حساب مخطط شغل الأرض الخاص بالقطاع القابل للتعمير.



الصورة رقم 34 : القطب الجامعي الجديد في مدينة عين البيضاء

المصدر : تحقيق ميداني 2013/03/12 .

## 2-2 حديقة التسلية :

بهدف تحسين نصيب الفرد من المساحات الخضراء في مدينة عين البيضاء، تم إقتراح حديقة للتسلية في الجنوب الشرقي لمدينة عين البيضاء على مساحة تقدر ب 20 هكتار ،سوف تمثل المتنفس الذي إنتظره سكان مدينة عين البيضاء منذ عدة سنوات .

## 3- المشاريع ذات البعد الإقتصادي :

### 1-3 مشروع خط السكة الحديدية :

فقد إستفادت ولاية أم البواقي من مشروع خط للسكة الحديدية يربط بين عين مليلة وتبسة، مرورا بكل من بلديات عين كرشة، وعين فكرون، وأم البواقي وعين البيضاء والجازية والرحية على طول 165 كلم وقد بلغت التكاليف المالية لهذا المشروع الحيوي 1700 مليار سنتيم، والذي نص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على ضرورة إنهاء الأشغال به و تشغيله، في إطار الخط التوجيهي الثالث المتعلق بخلق شروط جاذبية و تنافسية الأقاليم، ضمن برنامج العمل الإقليمي الذي يهتم بعصرنة وربط هياكل الأشغال العمومية والنقل والإمداد و تكنولوجيات الإعلام والاتصال ،وذلك من خلال تحديث منشآت السكة الحديدية .

حيث تم تسليمه في سنة 2011، وهو سيساهم في إبراز مدينة عين البيضاء على المستوى الإقليمي وجعلها أكثر جاذبية للاستثمارات، كما أنه وحسب توجيهات مخطط تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية الخاص بإقليم الهضاب العليا شرق يهدف إلى ترقية تصدير اللحوم الحمراء إلى تونس بعد إنشاء المذبح الوطني في مدينة عين مليلة، و بالتالي فهو يعتبر اختيارا استراتيجيا للدولة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالناحية الشرقية للبلاد .



الصورة رقم 35: محطة القطار الجديدة في مدينة عين البيضاء

المصدر : تحقيق ميداني 2013/03/12 .

### 2-3 توسعة المنطقة الصناعية:

بهدف ترقية النشاط الصناعي في مدين عين البيضاء و التخفيف من ظاهرة البطالة التي يعاني منها شباب المدينة، تم اقتراح توسعة للمنطقة الصناعية المتواجدة، من خلال إنشاء منطقة تخص النشاطات الحرفية بالدرج الأولى على مساحة تقدر ب 65 هكتار .

## خلاصة :

ومنه فإن المشاريع الحضرية التي عرفتها مدينة عين البيضاء في السنوات الأخيرة والتي تخدم البعد البيئي والاجتماعي والإقتصادي لمدينة عين البيضاء، تعاني من غياب إستراتيجية شاملة تربط بين هذه المشاريع، و تجعل منها مشاريع حضرية مستدامة تعمل على تحويل النمو العمراني لمدينة عين البيضاء إلى تنمية حضرية مستدامة، لأن غياب هذا النوع من المقاربات النظامية يبقي هذه المشاريع قطاعية وغير فعالة، وليس لها أي تأثير على نوعية إطار حياة سكان مدينة عين البيضاء.

بالإضافة إلى أن هذه المشاريع لا تحترم المبدأ الرئيسي للمشروع الحضري وهو العودة إلى التعمير داخل المدينة، لأنها مكرسة للتمدد الحضري رغم أن بعضها (مثل حديقة التسلية ) كان يمكن أن يكون موقعه ممتاز داخل النسيج الحضري لمدينة عين البيضاء، أما غياب مبدأ المشاورة ومشاركة مختلف الفاعلين وخاصة المجتمع المدني فهو يجعل من هذه المشاريع بعيدة كل البعد عن الواقع المعيشي للسكان، لأن الهدف من المشروع الحضري هو ترميم الرابط بين المكان ومحيطه وجعل المدينة أكثر وظيفية، أي أنه يحاول تحسين نوعية الحياة الحضرية، من خلال دمج مختلف الفاعلين في الإنتاج الحضري وخلق التناسق وإلغاء القطاعية، من أجل تقليص المشاكل الناتجة عن سرعة تطور المجال الحضري، وهذا ما يدفع بنا إلى التساؤل عن رأي سكان مدينة عين البيضاء في هذه المشاريع وفي واقع الإستدامة الحضرية لمدينة عين البيضاء .

## المراجع :

- (1) : <http://www.al-fadjr.com/>
- (2) : <http://www.annasronline.com/>
- (3) : <http://www.djazairess.com/elhiwar/37267>

## الفصل الثاني : الإستدامة الحضرية والمشروع الحضري،

### مفهوم مدرك ومعاش

#### مقدمة:

إن التعرف على المشاكل التي تعاني منها التنمية الحضرية المستدامة في مدينة عين البيضاء لا يمكن أن يتم من خلال توجيه البحث الميداني الذي يعتبر أحسن وسيلة لقراءة الواقع نحو الإداريين أو المسؤولين، بل يتطلب التوجه مباشرة إلى السكان وإلى المشاكل البيئية والاجتماعية والإقتصادية والعمرانية التي تواجههم في حياتهم اليومية، من أجل إدراك واقع هذه المشاكل والبحث عن العلاقات التي يمكن أن تكون بينها، و بالتالي إستنتاج الحل الأمثل لها .

#### 1- حصر مشاكل الإستدامة الحضرية، وتشخيص واقع المشروع الحضري في مدينة عين البيضاء:

من أجل التعرف على واقع المشروع الحضري ،وتحديد المشاكل التي تواجهها التنمية الحضرية المستدامة في مدينة عين البيضاء وضبط أسباب هذه المشاكل، كان لابد من إجراء إستبيان ميداني يعتمد على تقنية بحث مباشرة هي إستمارة المأ الذاتي ( Questionnaire auto-administré )، هذه التقنية التي تعتمد على أداة وثيقة الأسئلة ( Formulaire de questions )، حيث تم الإستناد في توزيع هذه الإستمارة على نتائج التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008 ،هذه النتائج التي يلخصها الجدول الإجمالي لبلدية عين البيضاء والذي يقسم بلدية عين البيضاء إلى 127 مقاطعة إحصائية ( Les districts )، خمس مقاطعات منها تخص التجمع الثانوي بئر وناس، و 122 مقاطعة الباقية تخص مدينة عين البيضاء باعتبارها التجمع الرئيسي للبلدية .

و إنطلاقا من مخطط المقاطعات الإحصائية (Le plan des districts)، الذي يوضح كيفية توزيع هذه القطاعات عبر المجال الحضري، تم تقسيم المدينة إلى 12 قطاع، كل قطاع يضم مجموعة من المقاطعات الإحصائية المتجاورة والتي تشترك في بعض الخصائص، وبالإضافة إلى المقاطعات الإحصائية تم الاستناد في تقسيم هذه القطاعات إلى شبكة الطرق والشوارع الرئيسية، تاريخ البنايات وأنماطها، النشاط والوظيفة السائدة، بالإضافة إلى توزيع المدارس الإبتدائية لأن توزيع الإستثمارات كان موجه لتلاميذ الطور الإبتدائي.

وتتوزع هذه القطاعات العمرانية كما يلي :

- **النواة الإستعمارية** : وهو القطاع رقم 1، والذي يمثله كل من النواة الإستعمارية و الجزء الشرقي من حي ماريان .

- **محيط النواة الاستعمارية** : و هي القطاعات رقم 2 ، 3 ، و القطاع رقم 4، حيث يضم القطاع رقم 2 كل من حي السعادة، حي فارس بلعلمي، وحي المستقبل، يضم القطاع رقم 3 الجزء الغربي من حي ماريان، حي الأمل و حي العربي بن مهدي، أما رقم 4 فيضم حي سعدي الجموعي وحي الزاوية .

- **ضاحية المدينة** : تضم 8 قطاعات هي القطاع رقم 5 ، 6 ، 7 ، 8 ، 9 ، 10 ، 11 ، 12 ، حيث يضم القطاع رقم 5 حي الفتح ، حي الصومام وحي جبار مصباح ، الحي الجديد و حي الهواء الطلق وحي الكاهنة 1 و 2، القطاع رقم 6 يضم حي المقاومين و حي احمد بن موسى، القطاع رقم 7 يضم حي بوعكوز وحي الهناء، القطاع رقم 8 يضم حي التضامن وحي السلام، القطاع رقم 9 يضم حي الموحدين ، المنطقة الصناعية و حي طريق سدراتة ، القطاع رقم 10 يضم حي المنار ،حي عمر بن الخطاب 1 وحي ابن خلدون، القطاع رقم 11 يضم حي الحراكتة حي عمر بين الخطاب 2 و حي 750 مسكن ، أم القطاع رقم 12 فيضم تحصيل أم الجمل ، تحصيل ابن رشد و حي الأوراس الكبير رقم 1 و رقم 2 .

و الجدول التالي يوضح عدد المقاطعات الإحصائية التي يضمها كل قطاع، عدد السكان، عدد الأسر، وعدد المدارس الابتدائية في كل قطاع:

رقم القطاع	اسم القطاع	عدد المقاطعات الإحصائية	عدد السكان	عدد الأسر	عدد المدارس الابتدائية
1	النواة الاستعمارية	12	10 472	2 356	5
2	المستقبل	9	9 206	1 646	3
3	ماريان	8	9 258	1 521	1
4	سعدي الجموعي	11	10 939	2 090	3
5	الصومام	11	10 269	1 911	2
6	المقاومين	11	10 115	2 142	3
7	الهناء	12	11 207	2 030	3
8	السلام	09	8 385	1 677	1
9	طريق سدراتة	7	6 688	1 139	2
10	عمر بن الخطاب	10	9 777	2 159	3
11	الحراكتة	9	9 412	1 759	1
12	الأوراس	13	8 957	1 732	3
المجموع	مدينة عين البيضاء	122	115 016	22 162	30

الجدول رقم 45 : قطاعات مدينة عين البيضاء .

المصدر: إعداد الطالبة 2013 بالاعتماد على الجدول الإجمالي لبلدية عين البيضاء ومخطط المقاطعات الإحصائية 2008.

وبعد تقسيم مدينة عين البيضاء إلى 12 قطاع، وتحديد عدد الأسر وعدد المدارس الابتدائية في كل قطاع ، لابد من تحديد مجتمع البحث ، طريقة المعاينة و حجم العينة :

مخطط القطاعات رقم 10

- **بالنسبة إلى مجتمع البحث:** مجتمع البحث الذي سيتم فحصه هو أسر مدينة عين البيضاء البالغ عددهم 22 162 أسرة، أما المقياس المستعمل من أجل حصر هذا المجتمع فهو مقياس الإقامة الدائمة أو المؤقتة في مدينة عين البيضاء.

- **بالنسبة إلى طريقة المعاينة:** إن المعاينة هي مجموعة العمليات التي تسمح لنا بإنتقاء العينة التمثيلية لمجتمع البحث المستهدف، والذي يتمثل في هذه الدراسة في أسر مدينة عين البيضاء .  
أما طريقة المعاينة ( نوع المعاينة) التي سوف يتم الإعتماد عليها فهي المعاينة الاحتمالية لأن عدد عناصر مجتمع البحث معروف، والهدف هو تعميم النتائج على كل مجتمع البحث، حيث أن إستعمال المعاينة الإحتمالية يتطلب إعداد قائمة بعناصر مجتمع البحث ( قاعدة مجتمع البحث ) من أجل القدرة على حساب إحتمال أن يكون كل فرد من الأفراد في العينة، وتقدير درجة التمثيلية (نسبة العينة من مجتمع البحث) . (1)

- **بالنسبة إلى العينة:** بما أن حجم مجتمع البحث بقدر عشرات الآلاف فإن 1 % من حجم العينة يكون كافياً(1) ، إلا أنه ونتيجة لطبيعة الدراسة و بهدف دقة أكثر في النتائج و تجنباً للاستمارات التي لا يتم ردها من الأسر وبالتالي انخفاض نسبة الإجابة، ارتأينا رفع درجة التمثيلية إلى حوالي 5, 2 % ، و الذي يقابله عينة يقدر حجمها ب500 أسرة موزعة بالتباين عبر قطاعات المدينة .

أما صنف المعاينة الذي سيتم الإعتماد عليه فهو المعاينة الإحتمالية الطبقيّة ،لأننا قمنا بتقسيم مجتمع البحث إلى قطاعات ( طبقات) ، ثم نقوم بمعاينة عشوائية بسيطة داخل كل طبقة، حيث سيتم تحديد نسبة 2,5 % من عدد الأسر في كل قطاع ، ثم توزيع هذه النسبة على عدد المدارس الإبتدائية في القطاع.

رقم القطاع	إسم القطاع	عدد الأسر	2,5 % من عدد الأسر	عدد المدارس الإبتدائية	نصيب كل مدرسة
1	النواة الاستعمارية	2 356	53	5	10
2	المستقبل	1 646	38	3	12
3	ماريان	1 521	34	1	34
4	سعيدى الجموعى	2 090	48	3	16
5	الصومام	1 911	44	2	22
6	المقاومين	2 142	48	3	16
7	الهناء	2 030	46	3	15
8	السلام	1 677	38	1	37
9	طريق سدراتة	1 139	26	2	13
10	عمر بن الخطاب	2 159	48	3	16
11	الحراكتة	1 759	37	1	37
12	الأوراس	1 732	39	3	13
المجموع	مدينة عين البيضاء	22 162	500	30	17

الجدول رقم 46 : توزيع عينة البحث على قطاعات المدينة

المصدر : إعداد الطالبة 2013 .

- بالنسبة إلى فرز العينة : بعد توزيع 500 إستمارة على المدارس الابتدائية في مدينة عين البيضاء وجمعها في شهر أفريل 2013 ، كان عدد الاستثمارات المتحصل عليها 474 إستمارة أي تمت الإجابة على 95 % من عدد الاستثمارات الموزعة، وذلك كالتالي :

رقم القطاع	اسم القطاع	عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المجموعة	عدد الاستثمارات الغير مجموعة
1	النواة الاستعمارية	53	43	10
2	المستقبل	38	38	0
3	ماريان	34	32	2
4	سعيدي الجموعي	48	47	1
5	الصومام	44	44	0
6	المقاومين	48	36	12
7	الهناء	46	46	0
8	السلام	39	39	0
9	طريق سدراتة	26	26	0
10	عمر بن الخطاب	48	47	1
11	الحراكتة	37	37	0
12	الأوراس	39	39	0
المجموع	مدينة عين البيضاء	500	474	26

الجدول رقم 47 : نتائج توزيع الاستثمارات .

المصدر : إعداد الطالبة 2013 .

- تحليل وتأويل نتائج البحث: بعد الانتهاء من جمع المعلومات لابد من استخراج نتيجة مقنعة من هذه المعلومات الخام ،و ذلك من خلال تحويلها أولا إلى معطيات قابلة للتحليل، هذه المعطيات التي يعتبرها THERESE BAKER " أثن ثروة في مشروع البحث " (2) .  
حيث تمت معالجة هذه المعلومات بإستعمال أحد برامج الإعلام الآلي الإحصائية الخاصة بتجميع المعطيات الكمية و معالجتها هو برنامج SPSS version 19 ، الذي يعمل على جمع المعطيات الكمية في شكل جداول و رسوم بيانية وبالتالي تسهيل عملية تحليل المعطيات .

## 2- مشاكل الإستدامة الحضرية التي يعاني منها سكان مدينة عين البيضاء :

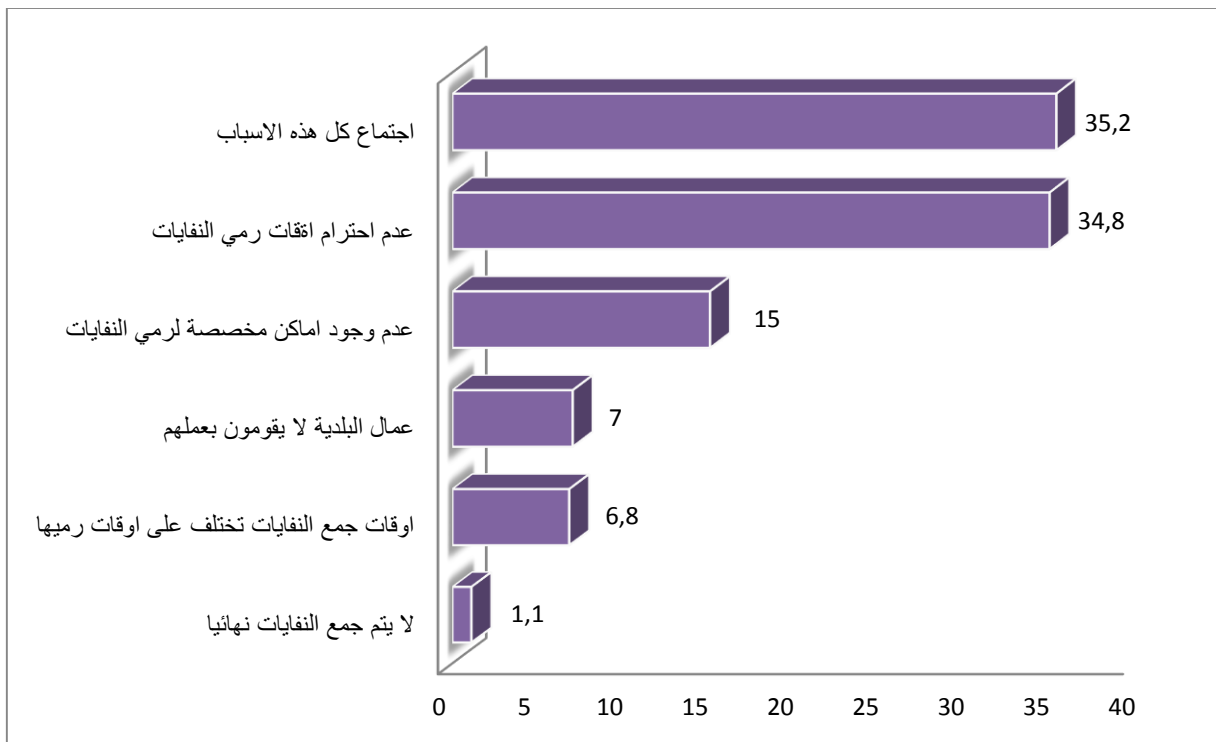
بناء على النتائج المتحصل عليها من تحليل أبعاد التنمية الحضرية المستدامة في مدينة عين البيضاء، تمكنا من أخذ فكرة عن مشاكل الإستدامة الحضرية التي يعاني منها سكان المدينة، إلا أن معرفة درجة تأزم هذه المشاكل، و الأسباب الكامنة وراءها تتطلب منا الإتجاه إلى السكان والبحث عن آراءهم في:

### 1-2 المشاكل البيئية التي تعاني منها مدينة عين البيضاء :

ترتبط المشاكل البيئية التي تعاني منها مدينة عين البيضاء بإنتشار للنفايات الحضرية وتراكمها، وتسربات في قنوات صرف المياه وغيرها .

### - إنتشار النفايات في مدينة عين البيضاء، وغياب التنسيق بين السكان و البلدية :

تنتشر في مدينة عين البيضاء النفايات المنزلية في معظم أحياء المدينة وليس كلها، وتتراكم بها في شكل مفرغات فوضوية داخل النسيج العمراني، حيث توضح معطيات التحقيق الميداني أن 16,2% من السكان لا يحترمون وقت إخراج النفايات المنزلية وتقديمها للجمع، معظمهم (74% منهم) يسكنون في الأحياء المشكلة لصاحبة المدينة مثل حي الزهور، و السبب يكمن حسب رأي المبحوثين في عدم قيام عمال البلدية بجمع النفايات نهائيا في أحياءهم نتيجة عدم وجود أماكن لرمي النفايات، وهذا طبعا ما يعزز إحساسهم بالتهميش .



الشكل البياني رقم 08 : أسباب إنتشار النفايات في مدينة عين البيضاء

المصدر : تحقيق ميداني 2013 .

في حين أن 99% من سكان النواة الاستعمارية التي تمثل مركز المدينة يحترمون وقت محدد لإخراج النفايات، إلا أن هذه الأوقات لا تتناسب في معظم الحالات مع أوقات جمعها لان 58,3% من السكان الذين يحترمون وقت محدد لإخراج النفايات يقومون برميها مساء في حين أن 64,1% من السكان أشاروا إلى أن جمع النفايات يكون صباحا، وهذا طبعا ناتج عن غياب التنسيق بين البلدية والسكان باعتبارها الجهاز الإداري الأقرب إلى السكان، والتي كان من المفروض أن تشعر السكان بالوقت المناسب لرمي النفايات .

المجموع	يحترمون وقت محدد لإخراج النفايات			لا يحترمون وقت محدد لإخراج النفايات	العدد
	في منتصف النهار	في المساء	في الصباح		
474	22	232	143	77	
% 100	%4,6	% 48,9	% 30,2	%16,2	النسبة

الجدول رقم 48 : أوقات رمي النفايات من طرف السكان

المصدر : تحقيق ميداني 2013 .



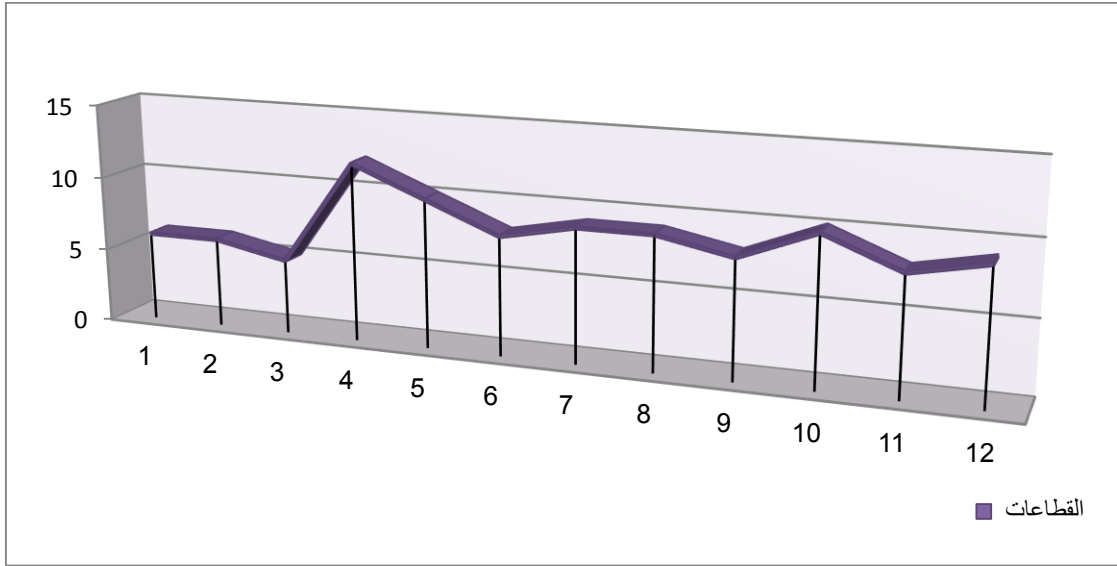
الصورة رقم 36 : الفرق بين شوارع مركز المدينة والضاحية من حيث انتشار النفايات .

المصدر : تحقيق ميداني 2013/05/06 .

- مشكل التسربات في قنوات تصريف المياه، المشكل الذي تعاني منه الأحياء الجديدة في مدينة عين البيضاء :

أما فيما يخص قنوات صرف المياه المستعملة فإن 42,4 % من السكان تعاني أحيائهم من مشكل التسربات في هذه القنوات، حيث كان من المفروض أن تكون الأحياء المكونة للقطاع رقم 1 هي التي تعاني من التسربات باعتبارها الأقدم، إلا أن نتائج البحث الميداني أثبتت عكس ذلك فالقطاع رقم 1 و2 و3 الذين يضمن أقدم الأحياء في المدينة مثل النواة الاستعمارية وحي ماريان فهما يشهدان نسب ضعيفة من التسربات.

أما أعلى نسبة فنجدها في القطاع رقم 4 و 10 و هي الأحياء التي تضم التخصيصات الجديدة، وذلك يبرهن على أن السبب في التسربات لا يعود إلى قدم القنوات بل يرجع إلى النوعية الرديئة للقنوات المستعملة و إلى انعدام تهيئة الطرق في هذه الأحياء، ما يجعل هذه القنوات في وضعية جد حرجة، أي أن هذا مشكل تسرب المياه المستعملة في مدينة عين البيضاء له خلفية عمرانية بالدرجة الأولى .



الشكل البياني رقم 09: نسبة الأحياء التي تعاني من تسربات في قنوات صرف المياه حسب القطاعات

المصدر : تحقيق ميداني 2013 .



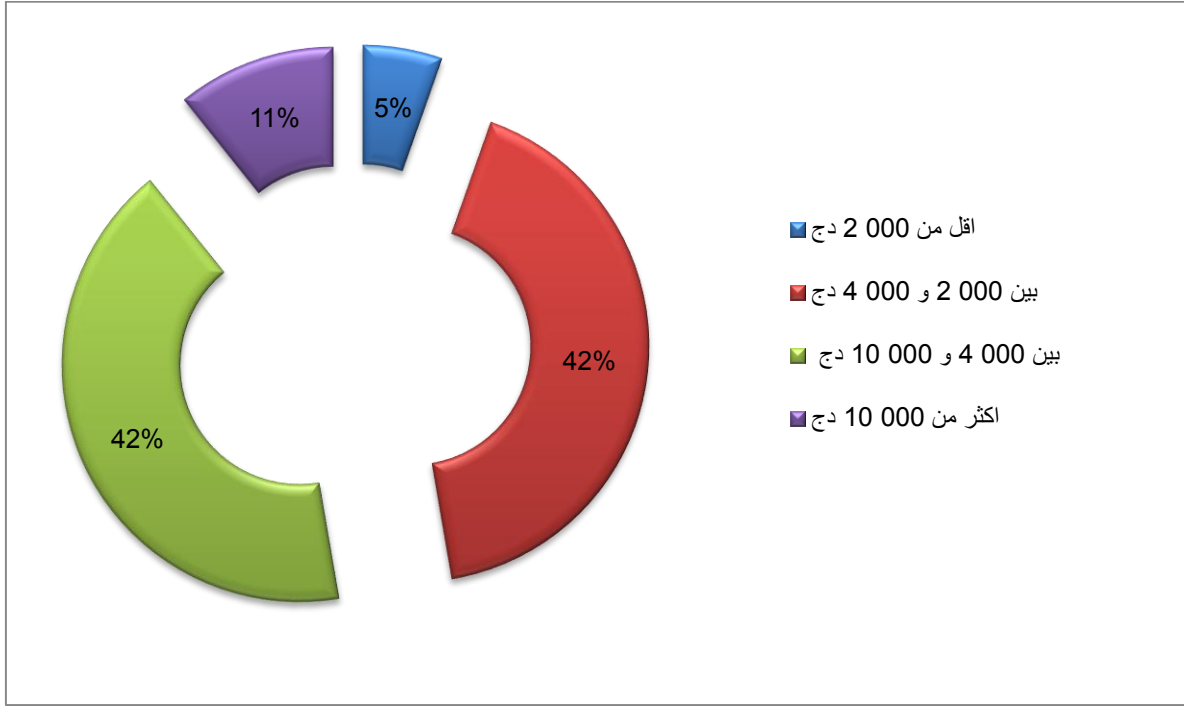
الصورة رقم 37 : تسربات في قنوات الصرف الصحي و مياه الشرب في قطاع طريق سدراته

المصدر : تحقيق ميداني 2013/05/06 .

#### - ارتفاع نسبة إستهلاك الطاقة في المدينة وغياب التأقلم مع المناخ المحلي :

لا يعتبر مشكل تسرب المياه في قنوات الصرف الصحي المشكل البيئي الوحيد ذو الخلفية العمرانية بل يرافقه في ذلك مشكل ارتفاع نسبة استهلاك الطاقة، حيث تعتبر مدينة عين البيضاء من المدن الجزائرية التي ترتفع فيها نسبة تزويد السكان بشبكة الغاز والكهرباء، حيث تصل هذه النسبة حسب التحقيق الميداني الذي قمنا به إلى 97,5 % ، أما نسبة استهلاك الطاقة في مدينة عين البيضاء فهي مرتفعة نوعا ما حيث أن 53 % من السكان يفوق سعر الفاتورة الفصلية لديهم بين 4 000 د ج، أي أن متوسط قيمة إستهلاك

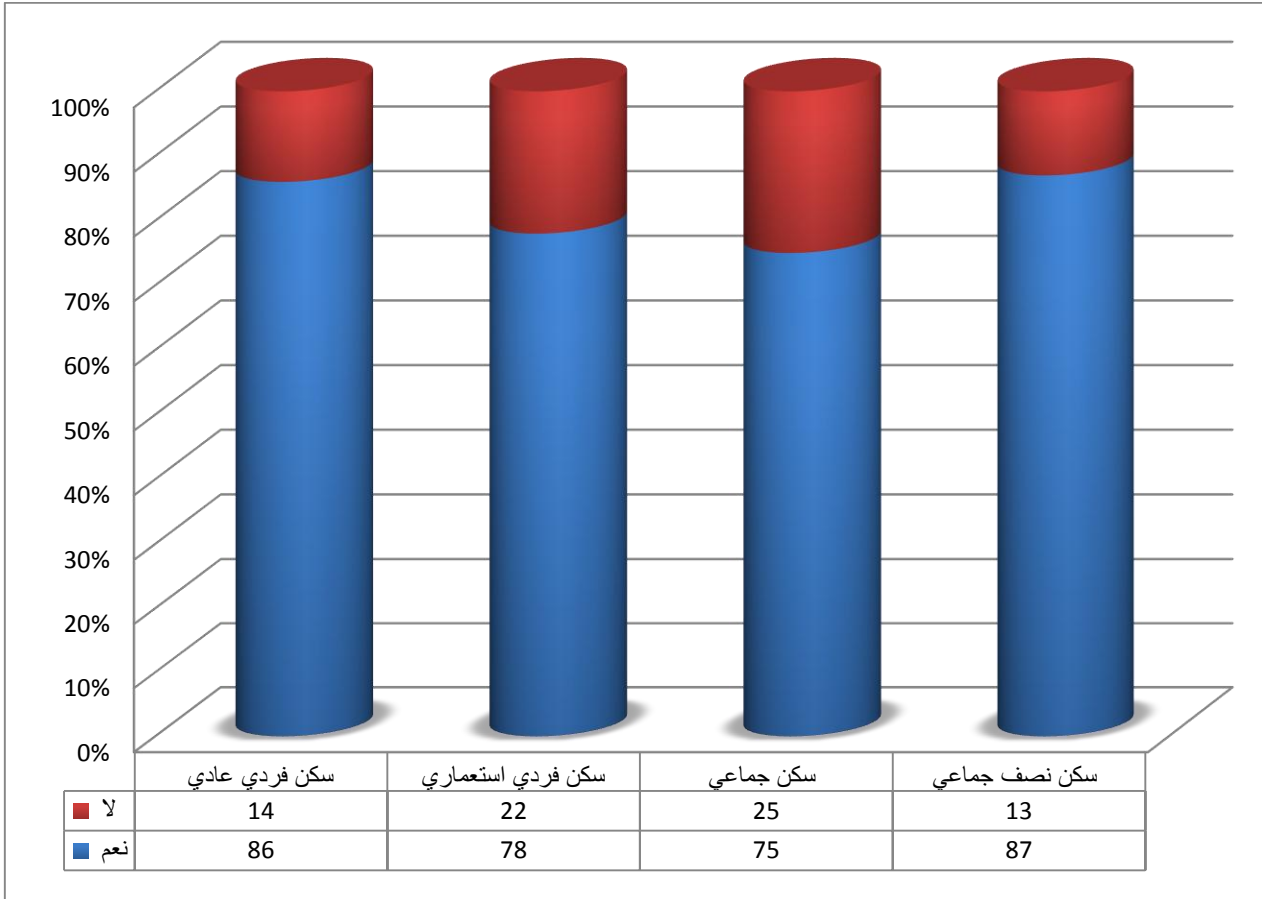
الطاقة يتراوح بين 50 و 150 دج في اليوم للأسرة، وهي تعتبر قيمة مرتفعة خاصة و أن 75 % من السكان يؤكدون أن سبب إرتفاع سعر الفاتورة هو إرتفاع كمية الطاقة الكهربائية المستهلكة في فصل الصيف نتيجة استعمال المكيفات وإرتفاع كمية استهلاك الغاز في الشتاء بسبب استعمال أجهزة التدفئة .



الشكل البياني رقم 10: استهلاك الطاقة في مدينة عين البيضاء

المصدر : تحقيق ميداني 2013 .

كل ذلك ناتج عن تأثيرات المناخ القاري الذي يسود المدينة والذي يتميز بصيف حار جدا وشتاء بارد جدا ،وفي نفس الوقت المواد المستعملة في البناء والتصاميم العمرانية لا تناسب هذا المناخ ،ما يؤدي إلى إستهلاك كميات كبيرة من الطاقة والدليل على ذلك أن 70 % من السكان الذين لا يرتفع لديهم سعر الفاتورة بسبب التدفئة والتكييف يسكنون المساكن الجماعية ونصف الجماعية وهي تصاميم عمرانية أقل إستهلاك للطاقة ،أو يقيمون بالمساكن الفردية ذات النمط الاستعماري التي استعمل في بنائها مواد طبيعية مثل الحجارة وهي مواد عازلة .



الشكل البياني رقم 11 : سبب ارتفاع سعر فاتورة الكهرباء والغاز هو التدفئة في الشتاء والتكييف في الصيف

المصدر : تحقيق ميداني 2013 .

بالإضافة إلى أن هذا الارتفاع يمكن أن يكون أيضا نتيجة لارتفاع نسبة تجهيز المنازل في مدينة عين البيضاء بالأجهزة المنزلية المستهلكة للطاقة خاصة إذا كانت قديمة نوعا ما ، حيث أن كل النسب أعلى من النسب الولائية ( الفصل الأول من الباب الثاني ) ما يدعم ارتفاع نسب إستهلاك الطاقة في المدينة .

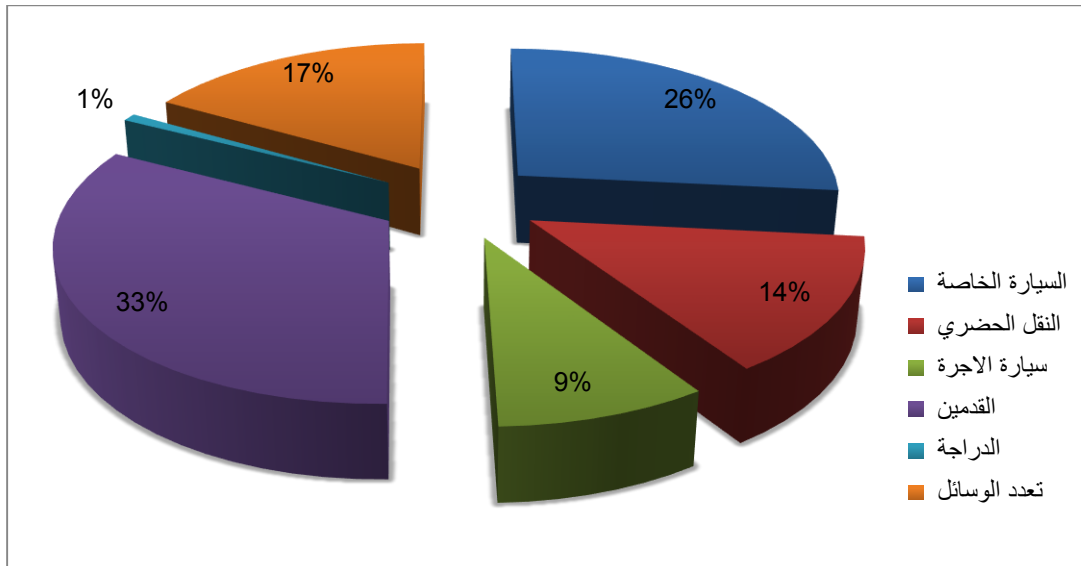
#### - تلوث الهواء :

باعتبار أن المنطقة الصناعية في مدينة عين البيضاء هي منطقة نشاطات لا تضم أنشطة صناعية تصدر تلوث هوائي معتبر، فإن السبب الرئيسي الذي يمكن أن يؤدي إلى تلوث الهواء في المدينة هو وسائل النقل التي يستعملها سكان المدينة يوميا، حيث تعتبر وسائل النقل الحضرية العمومية من أهم وسائل النقل التي تعمل على تقليل من نسب التلوث واستهلاك الطاقة في المدينة وذلك لما لها من قدرة على التقليل من السيارة الفردية في المدينة، إلا أنه وبالرغم من أن مدينة عين البيضاء تعتبر من أولى مدن الولاية التي إستفادت من النقل الحضري إلا أن 83 % من أحياء المدينة غير مزودة بخط للنقل الحضري، و حتى في الأحياء المزودة به 18 % فقط من السكان يعتمدون عليه .

و ذلك راجع طبعاً إلى إنعدام النوعية في توفير هذه الخدمة العمومية ما يدفع بـ 26,6 % من السكان إلى التوجه نحو إستعمال السيارة الخاصة و 32,9 % من السكان إلى التنقل على القدمين ، أما 16,7 من السكان فهم لا يعتمدون على نمط واحد من التنقلات بل تتنوع لديهم وسائل النقل وهذا ما يعتبر أسلوب من أساليب تعدد وسائل النقل داخل النسيج الحضري، وهو الحل الأمثل للقضاء على مشكل التنقل والتلوث الهوائي داخل أي مدينة .

إلا أن 1,7 % من السكان أشاروا إلى أنهم يعانون من التلوث الهوائي الناتج عن حرق النفايات المنزلية في الأحياء وحرق نفايات المستشفيات التي تتوسط المدينة، خاصة بالنسبة إلى الأحياء التي تقع في ضاحية المدينة و التي تعاني من عدم جمع النفايات نهائياً .

وبالتالي فإن مدينة عين البيضاء لا تعاني من مشكلة تلوث الهواء وذلك طبعاً نتيجة اعتماد سكان مدينة عين البيضاء على أساليب للتنقل أكثر استدامة ولو بطريقة عفوية، بالإضافة إلى المساحات الغابية التي تتخلل النسيج الحضري و التي لها دور فعال في تحسين نوعية الهواء في المدينة .



الشكل البياني رقم 12 : توزيع وسائل النقل التي يستعملها السكان داخل مدينة عين البيضاء .

المصدر : تحقيق ميداني 2013 .

#### - المساحات الخضراء، الحلقة الأضعف في تجهيز مدينة عين البيضاء:

تعتبر مدينة عين البيضاء تعتبر من أهم مدن ولاية أم البواقي تجهيزاً بمختلف التجهيزات والشبكات الضرورية للحياة الحضرية، إلا أن نسبة تجهيز أحياء المدينة بالمساحات الخضراء لا تتجاوز 17 %، وحتى في هذه النسبة الضعيفة من الأحياء 49 % من هذه المساحات عبارة عن مساحات غابية غير مستغلة وغير مهيأة للإستغلال، تستعمل في معظم الحالات كأماكن لبيع الكحول والمخدرات .



الصورة رقم 38 : المساحات الخضراء الغير مهياة في مدينة عين البيضاء .  
المصدر : تحقيق ميداني 2013/05/06 .

وهذا ما يجعل نسبة الأحياء التي تضم مساحات خضراء مهياة للاستعمال تبلغ 9 %، لكن بعد الإطلاع على مدى الإهتمام بهذه المساحات الخضراء والمسؤول على صيانتها إتضح أن 21 % من هذه المساحات التي من المفروض أن تكون قابلة للاستعمال لا يتم الإهتمام بها نهائيا، وهذا ما يقلص نسبة الأحياء التي تضم مساحات خضراء مهياة للاستعمال و خاضعة للصيانة إلى 7 % فقط من أحياء المدينة، و السبب في انخفاض هذه النسبة يرجع إلى غياب ثقافة المساحات الخضراء لدى السكان والمسؤولين في آن واحد، لان آخر ما يمكن أن يجذب إهتمام المسؤولين عن تهية المجال الحضري هو تخصيص ميزانية لتهية المساحات الغابية التي تتميز بها مدينة عين البيضاء، لأن الأولوية حسب وجهة نظرهم هي للتجهيزات الإدارية والتعليمية أما المساحات الخضراء فهي ليست ضرورية، أما السكان فهم دائما يشكون من عدم وجود المساحات الخضراء في أحيائهم و في نفس الوقت أي مساحة شاغرة في الحي تحول إلى موقف للسيارات أو تشغلها النفايات المنزلية .

المجموع	أحياء تضم مساحات خضراء			أحياء لا تضم مساحات خضراء	العدد
	مساحات يتم الإهتمام بها من طرف السكان أو البلدية	مساحات لا يتم الإهتمام بها نهائيا	مساحات غابية		
474	33	9	40	392	
% 100	% 7	% 2	% 8	% 83	النسبة

الجدول رقم 49 : تواجد المساحات الخضراء في مدينة عين البيضاء

المصدر : تحقيق ميداني 2013 .

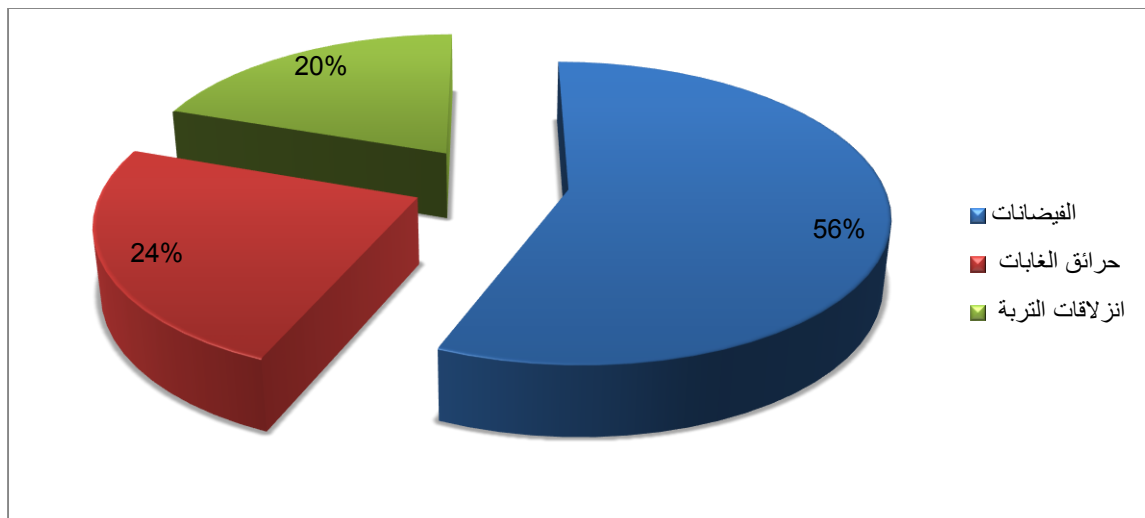


الصورة رقم 39 : تحول المساحات الخضراء إلى مواقف للسيارات ومكب للنفايات

المصدر : تحقيق ميداني 2013/05/06 .

#### - المخاطر الطبيعية والبشرية:

بالنسبة إلى المخاطر الطبيعية فان 30 % من السكان يهدد أحياءهم أحد المخاطر الطبيعية الثلاث (الفيضانات، إنزلاقات التربة، حرائق الغابات)، حيث أن أكبر خطر يهدد المدينة حسب رأي هذه المجموعة من السكان هو الفيضانات التي يرى 56,3% منهم أنها تهدد أحياءهم و ذلك راجع إلى الأودية التي تخترق النسيج الحضري للمدينة في الشمال والجنوب دون توفر التهيئة المناسبة التي تحد من خطر هذه الأودية .



الشكل البياني رقم 13 : المخاطر الطبيعية التي تهدد سكان مدينة عين البيضاء .

المصدر : تحقيق ميداني 2013 .

إلا أنه يبدو أن المخاطر البشرية في مدينة عين البيضاء أكثر تهديد للسكان من المخاطر الطبيعية حيث أن 42 % من السكان يعانون منها، حيث أجمع 35,7 % منهم على أن أهم المخاطر المهددة لأحيائهم هو خطر التلوث الناتج عن النفايات المنزلية وتسرب المياه من قنوات الصرف الصحي وهذا ما أدى إلى انتشار الحشرات والقوارض في أحيائهم بطريقة مزعجة، أما الخطر الثاني والذي يبلغ نسبة 32,2 % فهو الأخطار الناتجة عن المنطقة الصناعية خاصة مجمع سوناطراك، ثم نسبة 13,6 % لإنعدام الأمن وإنتشار الآفات الاجتماعية ما يجعل السكان غير أمنين في أحيائهم ومساكنهم .

بالإضافة إلى العديد من المخاطر الأخرى مثل خطر انهيار البنايات القديمة في المركز الاستعماري وإنعدام الصيانة في العمارات ما أدى إلى تسرب الغاز ،حوادث المرور، حرق النفايات المنزلية في وسط الأحياء ونفايات المستشفيات التي تبدوا أنها تؤثر على السكان المجاورين للمستشفيات، بالإضافة إلى خطر سقوط الأسلاك الكهربائية خاصة في القطاع رقم 9 و 12 ، حيث أن معظم هذه المخاطر ناتج عن الممارسات الخاطئة التي يقوم بها سكان المدينة نتيجة لنقص التوعية بالنتائج السلبية المترتبة عليها .

المجموع	سكان يعانون من المخاطر البشرية						سكان لا يعانون من المخاطر البشرية	العدد
	سقوط الأسلاك الكهربائية	المنطقة الصناعية	حوادث المرور	حرق النفايات	الحالة السيئة للبنايات	انعدام الأمن		
474	5	64	15	8	9	27	71	275
% 100	% 1,1	% 13,5	% 3,2	% 1,7	% 1,9	% 5,7	% 15	% 58

الجدول رقم 50 : المخاطر البشرية التي تهدد أحياء مدينة عين البيضاء .

المصدر : تحقيق ميداني 2013 .



الصورة رقم 40 : انهيار السكنات الفردية ذات النمط الاستعماري في مركز المدينة  
المصدر : تحقيق ميداني 2013/05/06

## 2-2 المشاكل الإجتماعية:

بعد دراسة المشاكل البيئية التي تعاني منها مدينة عين البيضاء نلاحظ أن السبب الرئيسي لمعظم هذه المشاكل هو غياب التوعية البيئية في أوساط السكان ما أدى إلى انعدام الثقافة البيئية لديهم ، بالإضافة إلى الإحساس بالتهميش وبالإقصاء الاجتماعي خاصة لدى سكان أحياء الضاحية، وهذا ما يجعل للحالة الاجتماعية التي يعيشها سكان المدينة دور بارز في إستيعاب القضايا البيئية .

حيث أن للمشاكل الاجتماعية العديد من المؤشرات التي يمكن ملاحظتها وقياسها فضلا عن تلك الحساسة التي لا يمكن التطرق لها، من أهم هذه المؤشرات التي يمكن أن توضح لنا صورة الحالة الاجتماعية للمدينة ظاهرة الطلاق وتأخر الزواج التي توضح درجة التفكك الإجتماعي، بالإضافة إلى ظاهرة السرقة وتعاطي المخدرات والكحول التي تمكننا من معرفة مدى انتشار الآفات الاجتماعية في أوساط السكان، أما نسبة الاشتراك في شبكة الانترنت فهي أحد المؤشرات الجديدة نوعا ما على مجتمعنا والتي يمكن لها أن تدل على مستوى الرفاهية الإجتماعية للسكان .

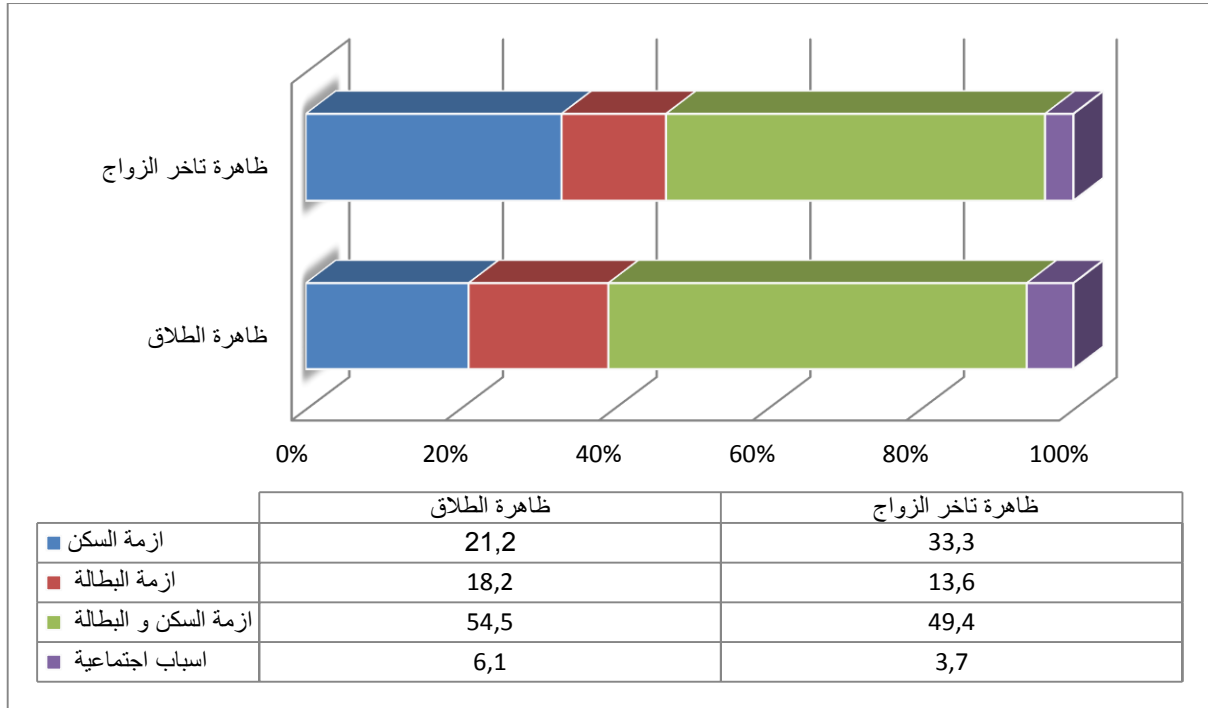
### - ارتفاع نسبة الطلاق، وانتشار ظاهرة تأخر الزواج :

تبعاً لمعطيات التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008 تمثل نسبة الطلاق في مدينة عين البيضاء 1,3% من الحالة الاجتماعية لسكان مدينة عين البيضاء، أما نسبة الطلاق التي تحصلنا عليها خلال هذا البحث فهي جد مرتفعة مقارنة مع نتائج سنة 2008 ، فهي تقدر ب 7 % من الحالة المدنية للسكان، وارتفاع هذه النسبة بهذه الطريقة الملفتة للإنتباه يعود إلى تفاقم أزمة البطالة والسكن، حيث أن 54,5% من المطلقين إترفوا أن السبب الرئيسي في طلاقهم هو اجتماع أزمة البطالة وأزمة السكن ما جعل من رعاية الأطفال والحفاظ على الإستقرار العائلي أمر مستحيل .

وبالتالي فإن ظاهرة الطلاق في مدينة عين البيضاء ذات خلفية إقتصادية وعمرانية بحت، لان مدينة عين البيضاء ورغم أنها لا تضم أحياء قصديرية إلا أنها مازالت بحاجة إلى برامج سكنية لأن أزمة السكن في المدينة قد أثرت على التركيبة الأسرية للسكان، كما أنها بحاجة إلى انجاز المشاريع الاقتصادية التي من شأنها القضاء على أزمة البطالة في المدينة وتحسين الظروف المعيشية و الاجتماعية للسكان .

كما أن تأخر الزواج أيضا يعتبر احد المؤشرات الدالة على حالة التركيبة الأسرية في المجتمع، حيث أن 17,1% من أسر مدينة عين البيضاء يوجد بها فرد يؤخر زواجه لسبب من الأسباب، هذا السبب الذي يتطابق عند 50% من هذه الأسر مع السبب الرئيسي الذي أزم من ظاهرة الطلاق وهو اجتماع أزمة

السكن والبطالة ، وهذا ما يؤكد على مدى تأثير المشاكل الإقتصادية والعمرانية على التركيبة الإجتماعية للسكان .



الشكل البياني رقم 14 : ظاهرة الطلاق و تأخر الزواج في مدينة عين البيضاء .

المصدر : تحقيق ميداني 2013 .

#### - الآفات الإجتماعية، إنتشار ظاهرة السرقة وتعاطي المخدرات والكحول:

تعد ظاهرة السرقة من الظواهر الإجتماعية المعقدة التي يكمن وراءها العديد من الأسباب الإقتصادية والاجتماعية والدينية والتربوية وحتى العمرانية ، فإذا إنتشرت هذه الظاهرة المخيفة في مجتمع ما فهي سوف تؤدي لا محال إلى انعدام الأمن والاستقرار، أما في مدينة عين البيضاء فان 25 % من الأسر تعرض احد أفرادها إلى إعتداء سرقة وهي نسبة جد مرتفعة جعلت سكان المدينة يعيشون حالة أللأمن خاصة في أحياء الضاحية القريبة من الغابة في القطاع رقم 6 و 10 و 7 ، حيث أن 40 % من حالات السرقة كانت في هذه القطاعات الثلاث، فقد أكد السكان على أن هذه الغابات هي بؤر لمختلف المشاكل والآفات الإجتماعية ولا يقتصر الأمر على السرقة فقط، لأن 42,6 % من السكان يعانون من وجود أماكن لتعاطي المخدرات والكحول وبيعها أيضا في أحيائهم .

و بالتالي فإن إرتفاع هذه المؤشرات التي تدل على تآزم الوضع الإجتماعي في مدينة عين البيضاء يرجع إلى عدة أسباب أهمها ظاهرة البطالة التي تترك فئة الشباب من سكان المدينة،بالإضافة إلى إنعدام الهياكل العمرانية الترفيهية التي توفر لهذه الفئة المكان المناسب للترفيه و تجنبهم مختلف أشكال الانجراف

الإجتماعي، حيث أشار 40,5 % من السكان إلى أن أحياءهم تفتقر إلى هذا النوع من التجهيزات، كما لا ننسى الدور الفعال للجمعيات التوعوية مثل جمعية إنقاذ البيئة وترقية العمران الكائن مقرها بحي المستقبل والتي كان من المفروض أن يكون لها دور فعال في أوساط الشباب خاصة منهم الذين توقفوا عن الدراسة.

#### - إنخفاض نسبة الاستفادة من تقنيات الإعلام و الاتصال :

كشفت معطيات التحقيق الميداني أن نسبة الاتصال بشبكة الانترنت ارتفعت من 3,8 % سنة 2008 إلى 27,6 % سنة 2013، وهذا طبعا لا يعتبر حالة استثنائية في ظل التطور الذي تشهده البلاد في هذا المجال في السنوات الأخيرة، بل على العكس من ذلك فحتى هذه النسبة تعتبر ضعيفة مقارنة مع التطور السريع و المتسارع في مجال تقنيات الإعلام والاتصال والذي جعل من الانترنت أمر ضروري يحتاج إليه كل فرد مهما كان عمره أو مستواه التعليمي.

حيث أن للجانب الاقتصادي تأثير كبير على انخفاض اشتراك السكان في شبكة الانترنت لان 36,2% من السكان يوعزون عدم اشتراكهم إلى أن ثمن الاشتراك غير مناسب، أما 18,4 % من السكان فان عدم اشتراكهم لا يعود إلى رغبتهم الشخصية بل قاموا بوضع طلب الاشتراك إلا أن دورهم لم يصل بعد (حيث أن البعض أشار إلى أن طلب الاشتراك له أكثر من عام)، وهذا ما يطرح إشكالية الدور الذي تلعبه مؤسسات الدولة في نشر و ترقية مستوى الرفاهية والرقي الاجتماعي لدى السكان .

المجموع	غير المشتركين في شبكة الانترنت			المشركون في الانترنت	
	وضع طلب الاشتراك	ثمن الاشتراك غير مناسب	أفراد الأسرة لا يحتاجون لها		
474	69	120	154	131	العدد
% 100	% 14,6	% 25,3	% 32,5	27,6	النسبة

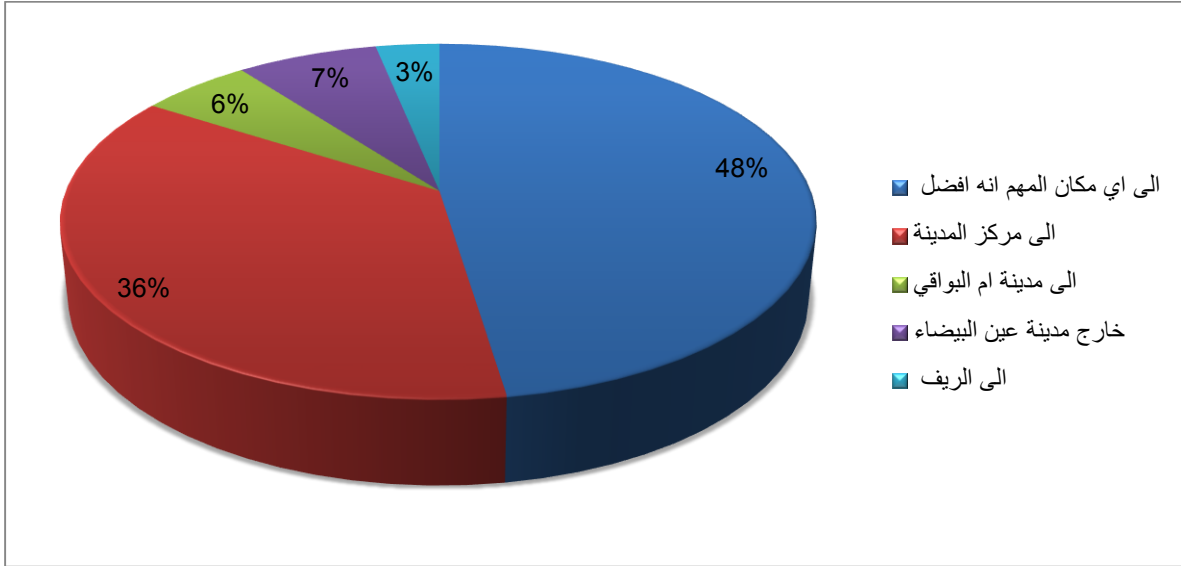
الجدول رقم 51 : الاشتراك في شبكة الانترنت في مدينة عين البيضاء .

المصدر : تحقيق ميداني 2013 .

#### - التهميش والإقصاء الإجتماعي :

إن السبب الرئيسي في إحساس السكان بالتهميش و الإقصاء الاجتماعي هو عمراني بالدرجة الأولى، لان توفر كل التجهيزات والمرافق العمرانية الضرورية في حي دون آخر يجعل السكان غير راضين عن أداء الجهات المسؤولة عن توزيع وتنظيم هذه التجهيزات، وغالبا ما يكون الإحساس بهذا النوع من التهميش في أحياء الضاحية أكثر من مركز المدينة، والدليل على ذلك أن 36,5 % من السكان الذين يرغبون في الانتقال من الحي الذي يسكنون فيه يودون الانتقال إلى مركز المدينة .

بالإضافة إلى أن 20,6 % من سكان المدينة يرون أن وضعية حيهم هي أسوء من باقي أحياء مدينة عين البيضاء، وهذا ما يدفع ب28 % من سكان المدينة للتفكير في تغيير المدينة والانتقال إلى أحد التجمعات الحضرية المجاورة لمدينة عين البيضاء في حال تحسين ظروف السكن والعمل .



الشكل البياني رقم 15 : المكان الذي يود السكان الانتقال إليه في حال تغيير أحيائهم

المصدر : تحقيق ميداني 2013 .

### 3-2 المشاكل الاقتصادية للمدينة :

بعد تحليل البعد الاجتماعي في مدينة عين البيضاء يتضح أن البعد الاقتصادي يعتبر الحلقة الأضعف والسبب الرئيسي في كل المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها مدينة عين البيضاء، و هذا ما يدعونا إلى دراسة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها مدينة عين البيضاء لمعرفة الأسباب الكامنة وراءها .

#### - مشاكل البطالة:

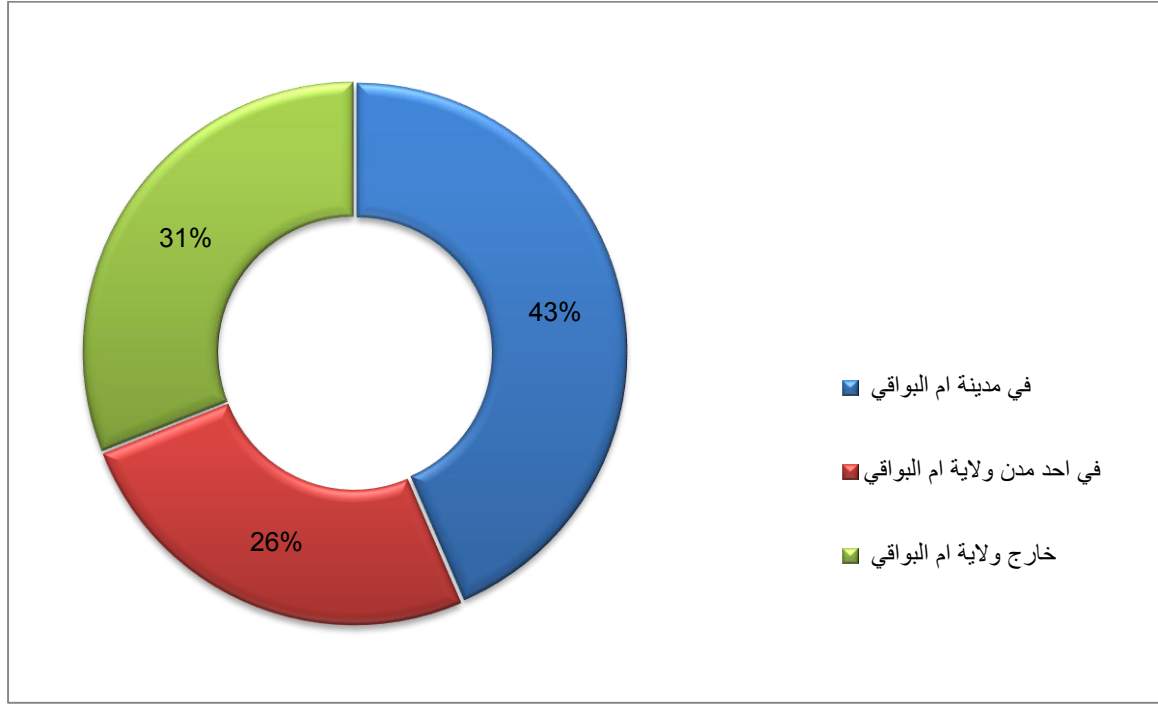
يمثل مشكل البطالة المشكل الأكثر تأثير على كل جوانب حياة الساكن بمدينة عين البيضاء، حيث تصل نسبة البطالة حسب التحقيق الميداني إلى 37,73 % و هي نسبة جد مرتفعة مقارنة مع نتائج التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008 .

عدد البطالين	عدد العاملين	عدد المتدربين (أكثر من 18 سنة)	السكان في سن العمل (بين 18 و 60 سنة)	العدد
497	626	194	1 317	
% 37,73	% 47,53	% 14,73	% 100	النسبة

الجدول رقم 52 : معدل الشغل و معدل البطالة في مدينة عين البيضاء .

المصدر : تحقيق ميداني 2013 .

وترجع هذه النسبة المرتفعة من البطالة في مدينة عين البيضاء إلى عدم توفر مناصب العمل الكافية داخل بلدية عين البيضاء، حيث أن 30 % من نسبة العاملين يعملون خارج بلدية عين البيضاء، سواء في مدينة أم البواقي، في احد مدن الولاية ، أو خارج ولاية أم البواقي .



الشكل رقم 16: توزيع العاملين خارج مدينة عين البيضاء .

المصدر : تحقيق ميداني 2013 .

وهذا ما يبرهن على أن برامج الدعم التي تقدمها الدولة لم تتمكن من القضاء على أزمة البطالة في مدينة عين البيضاء، وبالتالي فالمدينة تحتاج إلى انجاز مشاريع حضرية اقتصادية ذات طابع تنموي، تعمل على التقليل من نسبة البطالة في المدينة، وهذا ما سيكون له بالتأكيد الأثر الايجابي على الجانب الاجتماعي لسكان المدينة، وبالتالي فان الحل لمشكل البطالة في مدينة عين البيضاء هو عمراني بالدرجة الأولى .

إلا أن نسبة البطالة التي تحصلنا عليها يجب أن تؤخذ بكل تحفظ، لان المواطن الجزائري وبسبب الفكر الاشتراكي الذي لا يزال يهيمن عليه، لا يعتبر نفسه عاملا إلا إذا كان يعمل لدى الدولة في منصب قار ويتقاضى أجرة شهرية، أما العامل الحر الذي يعمل لدى القطاع الخاص فهو يعتبر نفسه في مصف البطالين .

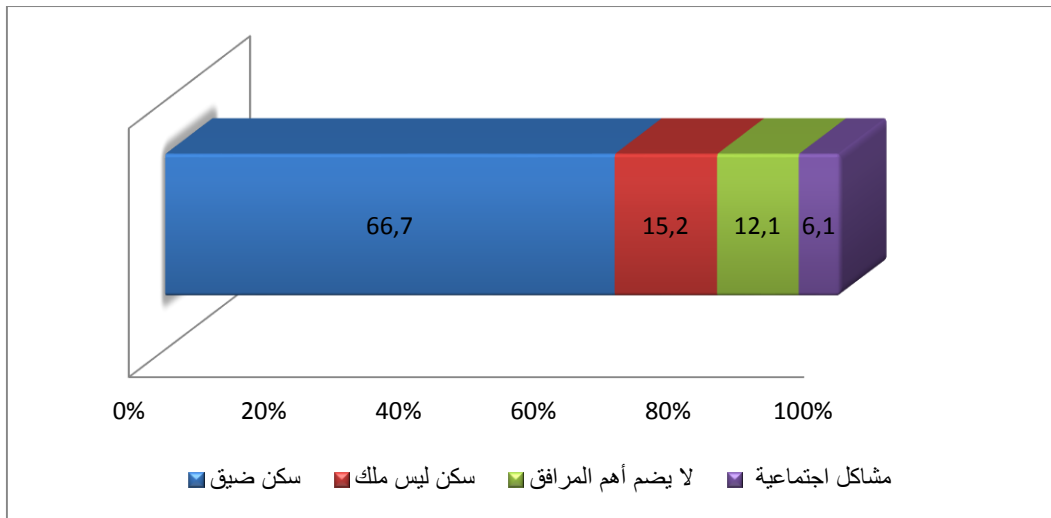
## 4-2 المشاكل العمرانية في مدينة عين البيضاء :

إنطلاقاً من دراسة المشاكل البيئية والاجتماعية والإقتصادية التي تعاني منها مدينة عين البيضاء يتضح لنا أن كل هذه المشاكل لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالبعد العمراني لمدينة عين البيضاء.

حيث أن النسيج العمراني لمدينة عين البيضاء يعرف العديد من المشاكل والإختلالات التي تؤثر سلباً على نوعية إطار الحياة لسكان المدينة، وهذا ما يجعل دراسة هذه المشاكل أمر لا بد منه .

### - مشكل السكن:

لقد إنتهى البحث الذي قمنا به إلى أن معدل شغل السكن TOL في مدينة عين البيضاء هو 5,87 ، ونظرياً هو معدل مقبول ما دام أنه أقل من 6 و بالتالي فالمدينة لا تعاني من أزمة السكن، إلا أن 28% من السكان يؤكدون على أن السكنات الحالية التي يقيمون فيها غير مناسبة لإحتياجاتهم ، والسبب عند 66,7% منهم هو أن السكن ضيق لا يتجاوز عدد الغرف به 3 غرف وبالتالي لا يلبي إحتياجات أسر معظمها تتكون من 6 أفراد، أما 15,2% منهم فالسبب وراء هدم رضاهم بالسكنات التي يقيمون فيها هو أنها ليست ملك لهم ،فهي إما ملك للورثة أو الكراء .



الشكل البياني رقم 17 : أسباب السكن غير مناسب في مدينة عين البيضاء.

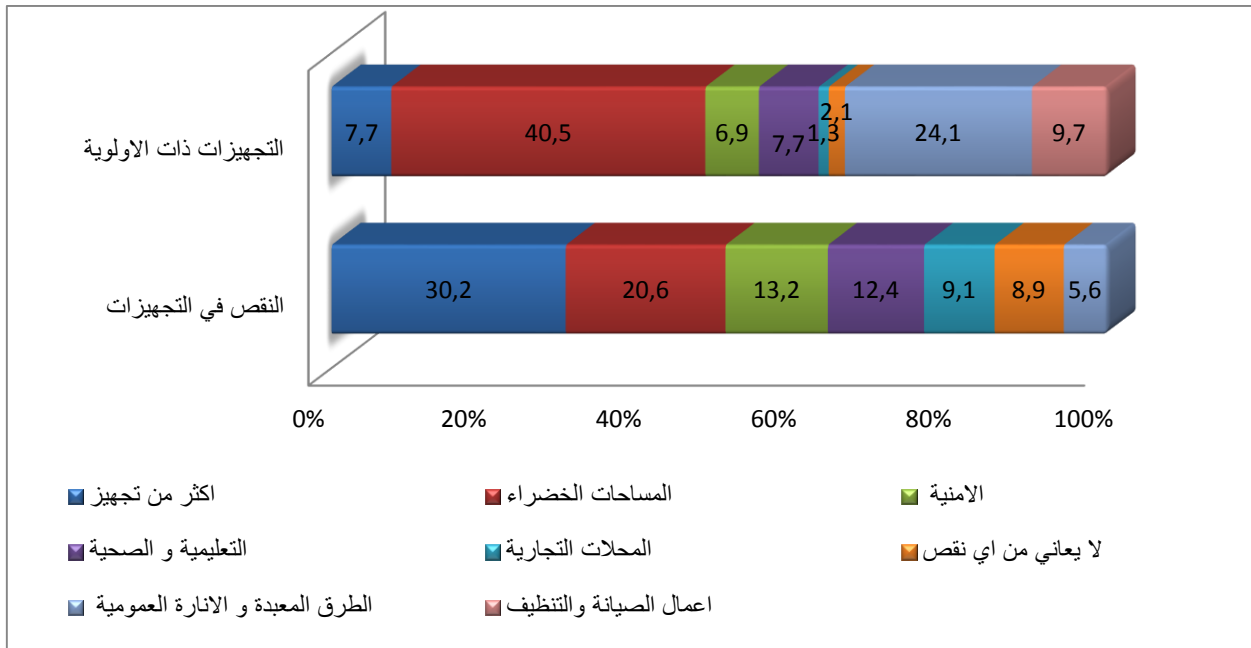
المصدر : تحقيق ميداني 2013 .

كما أن السبب الكامن وراء إرادة 25% من السكان الذين يريدون الانتقال إلى السكن في حي آخر في المدينة، هو البحث عن سكن أوسع أو الانتقال من السكن الجماعي إلى السكن الفردي، و بالتالي فإن أزمة السكن لا تغيب عن واقع سكان مدينة عين البيضاء .

### - النقص في التجهيزات الجوارية والأولوية للتجهيزات الترفيهية :

تعاني الأحياء التي تقع في ضاحية مدينة عين البيضاء مثل حي الهناء والأوراس الكبير والسلام من إندام التجهيزات الجوارية والمرافق الضرورية وهذا ما أدى بالسكان إلى الإحساس بالتهميش والإقصاء الإجتماعي، والدليل على ذلك أن 29,5 % من السكان الذين يريدون تغيير الحي الذي يقومون فيه، يبررون ذلك بعدم توفر التجهيزات الضرورية في الحي الذي يقيمون فيه، أما فيما يخص التجهيزات فإن 30,2 % من السكان يعانون من نقص في معظم التجهيزات الجوارية الضرورية للحياة اليومية وفي التهيئة معظمهم (46 % منهم) في القطاعات رقم 5,6,7,8 وهي القطاعات المشكلة للضاحية الشرقية لمدينة عين البيضاء التي تتكون من تحصيصات حديثة .

أما عند سؤال السكان عن المشاريع التي تحتاج لها أحيائهم فالأولوية كانت للمساحات الخضراء وأماكن الترفيه التي يرى 40,5 % من السكان أنها أهم ما يحتاجون له، بالإضافة إلى أنه برز نوع من المشاريع وهو عمليات الصيانة والتهيئة والتنظيف التي يحتاج لها 9,7 من الأحياء، أما نسبة الأحياء التي تحتاج إلى معظم التجهيزات فقد إنخفضت إلى 7,7 %، وإنخفضت معه نسبة الأحياء التي لا تحتاج إلى شيء من 8,9 % إلى 2,1 %، وهذا يدل على غياب الوعي لدى الساكن لما يحتاج له حيه ووسطه المعيشي بصفة عامة، وبالتالي فإن عمليات التوعية تعتبر ضرورية قبل التفكير في مشاوره السكان في تسيير أحيائهم .



الشكل البياني رقم 18: مستوى التجهيز في أحياء مدينة عين البيضاء

المصدر : تحقيق ميداني 2013 .

### - التمدد الحضري على حساب الأراضي الزراعية :

إن المشكل العمراني الأبرز الذي تعاني منه مدينة عين البيضاء هو التوسع العمراني والتمدد الحضري الذي يهدد الأراضي الزراعية المحيطة بمدينة عين البيضاء خاصة من الجهة الشمالية للمدينة، وهذا ما يدفع بنا إلى التفكير في الحلول المناسبة التي يمكن لها التخفيف من هذه الظاهرة، والتي لا يمكن إدراج من بينها تحويل السكان من مدين عين البيضاء إلى التجمعات الحضرية المجاورة، لأنه وبالرغم من أن السكان يعانون من العديد من المشاكل البيئية، والاجتماعية والإقتصادية والعمرانية فإن 69 % من السكان يرفضون الإنتقال من مدينة عين البيضاء إلى أحد التجمعات الحضرية المجاورة رفض كلي، حتى في حالة تحسين الظروف الإقتصادية لهم، وهي الظروف المتحكمة غالبا في إنتقال السكان من مدينة إلى أخرى .

و بالتالي فإن الحل المتبقي هو العمل على الحد من نمو مدينة عين البيضاء بالعودة إلى البناء داخل المدينة، لكن هذا يتطلب تسخير ميزانية ضخمة من طرف البلدية وهذا ما يبدو أن البلدية غير قادرة عليه، لأن 73,7 % من السكان المالكين للأراضي الزراعية لم تشتري منهم البلدية أراضي زراعية ما يدل على البلدية توجه التوسع العمراني نحو الأراضي التي تملكها البلدية، وتتجنب الأراضي التي يملكها الخواص لأنها لا تملك الميزانية اللازمة لإقتناء هذه الأراضي، فإذا كانت البلدية غير قادرة على شراء أراضي زراعية فهي بالتأكيد غير قادرة على شراء العقارات الحضرية التي تمثل قيمتها أضعاف قيمة الأراضي الزراعية، و بالتالي فإن الحل لمشكل التمدد الحضري في مدينة عين البيضاء هو حل إقتصادي بالدرجة الأولى .

### - فقدان الثقة بين السكان والإدارة :

قبل التطرق إلى مدى إمكانية دمج السكان في عمليات التخطيط والتسيير الحضري، كان لابد من التعرف على رأي السكان في أداء الإدارة المعنية بتسيير المدينة ( و هي البلدية طبعا)، حيث أن 81,1 % من السكان يرون أن البلدية لا تقوم بتسيير المدينة كما يجب، ولا يمكن أن تسمح للمواطن بالإشتراك معها في تسيير المدينة .

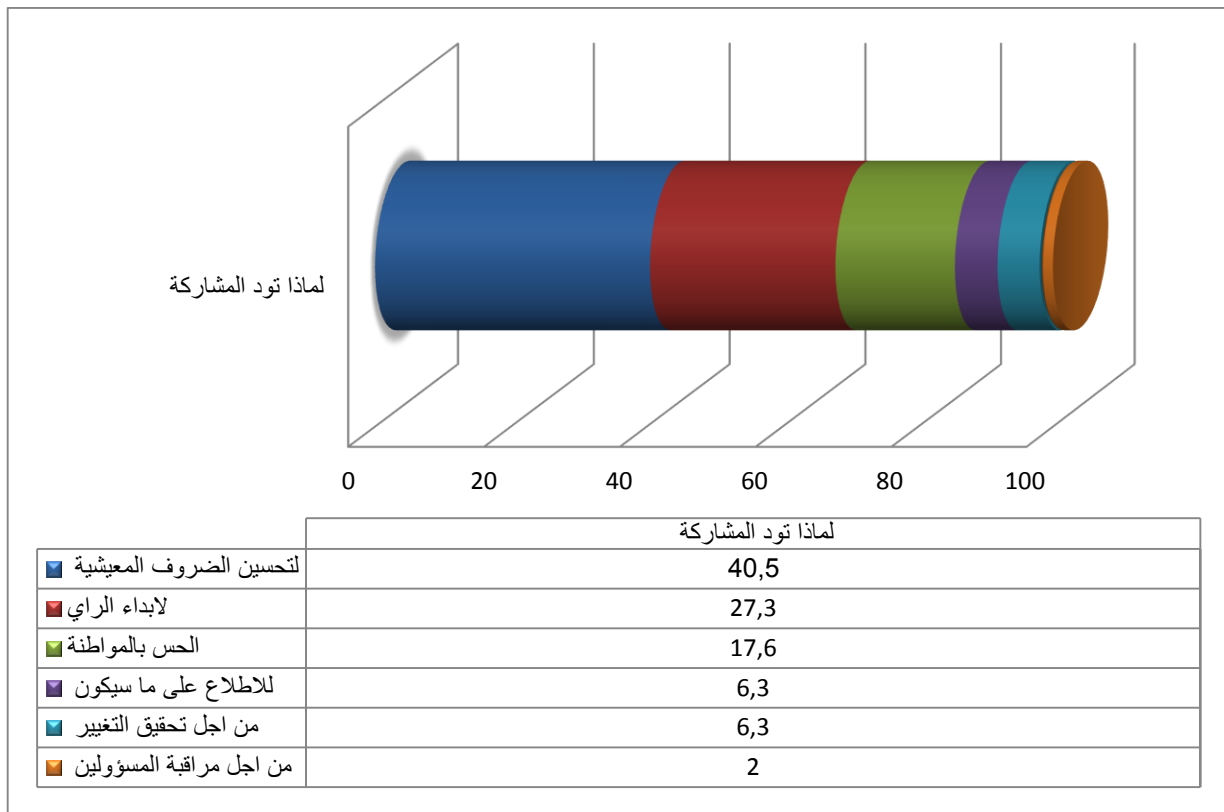
### - غياب مبدأ المشاورة و المشاركة:

يبدو من الغريب أن نتحدث عن دمج السكان في تسيير الحي الذي يضمهم وفي تخطيط المدينة التي يعيشون فيها في حين أن أكثر من نصف سكان المدينة ( 56,8 %) لا يعلمون أصلا بوجود مخطط تخضع له مدينة عين البيضاء، وحتى الذين يعلمون بوجود هذا المخطط 93 % منهم لم يشاركوا في

إعداده بأي طريقة من الطرق، وقد إقتصرت نسبة المشاركة على العاملين في الإدارة وبالتالي فالمشاركة كانت نظرا لطبيعة عملهم .

وهذا ما دفع بنا إلى محاولة التعرف على مدى رغبة السكان في المشاركة في إعداد هذا المخطط، حيث إنتهت الدراسة إلى أن 64 % من السكان يريدون المشاركة في إعداد هذا المخطط، والسبب عند 40,5 % منهم هو رغبتهم في المشاركة من أجل نتائج أحسن ومن أجل تحسين الظروف المعيشية وتحسين نوعية إطار الحياة ، أما 23,5 % منهم فإن السبب وراء رغبتهم في المشاركة فهو إبداء الرأي في النقائص الموجودة على أرض الواقع و التي يبدو أنها لاتصل بطريقة صحيحة إلى أصحاب القرار، والمطالبة بالحقوق .

بالإضافة إلى العديد من الأسباب الأخرى مثل مراقبة المسؤولين والحس بالمواطنة وغيرها ،والتي تمثل في معظمها الغايات التي يهدف مبدأ إشراك السكان على تحقيقها .



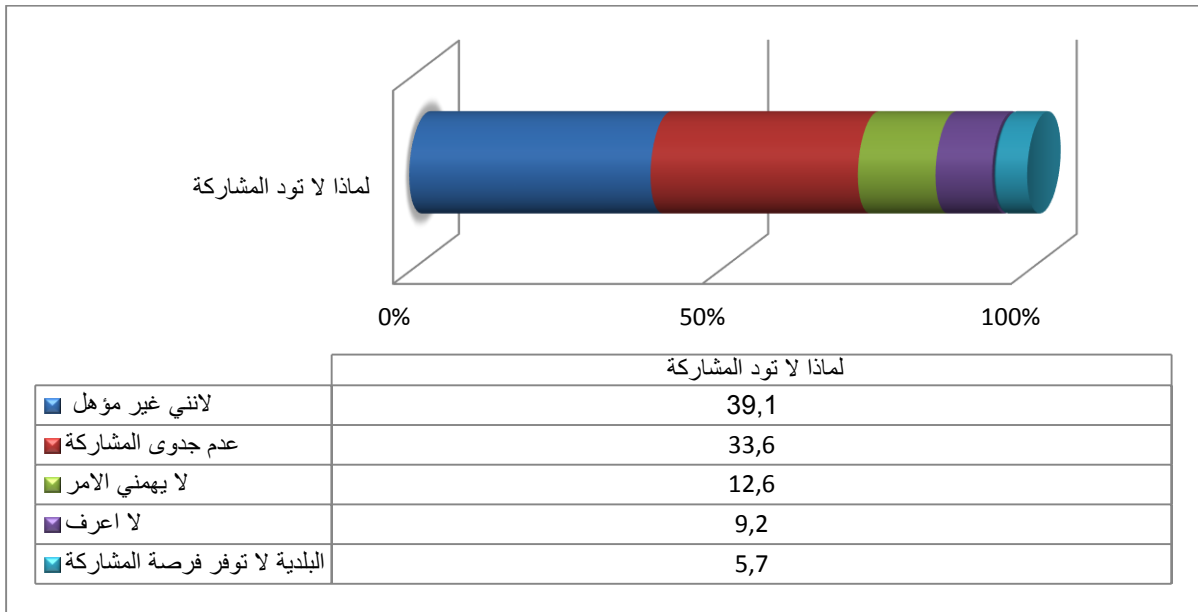
الشكل البياني رقم 19 : أسباب رغبة السكان في المشاركة في إعداد المخططات .

المصدر : تحقيق ميداني 2013 .

أما 36 % من السكان الذين لا يريدون المشاركة في إعداد هذه المخططات، فلمهم آراءهم التي يبررون بها ذلك، حيث أن 39,1 % منهم يرون أنهم غير مؤهلين للمشاركة ولا يمكنهم تحمل المسؤولية، ضنا

منهم أن المشاركة لا تكون إلا لأصحاب الخبرة و المختصين في المجال ، أما 33,3 % منهم فيرون أن مشاركتهم غير مجدية وصوتهم غير مسموع لذا فإن مشاركتهم ليست بالضرورية .

بالإضافة إلى العديد من الأسباب الأخرى التي تدل وتؤكد على فقدان الثقة بين السكان والإدارة المعنية بتسيير المدينة .



الشكل البياني رقم 20: أسباب عدم رغبة السكان في المشاركة في إعداد المخططات .

المصدر : تحقيق ميداني 2013 .

## 5-2 التنمية المستدامة، مفهوم بعيد عن واقع الساكن بمدينة عين البيضاء :

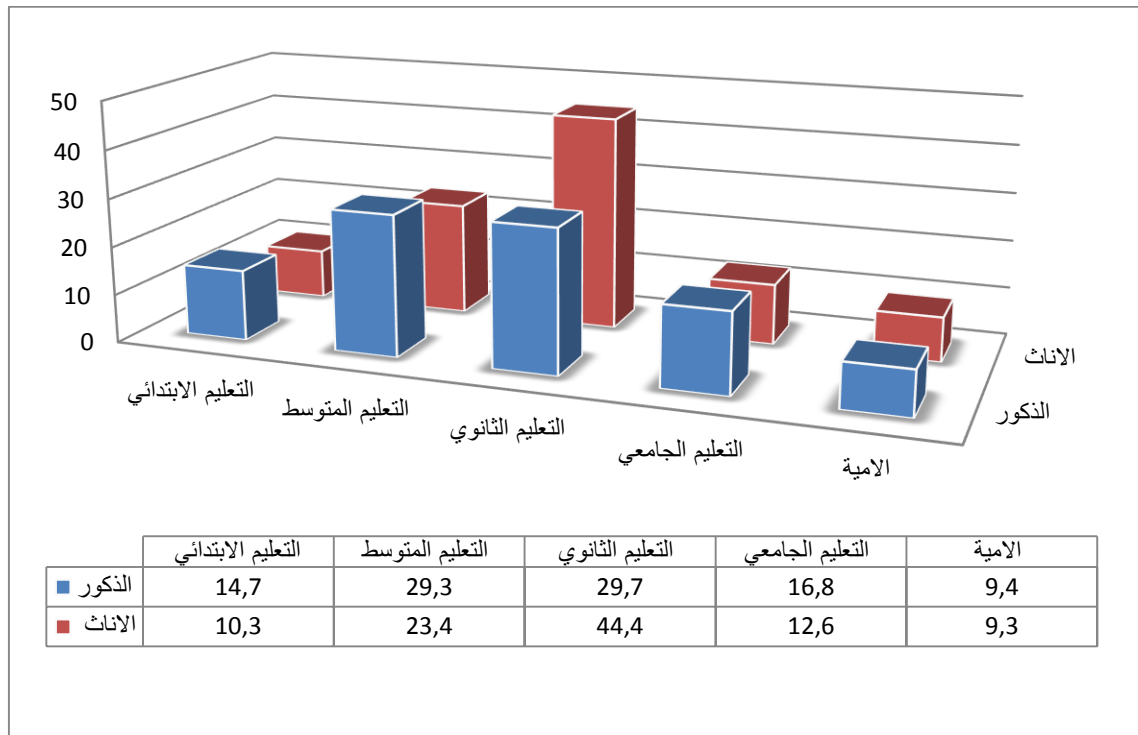
بعد التساؤل حول مشاكل الإستدامة الحضرية في مدينة عين البيضاء، كان لا بد من التعرف على مدى إستيعاب سكان مدينة عين البيضاء لمفهوم التنمية المستدامة، وماذا يعني لهم هذا المفهوم، حيث أن 81,2% من السكان لا يعرفون معنى مفهوم التنمية المستدامة، وهذا ما يدل على بعد هذا المفهوم كل البعد عن واقع الساكن بمدينة عين البيضاء، وبالتالي إنعدام ثقافة الإستدامة لديه، وذلك طبعاً نتيجة إنعدام التوعية في الوسط المدني خاصة وأن المدينة لا تضم أي جمعية نشطة في ميدان البيئة .

المجموع	يعرفون مفهوم التنمية المستدامة		لا يعرفون مفهوم التنمية المستدامة	العدد
	لا يمكنهم تعريف التنمية المستدامة	يمكنهم تعريف التنمية المستدامة		
474	18	71	385	
%100	% 3,8	% 15	% 81,2	النسبة

الجدول رقم 53 : مكانة مفهوم التنمية المستدامة في ثقافة سكان مدينة عين البيضاء

المصدر : تحقيق ميداني 2013 .

حيث يبين الجدول أن نسبة الذين يعرفون مفهوم التنمية المستدامة لا تتجاوز 18,8 % من مجموع السكان، وهي نسبة جد ضعيفة مقارنة مع المستوى التعليمي لسكان مدينة عين البيضاء، حيث أن نسبة الأمية حسب نتائج البحث لا تتجاوز 9,35 %، وسيطر مستوى التعليم الثانوي بنسبة 37,05 %، وهذا ما يدل على قدرة المجتمع المدني لمدينة عين البيضاء على إستيعاب أهداف وتحديات الإستدامة الحضرية في حالة وجود النشاطات والبرامج التوعوية المناسبة التي يمكن لها نشر ثقافة الاستدامة في الوسط الحضري .



الشكل البياني رقم 21 : المستوى التعليمي لسكان مدينة عين البيضاء

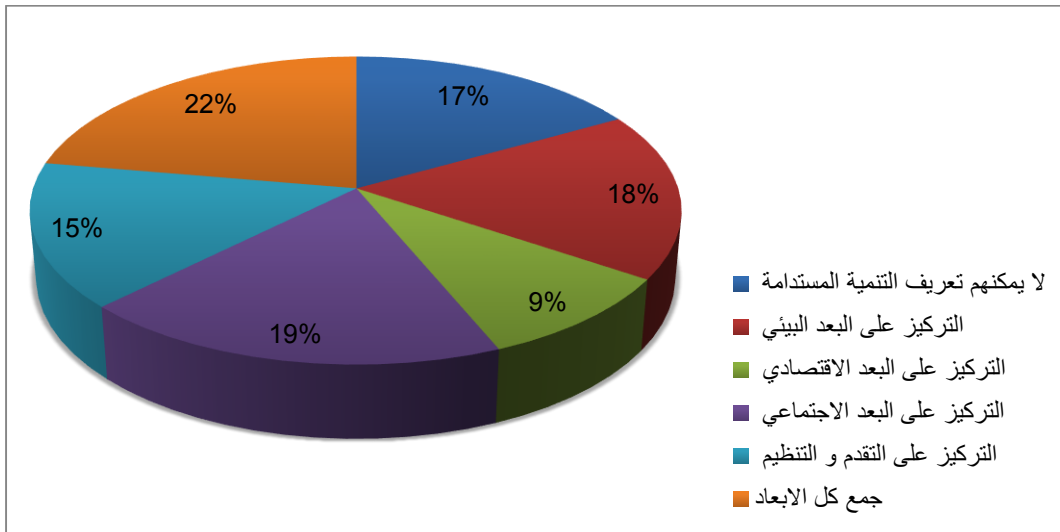
المصدر : تحقيق ميداني 2013 .

في حين أن نسبة الذين إستطاعوا تعريف التنمية المستدامة لا تتجاوز 15 %، حيث أن كل شخص ركز على جانب من جوانب التنمية المستدامة ولم يتم إعطاء تعريف شامل لها سوى عند 22 % من مجموع الذين يعرفون مفهوم التنمية المستدامة، وهي نسبة تنحصر غالبا في الأساتذة المطلعين على المناهج التربوية .

أما الذين ركزوا على البعد البيئي والبالغ نسبتهم 18 % فقد عرفوا التنمية المستدامة على أنها تتلخص في حماية البيئة بالحد من إستعمال مصادر الطاقة الملوثة ومن إنتشار مظاهر التلوث في المدن، وهذا بالطبع يمثل المفهوم التقليدي للتنمية المستدامة الأقرب إلى الساكن العادي، لان مفهوم التنمية المستدامة طالما إرتبط بحماية البيئة، والذين ركزوا على البعد الإقتصادي والبالغ نسبتهم 9 % حصروا مفهوم

التنمية المستدامة في القضاء على أزمة السكن ،توفير مناصب العمل ،تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي بالإضافة إلى المساواة في توزيع المداخل الاقتصادية للبلاد، وهي تعتبر أقل نسبة من اللذين يعرفون مفهوم التنمية المستدامة رغم أنها تمثل الأقرب إلى الواقع المعيشي للسكان و هذا يدل على فصل السكان لمفهوم التنمية المستدامة عن الواقع المعيشي لهم نتيجة عدم معرفتهم بحقيقة هذا المفهوم .

أما النسبة المتبقية فقد إنقسمت بين التركيز على البعد الاجتماعي و تحسين الظروف المعيشية للسكان بنسبة 19 %، و15 % ربطوا مفهوم التنمية المستدامة وجعلوه مرادفا لكل المعاني التي تدل على التطور والتقدم و الازدهار التنظيم الذي يمس كل نواحي الحياة، ومنه فان غياب التوعية في مجال البيئة والتنمية المستدامة هو السبب الرئيسي لإنعدام ثقافة الاستدامة لدى سكان مدينة عين البيضاء، رغم أن المستوى التعليمي في المدينة يسمح بذلك .



الشكل البياني رقم 22 : توزيع نسبة السكان الذين يعرفون مفهوم التنمية المستدامة

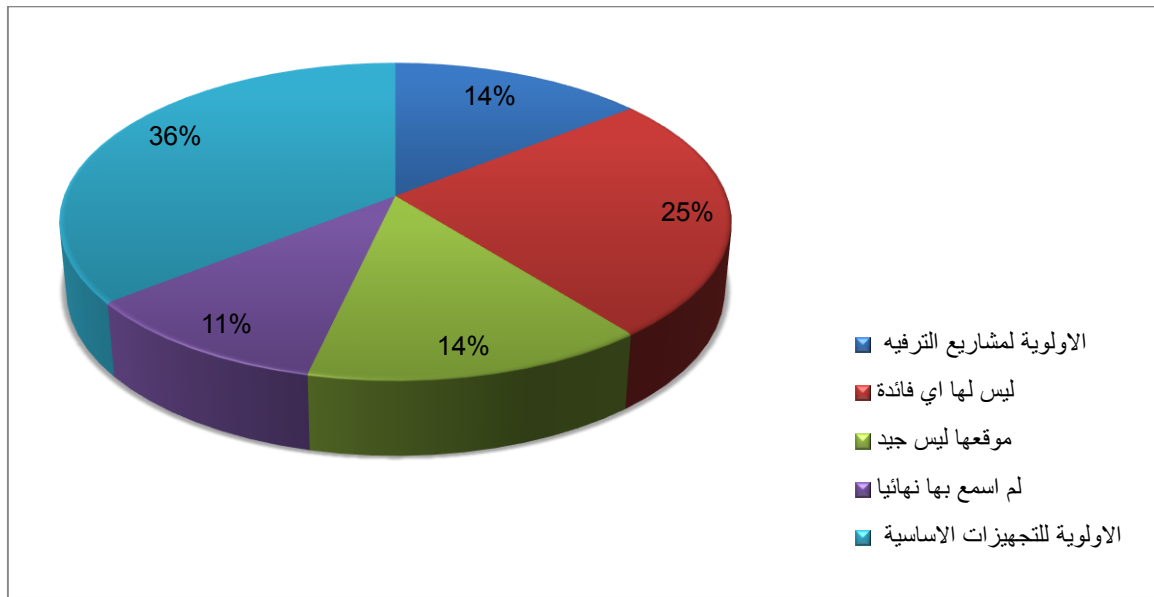
المصدر : تحقيق ميداني 2013 .

### 3- واقع المشروع الحضري بالنسبة لسكان مدينة عين البيضاء :

بما أن مبدأ المشروع الحضري لا يزال دخيل على السياسات العمرانية في المدينة الجزائرية، وبالتالي فحتى المسؤولين عن إعداد المخططات العمرانية لا يمكنهم غالبا الإجابة عن الأسئلة التي تتعلق بهذه الإستراتيجية، فان البحث في واقع هذا المفهوم لا يمكن أن يتعدى البحث عن رأي السكان في المشاريع الحضرية ذات طابع الإستدامة التي استفادت منها مدينة عين البيضاء في السنوات الأخيرة، فقد إنقسم رأي سكان مدينة عين البيضاء إلى فريقين الأول يضم 62,6 % من السكان الذين يرون أنها مشاريع جيدة تسمح بتحسين نوعية الحياة في المدينة لأنها تساهم في التنمية المحلية لمدينة عين البيضاء، وتعمل

على تخفيف الضغط على مدينة أم البواقي، إلا أن بعضهم يرى أنها بالرغم من أهميتها إلا أنها جاءت متأخرة .

أما الفريق الثاني فهو يضم 15,2 % من السكان الذين يرون أنها مشاريع ليس لها أي تأثير على نوعية حياة السكان، و 22,1 % من السكان الذين يرون أنه لو تمت استشارة السكان قبل انجازها لكانت الفائدة منها أكبر، لان الأولوية للتجهيزات والخدمات الأساسية مثل السكن والمشاريع الصناعية التي تخفف من أزمة البطالة، وللمشاريع الترفيهية التي تدعم الجانب السياحي للمدينة ، بالإضافة إلى أن هذه المشاريع ليس مدروسة بطريقة جيدة و ليست مبنية على التخطيط الواقعي لان موقعها ليس مناسب وليس لها أي فائدة لأنها لم تحرك أي ساكن مثل مشروع السكة الحديدية الذي يعتبر من المشاريع الباهظة الثمن التي أهدرت فيها ملايين لو أستغلت في مشاريع أخرى لكانت الفائدة منها أكبر، والبعض يبرهن على فشل هذه المشاريع بأنه لم يسمع بها نهائيا رغم انه يسكن مدينة عين البيضاء.



الشكل البياني رقم 23 : رأي السكان في المشاريع الحضرية المستدامة لمدينة عين البيضاء

المصدر : إعداد الطالبة 2013.

## خلاصة :

بعد دراسة مشاكل الإستدامة الحضرية التي تعاني منها مدينة عين البيضاء، يتضح لنا أن السبب الرئيسي الكامن وراء معظم هذه المشاكل هو عدم إشراك السكان في تسيير مدينة عين البيضاء، وعدم مراعاة الخصائص المحلية لمدينة عين البيضاء لسكانها أثناء التدخل على المجال الحضري، وهذا ما يؤكد على أن إستراتيجية المشروع الحضري هي الحل الأمثل لمشاكل الاستدامة الحضرية في مدينة عين البيضاء، لأن هذا النوع من التدخل يقوم بمبدأين أساسيين أولاً يتعامل مع كل مجال على أساس أنه متفرد في الخصائص، وبالتالي في المشاكل التي يعني منها والحلول التي يحتاج لها، وثانياً يعمل على إمتصاص وترجمة طموحات و تطلعات السكان في شكل مشاريع حضرية ملموسة .

بالإضافة إلى أن دراسة مشاكل الاستدامة الحضرية التي تعاني منها مدينة عين البيضاء يؤكد لنا أن كل المشاكل مرتبطة مع بعضها البعض، فوجود كل مشكل يؤدي إلى إحداث مشاكل أخرى في مجالات أخرى، وهو بدوره ناتج عن مشكل آخر من مجال آخر، كما أن حل مشكل في مجال معين يمكن أن يكون من مجال آخر، وهذا ما يؤكد على أن المقاربة النظامية التي يتميز بها المشروع الحضري المستدام هي الإستراتيجية الأمثل التي يمكن أن تنهض بواقع التنمية الحضرية المستدامة في مدينة عين البيضاء .

## المراجع :

- (1) : انجرس موريس ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، دار القصبة للنشر، الطبعة الثانية، الجزائر، 2010، ص: 298-321 .
- (2) : انجرس موريس ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، مرجع سابق، ص: 369 .

## الفصل الثالث : المقاربة النظامية لتحقيق المشروع الحضري المستدام

### مقدمة :

إنطلاقا من تحليل المشاكل التي تعاني منها مدينة عين البيضاء والتعرف على الطريقة التي ترتبط بها هذه المشاكل، والتطرق إلى كيفية محاولة مخططات التهيئة الإقليمية والحضرية حل هذه المشاكل، أو على الأقل استيعاب هذه المشاكل، يتضح لنا أن المشكل الأساسي الذي تعاني منه مدينة عين البيضاء بصفة خاصة والمدينة الجزائرية بصفة عامة، لا يتمثل في نقص القوانين والتشريعات التي تعمل على تنظيم المجال الحضري وعلى تحقيق الاستدامة الحضرية، أو على ضعف الإمكانيات المادية التي تسمح بتجسيد المشاريع الحضرية، بل يتمثل في انعدام الرابطة بين الوثائق العمرانية التي يخضع لها المجال الحضري خاصة بين المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط التناسق الحضري الخاص بمدينة عين البيضاء .

أي غياب مقاربة نظامية و شاملة تجمع بين المخططات التي تخضع لها المدينة، المشاكل التي تعاني منها، والحلول التي تحتاج لها، مقاربة تعمل على جعل المشاريع الحضرية التي تشهدها مدينة عين البيضاء مشاريع حضرية مستدامة يمكنها بدون أي شك تحويل النمو العمراني لهذه المدينة ولأي مدينة جزائرية أخرى إلى تنمية حضرية مستدامة .

أما الأداة التي تعمل على تجسيد هذه المقاربة على مقياس المدينة والمعمول بها على المستوى العالمي، فهي المذكرة 21 المحلية، هذه المذكرة التي ربما يمكن لها أن توظف كل المخططات وكل المشاريع والتدخلات التي تخص مجال مدينة عين البيضاء .

### 1- إقتراح مذكرة 21 محلية خاصة بمدينة عين البيضاء:

ومنه فإن مدينة عين البيضاء تحتاج إلى إعداد مذكرة 21 محلية، هذه المذكرة تتمحور حول مقاربة نظامية (Approche systémique) تدمج بين أهداف العمران المستدام و أبعاد المشروع الحضري المستدام، وتمكن الجماعات المحلية التي تمثلها البلدية على مستوى مدينة عين البيضاء، من تطبيق الممارسات الجيدة أو السليمة ( Les bonnes pratiques )، هذه الممارسات والتي بالرغم من أهميتها لا يمكن أن تحل مكان الإستراتيجية السياسية للتنمية المستدامة، التي تتمثل في المخططات التهيئة الإقليمية، والتي تحتاج بدورها إلى تفعيل وعدم إحتجازها في الإطار النظري.

حيث أن هذه الممارسات لا تحتاج إلى مخطط أو برنامج خاص بها، بل يكفي العمل بها كدليل إرشادي GPB (Un guide de bonnes pratiques) لتدخلات الجماعات المحلية، يضمن إحترام كل أبعاد التنمية المستدامة أثناء برمجة، تخطيط، تجسيد وإستعمال المشاريع الحضرية، حيث يجب أن يعكس كل مشروع حضري يتم إقتراحه في مدينة عين البيضاء ( في إطار أي مخطط من المخططات التي تخضع لها مدينة عين البيضاء) أكبر عدد ممكن من هذه الممارسات، لكي يكتسي هذا المشروع صفة الإستدامة، لأن المقاربة النظامية التي تتميز بها هذه الممارسات تضمن للمشروع الحضري عدم إهمال أي جانب من جوانب الإستدامة، فكل واحدة تحتاج إلى التي سبقتها و تمهد الطريق للتي تأتي بعدها، ما يقصي أي إحتمال لوجود أي ثغرة أثناء تجسيد هذه المشاريع يمكن أن تمس بكفاءة المشاريع من حيث الإستدامة، أما التعرض إلى أحد أو بعض هذه الممارسات فقط ( كما هي المشاريع الحضرية التي تضمها مدينة عين البيضاء اليوم)، فلا يمكن له أن يضمن صفة الإستدامة للمشاريع المبرمجة لمدينة عين البيضاء .

أما مفهوم الممارسة الجيدة أو السليمة فهي ببساطة عملية أو منهجية تمثل الطريقة الأكثر فعالية لتحقيق هدف محدد، وهي بالطبع لا تمثل أفضل الممارسات إذ لا شك بأن الممارسات تتطور وتتجدد بإستمرار، وبالتالي يمكن تعريفها على أنها الممارسة التي ثبت أنها تعمل بشكل جيد وتحقق نتائج حسنة، وبالتالي ينصح بإستخدامها كنموذج في أي مجال .<sup>(1)</sup>

حيث أن مفهوم الممارسات الجيدة ذو إنتشار عالمي، يبرز في كل إختصاص ليبدل على مجموعة السلوكيات التي يتم الإجماع عليها من طرف المختصين في هذا المجال، و ذلك لإعتبارها ضرورية من أجل التجسيد المستدام لمبادئ هذا الإختصاص، هذه الممارسات يمكن لها أن تتطابق مع النصوص القانونية و يمكن أن تتعداها في بعض الحالات، وذلك حسب ما يتطلبه الوضع الراهن.

المقاربة النظامية الشكل رقم 11

### 1-1 المحاور الأساسية للمذكرة 21 المحلية :

إن طبيعة الممارسات الجيدة التي يجب أن تضمها المذكرة 21 المحلية تختلف من مجال إلى آخر حيث أن بعض هذه الممارسات معروفة من قبل، ويتم تجسيدها بطريقة أو بأخرى، و بعضها الآخر جديد نوعا ما يتطلب التوعية السكانية وتكوين الإطار، أما المحاور الأساسية التي تدور حولها هذه الممارسات التي تحتاج إليها مدينة عين البيضاء فهي كالتالي :

- ضبط منظومة التخطيط المجالي الخاصة بمدينة عين البيضاء ، بطريقة لا تتعارض فيها توجهات مخططات التهيئة الإقليمية مع مخططات التهيئة الحضرية، وتتكامل فيها العلاقة بين مخططات التهيئة الحضرية ( بين المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و مخطط التناسق الحضري) .
- وضع برنامج فعال للتوعية يضم كل السكان مهما كان سنهم أو مستواهم الإجتماعي، لأن غياب التوعية المناسبة يجعل من أي حل فير فعال وغير مجدي .
- تقوية الجاذبية الإقتصادية للمدينة من أجل خلق التنافسية بينها وبين أهم المدن المجاورة لها .
- تحسين نوعية البيئة المحلية .
- التسيير المستدام للمدينة .
- تميمين الإمكانيات الطبيعية و البشرية للمدينة .

#### 1-1-1 ضبط منظومة التخطيط المجالي :

إن منظومة التخطيط المجالي في الجزائر تعاني من الإختلال في توزيع المهام بين الوزارات، و بالتالي إنعدام التكامل بين مختلف المخططات، و هذا ما يتطلب التدخل من أجل محاولة تنظيم و تحقيق التوازن بين المخططات التي تتناول المجال الحضري و الإقليمي ، فمثلا يمكن جعل المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير كأداة مختصة في الجانب العمراني تعمل بالموازاة مع الخريطة الاجتماعية و نظم المعلومات الجغرافية في إطار مخطط التناسق الحضري الذي يمثل الإطار الاستراتيجي العام .

## منظومة التخطيط المجالي الشكل رقم 12

### 2-1-1 دعم الحماية الاجتماعية و التوعية البيئية :

حماية الأشخاص والممتلكات خاصة وأن مدينة عين البيضاء تعرف معدلات مرتفعة من الجريمة، وانتشار واسع للآفات الاجتماعية، وهذا ما يتطلب تعزيز الأمن الحضري وتسيير المخاطر الطبيعية مثل الفيضانات التي تعاني منها سكان مدينة عين البيضاء ، و التي تتطلب العمل على تهيئة الأحياء التي تمر بها الأودية في الشمال الغربي و الجنوب الشرقي للمدينة .

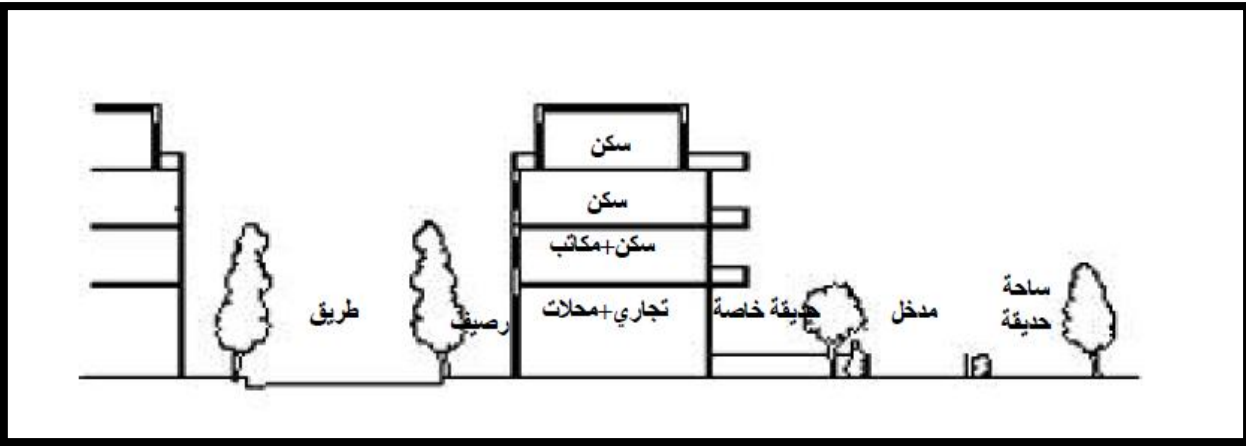
### 3-1-1 تقوية الجاذبية الاقتصادية لمدينة عين البيضاء :

تعزيز الجاذبية، التنافسية والفعالية الاقتصادية للمدينة بإعادة إحياء المنطقة الصناعية في مدينة عين البيضاء ، وبتوطين المشاريع الاقتصادية التي يمكن لها القضاء على أزمة البطالة في المدينة ، وبالتالي القضاء معها على العديد من المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها المدينة

### 4-1-1 التسيير المستدام للمدينة :

من خلال العمل على تحقيق التسيير المستدام لكل الخدمات الحضرية ، مثل :

- التسيير المستدام للنقل والتنقل باستعمال أساليب للتنقل اقل تلويث مثل الترام واي ، لأن الحجم السكاني لمدينة عين البيضاء يؤهلها لاستقبال هذا النوع من المشاريع ، بالإضافة إلى أقلمت أشكال من التهيئة العمرانية تحد من التنقلات الملوثة ، وتعمل على الدمج بين أنماط شغل الأرض ، خاصة في مركز مدينة عين البيضاء من أجل تحرير مجالات اكبر للمساحات الخضراء و دعم الوظيفة السكنية في مركز المدينة بهدف تجنب الرحلات الطويلة إلى العمل.



الشكل رقم 13 : تداخل أنماط شغل الأرض من أجل تقليل التنقلات .  
المصدر : سليمان مهنا ، 2009 .

- التسيير المستدام للإطار المبنى من خلال عمليات الصيانة الدورية التي تحتاج لها المباني القديمة في مركز مدينة عين البيضاء ، والتي يعاني سكان هذه المنطقة من خطر انهيارها في أي لحظة ،بالإضافة إلى التجمعات السكنية الجماعية التي تحتاج فيها العمارات والمساحات الخارجية للصيانة ،لأنها أصبحت تمس بالصورة الحضرية للمدينة .
- التحكم في الديناميكية الديمغرافية في مدينة عين البيضاء ،وذلك بالعمل على محاولة نقل أكبر عدد ممكن من السكان إلى التجمعات الحضرية المجاورة للمدينة مثل فكيرينة وبريش ، خاصة وان 28 % من السكان يقبلون الانتقال إلى هذه التجمعات في حالة تحسين ظروف السكن و العمل ، أي انه بما أن النمو الحضري للمدينة سينتقل إلى بلدية أخرى وهي فكيرينة، فلا بد من نقل السكان أيضا من اجل تحقيق التوازن بين النمو العمراني و الديمغرافي .

### 1-1-5 تامين الإمكانيات الطبيعية والبشرية للمدينة :

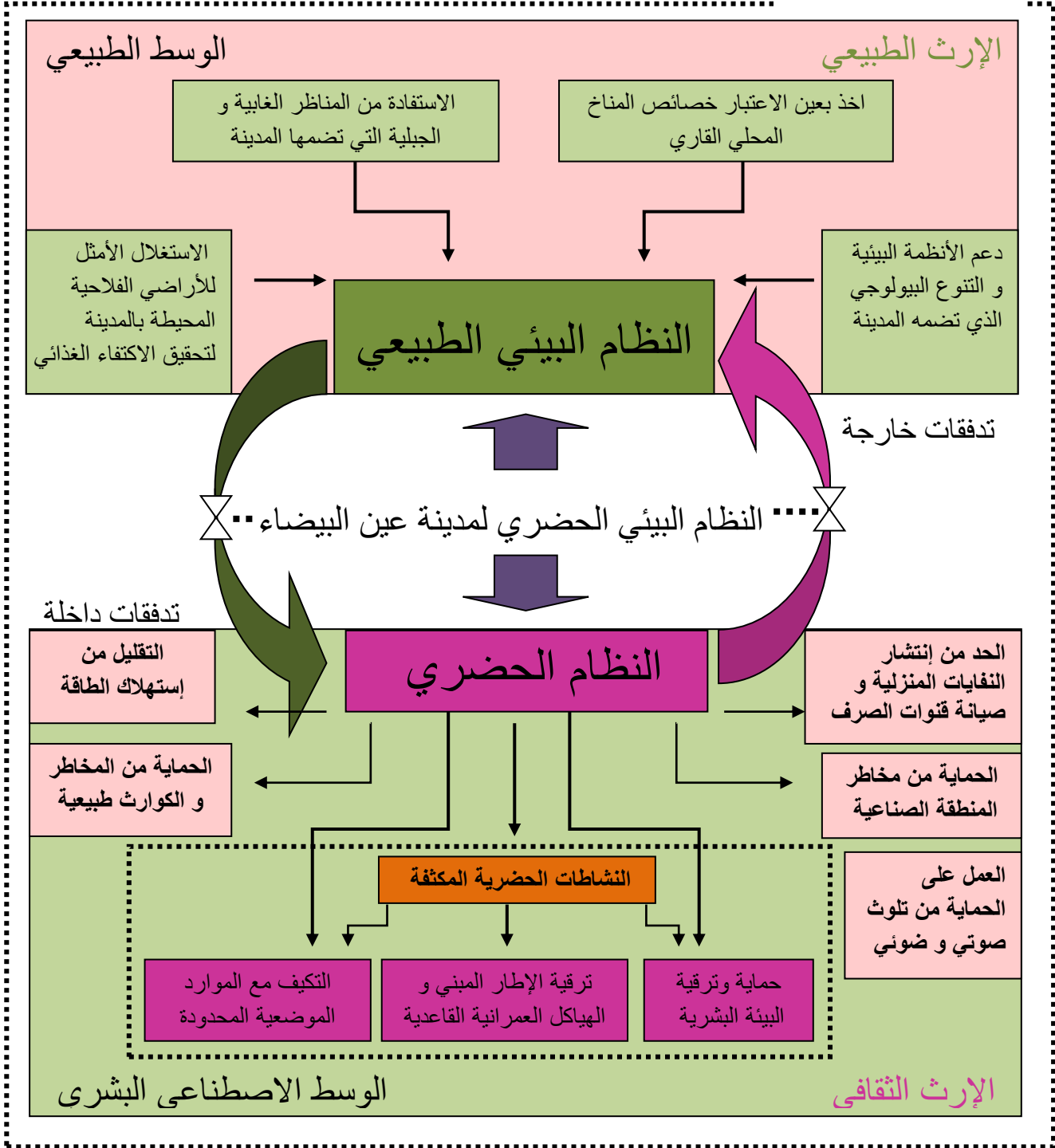
- العمل على تحقيق التوازن البيئي و حماية التنوع البيولوجي ، حيث أن الثروة الغبية الهامة التي تتميز بها مدينة عين البيضاء ،والأراضي الفلاحية المحيطة بالمدينة ، تدعم التنوع البيئي والبيولوجي في المدينة ، وهذا ما يتطلب العمل على حماية هذه المجالات ودمجها في باقي النسيج الحضري للمدينة من اجل الاستفادة منها في ترقية إطار الحياة للسكان في مدينة عين البيضاء.
- العمل على تامين المناظر الطبيعية التي تتميز بها مدينة عين البيضاء، ودعم شبكة المساحات الخضراء في المدينة ، باستغلال المساحات الغابية والأراضي الزراعية التي تحيط بالمدينة من اجل خلق أروقة بيئية ( corridors écologiques )، لا تقتصر مهمتها على تحسين المظهر الحضري للمدينة بل تتعداه إلى ترقية النوعية البيئية للمدينة .
- نظرا للتنوع الثقافي والاجتماعي الذي تزخر به مدينة عين البيضاء ،و الذي يؤكد على ضرورة العمل من اجل حماية التراث الطبيعي و العمراني و الثقافي للمدينة ،فان تعزيز هوية المدينة هو أمر لا بد منه من اجل ترقية الحس بالمواطنة و بالانتماء لدى الساكن بمدينة عين البيضاء .
- بما أن 21 % من المساحات العمومية في مدينة عين البيضاء غير مهيأة للاستعمال فان تهيئة هذه الساحات العمومية يعتبر من أولويات المدينة .

### 1-1-6 تحسين النوعية البيئية للمدينة : بالعمل على :

- التقليل من استعمال المصادر الطبيعية خاصة و أن استهلاك الطاقة في مدينة عين البيضاء بلغ مستويات جد مرتفعة مقارنة مع المدن المجاورة، كما أن مدينة عين البيضاء في أمس الحاجة إلى تفعيل إستراتيجية للتسيير المقتصد للعقار الحضري من اجل حماية الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة .

- محاولة التقليل من استهلاك الطاقة في المدينة ، باستعمال مواد البناء و التصاميم العمرانية التي تقلل من استهلاك الطاقة ، مثل السكن الجماعي و النصف جماعي .
  - الحفاظ على الصحة العمومية من مختلف أشكال التلوث التي تعاني منها مدينة عين البيضاء وخاصة الناتج عن التسربات في قنوات الصرف الصحي ، وعن انتشار النفايات المنزلية في الأحياء السكنية، هذه الأخيرة التي تتطلب التنسيق بين البلدية والسكان من اجل تنظيم أوقات رمي النفايات وجمعها.
  - تجسيد عناصر التخطيط العمراني المستدام باختيار مواد البناء وتسيير ورشات
  - استعمال مؤشرات الأيض الحضري لمحاولة تحديد حدود النظام البيئي الحضري الإقليمي لمدينة عين البيضاء، الناتج عن تراكم حدود المجالات الثلاثة، المجال البيئي ومجال التأثير الاقتصادي والاجتماعي، و استنتاج التقسيم الإداري الذي يتوافق مع هذه الحدود ( البلدية، الولاية، أو مجموعة من الولايات) .
- و ذلك من اجل تحديد المستوى الإداري المناسب للتدخل ، ومن اجل تحقيق التوازن الثابت الذي يحتاج له أي نظام بيئي حضري لضمان ديمومته .

### النظام البيئي الحضري



الشكل رقم 14 : شروط تحقيق التوازن في العلاقة بين النظام الطبيعي و النظام الحضري  
المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على : Ewa berezowska – azzag, 2011 , P :48

## خلاصة:

إن هذه الممارسات الجيدة و في حالة التطبيق الصحيح لها، يمكن لها تحويل مدينة عين البيضاء إلى مدينة مكتفية ذاتيا قادرة على التلبية المحلية للاحتياجات الأساسية لسكانها في كل المجالات، مدينة لا تستورد ثمن تنميتها لأنها تحترم حدود الإقليم الذي يضمها، نشطة إقتصاديا يساهم فيها السكان والنشاطات الإقتصادية باستمرار في تحسين المحيط المعيشي، ومدينة متجانسة تضمن التجانس الإجتماعي الإقتصادي البيئي والمجالي بين مختلف النشاطات الحضرية بهدف تصحيح الإختلالات المجالية، أي تحويلها إلى مدينة مستدامة تضمن الرفاهية للجميع و تحرك مجتمع قادر ومسؤول .

## المراجع :

(1) : <http://www.fao.org/knowledge/goodpractices>

إن هذا البحث الذي قمنا به هدف إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي الذي إنطلقنا منه وهو هل يمكن للمشروع الحضري تحقيق الإستدامة الحضرية في مدينة عين البيضاء؟ وذلك من خلال المرور بعدة مراحل تهدف إلى تأكيد الفرضية الرئيسية التي إنطلقنا منها، والمتعلقة بقدرة المشروع الحضري على حل مشاكل الاستدامة الحضرية التي تعاني منها مدينة عين البيضاء، وذلك من خلال خلق مشروع حضري مستدام يتناسب وخصائص مدينة عين البيضاء، و إحتياجات سكانها .

فإنطلاقاً من تحليل المفاهيم النظرية الأساسية في البحث، والتمثلة في الإستدامة الحضرية والمشروع الحضري يتضح لنا أن الإستدامة الحضرية هي المقاربة الإستراتيجية المتكاملة التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة الحضرية بكل أبعادها، أي أنها تهدف إلى خلق مدن مستدامة من خلال تفعيل دور المجتمع المدني، لأن مستعمل المجال هو فقط من يمكنه صناعة المجال المثالي لمطالباته .

هذه المدن التي تعتبر تنظيم ديناميكي معقد ومتجاوب مع المتغيرات، يبحث عن أخذ بعين الإعتبار وفي نفس الوقت التحديات الإجتماعية والإقتصادية والبيئية والثقافية للعرمان، من أجل وبمشاركة السكان، فهي المدينة التي يكون فيها الحكم عادل ويدمج كل الفاعلين الحضريين في المسؤولية البيئية التضامنية، إلا أنه بعد الإطلاع على العديد من التجارب العالمية في مجال المدن المستدامة يتضح لنا أنه وإلى غاية اليوم لا توجد مدن تم تحويلها إلى مدن مستدامة، بل كل التجارب العالمية المتعلقة بالمدن المستدامة تخص مدن جديدة تم إنشاؤها من الصفر من أجل أن تكون مستدامة .

وبناء على ذلك يمكن القول أن الإستدامة هي طريقة وليست نتيجة محددة وهي بشكل أساسي تمثل عملية سياسية أكثر منها مشكلة تصميمية أو تقنية، والحاجز الأعظم لتحقيق الإستدامة في المدن هو غياب التصاميم المخصصة لتنفيذ ممارسة الإستدامة على المستوى المحلي، لما يشكله هذا المقياس من أهمية في حياة الفرد، حيث يعتبر المشروع الحضري أحد هذه التصاميم العملية التي تشكل اليوم حلقة الربط بين سياسات الإستدامة الإستراتيجية ونوعية إطار حياة الفرد، بإعتباره أداة جديدة للتدخل على الإطار المجالي والإجتماعي في آن واحد، كما أن العديد من المشاريع الحضرية هي وفيه في مضمونها لمفهوم التنمية المستدامة وتتجاوز المنطق القطاعي، لأنها تهتم بإنشاء الروابط بين الناس، المجالات والوظائف.

وبالتالي فإن المشروع الحضري يمثل الأداة المناسبة لترجمة إستراتيجية التنمية الحضرية المستدامة على المستوى المحلي، وهذا ما دفع بمنتجي المجال الحضري إلى إبتكار نوع جديد من المشاريع هي المشاريع الحضرية المستدامة التي تعتمد على مقاربة نظامية شاملة تجمع بين كل التحديات التي تواجه تحقيق الإستدامة الحضرية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الأولى .

حيث أكدت التجارب العالمية التي تم التطرق لها على أهمية هذه المقاربة النظامية، ففي المغرب مثلا إنتهاج إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تحاول الربط بين مختلف التدخلات القطاعية، وتعتبر المدينة كنظام بيئي متكامل، هي أكبر دليل على فشل المقاربات القطاعية، وهذا ما يؤكد على صحة الفرضية الفرعية الثانية من البحث .

كما أكدت لنا أن المدن الأوروبية تعمل جاهدة على تجميع خبراتها من أجل إعداد المذكرات 21 المحلية، بغية الإتجاه نحو مشاريع التنمية المستدامة المحلية الصنع، لأن الإيجابيات في ميدان الفعالية التي تصاحب هذا النوع من المقاربات بدأ يتضح على أرض الواقع، إلا أن الجزائر والمدن المغربية بصفة عامة لا تمتلك نفس الفرص، و ذلك راجع إلى غياب شبكة من المدن المستدامة المغربية، التجارب الإفريقية والعربية نادرا ما يتم مقارنتها، الإمكانيات التقنية والمالية لا يتم تجميعها أبدا، والإمكانيات البشرية لا يتم إستغلالها، حيث أن معظم المشاريع يتم تسليمها إلى خبراء أجبيين، يعملون على تطبيق الأفكار التي نجحت سابقا في أوروبا، دون أدنى إعتبار للخصائص المحلية للمجال الذي يتدخلون عليه .

أما في الجزائر فإن مراحل التطور الحضري في الجزائر تبرز لنا أن هناك حرص شديد من طرف الدولة من أجل التكفل بمشاكل المجال الحضري حيث وضعت سياسات وقوانين جد متميزة نظريا، مبدئيا ومن حيث الأهداف، ولكن أثناء الممارسة الميدانية لهذه السياسات إتضح أن هناك إشكالات عديدة أهمها غياب الربط بين هذه السياسات القطاعية، كما أن التجربة الجزائرية في ميدان الإستدامة الحضرية والمشروع الحضري هي تجربة فنية لا تتجاوز العشر سنوات، و هذا ما يجعل وجود نقائص على أرض الواقع أمر طبيعي و لا بد منه، لأن كل التجارب تحتاج إلى فترة من الزمن من أجل أن تتبلور و تتضح .

فبعد مرور عشرين سنة من قمة الأرض في Rio و عشر سنوات من قمة Johannesburg، كان لا بد أن تجد التنمية المستدامة طريقها إلى بلدان العالم الثالث وإلى الجزائر، حيث أن الدمج التدريجي لمفهوم التنمية المستدامة في السياسات الدولية والوطنية، سمح بخلق الوسط المناسب من أجل تجسيد المشاريع الملموسة، و الأدوات المناسبة لتنفيذ هذه المقاربة على أرض الواقع .

حيث كان التوجه وككل مرة نحو إستيراد الحلول ذات العلامة الفرنسية، فقد تم وضع مخطط التناسق الحضري الذي يعتبر من أهم أدوات تجسيد سياسة المدينة الجزائرية، إلا أنه ونتيجة لسوء التطبيق فإن هذا المخطط لم يأتي بأي جديد مقارنة مع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، فإذا كان ولا بد من استيراد هذه الحلول الجاهزة، فإن اقل ما يمكننا فعله هو استيراد أيضا ما واجهته هذه الحلول من مشاكل عند تطبيقها في فرنسا، من أجل العمل على تجنبها في الجزائر .

هذا المخطط الذي يعمل وفق توجيهات مخططات التهيئة الإقليمية التي قامت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والمدينة بإعدادها بهدف إبراز الطريقة التي تعترم الدولة إعتادها في إطار التنمية المستدامة لضمان التوازن والإنصاف ، كما ينص عليه القانون المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ،أما الحل الرئيسي الذي تضمنه فهو التوجه نحو خيار الهضاب العليا، هذه الهضاب التي تعتبر مدينة عين البيضاء من أهم مدنها .

فبعد التعرف على مدينة عين البيضاء وتحليل لبعاد التنمية الحضرية المستدامة فيها، يتضح لنا أن مدينة عين البيضاء تلعب دور إقتصادي و ثقافي واجتماعي قيادي في إقليمها الولائي والجهوي ،و يدعم هذا الدور الخصائص الطبيعية والعمرانية التي تتميز بها المدينة ،و التي تجعل منها قطب عمراني متميز يمكنه التأثير على باقي الإقليم ،و تؤهلها لتصدر الأولوية من حيث استقبال المشاريع الحضرية ذات البعد الإقليمي.

إلا أنه و بالرغم من الأهمية التي تمثلها المدينة إلا أنها و ككل المدن الجزائرية لها إمكانات تدعم الاستدامة الحضرية فيها، و تهديدات تحد من هذه الاستدامة و تخلق العديد من المشاكل، حلها يمكن من وضع النمو العمراني للمدينة على مسار التنمية الحضرية المستدامة .

حيث أن مخططات التهيئة الإقليمية التي تناولت إقليم مدينة عين البيضاء، ركزت على ضرورة تجسيد إستراتيجية التنمية المستدامة على البعد الإقليمي، وهذا ما يمكنها من تأطير مشاريع مستدامة ذات بعد إقليمي و جهوي ،إلا أن الإشكالية التي تبقى مطروحة هي كيفية ترجمة توجهات هذه المخططات على مستوى أدق هو المستوى الحضري، أو بمعنى آخر على مقياس المدينة .

هذه هي الإشكالية التي أدت إلى وضع مخطط التناسق الحضري لمدينة عين البيضاء، لكي يعمل بالموازاة مع أدوات التهيئة العمرانية الحالية التي تخضع لها مدينة عين البيضاء و المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأرض ،والتي تعتبر السبب الرئيسي في معظم المشاكل الحضرية التي تعاني منها مدينة عين البيضاء اليوم ،خاصة في ما يتعلق بنفاذ العقار الحضري أمام أي شكل من التوسع ،وذلك راجع إلى أن هذه الأدوات تسعى دوما إلى التوسع المستمر دون العودة إلى المدينة لتصحيح الأخطاء التي جاءت بها في فترة ما .

أما مخطط التناسق الحضري الذي جاء لتعويض البعد الاستراتيجي الذي يغيب عن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ( أي انه يعتبر مكمل له ) ،و لإضافة بعد المراقبة الحضرية الذي يركز على مبدأ المتابعة والتقييم الدورية للتدخلات ،فهو بعيد كل البعد عن المشهد العمراني لمدينة عين البيضاء، وذلك لأنه وإلى غاية اليوم لا يملك أي مكانة في منظومة التخطيط الحضري لمدينة عين البيضاء .

وهذا ما يؤكد على الفرضية الثالثة من البحث .

أما بعد التعرف على واقع المشروع الحضري في مدينة عين البيضاء فقد تأكد لنا أن المشاريع الحضرية التي عرفتها مدينة عين البيضاء في السنوات الأخيرة هي مشاريع مهمة ذات ميزانيات ضخمة لكنها لا تؤثر على نوعية إطار حياة الساكن بمدينة عين البيضاء بأي طريقة كانت، مثل مشروع السكة الحديدية الذي أكد العديد من السكان أن الأموال التي سخرت لانجاز هذا المشروع كان الأولى بها أن تخصص للمشاريع الاقتصادية التي لها القدرة على امتصاص أزمة البطالة التي تورد سكان المدينة .

وذلك لأنها تعاني من غياب إستراتيجية شاملة تربط بين هذه المشاريع، فهي عبارة عن مشاريع قطاعية لا تخدم سوى أحد أبعاد التنمية المستدامة، وهذا ما يجعلها غير فعالة وليس لها أي تأثير على نوعية إطار حياة سكان مدينة عين البيضاء.

بالإضافة إلى البحث وراء أسباب فشل هذه المشاريع و مشاكل الاستدامة الحضرية يؤكد لنا أن غياب مبدأ المشاورة ومشاركة مختلف الفاعلين وخاصة المجتمع المدني، وعدم أخذ بعين الاعتبار الخصائص المحلية لمدينة عين البيضاء هي أهم الأسباب التي أدت إلى هذه المشاكل ،وهذا ما يؤكد على أن إستراتيجية المشروع الحضري هي الحل الأمثل لمشاكل الاستدامة الحضرية في مدينة عين البيضاء، لان هذا النوع من التدخل يقوم بمبدأين أساسيين أولا يتعامل مع كل مجال على أساس انه متفرد في الخصائص ،وبالتالي في المشاكل التي يعني منها والحلول التي يحتاج لها ،وثانيا يعمل على امتصاص وترجمة طموحات و تطلعات السكان شكل مشاريع حضرية .

و هذا ما يؤكد الفرضية الفرعية الرابعة للبحث .

بالإضافة إلى أن دراسة مشاكل الاستدامة الحضرية التي تعاني منها مدينة عين البيضاء يؤكد لنا أنها متداخلة ومترابطة، مما يؤكد حتمية الرؤية الشمولية والمقاربة النظامية التي يتميز بها المشروع الحضري المستدام فهي الإستراتيجية الأمثل التي يمكن أن تنهض بواقع التنمية الحضرية المستدامة في مدينة عين البيضاء .

و هذا ما يؤكد الفرضية الفرعية الخامسة و الفرضية الرئيسية للبحث .

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -

معهد تسيير التقنيات الحضرية GTU

## إستمارة البحث الميداني Questionnaire

السلام عليكم،

أنا طالبة في قسم الماجستير تخصص تسيير المدن والتنمية المستدامة، وأنا في حاجة إلى مساهمتكم في إتمام هذا العمل العلمي بنجاح، حيث يدور موضوع البحث الذي أقوم به حول المشاكل التي تواجه التنمية الحضرية المستدامة في مدينة عين البيضاء، ومدى إمكانية اقتراح مشاريع تحسن إطار الحياة لسكان مدينة عين البيضاء، لذا أرجو منكم التفضل بالإجابة على الأسئلة التالية، مع العلم أن هذه الإستمارة ذات فائدة علمية بحث وهويتكم الشخصية ستبقى سرية، وشكرا مسبقا .

### الأسئلة

#### I- معلومات خاصة بالحالة الشخصية :

- 1- إسم الحي الذي تقيمون فيه: .....
- 2- عدد أفراد الأسرة : .....

أقل من 6 سنوات	من 6 إلى 12 سنة	من 12 إلى 18 سنة	من 18 إلى 36 سنة	من 36 إلى 60 سنة	أكثر من 60 سنة

- 3- مهنة رب الأسرة : .....
- 4- المهنة الأم : .....
- 5- عدد المتدربين : .....
- 6- نوع السكن :

فردى عادى  فردى استعماري

جماعى  نصف جماعى

7- هل يحتوى مسكنكم على مستودع أو محل :

لا  نعم

في حالة الإجابة بنعم، فيما يستعمل .....

#### II- معلومات خاصة بالبعد البيئي في المدينة :

ضع علامة × أمام الإجابة المناسبة :

1- هل تحترم وقت محدد لإخراج النفايات المنزلية وتقديمها للجمع :

لا  نعم

2- في حالة الإجابة بنعم ، متى يتم إخراج النفايات :

في الصباح

في المساء

في منتصف النهار

3- متى يتم جمع النفايات في حيكم :

في المساء

في الصباح

في أوقات غير منتظمة

في الليل

4- حسب رأيك، ما هي أسباب انتشار النفايات في المدينة :

عدم احترام أوقات إخراج النفايات من طرف السكان

عدم قيام عمال البلدية بعملهم

أوقات إخراج النفايات لا تناسب أوقات جمعها من طرف العمال

عدم وجود أماكن مخصصة لرمي النفايات في الأحياء السكنية

5- هل تحتاج شبكة تصريف المياه في حيكم إلى عمليات صيانة بسبب التسربات :

لا

نعم

6- هل منزلك مزود بشبكة الكهرباء و الغاز :

لا

نعم

غاز فقط

كهرباء فقط

7- في حالة الإجابة بنعم، كم تبلغ قيمة الفاتورة :

اقل من 200 ألف سنتيم كل 3 أشهر .

من 200 ألف إلى 400 ألف سنتيم كل 3 أشهر.

من 400 ألف إلى مليون سنتيم كل 3 أشهر.

أكثر من مليون سنتيم كل 3 أشهر.

8- هل يرتفع سعر فاتورة الكهرباء في الصيف، ويرتفع سعر فاتورة الغاز في الشتاء:

لا

نعم

9- هل حيك مزود بخط للنقل الجماعي :

لا

نعم

10- ما هي وسيلة التنقل التي تستعملها داخل المدينة :

سيارة الأجرة

السيارة الخاصة

القدمين

النقل الحضري

الدراجة

11- هل توجد مساحة خضراء في حيك :

لا

نعم

12- في حالة الإجابة بنعم، ما هو نوعها :

غابة

حديقة عمومية

13- و من هو المسؤول عن سقيها والإهتمام بها :

عامل خاص

عمال البلدية

لا يتم الإهتمام بها نهائيا

السكان

14- حسب رأيك، ما هو الخطر الأكثر تهديد لحيكم:

- الفيضانات  إنزلاقات التربة   
حرائق الغابات  الأخطار الناتجة عن المنطقة الصناعية

أخطار أخرى، حددها .....

### -III معلومات خاصة بالبعد الإجتماعي للمدينة :

- 1- هل توجد حالة طلاق في الأسرة :  نعم  لا   
2- في حالة الإجابة بنعم، هل السبب هو: أزمة السكن  البطالة

أسباب أخرى، حددها .....

- 3- هل يوجد شاب أو فرد من الأسرة يؤخر زواجه :  نعم  لا   
4- في حالة الإجابة بنعم، هل السبب هو : أزمة السكن  البطالة

أسباب أخرى، حددها .....

- 5- هل تعرض احد أفراد أسرتك إلى حادث سرقة:  نعم  لا   
6- هل ينتشر بحيكم أماكن سرية لتعاطي الكحول أو المخدرات:  نعم  لا   
7- هل أنت مشترك بشبكة الإنترنت :  نعم  لا   
8- في حالة الإجابة بلا، ما هو السبب :   
أفراد الأسرة لا يحتاجون لها   
ثمن الإشتراك غير مناسب   
قمت بوضع طلب الإشتراك إلا أن دورك لم يصل بعد.

### -IV معلومات خاصة بالبعد الاقتصادي للمدينة :

- 1- كم يبلغ عدد العاملين في الأسرة : .....
- 2- ما هو عدد أفراد الأسرة العاملين خارج بلدية عين البيضاء: .....
- 3- حدد مكان العمل بدقة : .....
- في مدينة أم البواقي  في أحد مدن ولاية أم البواقي ( عين مليلة ، عين فكرون ، ... )  
 خارج ولاية أم البواقي
- في مكان آخر (حدد المكان) : .....

### -V معلومات خاصة بالبعد العمراني للمدينة :

- 1- هل سبق لكم تغيير السكن ( الرحيل):  نعم  لا

في حالة الإجابة بنعم ، حدد مكان السكن السابق وسبب الرحيل .....

- 2- هل السكن الذي تقيمون فيه حالياً مناسب لإحتياجاتكم :  نعم  لا

في حالة الإجابة بلا، حدد السبب .....

- 3- هل السكن الذي تقيمون فيه حالياً يعاني من :

عدم انتهاء أعمال البناء فيه  عدم انتهاء أعمال الواجهة

غياب عمليات الصيانة  لا يعاني من أية مشاكل

- 4- هل ترغب في الانتقال إلى السكن في حي آخر في المدينة:  نعم  لا

في حالة الإجابة بنعم، ما هو السبب : .....

و إلى أين تود الانتقال .....

- 5- حسب رأيك، هل العمارات الجماعية التي يتم بناؤها حالياً، أحسن من العمارات الجماعية التي تم بناؤها في الثمانينات:  نعم  لا
- 6- في حالة الإجابة بلا، هل السبب هو أن العمارات القديمة:  مواد البناء بها ذات نوعية جيدة  السكنات بها أوسع
- 7- هل يعاني حيك من نقص في التجهيزات :  التعليمية  الصحية  الأمنية
- المساحات الخضراء  المحلات التجارية  الإنارة العمومية
- الطرق المعبدة  لا يعاني من أي نقص
- 8- حسب رأيك ما هي المشاريع التي يحتاج لها حيك: .....
- 9- حسب رأيك، ما هي وضعية حيك بالنسبة لباقي أحياء المدينة:  أحسن من باقي الأحياء  أسوأ منها  متشابهة
- 10- إذا اقترح عليكم الرحيل من مدينة عين البيضاء إلى أحد التجمعات الحضرية المجاورة ( مثل بريش أو فكيرينة )، هل :  ترفض رفض كلي  تقبل دون أي شروط  تقبل في حالة تحسين ظروف السكن و العمل
- 11- هل تملك أراضي زراعية داخل بلدية عين البيضاء، دخلت مؤخرا في محيط التعمير (أصبحت تنتمي إلى المدينة):  نعم  لا
- 12- في حالة الإجابة بنعم، هل إشترتها منك البلدية :  نعم  لا
- 13- حسب رأيك، هل تقوم الإدارة بتسيير المدينة كما يجب:  نعم  لا
- 14- هل تعلم أن تسيير المدينة يخضع إلى مخطط تقوم البلدية بإعداده:  نعم  لا
- 15- في حالة الإجابة بنعم، هل شاركت من قبل بأي طريقة في إعداد هذا المخطط:  نعم  لا
- 16- إذا كانت الإجابة بلا، هل تود المشاركة في إعداد هذا المخطط:  نعم  لا
- إذا كانت الإجابة بنعم أو لا، إشرح السبب : .....
- 17- هل تعرف معنى مفهوم التنمية المستدامة :  نعم  لا
- 18- في حالة الإجابة بنعم، ماذا يعني لك: .....
- 19- ما هو رأيك في المشاريع الكبرى التي إستفادت منها مدينة عين البيضاء ،مثل مشروع السكة الحديدية والقطب الجامعي ومحطة تصفية المياه المستعملة :  هي مشاريع جيدة تسمح بتحسين نوعية الحياة في المدينة  ليست لها أي تأثير على نوعية الحياة بالنسبة للسكان في المدينة  لو تمت إستشارة السكان قبل انجازها، لكانت الفائدة منها أكبر
- آخر، حدد .....

## فرز معطيات استمارة الملاءم الذاتي

-I الحالة الشخصية																											
مهنة الأم				مهنة الأب		المستوى التعليمي للأم						المستوى التعليمي للأب						نوع السكن				وجود المحل		استعمال المحل			
عاملة	بطالة	عامل	بطل	أمي	إ	م	ث	ج	أمي	إ	م	ث	ج	ف	ع	ا	ج	ن	ج	نعم	لا	لا	ك	أش	م	س	
102	372	425	49	39	43	98	186	53	41	64	127	129	73	211	14	239	10	126	345	13	11	7	36	43			

-II البعد البيئي للمدينة																									
احترام وقت إخراج النفايات		وقت الإخراج			وقت الجمع				أسباب انتشار النفايات					تسربات في شبكة تصريف الماء		تزود بالكهرباء والغاز			قيمة الفاتورة				سبب ارتفاع الفاتورة		
نعم	لا	ص	م	ن	ص	م	ل	أم	1	2	3	4	5	نعم	لا	1	2	3	4	1	2	3	4	نعم	لا
397	77	143	232	22	300	9	73	86	165	33	32	72	167	201	273	462	5	6	1	25	195	194	50	357	86
النقل الجماعي		وسيلة التنقل داخل المدينة			وجود المساحة الخضراء في الحي		نوع المساحة الخضراء					المسؤول عنها			الخطر الطبيعي الأكثر تهديد للحي										
نعم	لا	1	2	3	4	5	نعم	لا	حديقة ع	غابة	1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4	أخرى		
74	400	126	67	42	156	4	82	392	42	40	8	7	24	43	80	34	28	199							

-III البعد الاجتماعي للمدينة																					
الطلاق		سبب الطلاق				تأخر الزواج				السبب تأخر الزواج				التعرض للسرقة		وجود أماكن لتعاطي الكحول		الإشتراك بالانترنت		سبب عدم الإشتراك	
نعم	لا	سكن	عمل	س+ع	أخرى	نعم	لا	سكن	عمل	س+ع	أخرى	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا		
33	441	7	6	18	2	81	393	27	11	40	3	117	357	202	272	131	341	154	120	69	

-IV البعد الاقتصادي للمدينة									
عدد العاملين في الأسرة			عدد العاملين خارج البلدية				مكان العمل خارج البلدية		
0	أقل من 2	أكثر من 2	1	2	3	1	2	3	4
21	406	32	133	12	4	63	37	45	27

**-V- البعد العمراني للمدينة**

تغيير السكن		سبب التغيير										السكن الحالي مناسب للاحتياجات		السبب الذي جعله غير مناسب				السكن يعاني من			الترغبة في الانتقال إلى حي آخر		سبب الرغبة في الانتقال													
لا	نعم	1	2	3	4	5	6	7	8	9	نعم	لا	1	2	3	4	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20
234	233	38	19	23	32	5	13	51	11	3	328	129	15	66	12	6	109	50	29	248	135	321	25	20	39	33	9	3	6	7	3	4	5	6	7	
العمارات القديمة أحسن		السبب الذي جعلها أحسن		نقص التجهيزات										المشاريع التي يحتاجها حيك										وضعية حيك بالنسبة لباقي أحياء المدينة		الرغبة في تغيير المدينة										
لا	نعم	1	2	1	2	3	4	5	6	7	0	1	2	3	4	5	6	7	1	2	3	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15
212	237	105	99	57	95	26	42	41	61	139	8	158	5	38	27	94	30	30	103	94	259	316	13	128	3	2	1	3	2	1	7	6	5	4	3	
امتلاك الأراضي الزراعية		اشترتها البلدية		تسيير المدينة من طرف الإدارة		العلم بوجود مخطط لتسيير المدينة		هل شاركت من قبل في إعدادة		الرغبة في المشاركة		رأيك في المشاريع التي استفادت منها المدينة		آراء أخرى																						
لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20			
408	36	28	10	75	328	194	255	318	26	148	262	280	99	68	280	148	262	318	26	194	255	328	75	28	10	408	36	19	13	16	8	15	385	89		
تعريفات م										معرفة التنمية م																										
شامل		تقدم		اجتماعي		اقتصادي		بيئي		لا		نعم																								
19	13	16	8	15	385	89																														

## قائمة المراجع باللغة العربية :

### ◀ الكتب :

- مارساد لاو، **تخطيط المدن: الأبعاد البيئية والإنسانية**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، معهد مراقبة البيئة العالمية، 1994، ص: 91 .
- محمد أمين عامر و آخرون، **تلوث البيئة مشكلة العصر**، دار الكتاب الحديث، 2009، الجزائر، ص: 314 .
- مورييس انجرس ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية**، دار القصة للنشر ، الطبعة الثانية، الجزائر ، 2010، ص: 477 .

### ◀ التقارير :

- التقرير العالمي للمستوطنات البشرية، **تخطيط المدن المستدامة : توجهات السياسات العامة**، برنامج الأمم المتحدة ، الشركة الأردنية للصحافة والنشر الدستور، 2009 ، ص: 98 .
- تقرير جمعية ARLEM، **التنمية الحضرية في منطقة البحر المتوسط**، الجلسة الافتتاحية الثانية أغادير 29 يناير 2011 ، ص: 14 .
- تقرير المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ISESCO، **العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة**، ص: 60 .
- تقرير وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة المغربية، **سياسة المدينة في المغرب: تشارك وبناء تشاركي من أجل أجراً مستدامة**، المنتدى الجهوية، الحوار الوطني سياسة المدينة، 2012 ، ص: 14 .

### ◀ المقالات :

- أديب عبد السلام ، **أبعاد التنمية المستدامة، مداخل في الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين التابعة للاتحاد المغربي للشغل**، نوفمبر 2002، ص: 17 .
- ألفت يحيى حموده وآخرون، **تنمية السلوك الاجتماعي دعماً للتنمية العمرانية والمعمارية المستدامة**، المؤتمر العلمي الأول العمارة والعمران في إطار التنمية القاهرة، فبراير 2004 ، ص: 24 .
- الغامدي عبدالله بن جمعان ، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة**، جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، 2007، ص: 36 .
- بوزيان الرحماني هاجر و آخرون، **التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير**، المركز الجامعي خميس مليانة ، ص : 07 .
- محمد علي الانباري، **الإطار المفاهيمي للبيئة والتنمية المستدامة والإجراءات المطلوبة لتنفيذها دولياً ومحلياً**، جامعة بابل، ص: 05 .
- مجاجي منصور ، **أدوات التهيئة و التعمير كوسيلة للتخطيط العمراني في التشريع الجزائري** ،المركز الجامعي يحيى فارس المدية، الجزائر، معهد العلوم القانونية والإدارية ،مجلة البحوث والدراسات العلمية العدد1،نوفمبر 2007، ص: 23 .

- مسعي محمد ، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث ، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012، ص: 12 .
- مهنا سليمان ، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الخامس والعشرون العدد الأول، 2009، ص: 34 .
- زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010، المركز الجامعي خنشلة ، ص: 36 .
- فائق جمعه المنديل ، سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية، المؤتمر الإقليمي للمبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية ، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، يناير 2008، ص: 24 .
- رزيق كمال ، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث العدد 5 ، جامعة البليدة الجزائر، 2007 ، ص : 11 .
- غادة محمد ريجان حسين وآخرون ، دور المجتمع في تحقيق التنمية العمرانية المستدامة- التمكين المستدام كمدخل دراسة لأحد التجارب العالمية في تنمية البيئة العمرانية ، كلية الهندسة بالمطرية- جامعة حلوان .

### ◀ المجلات والدوريات:

- بن صادق طيب أسامة ، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار الحادي عشر، 2008، ص: 364 .
- عبد الحليم العيسى أسامة ، العمران ، الجامعة الإسلامية غزة، مجلة دورية نصف سنوية، تصدر عن قسم الهندسة المعمارية، العدد الثامن، 2007، ص: 76 .
- لحسن السباعي الإدريسي، نفحات الطريق، جريدة أسبوعية مغربية شاملة، العدد 23، يونيو 2012 ، ص: 24 .
- وهابي رشيد ، المصدر الصحفي، جريدة أسبوعية مغربية شاملة، العدد: 9 ، الاثنين 20 سبتمبر 2010، ص: 16 .

### ◀ المذكرات:

- ابن عميرة أمينة ،تقييم مخطط شغل الأراضي لحيي البير و الدقسي بمدينة قسنطينة من منظور الاستدامة – نحو أداة جديدة للتسيير الحضري المستدام، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية والتعمير ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011 ، ص: 289 .
- براقدي سليم ،مدينة عين البيضاء:النمو الحضري، إشكالية التوسع والمشكلات المتعددة تشخيص، تحليل ومعالجة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة ،كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية ،قسم التهيئة العمرانية، 2005، ص: 280 .
- بركاني فاطمة الزهراء و آخرون، من عمران المخططات إلى عمران المشاريع، دراسة حالة مدينة قسنطينة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير المدن ،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009 ، ص: 230 .
- بوكفة هشام وآخرون ،دور المركزية التجارية والتجهيزات قي تسيير المجال الحضري حالة مدينة عين البيضاء، جامعة العربي بن مهيدي، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير المدن، 2007، ص: 280 .
- حجاج حميد وآخرون ،الاندماج الحضري والخدمات العمومية بالمدن الجزائرية حالة مدينة عين البيضاء، جامعة العربي بن مهيدي، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير المدن 2008 ، ص: 280 .

- نعيمة خالد ، **المشروع الحضري المستدام**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية و التعمير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011 ، ص: 212.
- قبلوي حنان وآخرون، **نحو مشروع تخصيص سكني مستدام : حالة مدينة عين البيضاء**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير المدن ،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011 ،ص: 230 .
- مجد عمر حافظ ادريخ، **استراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس**، مذكرة مقدمة من اجل نيل شهادة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية ،كلية الدراسات العليا، نابلس فلسطين، 2005، ص: 216 .

## قائمة المراجع باللغة الفرنسية :

### ➤ LES OUVRAGES :

- BACHOFEN Charles, **élément pour comprendre le projet urbain**, Ministère de l'équipement, des transports et du tourisme LE REMU recherche et maitrise d'œuvre urbaine, Strasbourg, p : 45 .
- BARTHEL Pierre-Arnaud et autres, **expérimenter la ville durable au sud de la méditerranée (chercheurs et professionnels en dialogue )**, édition l'aube collection villes et territoires, France, 2011, p : 346
- BELMER Jean, **Pour un urbanisme de projet , de l'aménagement au renouvellement urbain** , ellipses, France, 2011, p :185 .
- BEREZOWSKA-AZZAG Ewa, **projet urbain : guide méthodologique - connaitre le contexte de développement durable**, collection urbanisme, Synergie, Algérie, 2011, p : 245 .
- BOUMAZA Nadir, **villes réelles, villes projetées** , maisonneuve et larose, France, 2005, p : 691 .
- CHARLOT-VALDIEU Catherine et autres, **L'urbanisme durable :concevoir un écoquartier** , Le moniteur, 2<sup>eme</sup> édition ; France, 2011, p : 311.
- CHATEAUREYNAUD Philippe, **dictionnaire de l'urbanisme**, le moniteur, paris 2003, p: 889.
- DA CUNHA Antonio et autre , **Enjeux de développement urbain durable Transformation urbaines ; gestion des ressources et gouvernance**, Presses polytechniques et universitaires romandes, 2005, p : 471 .
- DE GRAVELAINE Frédérique, **Projet urbains en France**, le moniteur, France,2002, p : 206.

- DUBOIS-MAURY Jocelyne, **document d'urbanisme et développement durable**, du puits fleuri, France, 2010,p :147.
- ELEB-HARLE Nicole, **conception et coordination des projets urbains**, recherche, 2000, p : 218 .
- HAYOT Alain, **le projet urbain, enjeux expérimentation et professions**, la villette, 3<sup>eme</sup> édition, France, 2004,p :406.
- HETZEL Jeam, **développement durable et territoire**, septent rion, France, 2010 , p :517 .
- HETZEL Jeam, **bâtiments HQE et développement durable**, Afnor, 2<sup>eme</sup> édition, France, 2008, p : 336.
- MAHI Tabet-aoul, **Développement durable et stratégie de l'environnement**, Office des publications universitaires, 1998, p : 93 .
- MASBOUNGI Ariella, **Projets urbains durables, stratégies**, collection projet urbain, le moniteur, France, 2012, p: 176.
- MAUGARD Alain, **Regard sur la ville durable** : vers de nouveaux modes de vie, Edition CSTB, France, 2010, p : 271.
- MERABET Hamida, **dictionnaire de l'aménagement du territoire et de l'environnement**, berti, Alger , p : 180.
- RAHMANI Chérif, **Demain l'Algérie :l'état du territoire, la reconquête du territoire**, Ministère de l'équipement et de l'aménagement du territoire, office des publications universitaires, Alger, 1995 ,p :432 . Rogers Richard et autres, **Des villes durables pour une petite planète**, Le moniteur, France, 2008, p : 213 .
- SEDJANI Ali, **Aménagement du territoire et développement durable, quelles intermédiation** §, lharmattan et GRET, France, 1999, p : 307.
- TROCHE Jean-Pierre, **Réussir un projet d'urbanisme durable : méthode en 100 fiches pour une approche environnementale de l'urbanisme AEU**, ADEM , le moniteur, paris, 2006, p : 354 .
- VERDIER Philippe, **Le projet urbain participatif : apprendre à faire la ville avec ses habitants**, yves michel et adels, France, 2009, p : 264.
- WACKERMANN Gabriel, **Le développement durable**, Ellipses,France, 2008, p:496.
- YVETTE Veyret , **dictionnaire de l'environnement**, armand colic, paris 2007, p : 403 .
- ZANA Patrice, **50 mots pour comprendre le développement durable**, alternatives, France, 2009, p :120.

- ZUCHELLI Alberto, **Introduction a l'urbanisme opérationnel et la composition urbaine tome 2 et tome 3**, Ecole polytechnique d'architecture et d'urbanisme d'alger, office des publications universitaires ,alger, 1983, p : 481 et 476 .

### ➤ LES RAPPORTS :

- Les cahiers de l'institut d'aménagement et d'urbanisme, **L'urbanisme de projet**, Île-de-France, n° 162 - mai 2012, p : 184 .

- Rapport d'étude, **L'urbanisme durable : Enjeux, pratiques et outils d'intervention**, le ministère des Affaires municipales, des Régions et de l'Occupation du territoire (MAMROT), Québec, 2012, p : 94.

- Rapport final Plan Bleu, **Identification de critères de mise à l'examen de projets urbains durables dans le cadre de l'Union pour la Méditerranée**, Centre d'Activités Régionales PNUE/PAM, Sophia Antipolis, Janvier 2011, p : 178 .

- Rapport d'étude, **Quartiers durables: Défis et opportunités pour le développement urbain**, Office fédéral du développement territorial ARE ; 2011, p : 34.

- Rapport d'étude, **mixité sociale et développement de quartier: entre désir et réalité**, Office fédéral du développement territorial (ARE) , 2011 ; Zurich , p : 33.

- Rapport au Premier ministre et au Parlement, **Villes et adaptation au changement climatique**, Observatoire National sur les Effets du Réchauffement Climatique, 2011 ,p: 158 .

- Aide-mémoire , **pour des aménagements urbains durables** , parc naturel régional oise , France , sept 2010, p : 64 .

- Rapport, **La planification stratégique au service du développement durable L'expérience des agences françaises d'urbanisme**, ministère de l'Écologie, de l'Énergie, du Développement durable et de la Mer, 2010 , p :11.

- Rapport d'étude , **Projet d'aménagement et de développement durable**, Scot grande agglomération toulousaine , 2010 , p : 74 .

- Rapport d'étude, **la gestion urbaine de proximité dans les projets de rénovation urbaine**, l'agence nationale pour la renovation urbaine, mars 2009, p :64.

- Rapport d'étude, **promouvoir l'environnement et l'aménagement durable dans les documents d'urbanisme**, ministères de l'écologie et de développement et d'aménagement durable ; juin 2007, p : 32 .

- Rapport d'étude, **l'amélioration de la gestion urbaine: un enjeu majeur du développement urbain durable**, laboratoire de sociologie urbaine générative, avril 2007, paris, p : 10.

- Direction générale de la coopération internationale et du développement en France, **la politique d'aménagement et de développement durable du territoire**, 2006, p: 100.
- Rapport d'étude, **qu'est-ce que l'urbanisme durable?**, séminaire technique parc naturel régional des ballons des vosges, mai 2005, p : 66.
- Rapport d'étude, **profil environnemental de Marrakech**, ministère de l'aménagement du territoire, de l'eau et de l'environnement, 2004 , p : 124.
- Document de synthèse, **pour une meilleure prise en compte de l'environnement dans les opérations d'aménagement et les documents d'urbanisme : l'approche environnementale sur l'urbanisme (AEU)**, ADEME agence de l'environnement et de la maîtrise de l'énergie; délégation pays de Loire; 2003, p :17.
- Rapport d'étude, **Le développement durable: Comment des collectivités l'ont intégré dans la gestion de leur territoire et de leurs services**, Rhônealpnéergie-Environnement Lyon –Le DD dans la gestion des villes, juin 2002, p : 64.
- Dossier d'information pour Johannesburg, **aménagement du territoire, villes et développement durable**, sommet mondial sur le développement durable, 2002 , p : 05 .
- Rapport d'étude, **gestion des villes et développement durable, la commission méditerranéenne du développement durable**, plan d'action pour la méditerranée; monaco, novembre 2001, p :10 .
- Dossier documentaire, **villes et développement durable**, ministère de l'équipement, des transports et du logement France, 1998 , p : 98.
- Rapport d'étude, **les équilibres des fonctions dans la ville : pour une meilleure qualité de vie**, conseil économique et social, séances des 12 et 13 octobre 1993, p : 79.

#### ➤ LES CONFÉRENCES :

- Séminaire Urbanisme de projet, **Pour un urbanisme de projet** ,paris le 26 et 27 mai 2011 , p : 23 .
- Conférence Barcelone, **les stratégies de développement urbain en méditerranée. contexte, enjeux et perspectives**, mars 2011, p :104.
- Conférence Paris, **Vers une ville durable: l'approche française**, Institut de formation de l'environnement, 23/06/2008, p :47.

#### ➤ LES ARTICLES :

- BARTHEL Pierre-Arnaud, **Premiers quartiers urbains "durables" dans les pays arabes: Enseignements et doutes sur une génération spontanée (Maroc, Tunisie et Egypte)**, la revue Espaces et sociétés, dossier « Ville durable », 2011, p : 10.

- BEREZOWSKA-AZZAG Ewa, La notion de seuils de croissance urbaine comme enjeu stratégique du projet urbain, Ecole polytechnique d'architecture et d'urbanisme, EPAU, Alger, p : 09.
- BRODACH Ari et autre, **La politique de la ville: une trajectoire de développement urbain durable ?**, Dossier 4: La ville et l'enjeu du Développement Durable; septembre 2012, p : 20 .
- BOUCHEMAL Salah, **La production de l'urbain en Algérie: entre planification et pratiques**, L'étalement urbain un processus incontrôlable ?, presses universitaires de Rennes, 2010, p : 16.
- BOURGES Bernard, **PRF Projet urbain durable: Conception et gestion urbaine dans le respect de l'environnement et du cadre de vie**, (GEPEA) Equipe de coordination, 2009, p : 15.
- CHAPUIS Jean-Yves, **du projet urbain à la stratégie urbaine**, le moniteur.fr, p : 01 .
- CHENAL Jérôme, **de la ville a la ville durable**, Laboratoire de sociologie urbaine, École polytechnique fédérale de Lausanne, p : 05 .
- DA CUNHA Antonio, **transformations urbaines et urbanisme durable**, Vues sur la ville; No 17, Avril 2007 ; Editeur : IRIS-Ecologie , p : 08 .
- DEMAZIERE Christophe, **L'injonction au développement durable, quelles incidences sur la conduite du projet urbain ?**, Ecole Polytechnique de l'Université de Tours, Département Aménagement, 2009, p :7.
- DUPUY GABRIEL, **Le projet urbain dernier avatar de L'urbanisme**, annales de ographie no : 623 ; 2002, p :02 .
- FAUCHEUX FRANCK, **Eco Quartiers**, contribution du MEEDDM, novembre 2010, p : 06.
- GUYONNAUD Marie-Françoise, **le métabolisme urbain, un outil de gestion durable**, géosciences, numéro 10, décembre 2009, p : 10.
- GROUPE 6 , **Constantine (Algérie) Le(s) Quartier(s) Bardo(s)** , janvier 2011, p : 01 .
- HADJI LYDIA, **Le grand projet urbain : un instrument de dynamique territoriale de la de la métropole algéroise**, XLIII :colloque de L'ASRDLF :les dynamiques territoriales : débats et enjeux des différentes approches disciplinaires, 1999, p : 09 .
- HAFIANE Abderrahim, **les projets d'urbanisme récents en Algérie**, 43rd isocarp congress, 2007, p : 12.
- JEAN-François, **la ville durable européenne: enjeux et perspectives**, GUET – CERTU ,19 mai 2009, p : 07.

- LOUBIERE Antoine et autres, **Questions à La politique de la Ville**, urbanisme, septembre-octobre 2011, N° 380 , p : 23.
- MADEC Philippe, **Urbanisme durable: vers les éco-cités?**, contribution au colloque parlementaire du 16 décembre 2009 à la maison de la chimie , p : 07 .
- MAGHNOUS dris Zahia, **Le projet urbain: Du dessein au dessin**, Manuscrit auteur, publié dans "Penser la ville – approches comparatives", 9 May 2009, p : 10 .
- MAUGARD Alain et autre, **Villes durables en Europe Entre enjeux de territoires et objectifs de développement durable**, Le journal d'informations du puca ; n 15 ; desembre 2007, p : 28 .
- MENTHON Anne, **L'environnement en milieu urbain**, Naturopa , n 94, 2000, p :49 .
- NEMOUCHI Farida et autre, **de la friche au projet urbain : naissance d'un quartier de ville** , 2008 , p : 12 .
- PINSON Gilles, **Projets de ville et gouvernance urbaine: Pluralisation des espaces politiques et recomposition d'une capacité d'action collective dans les villes européennes**, Revue française de science politique, vol. 56, n° 4, août 2006, p. 619-651, 2006, Presses de Sciences Po ,p :33 .
- THOMAS Marie-Paule, **Valeurs et territoire, l'émergence de la ville écologique : ville idéale ou ségrégative ?**, p :05 .
- WIEL Marc, **La "ville compacte" est-elle une réponse pour une énergie mieux maîtrisée ?**, Agence d'Urbanisme de Brest, 2001, p : 06.

#### ➤ LES COURS :

- BOUARROUDJ Nedjoudja, **Recueil de cours : de l'écologie urbaine et de la gestion des villes**, Université mentouri de Constantine, p : 72.

#### ➤ LES REVUES :

- CHOFFEL Philippe, **INSEE actualités magazine**, Mars 2007 - n° 45 , p : 12 .

#### ➤ LES MEMOIRES :

- BOUCHERIT Sihem, **L'utilisation du Projet Urbain dans la requalification des grands ensembles. (un passage d'une gestion traditionnelle vers une gestion stratégique)**, université Mentouri de Constantine ;département architecture et urbanisme; mémoire pour l'obtention du diplôme de magistère, 2004 ,p :372.
- BOUDJABI Naouel hanane, **les stratégies de la reconstruction de la ville sur la ville analyse d'un cas d'étude :Constantine**, mémoire pour l'obtention du diplôme de magister ;

universite Mentouri , faculté des sciences de la terre, de la géographie et de l'aménagement du territoire, département d'architecture et d'urbanisme, 2005 , p :361.

- CHAMBERLIN Thomas, **L'urbanisme durable comme nouveau modèle urbanistique :le cas du territoire stéphanois**, mémoire de séminaire Economie du développement durable, Université lumière Lyon 2 , Institut d'Études Politiques de Lyon , août 2010 , p : 106 .

- LHENRY Gaël, **le développement durable et l'urbanisme, approche méthodologique et application pour l'intégration concrète les facteur de DD dans les projets de zone d'aménagement concrétée ZAC en France**, Projet de recherche, master of advanced studies (MAS) en architecture et DD, école polytechnique federale de Lausanne, 2005, p : 97 .

- MILOUS Ibtissem, **la ville et le développement durable, identification et définition des indicateurs de la durabilité d'une ville -cas de Constantine**, mémoire pour l'obtention du diplôme de magister ;université mentouri ,faculté des sciences de la terre, de la géographie et de l'aménagement du territoire, département d'architecture et d'urbanisme, 2006, p : 406 .

- SALAMON Joseph, **enjeux de l'urbanisme durable : "les" chartes d'athenes** ,mémoire de fin d'études architecture et ingénierie à haute qualité environnementale , ensal école nationale d'architecture de lyon, janvier 2009, p : 96.

### الموثائق الإدارية والعمرانية :

- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ( SNAT ) 2010-2030
- المخطط الوطني للعمل من اجل البيئة و التنمية المستدامة ( PNAE-DD ) 2002
- مخطط مجال برمجة إقليم الهضاب العليا (شرق) ( SEPT ) 2011
- مخطط التهيئة الولائي لولاية أم البواقي ( PAW ) 2007 .
- مخطط التناسق الحضري لمدينة عين البيضاء (SCU) 2008 .
- مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ( PDAU ) لبلدية عين البيضاء وفكيرينة، شركة الهندسة المعمارية والتقنية لام البواقي 2007 .
- مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ( PDAU ) لبلدية أم البواقي، شركة الهندسة المعمارية والتقنية لام البواقي 2009 .
- مونوغرافية ولاية أم البواقي 2010 .
- الإحصاء الوطني للسكان 2008،الوكالة الوطنية للإحصاء.

## ◀ مواقع الانترنت :

- <http://islamfin.go-forum.net/t6111-topic>
- <http://news.travelerpedia.net/excerpts-tourism/>
- <http://mz-mz.net/29835/>
- <http://forum.irhal.com/travel-8933.html>
- <http://www.refinery29.com/conde-nast-plan>
- [http://fr.wikipedia.org/wiki/Ville\\_durable](http://fr.wikipedia.org/wiki/Ville_durable)
- <http://corbettcares.com/sustainability/eco-footprint>
- <http://urbantheory-hammarbysjostad.blogspot.com/>
- <http://www.lares-et-penates.fr/2010/11/14/urbanisme>
- <http://archicaro.pagesperso-orange.fr/vauban%20ecologie.htm>
- <http://chinadesign.lecolededesign.com/tag/ecodesign-ecodesign/>
- <http://www.seevancouverbc.com/>
- <http://www.developpement-durable.gouv.fr/>
- <http://geohistoire.forum7.net/t72-topic#77>
- <http://www.region-tat.ma/index.php?news=393>
- [http://echodesecolos.canalblog.com/albums/photos\\_ecolos/index.html](http://echodesecolos.canalblog.com/albums/photos_ecolos/index.html)
- <http://www2.ademe.fr/servlet/KBaseShow?sort=-1&cid=96&m=3&catid=16140>
- <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/153627.html>
- <http://www.djazairss.com/ennahar/38700>

## ◀ القوانين :

- Code de foncier et code de l'urbanisme, 2<sup>eme</sup> édition, Berti édition, Alger 2004 .
- Code de l'urbanisme 2011 , édition berger levrault , paris , p : 1190 .
- Code de la construction et de l'habitation 2011 , édition dalloz , 18 eme édition , p : 1844 .

- الجريدة الرسمية الجزائرية المتوفرة على موقع " [www.joradp.dz](http://www.joradp.dz) "

## الملخص:

إن تعدد المشاكل التي تعاني منها المدينة الجزائرية اليوم، جعل من تجسيد التنمية الحضرية المستدامة فيها يعد تحديا بارزا يواجه العديد من الدراسات والأبحاث، التي تهدف إلى تقديم مشاريع حضرية تُراع فيها أبعاد التنمية الحضرية المستدامة.

إلا أن الواقع الذي تعيشه المدن الجزائرية اليوم ومن بينها مدينة عين البيضاء، يُبرهن أن الدراسات النظرية والاستراتيجيات السياسية لا يمكنها أن تحقق هذه الاستدامة المنشودة، وذلك لأنها تحتاج إلى أكثر من التأطير النظري الذي توفره هذه المعطيات البعيدة كل البعد عن الواقع المُعاش للمدن الجزائرية، فهي تحتاج إلى تفعيل مبدأ المشاركة مع السكان والشراكة بين مختلف الفاعلين، أثناء برمجة المشاريع الحضرية التي تحتاج إليها المدينة، دون إهمال الدور القيادي الذي يمارسه صنّاع القرار، والذي يحتاج إلى المزيد من الترشيح لتحقيق الحوكمة الحضرية الرشيدة.

وذلك بهدف خلق مشاريع حضرية مستدامة ومحلية الصنع، تتناسب والخصائص الطبيعية والثقافية والاجتماعية لمدينة عين البيضاء، وتعتمد على وضع مقاربة نظامية شاملة تجمع بين مشاكل الاستدامة الحضرية التي تعاني منها المدينة والحلول المقترحة لها، هذه المشاريع المترجمة لتطلعات وطموحات السكان قد تتمكن في يوم من الأيام من تحويل مدينة عين البيضاء إلى مدينة مستدامة، في حالة الاستغلال الأمثل للتكنولوجيات والوسائل المتطورة المتوفرة حاليا، والتوقف عن استيراد الحلول الغربية الجاهزة التي تعتبر السبب الرئيسي لما تعاني منه المدينة الجزائرية اليوم .

## الكلمات المفتاحية :

المدينة الجزائرية، مدينة عين البيضاء، المشروع الحضري، المشروع الحضري المستدام، التنمية المستدامة، الاستدامة الحضرية، المشاركة، الحوكمة الحضرية الرشيدة، المدينة المستدامة.

## LE RÉSUMÉ :

La multiplicité des problèmes rencontrés par la ville algérienne d'aujourd'hui, rendre la réalisation d'un développement urbain durable dans ces villes, un défi majeur qui fait face **aux** études et **aux** recherches qui **visent** à présenter des projets urbains prennent en compte les Dimensions du développement urbain durable.

Mais, la réalité des villes algériennes d'aujourd'hui, y compris la ville d'Ain Baida, prouve que les études théoriques et des stratégies politiques ne peuvent pas atteindre cette durabilité souhaitée, et cela parce la durabilité **a** besoin de plus que l'encadrement théorique fourni par ces données qui sont bien loin de la réalité des villes algériennes, et elle **a** besoin aussi d'activer le principe de la participation de la population et de **la** partenariat entre les différents acteurs lors de la programmation des projets urbains, sans négliger le rôle des décideurs qui nécessite plus de rationalisation pour assurer une bonne gouvernance urbaine .

Et tout cela pour le but de créer des projets urbains durables et locales, **qui** **Correspondent** avec les caractéristiques naturelles et culturels et sociales de la ville d'Ain Baida, et **qui se basent sur** la mise **en place** d'une approche systématique globale qui combine les problèmes de durabilité urbaine rencontrés par la ville et les solutions proposées, ces projets qui expriment les aspirations et les ambitions des habitants, peuvent un jour transformer la ville d'Ain Baida à une ville durable, dans le cas de l'exploitation optimale des technologies de pointe et des moyens disponibles actuellement, et arrêter l'importation des solutions occidentales qui sont considérées comme étant la cause principale des problèmes dont souffre la ville algérienne aujourd'hui .

## LES MOTS CLES :

La ville algérienne, la ville d'Ain Baida, le projet urbain, le projet urbain durable, le développement durable, la durabilité urbaine, la participation, la bonne gouvernance urbaine, la ville durable.

## THE ABSTRACT.

The multiplicity of problems faced by the Algerian city today makes the achievement of sustainable urban development in these cities, a major challenge facing the studies and research that aims to present urban projects that take account of the dimensions of sustainable urban development.

But the reality of Algerian cities today, including the city of Ain Baida, shows that the theoretical and political strategies cannot achieve the desired sustainability, because sustainability requires more than the theoretical framework provided by these data which is far from the reality of Algerian cities, and it also needs to activate the principle of public participation and partnership between different actors in the planning of urban projects, including the role of decision makers that requires more rationalization for a good urban governance.

All of this in the purpose of creating sustainable and local urban projects, that correspond with the natural and cultural and social features of the city of Ain Baida, and that are based on the development of a systematic comprehensive approach that combines urban sustainability problems faced by the city and the proposed solutions, these projects express the aspirations and ambitions of the people, may transform the city of Ain Baida to a sustainable city, in the case of the optimal use of technology and resources currently available, and stopping the importation of Western solutions that are considered as the main cause of problems that the Algerian city today suffer from.

## THE KEY WORDS.

The Algerian city, the city of Ain Baida, the urban project, the sustainable urban project, the sustainable development, the urban sustainability, the participation, good urban governance, the sustainable city.